

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-

قضايا التاريخ العثماني
عند الباحثين الجزائريين منذ 1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

إشراف الدكتور:

صالح فر كوس

من إعداد الطالب:

بلقاسم عياشي

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة منتوري-قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أحمد صاري
مشرفا ومقررا	جامعة قالة	أستاذ محاضر	د. صالح فر كوس
عضوا	جامعة الأمير عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حميدة عميراي
عضوا	المدرسة العليا للأساتذة-قسنطينة	أستاذ محاضر	د. الطاهر عمري

السنة الدراسية: 1427-1428هـ / 2006-2007م

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله.

إلى العزيزة الغالية والدي.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل زملائي.

إلى كل من آزرني و شدد علي ساعدي و لو بطيب الكلمة.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

كلمة شكر

أوجه خالص شكري وعر فاني وتقديري إلى أستاذي المشرف
الدكتور صالح فر كوس ، لما بدله معي وما قدمه لي من توجيهات مفيدة
ونصائح مثمرة فلولاً توجيهه النافع ونصحته الصائب ما ظهر هذا البحث إلى الوجود
كما لا يفوتني أيضاً أن أوجه شكري إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية على التسهيلات المقدمة لإنجاز هذا
البحث المتواضع كما لا أنسى عمال المكتبة الجامعية بقسنطينة والجزائر
العاصمة وكل من قدم لي عون المساعدة من قريب أو بعيد لإخراج هذا العمل
إلى الوجود .

العلوم الإسلامية

قائمة المختصرات

- ↘ R.H.M : Revue d'Histoire Maghrébine.
- ↘ S.N.E.D : Société Nationale d'Édition et de Diffusion.
- ↘ R.A : Revue africaine.
- ↘ T.R : Trimestre
- ↘ R.H.C.M : Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (Alger).

↘ ش.و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

↘ م.و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب.

↘ د.م.ج : ديوان المطبوعات الجامعية.

↘ م.ت : مجلة التاريخ.

↘ م.د.ت : مجلة الدراسات التاريخية.

↘ مج : مجلد.

↘ ع : العدد.

↘ م.ت.م : المجلة التاريخية المغربية.

مقدمة

جامعة الأمير
علاء القادر للعلوم الإسلامية

تعد الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر الحديث فترة مهمة وحاسمة بالاستناد إلى مختلف الدراسات التاريخية لهذه الحقبة الزمنية (1519-1830)، والتي تعتبر بعض فتراتها بمثابة حلقة مفقودة في حاجة إلى دراسة معمقة و بحث طويل.

و لتكوين فكرة صحيحة و صورة واضحة عن هذه الفترة اقتضى الأمر معالجة بعض الإشكاليات انطلاقا من القضايا المختلفة التي تثيرها ،والتساؤلات التي تطرحها الدراسات التاريخية بالجزائر .

إن دراستنا لهذه القضايا في مختلف الميادين سواء منها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية و غيرها لا نهدف من خلالها إلى تكوين فكرة متكاملة عنها، أو تحديد مفهوم شامل تدرج في سياقه قضايا تاريخ الجزائر، لأن مثل هذا التصور الشامل الذي يسعى إلى إعادة صياغة أحداث ومظاهر التراث التاريخي الجزائري بما يتماشى و مقومات الأمة الجزائرية، يتطلب قبل كل شيء دراسات شاملة، و أبحاث معمقة و جهود متكاملة للمؤرخين و الكتاب الجزائريين.

و هنا اقتضت الدراسة استعراض ما أنجز في مجال التاريخ الجزائري خلال هذه الفترة العثمانية لمختلف البحوث و الدراسات الأكاديمية و غير الأكاديمية منها. وهذا بعد فترة الاستقلال لمجموعة من الباحثين الجزائريين و ذلك من حيث المحتوى و المنهج المتبع و التوجهات التاريخية المتبعة بالإضافة إلى مجمل القضايا المشتركة لهذه الكتابات الجزائرية، وهذا بالتركيز على نماذج معينة من الدراسات دون الإلمام بكل الأبحاث والدراسات التاريخية التي تمت ما بعد الاستقلال .

ولعل اختيار سنة 1519 كبتداية للحكم العثماني في الجزائر قد يستند إلى أساس تاريخي و سياسي يعود إلى أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان "سليم الأول" وهي الرسالة التي طلب فيها الجزائريون من السلطان العثماني إحقاق بلادهم

بالدولة العثمانية من أجل حمايتها من الاعتداءات الإسبانية⁽¹⁾ وقد اختلف المؤرخون في تحديد هذا التاريخ فأعادها توفيق المدني إلى ما قبل وفاة "عروج" 1518⁽²⁾

وحددها "ناصر الدين سعيدوني" بسنة 1516⁽³⁾، أما الأستاذ "كوران" فقد حدد هذه الفترة بسنة 1520⁽⁴⁾ ولكن الراجح ما ذهب إليه "عبد الجليل التميمي" في تحديده لسنة 1519 كبداية للتاريخ لهذه الفترة استنادا إلى رسالة أعيان الجزائر إلى السلطان العثماني. كما أنه كتبت تلك الرسالة في أصلها باللغة العربية و لكن عملية البحث لم تسفر

سوى العثور على ترجمتها التركية التي قدمت للسلطان "سليم الأول".

و قد ترجمها الدكتور "عبد الجليل التميمي" مرة أخرى إلى العربية و كذلك إلى الفرنسية و ألحق نص ترجمتها التركية، و تعد تلك الرسالة في غاية الأهمية لأنها تحدد لنا تاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية⁽⁵⁾.

و حتى نتعرف على ما كتبه الباحثون والمؤرخون الجزائريون في فترة ما بعد الاستقلال حاولنا أن نشير في هذه الدراسة إلى كتابات التقليديين عامة مع التركيز على الدراسات الأكاديمية العلمية.

فالنموذج الأول كتبه بعض الباحثين الجزائريين بنظرة عاطفية محافظة يغلب عليها الطابع السياسي إلى جانب تناولها للتاريخ المحلي لبعض المدن الجزائرية، و يضاف إلى هذا النموذج أصحاب النظرة الغربية (الأوربية) التي جاءت كتاباتهم تقليدا للكتابات الفرنسية في دراستهم لقضايا تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

أما النموذج الثاني فهو خاص بالباحثين الأكاديميين و خريجي الجامعات من خلال مختلف مؤلفاتهم التاريخية التي تميزت باحترام المنهج التاريخي و الالتزام بطرق البحث

(1) -عبد الجليل التميمي: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس (جويلية 1976)، ص ص 119-120.

(2) أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا (1492- 1792)، الجزائر، ش، و، ذ، ت، 1974، ص 205.

(3) ناصر الدين سعيدوني: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، م، و، ك، 1984، ص: 9.

(4) أرجوموند كوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827-1847) ترجمة عبد الجليل التميمي، ط 2، تونس 1974، ص: 11

(5) - خليفة حماش، " الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر (تاريخها و واقعها)" مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية العدد 11 فيفري 2002، ص - ص، 191-192.

الحديثة، مع عدم التسرع في إصدار الأحكام المسبقة قبل الوصول إلى نتائج معينة و هذا من أجل تقييم عام لتاريخ الجزائر العثمانية في إطار نظرة موضوعية منهجية⁽¹⁾ تعتمد على المصادر الأساسية و تستند إلى الوثائق الأصلية .

من هذا المنطلق يمكن أن نحدد الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا البحث و حصره في فترة محددة تحت عنوان " قضايا التاريخ العثماني عند الباحثين الجزائريين منذ سنة 1962"

أولاً: جمع و إبراز أهمية الدراسات التاريخية الجزائرية المتخصصة في هذه الفترة ثانياً: تسليط الضوء على نوعية و أهمية تلك الدراسات التاريخية من خلال قضاياها المطروحة حتى يتسنى للباحث و القارئ معرفتها و الرجوع إليها بسهولة.

ثالثاً: أهمية العمل البيبلوغرافي على اعتبار أن عمل الباحث اليوم يقوم على الفهارس و البيبلوغرافيا باعتبارها الأدوات التي تغذي الدراسات التاريخية وتكسيها الصفة العلمية.

و خلاصة هذه الأسباب أن هذا الموضوع الذي نعالجه اليوم لم يدرس من قبل إلا في صورة ضئيلة لذلك لا نجد دراسات خاصة بهذا الموضوع باستثناء موضوعين أو ثلاث.

الأول يتعلق بأطروحة أحمد عبد السلام " المؤرخون التونسيون في القرن السابع عشر و الثامن عشر و التاسع عشر" و الثاني خاص بأطروحة جمال الدين الشيال "التاريخ و المؤرخون في مصر في القرن الثامن عشر(18م).

أضف إلى ذلك الأطروحة التي تقدمت بها الباحثة رقية شارف بعنوان "الكتابات التاريخية الجزائرية في نهاية القرن الثاني عشر و بداية القرن الثالث عشر الهجريين (نهاية القرن 18 م و بداية القرن 19م).

أما سبب اختياري لسنة 1962 كمنطلق للبحث المراد دراسته في معالجة قضايا تاريخية خاصة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- كون هذه الفترة تمثل مرحلة انتقالية من عهد استعماري تميزت فيه حركة التأليف

الجزائرية بالانحصر

(1) سعيدوني: المرجع السابق ، ص: 31

و الجمود إلى فترة تميزت باستقلال الجزائر و حصولها على السيادة الوطنية ، حيث عرفت فيها الدراسات التاريخية نشاطا كبيرا في مجال التأليف خصوصا الفترة العثمانية التي سيطرت عليها الأقلام الأوروبية تحديدا منها الفرنسية في المرحلة الاستعمارية والتي أصبحت بمثابة مصادر أساسية في التاريخ العثماني .

- أما الدافع الثاني يتمثل أساسا في طبيعة المواضيع المدروسة قبل هذه الفترة التي غلب عليها الطابع السياسي بالإضافة إلى وصف الشخصيات العلمية و الأدبية مع إهمال الجوانب الأخرى.

- التطور الحاصل في مناهج البحث التاريخي و العلمي.

و لعل الإشكالية الكبرى التي تطرح: إلى أي حد هذه الدراسات التاريخية الجزائرية في مختلف القضايا أعادت بناء تاريخ الجزائر في تلك الفترة و صححت أخطاء استعمارية كبيرة؟

هذه الإشكالية اقتضت التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى عبرت هذه الكتابات على واقع المجتمع الجزائري و ما هو المجال الذي ركزت عليه و لماذا؟

- ما هي القيمة العلمية و التاريخية لهذه الكتابات الجزائرية؟ (هل هي إعادة صياغة لمؤلفات سابقة أم هناك جديد؟)

- إلى أي حد ساهم الباحثون الجزائريون في إحياء و بعث تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني و المساهمة فيه مساهمة علمية؟

وبالتالي فإن تقويما للكتابات الجزائرية مهم في هذه المرحلة على اعتبار أنها من القضايا التي تدخل في عملية الغرلة لتاريخنا ، لأنه بهذا يمكن أن نعرف ما إذا كنا في مرحلة الجمع ونشر المادة الخبرية أم أننا انتقلنا إلى مرحلة التحليل و التفسير .

و كما هو معهود بالنسبة لكل دراسة تاريخية أكاديمية أهداف معينة و هذا حسب طبيعة الموضوع الذي هو قيد الدراسة، حيث قادنا البحث إلى إبراز الرصيد التاريخي للأقلام

الجزائرية في معالجتهم لمختلف قضايا تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية و كان الهدف من ذلك:

- القيام بعملية إحصاء لما كتبه الباحثون الجزائريون بعد سنة 1962 سواء كانت رسائل علمية (ماجستير أو دكتوراه) أو مؤلفات، بالإضافة إلى ما وجد في الدوريات من مجلات وتشمل: (المجلة التاريخية المغربية، مجلة الأصالة، مجلة الثقافة، مجلة الدراسات التاريخية...).

- كما كان الهدف كذلك هو التعرف على القضايا التي نالت اهتمام الباحثين الجزائريين دون المسائل الأخرى.

- تسليط الضوء على القضايا التي لم تتل الحظ الأوفر من الدراسة.

- إبراز التواصل الموجود بين الجيل الأول من المؤرخين الجزائريين الذي ظهر منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات و الجيل الثاني الذي بدأت طلائعه مع نهاية الثمانينات بهذا تتأكد التقاليد العلمية وتتراكم المعرفة التاريخية التي تمثل أساس الرصيد الحضاري و تشكل الوصل بين بعد الماضي و آفاق المستقبل.

- إبراز جديد الأعلام الجزائرية في معالجتهم لهذه القضايا و هذا حتى تحدث نوع من القطيعة مع كل ما هو تقليدي و البعد عن الاجترارية باعتبار أن الكتاب الأوروبيين و خصوصا الفرنسيين هم الذين وضعوا المواد الأولية لكتابة تاريخ الجزائر العثمانية في الوقت الذي انعدمت فيه المواد بالنسبة للأعلام الجزائرية. و بالتالي فالعهد العثماني معقد من حيث المنهج و شحيح جدا من حيث المادة معاكسة للمنطق كلما نزلنا على المدرج التاريخي في اتجاه العصور الوسطى كلما تيسر إدراك سبيل الماضي بصورة جلية و واضحة لتوفير الإطار العلمي و المواد الخيرية الخصبة، و كلما واجهنا العهد العثماني كلما قلت أهمية المواد التاريخية التي هي عون كل مؤرخ. أما المنهج المتبع في دراستي لهذا الموضوع فقد جمعت بين منهجين اثنين، المنهج الوصفي باعتباره الأنسب في التعريف بالرصيد التاريخي الجزائري في معالجته لمختلف القضايا بالإضافة إلى المنهج

التحليلي الذي يقف وراء دواعي التأليف و تحليل القضايا من خلال الأحداث التاريخية المؤسسة لها ، ومدى صدق هذه الأحداث و توفر الموضوعية فيها.

أما فيما يخص المادة الأولية الضرورية لإنجاز بحث علمي جامعي تتمثل أساسا في كل ماله علاقة بالوثائق و المصادر و المحفوظات بالإضافة للمراجع.

وبما أن موضوع دراستي يعتمد بدرجة كبيرة على المراجع منها المنشور وغير المنشور (رسائل الماجستير و الدكتوراه)، فإن إشارتي للوثائق و المصادر التاريخية المتعلقة بهذه الفترة يستند لما أورده الباحثون الجزائريون في دراستهم لهذه القضايا.

ولعل القيمة العلمية لبعض هذه المراجع تكمن أساسا في كونها من الكتب التي ألفها المتخصصون من جهة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق ونشر العديد من الوثائق و المخطوطات التي احتوت على قيمة تاريخية مهمة بالنسبة لتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية .

وقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الملاحق و الخرائط و الفهارس ذات صلة وثيقة بهذه الرسالة.

وشأني في هذه الرسالة هو شأن جل الطلبة ومريدي البحث من حيث الصعوبات التي تكتف الدارس أو الباحث لا سيما إذا كان مبتدئا مثلي.

و من بين هذه الصعوبات هو كون بعض المراجع اعتمدت الاختصار على اعتبار أن قسط كبير من الدراسات التاريخية بالجزائر تناولت الفترة الاستعمارية و القضايا الوطنية المعاصرة.

و من جهة أخرى صعوبة العمل البيبلوغرافي الإحصائي لأنه يتطلب الإحاطة بجميع جوانب الموضوع و الإلمام بمختلف القضايا.

أما بالنسبة لتقسيم البحث ، فقد قسمناه إلى مدخل و أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ، وقد خصصت الفصل التمهيدي للحديث عن طبيعة الدراسات التاريخية حول الفترة العثمانية حيث تمّ التأكيد على أهمية المادة الخيرية التاريخية من مصادر أجنبية وأخرى محلية بالإضافة إلى المراجع العربية و الأجنبية.

وهنا تم التركيز على المساهمة الفرنسية⁽¹⁾ في كتابة تاريخ الجزائر العثماني و نظرتها لمختلف قضاياها.

فالمساهمة الفرنسية الضخمة بالنسبة لتاريخنا يمكن أن توصلنا إلى الحقيقة التاريخية التي نصبوا إليها و لكن بعد التمحيص و التقييم و التحليل، لأن الهدف الأسمى هو إزاحة الشوائب عن تاريخنا و هذا من خلال نظرة جديدة و مساهمة فعالة من قبل المؤرخين الجزائريين في معالجتهم لمختلف القضايا و المسائل المتعلقة بالفترة المدروسة.

بعد هذا الفصل التمهيدي انتقلنا إلى دراسة الإنتاج التاريخي الخاص بالمدرسة الجزائرية بعد الاستقلال حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة هذا الجانب تحت عنوان: دراسة وصفية لنماذج من الكتابات الجزائرية حول الفترة العثمانية، وقد ركزنا على نوعين من الكتابات، منها ما هو منشور و غير منشور.

فالمنشور كل ماله علاقة بجانب التأليف من كتب و مجلات تاريخية محلية اهتمت بدراسة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، أما غير منشور فالأمر يتعلق برسائل الماجستير والدكتوراه وإن كان البعض منها قد تم نشره.

وقد تناولنا في هذا الفصل عينات لبعض الأقلام الجزائرية دون تسليط الضوء على كل الكتابات الجزائرية وهذا بحكم الاختصاص وكثرة التأليف في هذا المجال، والهدف هو التعرف على الرصيد التاريخي للأقلام الجزائرية وكذا مختلف التوجهات التي ميزت المدرسة التاريخية الجزائرية وصولا إلى التمييز بين ما هو أكاديمي و غير أكاديمي .

كما اعتمدنا في هذا الفصل على جانب الإحصاء والتحليل لنخلص في النهاية لبعض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لهذه العينات من الكتابات الجزائرية.

(1)- تم التركيز على المساهمة الفرنسية وهذا بالنظر لما قدمته من إنتاج تاريخي كبير وما احتوته من مادة خبرية عالية القيمة عن المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني للمزيد من المعلومات أنظر الفصل التمهيدي ص 17.

هذا وقد خصصت الفصل الثاني لقضايا الواقع السياسي و العسكري و قد تم التعرض له من خلال النقاط التالية:

- أ- طبيعة الوجود العثماني بالجزائر
- ب- أنظمة الحكم و الإدارة في الأراضي البايليكية
- ت- الصراع بين السلطة المركزية و السلطة المحلية
- ث- علاقات الجزائر الخارجية و الصراع في البحر الأبيض المتوسط

فيما يخص قضية الوجود العثماني بالجزائر تعود المؤرخون الغربيون أن يقولوا عن الجزائر أنها مستعمرة عثمانية يريدون بذلك إدانة الأتراك و تبرير الاستعمار الفرنسي. و لكن الواقع عكس ذلك في كتابات الباحثين الجزائريين الذين نظروا للقضية من زاوية أخرى و إن كان هناك من التقليديين أصحاب النظرة الضيقة و المتأثرين بالمدرسة الاستعمارية من بقى متمسكا بفكرة الجزائر مستعمرة عثمانية⁽¹⁾.

أما قضية أنظمة الحكم و الإدارة في الأراضي البايليكية فقد تميزت سلطة الحكومة بالمرونة فلم تهدم الهياكل السياسية القديمة لعدد من الأسر و القبائل التي كانت تحكم بعض الجهات قبل دخول الأتراك و إنما عملت على التواءم معها، فاستخدمت البعض كأدوات مساعدة لجهازها الإداري في داخل البلاد، و فرضت على البعض الآخر من الأسر و القبائل تبعيةها للحكومة دون أن تجردها من حكم من كانت تحب حكمهم قبل دخول الأتراك على أن يدفع شيوخ هذه الأسر و القبائل ضرائب سنوية للحكومة.

واقترنت حكومة الولاية في جهازها الإداري، الوظائف المعروفة في النظام العثماني العام للإدارة و تبنت إلى جانب ذلك عددا من الوظائف المحلية مثل وظيفة " القايد " و " شيخ المدينة " و المزوار و المحتسب، كما استحدثت أسماء جديدة لمناصب جديدة مثل منصب " وكيل الحرج " للبحرية و منصب " خوجة الخيل " وغير ذلك من المناصب و يلاحظ أن هذه الأخيرة وبعض الأسماء المعروفة في النظام العثماني العام، تطور مدلولها في ولاية الجزائر، نذكر على سبيل المثال-منصب الخزندار- أو الخزناجي

(1) نجد هذا في كتابات الباحث مولود قايد وكذلك عبد الرحمان بن أشنهو.

الذي صار يشبه منصبه في الولاية منصب رئيس الوزراء و اسم الأوجاق الذي اتسع مدلوله فصار يطلق على الجيش وولاية الجزائر نفسها .

- أما فيما يتعلق بقضية الصراع بين السلطة المركزية و السلطة المحلية فقد تم التركيز فيها على إبراز أسباب هذا الصراع و مظاهره انطلاقا من تتبع سياسة الحكومة العثمانية في الجزائر من خلال مراحل الحكم الأربعة بدء بالبايلريبات وصولا إلى الدايات هذه الشريحة الأخيرة من الدايات التي عرفت اضطرابا حادا و عنيفا بين السلطة المركزية و المحلية مما أدى إلى اضطراب البلاد و فسادها و مهد لسقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي منذ 1830 م .

هذا كل ماله علاقة بقضية الصراع بين السلطة المركزية و المحلية أما فيما يخص قضية علاقات الجزائر الخارجية و الصراع في البحر الأبيض المتوسط فقد تم التطرق في هذا الباب إلى نوعين من العلاقات :

أ- علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية التي عرفت تنافسا شديدا و صراعا كبيرا في البحر الأبيض المتوسط وقد استمر هذا الصراع إلى غاية بداية القرن التاسع عشر .

ب- علاقات الجزائر مع الدول الشقيقة (جارتها تونس و المغرب).

كما محورت الفصل الثالث تحت عنوان: قضايا الواقع الاقتصادي من خلال النقاط التالية :

1- نشاط البحرية الجزائرية و أعمال الجهاد البحري.

2- نظام الملكية العقارية (ملكية الأرض نموذجاً)

3- استرقاق الأسرى.

فالجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر العثمانية كانت له آثار حاسمة و انعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية و النظم الإدارية و الحالة الاجتماعية بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها إلا بعد التعرف على الجوانب الاقتصادية لذلك ركزنا في هذا الفصل على دراسة بعض المسائل التي رأينا أنها تبدو مهمة بالنظر للاهتمام المتزايد من قبل الباحثين و المؤرخين بها.

وقد تطرقنا بالدراسة لمسألة نشاط البحرية الجزائرية و أعمال الجهاد البحري هذه القضية التي نالت اهتمام المؤرخين الغربيين واتخذوها كمنطق للتهجم على الحكم العثماني بالجزائر ألا و هي قضية القرصنة و الجهاد البحري هذه المسألة التي بدأت تطفو إلى السطح و تثير الاهتمام بالنسبة لتاريخ هذه الفترة إلى درجة أن كلمة القرصنة أصبحت مرادفة في المفهوم العام الشائع لكلمة اللصوصية و عنوانا يطلق على البحرية و البحارة المغاربة في هذا العصر⁽¹⁾.

و قد سلطت الضوء في هذه الدراسة على التفرقة بين القرصنة و بين أعمال الجهاد البحري مع التطور الحاصل في هذين المفهومين بربطه مع الصراع القائم في البحر الأبيض المتوسط منذ القرن السادس عشر.

أما المسألة الثانية الخاصة بهذا الفصل فهي تعالج الملكية العقارية حيث ركزت في دراسة هذه القضية على ملكية الأرض نموذجاً إذ عرف نظام الحيازة خلال الحكم العثماني أنماط مختلفة كانت موزعة بين البايك و العرش و الملك و الوقف و سوف نستعمل هذه المصطلحات حتى و إن كان هناك شك في استعمالها في العهد التركي على اعتبار أنها مصطلحات استعمالها الفرنسيون لكنها معبرة، كما تمّ التطرق لمختلف أنماط و أساليب الإنتاج التي كانت سائدة بالجزائر آنذاك منها (العتيق، الآسيوي و الإقطاعي) مع إشارة طفيفة للنظام الضريبي كقضية مرتبطة إلى حد كبير بمسألة العلاقة بين السلطة المركزية و الرعية.

في حين تعالج المسألة الأخيرة من هذا الفصل قضية استرقاق الأسرى، حيث حددنا في البداية مفهوم الرق بعدها تطرقنا في هذه الدراسة إلى ممارسة هذه الظاهرة أو هذا النشاط في عرض البحر الأبيض المتوسط. وردود الفعل الأوروبية و الجزائرية حول هذه المسألة.

(1)- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 - 1830) م و ك، الجزائر، 1987، ص 249.

أما الفصل الأخير فقد تحدثت فيه عن الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري تحت عنوان: "قضايا الواقع الاجتماعي والثقافي" وهذا من خلال المحاور التالية:

1- قضايا الواقع الاجتماعي و تشمل:

أ- الوضعية الديموغرافية للمجتمع الجزائري.

ب- طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الجزائري.

2- قضايا الواقع الثقافي و تشمل:

أ- حركة التعليم و الثقافية.

ب - المؤسسات الدينية و دورها في المجتمع الجزائري.

ج - الطريقة كسلطة روحية و مدنية في المجتمع الجزائري.

فبناء على هذه المحاور يمكن القول أن المسألة الأولى المتعلقة بالوضع الديموغرافي للمجتمع الجزائري قد عرفت اختلافا كبيرا بين مختلف المؤرخين و هذا من حيث الإحصاءات التي كانت تتصف بعدم الاستقرار و المتعلقة بالعدد الإجمالي لسكان الجزائر، و حتى نأخذ فكرة عامة عن الواقع الديموغرافي في العهد العثماني قمنا باستعراض العدد الإجمالي للسكان عشية الاحتلال مع تتبع التطور الحاصل في عدد سكان مدينة الجزائر باعتبارها مقرا للحكم.

أما من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع الجزائري قد تم تقسيمها على مستوى الريف و المدينة و هذا من خلال تناول مختلف الأقليات و الطوائف المكونة للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني و ذلك بدراسة كل جماعة على حدة من حيث وضعيتها الاجتماعية و نشاطها الاقتصادي، كما أن الفئات الاجتماعية التي عرفت مختلف الحواضر و الأرياف كانت تحتوي على فئات متميزة الوظائف لكنها متقاربة من حيث الترتيب الاجتماعي و مستوى الدخل.

أما القضايا التي تمس الواقع الثقافي فيمكن أن نلمسها من خلال مسألة حركة التعليم و الثقافة هذه القضية التي أثارته عدة تساؤلات في كتابات الباحثين الجزائريين

و حتى الأوروبية منها و كلها تنحصر في فكرة الانحطاط الثقافي، فهل يمكن أن نصف العهد العثماني بعصر الانحطاط الثقافي ؟ للإجابة عن هذا السؤال قمنا بتتبع التطور الحاصل في حركة التعليم و الثقافة منذ القرن السادس عشر.

و لعل أهم ما يميز الوضع الثقافي للمجتمع الجزائري خلال هذه الفترة هو وجود مؤسسات ثقافية دينية إسلامية نصطلح عليها بالمؤسسات الدينية وتشمل المساجد و المدارس و الزوايا و الكتاتيب التي تولت مهمة نشر الدين و التعليم العربي الإسلامي و قد تناولنا في هذا الجانب أوضاع هذه المؤسسات خلال العهد العثماني و دورها في المجتمع الجزائري مع معرفة مصيرها أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وقد تضمنت هذه الدراسة التعريف ببعض المصادر المعتمدة التي تم توظيفها بالنظر إلى ما تحتويه من مادة خبرية هامة لا يمكن أن يستغني عنها الباحث المهتم بتاريخ الجزائر الحديث مع العلم أن موضوع البحث يعالج الكتابات الجزائرية المعاصرة إلا أنه تم اعتماد هذه المصادر على أساس أنها حققت من طرف بعض الباحثين الجزائريين ومن بين هذه المصادر :

1 - كتاب المرأة : هذا الكتاب لمؤلفه حمدان بن عثمان خوجة وهو من المعاصرين للفترة العثمانية ، فبوجه عام الكتاب ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأي دارس للفترة الأخيرة من الحكم العثماني ، فهو تاريخي سياسي اجتماعي.

ظهر لأول مرة مترجما عن العربية إلى الفرنسية بعنوان *Aperçu Historique sur la régence d'Alger* ' نظرة تاريخية عن إيالة الجزائر ' وكان هذا في 1833 بباريس. كما تم ترجمة وتحقيق هذا الكتاب من قبل الباحث محمد بن عبد الكريم عام 1972 وكذلك من طرف الباحث محمد العربي الزبييري عام 1982.

وقد كان الدافع الرئيسي لتأليف كتابه ونشره في فرنسا هو إطلاع الرأي العام الأوروبي ولا سيما الفرنسي على الأحداث الجارية في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي لها. وقد قسم هذا الكتاب إلى قسمين ، وأهم قسم منه بالنسبة لموضوع البحث هو المتعلق بالجانب التاريخي الذي يتناول نظام الحكم العثماني في الجزائر.

وقد سجل لنا فيه حمدان خوجة معلومات مهمة حول العادات والتقاليد ونظام الإدارة وعلاقة الحكام بالمحكومين.

أما القسم الآخر فقد خصصه للصدام والحرب التي وقعت بين الجزائر وفرنسا فأورد أسبابها وتفاصيل دقيقة عن كل ما جرى عندما دخل الماريشال ذي بورمون إلى الجزائر وعن التجاوزات الرهيبة التي اقترفها جنود الاحتلال ضد الجزائريين في العاصمة ، كما تعرض لموضوع الأوقاف الإسلامية بالجزائر، وكيفية الاستيلاء عليه من طرف الفرنسيين.

وقد اعتمدت في هذا البحث على ترجمة محمد العربي الزبيري لكن هذه الترجمة لم تستطع أن تنقل قيمة الكتاب الحقيقية الكاملة وهي القيمة الموجودة بدون شك في أصله العربي المفقود.

2- كتاب فريدة منسية: في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها (1) لمحمد صالح العنثري وهو عبارة عن مخطوط تمّ تحقيقه على مرتين (2) و قد قام المؤلف بكتابة هذا العمل بتكليف من بواسوني ويعد هذا الكتاب وثيقة مهمة لتاريخ بايلك قسنطينة في عهد الأتراك وبداية الاحتلال الفرنسي.

ومهما كان من الأمر فإن محمد صالح العنثري قام بهذه المهمة خير قيام وكتب عملا ما يزال مرجعا أساسيا في تاريخ قسنطينة.

وقد تحدث العنثري في هذا الكتاب عن تاريخ الأتراك بقسنطينة استعرض فيه الأحداث السياسية والعسكرية والتنظيمات الإدارية لبعض البايات واهتم بصورة خاصة بالحروب التي نشبت بين البايك وتونس خلال القرنين 17 و 18 م.

وأهم المآخذ التي أخذت على هذا الكتاب من وجهة نظر الباحث يحي بوعزيز يمكن إيجازها فيما يلي:

(1) - قام أحمد سبواوي من جامعة قسنطينة بتحقيق هذا المخطوط و نال به دبلوم الدراسات المعمقة سنة [1981]، كما قام الأستاذ يحي بوعزيز بتحقيق هذا المخطوط في دراسة نشرتها دار هومه للطباعة و النشر ، الجزائر 2005 .
(2) - تم نشر هذا العمل في مجلة الدراسات التاريخية ، العدد الأول ، (الجزائر 1986 م) ص ص 104 ، 105 ، ويوجد هذا المخطوط في المكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة تحت رقم 2330.

أولاً: أن العنتري بدأ التاريخ لبابلك قسنطينة بعام 1050 هـ الموافق لـ 1640 م الذي اعتبره التاريخ الحقيقي لدخول الأتراك إلى مدينة قسنطينة ولكن أهم شيء هو أنه أهمل فترة قرن وثمانية وعشرين عاما من تاريخ البابلك ما بين 1514 إلى 1567، وكذلك خلال الفترة الممتدة من 1567 - 1647 ولكن بالتدقيق أكثر نجد حوالي قرنا وثلاثة وثلاثين سنة.

ثانياً: المأخذ الثاني حول هذا الكتاب أنه ليس هناك توازن في تاريخ العنتري فكثير من البايات اكتفى فقط بذكر سنة توليتهم و سنة انتهائها و لا يقل عددهم عن سبعة وعشرين بايا. أمثال علي خوجة ، إبراهيم بوصبع و غيهم، لكنه توسع بصورة خاصة في الحديث عن الحاج أحمد باي .

ثالثاً: لم يذكر العنتري المصادر التي اعتمدها إطلاقا ما عدا بعض الروايات الشفوية التي أشار إليها في المقدمة و لهذا تساءل الباحث عن الأخبار و المعلومات التي أوردها في هذا الكتاب بدليل أن أحداث القرنين السابع عشر و الثامن عشر بعيدة عنه.

رابعاً: من بين الملاحظات الأخرى هو تحامل العنتري كثيرا على الحاج أحمد باي بصفة خاصة والأتراك بصفة عامة وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها أن صالح بن العنتري تطوع بإرادته ليتخذ هذا الموقف ويتبناه حتى يتقرب أكثر من سيده بواسوني. لكن رغم كل هذه الملاحظات سيظل الكتاب وثيقة مهمة وأساسية بالنسبة لتاريخ قسنطينة وباياتها وبابلكها وكذلك بالنسبة لبعض الأحداث العامة التي تتصل بالجزائر وعلاقتها بتونس.

3- كتاب مجاعات قسنطينة: هو تأليف قام بإنجازه العنتري أيضا بتكليف من فرنسي آخر هو دليير وقد تحدث فيه عن الأحوال الاقتصادية في آخر العهد العثماني وأوائل العهد الفرنسي⁽¹⁾، وهو عبارة عن مخطوط بعنوان سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة، كتب من طرف مؤلفه عام 1286 هـ، 1870 م، وقد نشر هذا المخطوط

(1) - هذا الكتاب عبارة عن مخطوط يوجد بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة تحت رقم 1625 وقد أهدى هذه النسخة إلى المكتبة الوطنية الأستاذ "فاليي Vallier"، عدد صفحاتها 187 صفحة.

الأستاذ رابح بونار، تحت عنوان: مجاعات قسنطينة وطبع بالجزائر من طرف الشركة الوطنية للنشر والتوزيع عام 1974 في 76 صفحة.

4 - كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية: لمؤلفه محمد بن ميمون الجزائري.

يعد هذا الكتاب وثيقة تاريخية ذات أهمية كبرى فقد احتوى على ثلاثة عناصر هامة من تاريخ الجزائر في عهد الأتراك و هي ضرورية لمن يريد أن يؤرخ للجزائر.

فقد تناول محمد بن ميمون في هذا الكتاب سيرة الداي محمد " بكداش" فاتح مدينة وهران بالإضافة إلى وصف دقيق لمختلف المعارك التي دارت رحاها بين الإسبان و الجزائر من أجل هذا الفتح الذي راعى فيه الترتيب الزمني و الذي بدأه بحصار برج العيون من شهر جوان 1707 إلى 04 أبريل 1708م أين تم فتح آخر الأبراج و هو برج المرسى و بذلك استعاد المسلمون مدينة وهران و المرسى الكبير للمرة الأولى، كما تضمن الكتاب مجموعة من القصائد التي أنشدها منشدوها أثناء المعارك و قد ضمت حوالي سبعمائة، و خمسة و تسعين بيتا كلها لأدباء جزائريين و بذلك يعد مصدرا أدبيا من مصادر الأدب الجزائري على عهد الأتراك.

و قد قام بتحقيق و نشر هذا المخطوط الباحث الجزائري محمد بن عبد الكريم عن الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1972 في 413 صفحة.

و ما يؤخذ على المؤلف هو إغفاله ذكر مصطفى بوشلاغم باي وهران مع أنه لعب دورا كبيرا في نجاح هذا الفتح المبين حسب وجهة نظر المحقق.

5- كتاب الإخوان: لمؤلفه إوارد دونفو Edward de Neveu (1809-1871)،

هو أحد أعضاء اللجنة الاستكشافية العسكرية وضابط فعال في صفوف الجيش الاستعماري، وهذا الكتاب عبارة عن دراسة ميدانية قام بها المؤلف أثناء تربيته وهو لا يزال نقيبا في صفوف فرقة الفرسان الثالثة بقسنطينة نشر لأول مرة عام 1845 م.

وقد تناول الكاتب في هذه الدراسة تاريخ الجماعات والمؤسسات الدينية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة العثمانية وحتى فترة الغزو الفرنسي حيث تطرق في هذا العمل لجماعة المرابطين ومختلف الطرق الصوفية ومكانتهم في المجتمع الجزائري.

وقد قام بترجمة وتحقيق هذه الدراسة الباحث: " كمال فيلالي " عن دار الهدى للطباعة والنشر الجزائر ، 2003 ، في 134 صفحة، حيث بين لنا الأسباب الحقيقية من

وراء تحقيقه لهذا الكتاب ، فهو يرى بأنه يعد من المصادر التاريخية النادرة التي باشرت العهد العثماني واعتمدت على الذاكرة الشعبية في جمع التراث التاريخي ، والروايات التي تناقلتها الأسر وتوارثتها القبائل الجزائرية، كما أنه يعتبر أول عمل إثنولوجي ميداني حاول معرفة الجماعات الدينية لتسهيل عملية اختراق المجتمع الجزائري لذلك فهو أول تقرير استعماري رسمي حاول دراسة المجتمع الجزائري من الداخل.

وما يؤخذ على هذا العمل حسب المحقق أنه يحمل في طياته ميول استعمارية وهذا بحكم غرابة الكاتب العرقية والدينية عن المجتمع الجزائري ، علاوة على نظريته العنصرية إزاء السكان المحليين.

6- مذكرات أحمد الشريف الزهار: (نقيب أشرف الجزائر)، يعد من المصادر الهامة

في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

ولد بمدينة الجزائر سنة 1781/1196م تولى نقابة الأشرف بعد وفاة والده و بعد الاحتلال الفرنسي أبعده سلطات الاحتلال سنة 1832 فاتجه إلى تونس ثم رجع منها إلى قسنطينة و تولى منصب الكاتب لدى الحاج أحمد باي إلى سنة 1837 و هو تاريخ سقوط مدينة قسنطينة، بعدها عمل كاتباً لدى الأمير عبد القادر إلى أن سقطت مقاومة الأمير، فاتجه نحو فاس بالمغرب الأقصى ثم عاد منها إلى الجزائر إلى أن توفي سنة 1872 و قد نشر هذه المذكرات الأستاذ أحمد توفيق المدني عام 1974 و هذا بعد تحقيقه لها.

وقد سجل لنا الحاج أحمد الشريف الزهار مختلف الأحداث و الحروب التي خاضتها الجزائر ضد الدول المسيحية ، كما قدم لنا عرض موجز لحكم الدايات الذين تداولوا على الحكم من 1754 إلى 1830م .

كما تحدث بإسهاب عن كيفية تقديم الدنوش أما أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بخصوص هذه المذكرات هو أنها أغفلت بعض الوقائع التاريخية المهمة إضافة إلى بعض الأخطاء التي قومها المرحوم أحمد توفيق المدني أثناء تحقيقه و تقديمه لهذه المذكرات.

الفصل التمهيدي : طبيعة الدراسات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر (1519-1830)

إن البحوث و الدراسات التي اهتمت بماضي الجزائر تناولت بالدراسة مجمل قضاياها بأقلام مختلفة و اتجاهات فكرية متعددة و مفاهيم و مناهج متباينة، فكان من الطبيعي جدا أن تكون هذه الدراسات متنوعة الفكر و النزعة الأيديولوجية أحيانا، و هذا راجع عموما لتعدد العلاقات الإنسانية و اختلاف وجهات النظر⁽¹⁾.

فالكثير من محطات تاريخنا حسب سعيدوني القديم، الوسيط، الحديث و المعاصر لازال الغموض يكتنفها وهذا بسبب النقص الكبير في الدراسات العلمية المنشورة لكن الفترة التي عرفت غموضا أكبر هي فترة الحكم العثماني في الجزائر⁽²⁾.

حيث عاشت الجزائر في ظل هذا الحكم ما يزيد عن ثلاثة قرون (1519-1830) و لم تحظ هذه الحقبة من تاريخ الجزائر بالحديث بالعناية الكافية من قبل الدارسين الجزائريين و العرب عامة حتى الآن.

فمعظم الدراسات التي تناولت هذه الفترة كانت بأقلام أوربية خاصة الفرنسية.

انطلاقا من هذه النظرة نحاول التعرف على نوع و طبيعة الدراسات التي تمت في هذا المجال، وذلك بتلمس خصائص الإنتاج التاريخي المتعلق بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، هذا الإنتاج الذي يمكن أن ندرجه في ثلاثة أصناف مختلفة.

الصنف الأول ما كتبه الأوروبيون خاصة الفرنسيون أثناء الاحتلال ولازالوا يواصلون الكتابة فيه، وهو أكثر تخصصا و أغزر إنتاجا ، ويمكن أن نطلق عليه وجهة نظر الكتاب الفرنسيين.

و الصنف الثاني ما كتبه الجزائريون، وهو أقل إنتاجا و أكثر شمولا، و يمكن أن نعرفه تجاوزا بأنه وجهة نظر الكتاب الجزائريين التقليدية.

(1) - صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومه، للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص: 3
(2) - ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) الجزائر، 1984 ص: 11

والصنف الثالث بدأ يساهم به خريجو الجامعات من جزائريين و غيرهم وهو يتصف باحترام المنهج التاريخي في البحث⁽¹⁾.

وهذا الصنف الأخير⁽²⁾ رغم أنه لا يزال نادر الإنتاج قليل العطاء، و لم يغط أغلب المواضيع لحدائته فإنه يمثل مساهمة جدية لإعادة بناء تاريخ الجزائر و إزاحة الشوائب التي علقت بتاريخنا وهذا ما سنتعرض إليه في حينه لكن قبل أن نفصل ذلك لا بد من تحديد المادة المصدرية لتاريخ الجزائر العثماني.

1- أنماط المادة المصدرية لتاريخ الجزائر في العهد العثماني:

قبل الخوض في غمار دراسة و تحليل الأحداث المؤسسة لتاريخ الجزائر في العهد العثماني يجدر بنا أولاً تحديد المادة الخبرية المكونة لهذه الحقبة التاريخية باعتبارها الوعاء الحامل للمادة الدراسية ، كما أنه لا يمكن التعرف معرفة علمية على الأحداث المكونة لفترة تاريخية دون دراسة الأدوات المؤسسة لأدبياتها.

لقد توفرت شروط و عوامل كثيرة للفرنسيين تمكنوا بها من توظيف التاريخ كأداة قوية للسيطرة على الواقع السياسي الجزائري و من الطبيعي أن تسخر تلك القوة بكل المعطيات من مصادر مادية و معنوية حيث تمّ جمع مادة خبرية عالية القيمة عن المجتمع الجزائري تضم كتب الرحلات و المذكرات التي دونها الأوروبيون خلال العهد العثماني كمصادر أساسية بجانب المصادر العربية من مؤلفات و مراسلات لرجال السلطة العثمانية إضافة للوثائق الكثيرة الأخرى التي استولى عليها رجال الحملة الفرنسية أثناء دخولهم العاصمة⁽³⁾.

ففيما يتعلق بما كتبه الأوروبيون من رحالة و أسرى و دبلوماسيين ورجال دين بداية من القرن السادس عشر حول تاريخ الجزائر، فإن كتاباتهم لم تكن واضحة عن الجزائر حين كانوا يطالعون المصادر العربية و التركية العثمانية، و إنما اتضحت صورة الجزائر لديهم عندما كتبوا تاريخها بأقلامهم.

(1)- ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص:31

(2)- هذا الصنف يمثل الدراسات الأكاديمية العلمية بداية من الاستقلال .

(3)- عميراي احميدة: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار البحث قسنطينة - الجزائر نوفمبر 2000 ،ص:8-9

ومن بين هؤلاء الأوربيين نيكولاي (NICOLAY) ⁽¹⁾ الذي زار الجزائر عام 1551 و هو من الجغرافيين، حيث قدم وصفا لمدينة الجزائر و بجاية و عنابة و هو في طريقه لإستانبول. بالإضافة لأعمال هايدو (Haëdo) ⁽²⁾ فهي ذات قيمة علمية راقية قدمها باللغة الإسبانية عام 1608 و ترجمت إلى الفرنسية.

كما لا ننسى الدكتور شو (Shaw) ⁽³⁾ الإنجليزي الذي قام برحلة إلى الجزائر عام 1720 و كذلك جان أندري بايسونال (Peyssonnel) ⁽⁴⁾ الذي زار الشرق الجزائري خلال عامي: (1724-1725).

كما قدم لوجي دي تاسي (Laugier de Tassy) ⁽⁵⁾ دراسة قيمة عن الجزائر عام 1725 إلى جانب فانثير دي بارادي (Venture Deparadis) ⁽⁶⁾ ذات قيمة عالية هذا الأخير الذي زار الجزائر عام 1789 و يعتبر ما كتبه الألماني سيمون بفايفر (Simon Pfeiffer) عن الجزائر من المصادر الهامة في تاريخ الجزائر أواخر العهد العثماني ⁽⁷⁾ كما اهتم الأمريكان بتاريخ الجزائر و منهم القنصل وليام شالر (Shaler) ⁽⁸⁾ William (1824-1816) الذي ترك لنا مادة خبرية تاريخية عالية القيمة عن الجزائر و عن حملة إكسماوث البحرية ضد الجزائر عام 1816.

(1)- عميرواي حميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة و النشر عين مليلة 2005 صص:34-37.
- صدرت أعمال هؤلاء الأوربيين في عدة عناوين أهمها:

1- Les quatre premiers livres des navigations orientales Lyon :1568

(2)-De la captivité à Alger ,in.RA N° 39 année 1895 p-p :54-103

- له كتاب بعنوان:

- Histoire des rois d'Alger, Traduit par de Gammont, Alger 1881

(3)-Voyages de Monsieur Shaw dans la régence d'Alger .

(4)-Relation de voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger ,2T,Gide paris 1838.

(5)-Histoire du Royaume avec l'état présent de son gouvernement Amsterdam,1725.

(6)-Venture De paradis :Alger an 18^e siècle présentation de Fagan (E) R.A N°39année 1895 pp265-314.

(7)- سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر ترجمة من الألمانية، أبو العبد دودو، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1974.

(8)- إسماعيل العربي، قام بترجمة مذكرات و ليام شالر إلى اللغة العربية و نشرها الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، 1982.

إلى جانب هذه المصادر الأوروبية التي اعتمدها الفرنسيون في كتاباتهم نجد كذلك اعتمادهم على الوثائق العربية و كتب المؤرخين و الرحالة العرب و هي بمثابة نصوص تاريخية و من أهمها ما كتبه التامقروتي (ت-1595) و ابن زاكور الفاسي (ت-1708) و ابن عمار الجزائري (ت بعد 1791) و ابن حمادوش الجزائري (ت-1783)⁽¹⁾. و من جهة أخرى قاموا بنشر مراسلات دايات الجزائر مع حكام فرنسا بالإضافة إلى ذلك أبدوا عناية بالوثائق العثمانية التي وجدوها في الجزائر و التي ضاع الكثير منها ساعة الفوضى التي سادت دخولهم الجزائر عام 1830⁽²⁾.

و حتى نتعرف على وجهة النظر الفرنسية أو مساهمتهم في كتابة تاريخ هذه الفترة لنا أن نتساءل ما مرد إهمال و تجاهل المدرسة الاستعمارية الفرنسية للمصادر المحلية و العربية و اعتمادهم في دراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني على المصادر الأوروبية و الأرشيفات الرسمية.

إن وجهة نظر الكتاب الفرنسيين حول الفترة العثمانية و إن اختلفت في المنهج فهي تخضع في مجملها إلى معطيات تاريخية محددة⁽³⁾.

لذلك نلاحظ أن الكتابات الفرنسية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر كان يغلب عليها القضايا الجانبية و الموضوعات الهامشية حيث ظل الاهتمام منصبا على ما يسمونه بـ: "مشاكل القرصنة" و علاقة الجزائر بالدولة العثمانية و الأسرى و غيرها من القضايا الهامشية⁽⁴⁾.

كما أدت هذه النظرة إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، و اعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري تفتقر إلى وجود شعب متماسك، و أمة متكاملة، فالجزائر بهذا المفهوم كان ينظر ، إليها على أنها جزء من الغرب اغتصبت و افتكت من طرف

(1)- سعيدوني، وراقات جزائرية دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 81.

(2)- أبو القاسم سعد الله، "منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر"، مجلة الأصاله العدد 14-15، 1973، ص-8.

(3)- سيساوي أحمد، النظام الإداري ببايلك الشرق (1781-1830). رسالة ماجستير، معهد العلوم الإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 1988، ص 12.

(4)- مولاي بلحميسي: "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر"، م الأصاله العدد 14-15.- 1973 ص 74.

الشرق في مناسبتين: الأولى عند الفتح الإسلامي (القرن 7م) و الثانية مع ظهور الأتراك و تأسيس إيالة الجزائر (القرن 16م)⁽¹⁾.

إن هذه النظرة هي التي حددت منهجهم في كتابة تاريخ الجزائر العثماني و لذلك كان لا بد من معرفة دوافع البحث في تاريخ الجزائر.

2- دوافع و غايات البحث في تاريخ الجزائر:

انطلق الفرنسيون في كتابتهم لتاريخ الجزائر من عدة معطيات أهمها:

كونهم تغلبوا على الجزائريين بالقوة، وكونهم شعبا متحضرا حكم شعبا متخلفا، هذه المعطيات متفرقة و مجتمعة هي التي قررت نوعا من الحتمية التاريخية عندهم، وهي التي حددت منهجهم الذي تطور مع الزمن كلما ازدادوا صلة بالجزائريين⁽²⁾.

لقد كانت هناك دوافع كثيرة دفعت الفرنسيين إلى الاهتمام بالتاريخ الجزائري، فهناك أولا: الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية.

ثانيا: هناك دوافع السيطرة و الاحتلال و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بجمع الآثار المكتوبة و غير المكتوبة و تمحيصها و تقييمها و استخلاص النتائج منها.

وهناك أخيرا دافع الدين: العداء الصليبي المسيحي للإسلام ، حيث شهدت الجزائر صراعا بينها و بين أوروبا المسيحية دام قرابة ثلاثة قرون، و قد أطلق الأوروبيون على هذا العهد بعهد القرصنة⁽³⁾.

و لكن رغم كل هذه الدوافع إلا أننا لا ننسى النزعة العدوانية الرأسمالية التي اعتمدت منها و أسلوبا في التعامل مع قضايا الحياة المختلفة (البقاء للأقوى، للأصلح إلخ...) فالتاريخ عندهم وسيلة دعائية لتمجيد الذات على حساب نوات الآخرين إلى جانب هذا فكتاباتهم كان منطلقها الأول تحقيق أغراض سياسية بحتة ثم تحولت إلى قناعات لا تقبل الجدل.

(1)- سعيدوني، المرجع السابق، ص- 35.

(2)- سعد الله، المرجع السابق، ص: 10.

(3)- سعد الله، المرجع نفسه، ص- 10.

و يمكن أن نقسم فترات البحث في تاريخ الجزائر لدى الفرنسيين إلى عهدين كبيرين هما: عهد المؤرخين العسكريين و عهد المؤرخين المختصين أو الجامعيين.

ففيما يخص القادة العسكريين و الحكام المدنيين (1830-1880) يطلق المؤرخ ستيفان غزال (S'Gzell)⁽¹⁾ في كتاب تاريخ الجزائر و مؤرخيها على العهد (اسم المدرسة الجزائرية القديمة) في كتابة (التاريخ) ذلك أن الذين تولوا كتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي و السياسي والإداري خلال هذا العهد، هم كتاب عسكريون بالمهنة، أو ترجمة عسكريون، و قد كان منهجهم مبني على المشاهدة و الملاحظة و الاعتماد على الوثائق المكتوبة و على الروايات الشفوية، التي كانت بحوزة العائلات الكبيرة و شيوخ الزوايا و مذكرات رجال العلم أو عقود الأحوال الشخصية و المعاملات الخاصة⁽²⁾.

لذلك نجد أن أغلب هذه الكتابات و خاصة التي نشرها فيرو تتخللها قصصا يغلب عليها الطابع الخرافي، يقول أبو القاسم سعد الله بأن كتاباتهم أقرب إلى الثقافة العامة و الانطباعات و المذكرات⁽³⁾ و هذا ما يلاحظ على كتابات رين⁽⁴⁾ (Rinn) و استر هاري⁽⁵⁾ (ESTERHAZY) و فلاندا⁽⁶⁾ (Flandin) و بيربروجير⁽⁷⁾ (Berbrugger) الذي ملأ المجلة الإفريقية بمقالاته عن الجزائر بالإضافة إلى روبان⁽⁸⁾ (Robin) و فيرو⁽⁹⁾ (Feraud) لذلك نجد جمال قنان في كتابه قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر يطرح إشكالية المؤرخ المحترف حيث يرى بأن المدرسة الاستعمارية في كتاباتها الأولى كانت من صنع مؤرخين غير محترفين و يقصد بهم القادة العسكريين⁽¹⁰⁾.

(1)-GZELL :introduction in histoires et historiens de l'Algérie parais,1931.

(2)- سعيوني: المرجع السابق، ص- 36

(3)- سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ش. و ن. ب. 1978 ص: 28

- نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض إنتاج هؤلاء القادة و الحكام:

(4)- H.RINN : le Royaume d'Alger ,Sous le demier Dey, Revue Africaine. T41-42,1897-1899P :331

(5)- ESTERHAZY (W) :Domination Turque dans l'ancienne Régence d'Alger, paris gosslin.1840.

(6)-FLANDIN , Prise de possession des trésors d'Alger, Paris,1834.

(7)-BERBRUGGER,Mémoire sur la peste en Algérie de puis 1552 jusqu'à 1819.

(8)-ROBIN, note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande Kabyle R.A.T 17,1873 pp 132-140

(9)-FERAUD : Notice historique sur la tribu des ouled Abden-Nour constantine 1864

(10)- جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (ش. و ن. ب.) الجزائر، 1994، ص: 12.

ورغم أن أعمال هؤلاء الباحثين العسكريين كانت تعتمد الجمع ، لاسيما من المصادر الشفوية و المشاهدات الشخصية فإنها قد تركت للمؤرخين اللاحقين أرضية يبدؤون منها و منافذ يطلون منها على أحوال الجزائريين الذين لم يكونوا يعرفون عنهم إلا القليل⁽¹⁾.

هذا فيما يخص الجيل الأول من المؤرخين الفرنسيين، أما الجيل الثاني فيمثله المؤرخون أصحاب الاختصاص(1880-1954) ما يميز هذا العهد، هو أن كتاباتهم تعتمد على الأرشيفات الأوروبية، مع تجاهل المصادر المحلية، ومن بين هؤلاء نذكر: روني باسي⁽²⁾ (René Basset) و بويار⁽³⁾ (Boyer) و ميرسييه⁽⁴⁾ (Mercier) و ماسون⁽⁵⁾ (Masson) نوشي⁽⁶⁾ (Noushi) و لاقوست⁽⁷⁾ (Lacost)،

ذي غرامون⁽⁸⁾ (Grammont)، ونشير أن أغلب هؤلاء يدمج الدولة العثمانية في سلطة الاحتلال، و هذا ناتج عن جهل الحقائق التاريخية للأمة الإسلامية ، كما يتبين من خلال أحكامهم تأثير صراع البحر الأبيض المتوسط في القرنين السابع عشر و الثامن عشر بين اسبانيا و الجزائر أثره الكبير على نفوسهم⁽⁹⁾.

والشيء الملاحظ على هذه الكتابات هو أن اختلاف اختصاصات وتتنوع اهتمامات الكتاب الفرنسيين جعل جهودهم غير منسقة وغير مترابطة ، مما أبقى فجوات و ثغرات مجهولة أو مهملة ، رغم المدة الطويلة التي استغرقتها والمجالات التي تطرقت لها جهود هؤلاء الكتاب الفرنسيين. لا لشيء إلا لكونها لم تأخذ الواقع الجزائري كمنطلق لتفسير الأحداث بقدر ما فسرتة وفق معطيات خارجية ، وبالتالي نحكم على هذه الكتابات

(1)- سعد الله: المرجع السابق ص: 12 .

(2)- سيناوي أحمد، النظام الإداري بالشرق الجزائري المرجع السابق، ص 14 .
* و لنا أن نذكر بعض إنتاج هؤلاء المؤرخين الفرنسيين.

(3) René Basset : les manuscrits arabes des Bibliothèques des Zawias de Ain Madhi et de Telemcen de ouargla in Bulletin correspondance in AfricaneT.III 1885,p,24-226.

(4)- Boyer (Pierre) La vie quotidienne Alger a la veille de l'intervention,paris 1963.

(5)-Mercier, histoire de l'Afrique Septentrionale (.Berbérie) de puis les Temps les plus Reculés Jusqu'à la conquête française.T3 paris, 1891.

(6)-Masson, histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque(1560-1793),paris,1903.

(7)-Noushi , Enquête sur le niveau de vie de populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, paris,1961.

(8)- (يف لاقوست ، الجزائر بين الماضي والحاضر ترجمة إسطنبولي و منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1984.

(9) - () DEGRAMMONT, Histoire d'Alger sous la domination Turque,Alger,1887 .

لا سيما التي كتبت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كونها بعيدة كل البعد عن الموضوعية ، والمنهج التاريخي السائد في أوروبا في هذه الفترة ، في كتاباتها حول الجزائر خاصة وشمال إفريقيا عامة.

فهي تكمل المصادر الجزائرية من حيث بعض المواضيع المطروحة فيها كالمعطيات الجغرافية ، والعمرانية والدولية.

لكنها تتناقض مع المصادر الأجنبية من حيث المنهج المتبع في تفسير الأحداث والواقع المنطلق منه ، بحيث أخذت الواقع الأوروبي كمنطلق لتفسير الأحداث ، هذا التناقض الذي لا يمكن أن نعتبره عنصرا سلبيا بقدر ما نعتبره عنصرا أساسيا لمؤرخ اليوم والباحث في تاريخ الجزائر الحديث (1).

يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين بصفة عامة ، عسكريين كانوا أو إداريين أو غير ذلك نظروا إلى تاريخ الجزائر من زاوية فرنسية، فكانت كتاباتهم في الحقيقة تاريخا للاستعمار الفرنسي من وجهة نظر فرنسية ، ولم تكن تاريخا للجزائر ، صحيح أن عددا كبيرا من المؤرخين الفرنسيين قد تناولوا بالبحث تاريخ الجزائر قبل الاحتلال ، لكن هذا تناول كان لا يخلو من المآخذ التالية (2) :

1- محاولة تشويه الحكم العثماني لإيجاد مبرر للاستعمار الفرنسي الذي جاء بعده.

2- التركيز على عهود ما قبل التاريخ وعلى العهد الروماني وإهمال العصر الإسلامي.

3- إهمال وتجاهل المصادر المحلية والعربية لتاريخ الجزائر.

والنتيجة العملية لكل من المآخذ الثلاثة المذكورة هي وجود تعريف ما، متعمد

كان أو غير مقصود ، يقلل من أهمية فترات الاستقلال وعصور السيادة التي عرفت بها بلادنا قديما ، وخلال العصور الوسطى ومع مطلع العصر الحديث (3) .

كما أن هناك مآخذ كثيرة عن المدرسة الاستعمارية منها :

1- التركيز على بعض الجوانب لبعض الفترات وإهمال الباقي .

(1)- أرزقي شويتم ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره ، ماجستير ، كلية (العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الإسكندرية ، 1988 ، ص 23 .

(2) - محمد الميلي : "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر" ، الأصالة العدد 14-15-1973 ص 62 .

(3) - محمد الميلي : "موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر" ، المرجع نفسه ، ص 62.

2- اختيار وتفضيل بعض أدوات البحث على الأخرى.

3- الإهمال الخطير للجانب الوثائقي الذي يخص الطرف الجزائري (1).

ولما كان العهد الاستعماري الذي عرفته الجزائر بعد نهاية العهد العثماني مباشرة قد جاء بغية تحقيق أهداف دينية واقتصادية أصبحت الدراسات الأوروبية متناسية بل أحيانا مهملة، لأبسط القواعد المنهجية ، وضاربة بعرض الحائط الهدف الأسمى من الدراسات التاريخية: البحث عن الحقيقة .

فبالنسبة لهؤلاء ، العهد العثماني هيمنة عسكرية تركية جعلت الاستعمار الفرنسي ضرورة تاريخية مخلصمة من قبضة الإنكشارية ومؤسسة لمزاعم المهمة الحضارية لفرنسا. فالقراءات المختلفة لم تكن نابعة عن قناعات شخصية بل غالبا ما كانت تخدم نوايا أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا تخدم المعرفة.

ولكن رغم كل هذا فالمجهود الذي بذله المؤرخون الفرنسيون هو ضخم في الجملة فالبحث يحمل طابع الصبر والأناة و العمل متمم بالضبط والإتقان والتقسيم الدقيق وهذه الملاحظات هي المزايا الجسمية التي تكتسي آثار باحثين أمثال ميرسييه "Mercier" و غرامون "Grammont" أو ماسون ، والتي كانت ركائز كتب جديدة في التاريخ مؤلفة باللغة العربية (2).

كما أن المساهمة الفرنسية في تاريخ الجزائر العثمانية استطاعت جمع مادة خبرية معتبرة وإن كان أكثرها من مصادر غربية وأرشفات أوروبية والقليل منها عبارة عن وثائق محلية تم الاستحواذ عليها في الغالب بطرق غير شرعية، مثل : ما قام به بربروجير أثناء حيازته لحوالي 800 مخطوط من مكتبة قسنطينة أثناء احتلالها (3)، نفس الشيء قام به روني باسي Basset بالإضافة إلى هذه الجوانب الإيجابية نذكر استخدام

(1) - جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994 ، ص 17 * يقول ستيفان غزال في كتابه تاريخ الجزائر ومؤرخوها بأن المؤلفين العرب لم يكتبوا عن السادة (يعني الاتراك) ، وعلاقتهم بالأوروبيين ولذلك يرى ضرورة الإعتماد على الأرشفات الأوروبية والرحلات الأوروبية والأرشفات التركي لدراسة هذا العهد.

(2) - مولاي بالحميسي ، موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ص 73 .
(3) دخلت القوات الفرنسية مدينة قسنطينة يوم الجمعة الخامس عشر رجب عام ثلاثة وخمسين مائتين والف (1235 هـ) الموافق لـ الثالث عشر تشرين الأول (أكتوبر سنة سبعة وثلاثين وثمانمائة وألف) (1837 م) .
انظر محمد المهدي بن علي شعيب ، أم الحواضر في الماضي والحاضر (تاريخ قسنطينة) مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1980 ص

تقنيات البحث الحديث ، من حيث تصنيف المادة حسب الاختصاصات والتقيد بالفهارس والتبويب، مع نقد بعض المصادر والوقوف منها موقف الحذر.

كما أدت المساهمة الفرنسية إلى تنشيط الدراسات التاريخية وتشجيع الإنتاج التاريخي ، الذي يتصل الكثير منه بالعهد العثماني (1) .

وبالتالي حتى ننصف هذه المساهمة يتطلب دراستها وتمحيصها وتقييمها من معلومات قصد تبيان ما أتت به من تزييف ونقص وما أضافته من معلومات وحقائق عن تاريخ الجزائر .

كما أن هذه المادة الخبرية لا يمكن الاستغناء عنها لأنه من دونها لا يمكن إعادة بناء التاريخ الوطني ، ولا يعقل أن يبنى تاريخ من دون مصادر حتى ولو كانت مزيفة ، ثم أن الكتابات الأوروبية قد سبق لها وأن اعتمدت على مصادر جزائرية أتلف بعضها ، وفي هذه الحالة تصبح هذه الكتابات الغربية مصادر أساسية " إذ لما يضيع الأصل يصير الفرع أصلا (2) .

أمام هذه النظرة الفرنسية لتاريخ الجزائر العثمانية نحاول أن نستقرأ وجهة نظر الكتاب الجزائريين في دراستهم لمختلف القضايا الخاصة بهذه الفترة .
ولنا أن نتساءل هل الأسس التي قامت عليها الدراسات التاريخية في الجزائر هي أسس علمية يمكن اعتمادها والبناء عليها أم أنها عكس ذلك؟.

نظرة الباحثين الجزائريين إلى تاريخ الجزائر في العهد العثماني :

إن الإنتاج التاريخي الجزائري في فترة الاستقلال سواء كان باللغة العربية أو باللغة الفرنسية عمل على تجاوز المساهمة الفرنسية ذات الميولات الاستعمارية ، إذ حاول تناول قضايا التاريخ الجزائري من خلال نظرة ، يمكن أن توصف بأنها أكثر اعتدالا وأقرب إلى الحياد، لكن هذا الإنتاج لم يصل إلى حد إرساء أسس مدرسة تاريخية جزائرية محايدة في أحكامها منهجية في أسلوبها ، موضوعية في تقييمها لأحداث الماضي وإن تميزت

(1)- سعيدوني : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المرجع السابق ص 39.

(2)- عميراي : من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص: 9

بعض الأعمال الناجحة لمؤرخين جزائريين فرضوا أنفسهم على الساحة الوطنية والدولية بمستواهم العلمي الأكاديمي المتميز (1).

غير أن بعض الأحكام والتصورات التي طرحت من بعض الكتاب الوطنيين، على الرغم من أنها تمتاز باحترام المنهج التاريخي، والتفكير بطرق البحث الحديثة، إلا أنها كانت اجترارية لجل ما كتبه الفرنسيون وخاصة الأعمال التي قام بها نوشي و لاكوست حيث يكمن خطرهما في نقل المفاهيم التاريخية التي تبنتها المدارس الأوروبية لتحليل المجتمعات الأوروبية وتعميم المفهوم وتوسيعه فهي نظرة أحادية (2)، حيث تجعل من العامل الاقتصادي على الرغم من أهميته هو العامل المشترك، وهذا التشويه يوجد في التحليل الاقتصادي لابن آشنهو في كتابه: " تكون التخلف في الجزائر (3) " كذلك في المحاولة للتحليل الاجتماعي لتاريخ الجزائر الحديث من طرف عبد القادر جغلول " تاريخ الجزائر الحديث (4) " أما مولود قايد من خلال كتابه:

" Chronique Des bey de Constantine " فقد اعتمد في طروحاته على ما ورد في المجلة الإفريقية " Revue Africaine " (5).

وهذه التبعية كانت بمثابة رفض التعرف على الحقائق التاريخية من مصادرها الأصلية. ومن بين الانطباعات التي أبقاها هؤلاء الكتاب الجزائريين على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكره عبد الرحمن بن آشنهو الذي يرى " بأن الإدارة التركية عبارة عن أداة تعمل لملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية التركية الحاكمة المسيطرة، مما جعل ثروة البلاد في مثل هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسبما يخول له منصبه (6).

(1)- سعيديوني : ورقات جزائرية ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 2000 ، ص : 15-16

(2)- أحمد سيمسوي ، النظام الإداري ببايلك الشرق ، المرجع السابق ، ص 11 .

(3)- عبد اللطيف ابن آشنهو ، تكون التخلف في الجزائر ، ش.و.ن.ت. الجزائر 1979 .

(4)- عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث ، دراسة سوسيوولوجية مترجمة فضيل عباس ، دار الحدائث ، بيروت ، 1981 .

(5)- Mouloud Gaid : Chronique Des Beys de Constantine office des publication universitaires

(6)- Ben Achenhou (abd) K l'état Algérienne en 1830 , Alger ,S,N,E,D ,SD p, 27

ونفس الحكم يشاطره فيه الباحث مولود قايد الذي استنتج بأن " الأتراك أجنب ، وقد ظلوا أجنب طيلة القرون الثلاثة ، وذلك لعدم تمكنهم من الاتصال بالسكان المحليين (1) " . فبعض النظر عن هذه الآراء و الاعتبارات ، فإن النظرة الموضوعية للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر تفرض علينا أن نقر بأن فهم تاريخ الجزائر الحديث فهما صحيحا متماشيا مع الواقع والحقيقة لا يتأتى إلا بدراسة هذه الفترة دراسة تعتمد على المصادر الأساسية وتستند إلى الوثائق الأصلية ، التي تشكل المادة الخام و العمود الفقري لأي بناء تاريخي .

وهذا ما سوف نراه من خلال المساهمة الجزائرية بعد الاستقلال في تناولها لمختلف المسائل والقضايا التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني ، والتي تهدف أساسا إلى وضع أسس لكتابة تاريخية أكاديمية ، تتجنب الأحكام المسبقة ، والنظرات الجاهزة وتبتعد عن العواطف والميول الذاتية وتهدف إلى تعميم المعرفة التاريخية وهذا بنشر الدراسات والأبحاث والأطروحات المختلفة والجادة تماشيا ورسالة الجامعة .

وفي الأخير يمكن أن نشير إلى قضية مهمة تتعلق أساسا بحركة الترجمة هذه المسألة التي ترتبط بالجانب التاريخي وما يتعلق به من وثائق ومؤلفات تخص تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية .

وهناك من الباحثين الجزائريين من اهتم بدراسة هذه المسألة أمثال الباحث خليفة حماش من خلال تناوله لحركة الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر " تاريخها وواقعها" (2) ولهذا فحركة الترجمة تلك تعود بجذورها التاريخية إلى العهد العثماني والذي يشكل مرحلتها الأولى وبقيت مستمرة في عهد الاحتلال الفرنسي الذي يشكل مرحلتها الثانية .

ولعل دراسة واقع هذه الترجمة في الجزائر منذ 1962 يجعلنا نطرح عدة تساؤلات حول مدى إسهام الجزائريين في حركة الترجمة وموقفهم منها ومدى الإمكانات العلمية التي يتوفرون عليها لكتابة تاريخ الجزائر العثماني ، ولكن الشيء الملاحظ هو أن مساهمة

(1) - Gaïd « Mouloud » L'Algérie sous les Turcs , Tunis, S.N.E.D 1974 , p : 6

(2) - خليفة حماش " الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر تاريخها وواقعها ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية العدد 11 ، فيفري 2002 ، ص - ص 184-198 .

الجزائريين في حركة الترجمة المتعلقة ببلادهم هي قليلة جدا رغم أن تاريخنا له ارتباط وثيق بالفترة العثمانية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون⁽¹⁾ ، ومن بين أسباب قلة المساهمة الجزائرية في هذا المجال :

1- قلة الاهتمام باللغة التركية في جامعاتنا.

2- هجرة العلماء المختصين من بلادنا .

3- ضعف حركة التأليف والنشر عندنا.

ولكن المفارقة أنه هناك من غير الباحثين الجزائريين من تناول بالدراسة تاريخ الجزائر العثماني وهذا من خلال إسهاماتهم في حركة الترجمة لهذه الفترة ونخص بالذكر المؤرخين الفرنسيين بالإضافة لباحثين وأساتذة من البلاد العربية⁽²⁾.

لقد استفاد الباحثون الأوروبيون عامة والفرنسيون خاصة بحكم تواجدهم في الجزائر من تلك الوثائق والسجلات المكتوبة باللغة التركية والتي تحتوي على مادة مصدرية هامة تخص تاريخ الجزائر العثمانية وبذلك كانت المادة الخام لحركة الترجمة المذكورة ، حيث قاموا بترجمتها إلى اللغة الفرنسية وتقف وراء هذه الترجمة عدة أسباب رئيسية هي : أولها الفضول العلمي الذي امتاز به بعض رجال التاريخ الفرنسيين آنذاك و الذي دفعهم إلى حب البحث في تاريخ الجزائر العثماني من خلال مصادره العثمانية ثم مؤسسات النشر النشطة التي أسسها الفرنسيون في الجزائر من مطابع و جمعيات تاريخية و مجلات علمية اهتمت بنشر الأبحاث المنجزة وأخيرا وجود رصيد ثري من الوثائق والسجلات التي تعود إلى الإدارة الجزائرية في العهد العثماني⁽³⁾.

(1)- خليفة حماش ، الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر تاريخها وواقعها ، المرجع السابق ، ص 186 .

(2)- من بين هؤلاء الباحثين العرب الباحث والأستاذ التونسي عبد الجليل التميمي الذي اهتم بدراسة وترجمة لوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني إلى اللغتين العربية والفرنسية من أبرز أعماله .

موجز سفائر العربية والتركية بالجزائر ، تونس ، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ، 1983 .

- بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، للجزائر وتونس وطرابلس (1816، 1871) ، تونس ، الدار التونسية للنشر ، 1972 .

- ترجمة أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى سلطان سليم الأول ، المجلة التاريخية المغربية ، ع 6/ جويلية 1977 .

- الخلفية لدينية للصراع الإسباني العثماني على الأيبالات المغربية في القرن السادس عشر ، م.ت.ع تونس ، ع ، (10-11) جانفي 1978 ، ص 44-5 .

* أما الأستاذ العربي الثاني هو محمود علي عامر هو الآخر شارك في ترجمة واحد من أهم المؤلفات التركية الحديثة حول تاريخ الجزائر والبلاد المغاربية عامة في العهد العثماني ونقصد به الكتاب الذي أنجزه عزيز سامح إلتير Aziz Samih Hilter بعنوان

الانكسار في شمال إفريقيا ، للمزيد من المعلومات راجع ، خليفة حماش ، الترجمة عن اللغة التركية ، المرجع السابق ص 190-194 .
(أ) - خشفة حماش ، بترجمة عن لغة التركية المرجع نفسه ، ص 186 .

ومن ثمة فقد كان من الطبيعي أن تنشأ حركة ترجمة أوسع ولكن ليس إلى اللغة العربية وإنما إلى اللغة الفرنسية ومن الرواد الذين برزوا في هذا الجانب ألبير دوفو Albert De Voulx⁽¹⁾ الذي ظلت ترجماته لمختلف الوثائق والسجلات التركية حتى عصرنا هذا من المصادر المهمة لأي باحث في تاريخ الجزائر العثماني، بالإضافة للباحث الفرنسي جان ديني Jean Deny الذي يعتبر من ألمع المستشرقين في القرن العشرين وأبرز المختصين في الدراسة التركية استطاع أن ينجز بخصوص ذلك أعمالاً رائدة ظلت إلى يومنا هذا تشكل مادة معرفية مهمة للباحثين⁽²⁾.

كما لا ننسى، الأستاذ والمستشرق الفرنسي غابريال كولين Gabrielle Colin الذي ساهم هو الآخر في حركة الترجمة التي نحن بصدد ذكرها . ولهذا لا يمكن أن نخفل الدور الكبير الذي قام به هؤلاء الباحثين الفرنسيين في تدعيم الدراسات التاريخية بمختلف الوثائق والسجلات خصوصاً منها ما يتعلق بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

لذلك لا بد من دراسة هذه المادة المصدرية الفرنسية فهي جزائرية من حيث المنشأ من وجهة نظر الباحث عمير اوي فهو يرى بأن الباحثين لم يدرسوا هذه المصادر بمستوى علمي راق ، بل كان موقفهم كثير ما يستند إلى أن هذه المادة المصدرية سمّ ودسّ استعماري ومدرسة كولونيالية ... وبالتالي كانت دعوة هؤلاء الرافض لها في الوقت الذي كان يتطلب التعامل معها وتمحيصها وجعلها تابعة وليست متبوعة ، وحسب رأيه أن هذا الموقف محكوم إلى العجز الناتج عن عدم وجود العدد الكافي من المؤرخين الحقيقيين

(1)- عينته الإدارة الفرنسية عام 1848 م محافظاً للأرشيف الجزائري اهتم بالترجمة والتأليف وهذا بعد أن، توفرت لديه العديد من الوثائق والسجلات الإدارية المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد العثماني.

(2)- -- من أبرز ترجماته : سجل التشريعات وهو واحد من سجلات الإدارة العثمانية في الجزائر ، ضم أخبار عن الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها الجزائر بالإضافة لمختلف عمليات التعيين والعزل في الوظائف .
*ترجمته لسجل الغنائم البحرية التي كان الجزائريون يأخذونها من الدول العدو لهم في عرض البحر المتوسط.

*Le Registre des prises Maritimes Tir d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenés par corsaires Algérienne , Alger ,Typographe A .Jurdan 1872 .BN,Alger 56.266.

* عهد الأمان وهو وثيقة تشبه الميثاق تتعلق بالنظام العسكري في الجزائر

والى عدم تمكن الكثير منهم من اللغة التي تكتب بها هذه المصادر والى تطرف البعض الآخر

ومهما يكن فإن تاريخ الجزائر الحديث يمكن أن ننقل به من مرحلة التاريخ إلى التاريخ أي من حالة الجمع والتدوين إلى حالة التفسير ولا يكون هذا إلا باستغلال مختلف الوثائق والمخطوطات والسجلات والمؤلفات المتعلقة بتاريخ الجزائر والتي لا تزال دون تحقيق ونشر.⁽¹⁾

فالتحقيق والنشر لهذه المادة المصدرية يعني الوعي بترائثنا وبأصالة الحضارة العربية الإسلامية من جهة ، والوعي بمسؤوليات البحث الهادفة إلى النهوض بالمستوى الفكري في كافة القطاعات ، من جهة ثانية ، ويعني ذلك الإدراك للواقع المعاصر الذي تتعدى مسؤوليات حدود الإشادة بالماضي والحلم بالمستقبل إلى مرحلة بناء الحاضر وبذلك يصبح البحث في التاريخ دلالة فكرية حضارية القصد منه التعبير عن حركة الماضي والحاضر

(1) - عمير اوي احميدة : من تاريخ الجزائر الحديث مطبوعات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2000 ، ص 9.

الفصل الأول :

* دراسة وصفية لنماذج من الكتابات الجزائرية في مختلف قضايا الجزائر العثمانية.

إن واقع الدراسات التاريخية بالجزائر اليوم يفرض على الباحث معالجة إشكالية فهم التراث و تقييمه انطلاقا من القضايا التي يثيرها والتساؤلات التي يطرحها (1) وهذا من خلال استعراض ما أنجز في مجال تاريخ الجزائر الحديث من دراسات وبحوث وأطروحات أكاديمية كانت بدايتها مع فترة الاستقلال ولهذا نلاحظ أن الاهتمام بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر (1519-1830) لم يبدأ إلا مع حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 حيث قام العديد من الباحثين بإعادة تقييم الأحداث ورد الاعتبار لهذه الفترة التي تعتبر بمثابة المعبر الزمني الذي حافظ على قيم الجزائر الحضارية ودعم هويتها العربية - الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية.

فالتعرف على أحداث تاريخ الجزائر الحديث وتكوين فكرة صحيحة عن ماضي الجزائر ، مرتبط أساسا بدراسة مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الفترة من خلال مجموعة من القضايا التاريخية لها ارتباط وثيق بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني.

ولنا أن نتساءل كيف يمكن أن نفسر ونطل هذا الرصيد التاريخي من حيث المضمون والمنهج من خلال دراسة وصفية لعينات من إنتاج مؤرخين وباحثين جزائريين؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال والخوض في غمار الدراسات التاريخية المتعلقة بهذه الفترة نريد أن نشير إلى بعض الدراسات التي تمت في الفترة الاستعمارية.

لقد كانت هذه الدراسات السابقة بمثابة انعكاس صادق لتاريخ الجزائر الحديث فهي من هذه الناحية تعتبر وسيلة نضالية وقد عرفت هذه المساهمة الجزائرية مرحلتين متميزتين (2) الأولى وتمتد من سنة 1900 إلى 1910 .

(1)- ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 2000 ، ص : 9

(2)- سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 36

أنظر كذلك ، سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (د.و.ك) الجزائر 1984 ، ص 43-44.

الفصل الأول

دراسة وصفية لنماذج من الكتابات الجزائرية
في مختلف قضايا الجزائر العثمانية

أولا : نماذج من الدراسات التاريخية المنشورة
ثانيا : نماذج من الدراسات التاريخية غير المنشورة

واتسمت بنشر التراث الذي هو في واقع الأمر مادة خام ومصدر أساسي لتاريخ الجزائر⁽¹⁾ ومن أهم الكتب التي نشرت في هذا الشأن نذكر : رحلة ابن عمار⁽²⁾ وكتاب البستان لابن مريم⁽³⁾ ورحلة الورتلاني⁽⁴⁾ ورحلة العبريني⁽⁵⁾.

أما المرحلة الثانية للمساهمة الجزائرية فقد استغرقت مدة طويلة نسبيا من 1929 إلى 1962 واشتهر فيها الشيخ المبارك الميلي⁽⁶⁾ صاحب كتاب : تاريخ الجزائر في القديم والحديث في جزأين الجزء الأول تم نشره سنة 1929 أما الجزء الثاني فقد كان عام 1932 ولم يتمكن من إتمام الجزء الثالث فعمل على إتمامه ابنه الأستاذ محمد الميلي وقد تم نشره عام 1964⁽⁷⁾ وتلاه بعد ذلك أحمد توفيق المدني الذي خصصنا له جانبا من الدراسة في المبحث الأول وقد أصدر هذا الأخير كتاب الجزائر⁽⁸⁾ الذي كان حظ الفترة العثمانية منه فصلا واحدا مركزا وشاملا ، ثم أعقبه بكتاب عثمان باشا و خلاصة مفصلة عن العهد التركي بالجزائر ومقتطفات من دفتر التشریفات ومذكرات نقيب الأشراف ، ونبذة عن وصف فانثور دو بارادي وذلك عام 1938. وأكمل ذلك بنشره أخيرا كتابه ، حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر⁽⁹⁾.

وبالتالي ما يمكن ملاحظته على المساهمة الجزائرية خلال فترة ما قبل الاستقلال أن حظ الفترة العثمانية قليل جدا إلا إذا استثنينا البعض منها حيث غلب عليها الطابع السياسي والنضال الوطني ، كما أنها كانت تعتمد المنهج التقليدي في معالجتها لمختلف قضايا التاريخ الوطني ولكنها رغم كل هذا فهي مساهمة جادة في رفض أحكام وآراء وجهة النظر الفرنسية.

(1) - سعيدوني : المرجع السابق ، ص 37

(2) - ابن عمار : الرحلة الحجازية ، الجزائر ، 1902

(3) - ابن مريم التلمساني : البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان تحقيق ونشر محمد بن شنب ، الجزائر 1908 .

(4) - العبريني الدراية ، تحقيق ونشر محمد بن شنب الجزائر 1910 .

(5) - الشيخ المبارك الميلي : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج 1 ، ج 2 .

(6) - محمد الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج 1 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، 1964 .

(7) - توفيق المدني (أحمد) : كتاب الجزائر ، المطبعة العربية ، الجزائر ، 1932 .

(8) - توفيق المدني (أحمد) : محمد عثمان باشا و خلاصة مفصلة عن العهد التركي ، الجزائر ، 1938 .

(9) - توفيق المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر (1492-1792) (ش . و . ن . ت) ، الجزائر 1976 .

هذا فيما يخص المساهمة الجزائرية خلال هذه الفترة ولكن ما يهمنا هو التعرف على الدراسات التاريخية التي تمت في فترة ما بعد الاستقلال ، وقد اخترنا في ذلك نماذج اهتمت بدراسة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر .

أولا : نماذج من الدراسات التاريخية المنشورة:

من بين المؤرخين الأوائل الذين كان لهم الفضل في التعريف بتاريخ الجزائر داخليا وخارجيا أحمد توفيق المدني فقد لعب دورا كبيرا في التعريف بتاريخ الجزائر القديم والحديث ولهذا يعتبر من بين المنظرين للنهضة التاريخية العلمية في الجزائر .

فمن خلال هذه الصورة الواضحة فهو يتكلم بحرية تامة في أبحاثه دون تعصب أو تحيز بالإضافة إلى هذا فالمدني متمسك بالمنهج التقليدي في سرد الأحداث⁽¹⁾.

له عدة آثار عظيمة وتأليفات غنية في ميدان التاريخ خصوصا الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر أهمها :

1- كتاب حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر (1492-1792) طبع لأول مرة سنة 1968 وأعيد طبعه سنة 1976 ويعلل أحمد توفيق المدني سبب اختياره لهذا الموضوع أنه يتعلق أولا بميلاد الدولة الجزائرية الحقيقية لأول مرة في تاريخنا وثانيا لأن الدولة الجزائرية برزت نتيجة الحملة الصليبية الاستعمارية.

فمن خلال كتابه حرب الثلاثمائة ينطلق المدني في سرد الأحداث بذكر أسبابها واستخلاص نتائجها مراعيًا في ذلك التسلسل الزمني والذي يعتبر في مفهوم هذا المنهج محور تدور حوله الأحداث التاريخية⁽²⁾.

فالمدني يرى نفسه هنا متمرسا على ملحمة تاريخية دامت ثلاثة قرون بين الجزائر وإسبانيا فمن خلال عنوان الكتاب يعرف بأن موضوعه عسكري - دبلوماسي - سياسي حيث يذكر الأسباب التي دفعته إلى كتابة هذا التأليف⁽³⁾.

أما فيما يخص مضمون هذا الكتاب فقد اعتمد في سياقه على مقدمة وتمهيد تطرق فيه إلى أهم الأحداث التاريخية الممهدة للحرب بدءا بالاكشافات الجغرافية ، قسم الموضوع إلى تسعة عشر فصلا ، ففي البداية تناول العدوان الإسباني وبروز شخصية

(1)- شهاب الدين بن يلس : بمناسبة أربعين يوما على وفاة أحمد توفيق المدني ، مجلة التاريخ ، العدد 18 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الجزائر 1985 ، ص : 173.

(2)- أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء تاريخ في الجزائر ، (ش.و.ن.ت) ، الجزائر ، 1988 ، ص : 269-270.

(3)- سعد الله : المرجع نفسه ، ص 270.

الموضوع إلى تسعة عشر فصلا ، ففي البداية تناول العدوان الإسباني وبروز شخصية خير الدين ، وظهر حسن بن خير الدين واستقلال الدولة الجزائرية الحديثة ، كذلك فترة ما بعد القرن السادس عشر والتي تميزت بانحصار السيطرة الإسبانية على وهران و التدخلات الأوروبية في شؤون الجزائر والأحداث العسكرية وصداها في نفوس الشعراء الجزائريين وتابع احتلال مدينة وهران والمرسى الكبير من طرف الإسبان تحت عنوان الصليبية الإسبانية الثانية مبرزا أهم الوقائع والآثار وذكر المؤلف الانتصارات التي حققها الجيش الجزائري ضد الغزو الإسباني في مدينة الجزائر وكانت نهاية موضوعه بالحدث التاريخي الواقع في فبراير 1792 كأفضل خاتمة(1).

فالمؤلف يعرف بأن التاريخ عرض وتحليل وحكم لذلك قام بدراسة الوثائق والمستندات ليستخرج الحقائق من المستندات والنصوص والملابس السياسية والاجتماعية والبيئة المحيطة، كما أفرد في هذا البحث جانبا لنقد وتحليل أهم المصادر المعتمدة.

فالمصادر التي اعتمد عليها عبارة عن مصادر محلية وأجنبية متنوعة نسبيا فالمحلية أقل دقة عن الأجنبية فتوفيق المدني اجتهد في انتقاء النصوص والوثائق المتعلقة بموضوع كتابه رغم قلة المصادر الأجنبية، كما اعتمد في الجانب المنهجي على إسناد الأخبار إلى روايتها ولم يعرض على القارئ المراجع التي اعتمد عليها ، أي إتباع طريقة التهميش لكنه كثيرا ما يذكر مراجعه ويلجأ إلى مبدأ التتصيص.

فالمصادر العربية التي اعتمد عليها في كتاب حرب الثلاثمائة سنة هي تاريخ الباشوات وعلماء الجزائر لحسين رجب شاوش ابن المفتي وكتابه الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف وكتب ابوراس محمد ابن أحمد الناصري المعسكري ، وتتضمن أخبار في وقائع وهران والأندلس بين المسلمين والكفار وكتاب الحلال السندسية(2).

(1)- محمد البشير شنياتي : لمحة عن كتاب حرب الثلاثمائة سنة ، مجلة لتاريخ العدد 18 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الجزائر 1985 ص ص 150-155.

(2)- للمزيد من المعلومات أنظر دراسة مخطوط عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبي راس الناصري بتقييم الباحث محمد سي يوسف ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 2 ، 1986 ، ص ص 134-152.

غير أن المراجع الأجنبية أغلبها فرنسية وتتعلق بتاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بالإضافة إلى مقالات منشورة بدوريات فرنسية منها المجلة الإفريقية ومؤلفات شارل أندري جوليان.

ويمكن أن نشير إلى بعض الكتب التي ألفها أحمد توفيق المدني لكنها لا تدخل حيز الدراسة لأنها سابقة عن الفترة المدروسة ومن أهمها :

كتاب عثمان باشا وخلاصة تاريخ الأتراك بالجزائر: صدر هذا الكتاب سنة 1938 ولكن أعيد طبعه سنة 1986 فهو يتحدث عن أطول الدايات عهدا وحكما ويعد هذا الكتاب ثالث خدمة قدمها المؤرخ أحمد توفيق المدني للجزائر بعد جمعية العلماء وكتاب الجزائر وكان الهدف المحدد لهذا الكتاب الرد على التهم والأكاذيب التي تقول بأن فرنسا جاءت منقذة وأنه لولا تدخلها لما بقى في أرض الجزائر أحد من رجالها ولا شيء من خيراتها ، حيث نشر سيرة محمد عثمان باشا إضافة إلى ما كتبه عنه وعن عهده المستشرق الفرنسي الكبير فونتير دي بارادي وما كتب عن ذلك العهد في دفتر التشريفات أو السجل الرسمي لدولة الجزائر منذ نشأتها إلى يوم إبادتها⁽¹⁾.

ويقول أحمد توفيق المدني هكذا ارتاح ضميري وبت مطمئنا ، فقد فضحت للشعب الجزائري أبشع صور الاحتلال ولولا ضيق المكان لذكرت مئات أخرى منها ، إنما كان ذلك كافيا لإخماد الأصوات التي كانت تنهق كأصوات الحمير بذكر قسوة الأتراك⁽²⁾.

2- كتاب مذكرات أحمد الشريف الزهار (نقيب أشرف الجزائر) يذكر توفيق المدني أن هذه المذكرات مقسمة إلى قسمين قسم يبدأ من العهد العثماني ويحتمل أن يكون هذا القسم قد ضاع ، أما القسم الثاني فيبدأ من 1768 وينتهي بالاحتلال الفرنسي وهو القسم الذي عثر على النسخة الوحيدة منه لدى الشيخ محمود الشريف حفيد الزهار وهي على وشك الضياع بالإضافة إلى قسم ثالث يبدأ من الاحتلال مشار إليه بعدة سطور في آخر القسم الثاني من المذكرات⁽³⁾.

(1) - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 7 ، دار الغرب الإسلامي بيروت ص 422

(2) - أحمد توفيق المدني : مذكرات حياة كفاف ، القسم الثاني ، ص 199

(3) - أبو القاسم سعد الله : (المرجع السابق) : ج 7 ص : 156-157.

أما فيما يخص كتاب الجزائر فالجانب التاريخي فيه ضئيل فحسب ابن شنب لا يعد ربع الكتاب ويقصد بالجانب التاريخي ذكر الدول الماضية وحضارتها ودور الجزائريين عبر التاريخ وإبراز القبائل التي استوطنت الجزائر من بربر وعرب⁽¹⁾.

في حين أن حظ الفترة العثمانية منه شملت فصلا واحداً من الصفحة 32 إلى الصفحة 56 أما الجانب السياسي للكتاب فيظهر من اعتماد المدني على بعض الآراء الفرنسية التي تقول بإنصاف الأهالي، ويذكر ابن شنب أن المدني اعتمد على نصوص ووثائق فرنسية أهمها كتاب موريس فيولت (هل ستعيش الجزائر) كما إشتمل الكتاب على إحصاءات مرجعها الوثائق الفرنسية ، فكتاب الجزائر للمدني يشبه إلى حد كبير كتاب المرأة لحمدان خوجة ، كما أن ثقافة المدني الفرنسية ساعدته على معرفة تاريخ الجزائر المكتوب بأقلام فرنسية⁽²⁾، ولهذا نستطيع القول بأن أحمد توفيق المدني مؤرخ الدولة العثمانية بدون منازع ، كما يعتبر مرجعا يعتمد عليه للوصول إلى الحقيقة في المسائل المتعلقة بفترة الدولة العثمانية.

كما يعتبر مصدرا في التاريخ العثماني وهذا لما جمعه من وثائق مصورة أحضرها من قسم الوثائق المعروف" باسم خط همايون في أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول وهي الآن محفوظة بأرقامها الأصلية في مركز الدراسات التاريخية بمدينة الجزائر وعددها ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثيقة تغطي معظمها العهد العثماني في الجزائر⁽³⁾ وسيظل كتاب حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر عمدة ميدانه إلى وقت قصير فقد استعمل فيه المؤلف وثائق هامة وبوبه تبويبا سهلا ووجد فيه بين روح مؤرخ يبحث عن الحقيقة وروح سياسي وطني واثق من أنه وجد الحقيقة⁽⁴⁾.

(1) - سعد الله : المرجع السابق ص ص : 418- 422

(2) - سعد الله المرجع نفسه ، ص 422

(3) - خليفة حماش : العلاقات بين إيالة الجزائر والياب العالي (1798-1830) ماجستير كلية الآداب قسم التاريخ والآثار ، جامعة الإسكندرية 1988 ص 7.

أنظر أحمد توفيق المدني : حوار حول كتاب 80 سنة على الجزائر العثمانية مجلة الأصالة، العدد 20 ، 1974 ، ص 238.

(4) - سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الإسلامي ، ج 1 ، طم دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 ، ص 349 .

كما صدرت له عدة مقالات لها ارتباط وثيق بدراسة هذه الفترة وهذا في العديد من المجالات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- حوار حول كتاب 80 سنة على الجزائر العثمانية⁽¹⁾ وكذلك الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها ضمن الجامعة العثمانية⁽²⁾ كما صدر له بحث بعنوان أزمة حادة بين الجزائر والدولة العثمانية حول قضية القرصنة⁽³⁾.

كما صدر له موضوع حول الوثائق العثمانية من تاريخ الجزائر هذه الوثائق التي كان لها دورا كبيرا في تسليط الضوء على بعض الجوانب الخفية من تاريخ الجزائر العثمانية. وبهذا نستطيع القول أن أحمد توفيق المدني يعد عمدة الباحثين والمؤرخين في الجزائر وهذا ما قاله المؤرخ شارل روبري أجيرون في كتابه تاريخ الجزائر الحديث: " أن أحمد توفيق المدني ومبارك الملي هما أول من ألف في التاريخ الوطني الجزائري باللغة العربية.

ومن أجل إحداث تواصل بين جيل الاستعمار و الاستقلال ظهر رجيل آخر من الباحثين والمؤرخين في فترة الاستقلال كان له الفضل كل الفضل في تعريف ودراسة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر دراسة أكاديمية علمية.

وأبرز من كتب عن العهد العثماني في الجزائر بعد توفيق المدني ، الدكتور أبو القاسم سعد الله ومحمد العربي الزبيري وناصر الدين سعيدوني ، كما لا ننسى مولاي بلحميسي الذي كتب عن هذه الفترة باللغة الفرنسية من خلال مجموعة من البحوث والمقالات.

فمن بين الكتابات التي ميزت أبحاث النخبة الجزائرية في مجال التاريخ العثماني نذكر :
- كتاب تاريخ الجزائر الثقافي⁽⁴⁾ الذي يعد ثمرة جهود دامت ربع قرن حيث صدرت طبعتان لهذا الكتاب في الجزائر عام 1981 وكذا في سنة 1985 في جزاين ، أما الطبعة الثالثة فقد صدرت سنة 1998 ببيرروت.

حيث خصص الجزاين الأولين للعهد العثماني وهذا من القرن العاشر إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري الموافق للقرن 16 م إلى القرن 19 م.

(1)- أحمد توفيق المدني مجلة الأصالة ، ع 20 ، ماي-جوان 1974، ص 223-240.
(2)- أحمد توفيق المدني : مجلة التاريخ ، ع 7 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الجزائر 1981 ، ص 11-29 .
(3)- أحمد توفيق المدني مجلة الأصالة ، ع 11 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائر 1998 ، ص 93.
(4)- استعمل أبو القاسم (سعد الله) في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي في الواجهة الأولى للكتاب التاريخ الهجري لأن ذلك هو الذي استعمله العلماء وساسة ذلك العهد و لأنه عنصر من عناصر التراث العربي الإسلامي

تناول في الجزء الأول النواحي النظرية للتاريخ الثقافي مشيراً في ذلك لحركة التعليم والثقافة للمجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة ، وقد قسمه إلى ست فصول .

حيث جعل الفصل الأول من الجزء الأول مكرساً للقرن التاسع الهجري (15م) باعتباره مرحلة هامة في تطور الثقافة التي ورثها العهد العثماني .

- أما الفصل الثاني تناول فيه المؤثرات والتيارات الفكرية المختلفة وقد قسمه إلى ست مباحث تعالج العلاقات بين الجزائريين والعثمانيين وكذا المجتمع الجزائري وهذا في دراسة العوامل المؤثرة في حياة الجزائريين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية خلال العهد العثماني ، بالإضافة إلى دور المدن والحياة الدينية والأدبية كما تناول في هذا الفصل الجهاد البحري والإحساس بالمصير المشترك ومختلف الثورات التي قامت ضد العثمانيين .

وتحت عنوان المؤسسات الثقافية تناول الفصل الثالث من خلال دراسته للأوقاف - المساجد - الزوايا - المدارس والمعاهد العليا ، وأخيراً المكتبات. (1)

وفي الفصل الرابع تناول التعليم ورجاله حيث عرفنا على سياسة التعليم ووسائله بالإضافة إلى المناهج المعتمدة.

كما تطرق بالدراسة إلى موضوع العلماء في الفصل الخامس وهذا من خلال إبراز مكانة العلماء في العهد العثماني ومختلف وظائفهم .

أما الفصل الأخير فقد خصصه للمرابطون والطرق الصوفية (2) ، حيث نوه إلى موقف العثمانيين من رجال التصوف ، كما أعطى لنا صورة عن حالة التصوف خلال العهد العثماني بعدها تناول المرابطين وأهم الطرق الصوفية حيث حصر هذا المبحث في مجموعة من المرابطين والمتصوفة (3).

أما الجزء الثاني فقد خصصه لدراسة الإنتاج الثقافي من علوم شرعية ومنطق وتصوف وأدب وتاريخ وطب ورياضيات ونحوها.

وقد اعتمد في كتابه هذا على المنهج التحليلي فهو يرى أن مهمة الباحث لا تكمن في جمع المادة وحشرها في الكتاب بدون رأي أو تمحيص أو ترتيب ، بل يتطلب دراسة

(1) - من بين الباحثين الجزائريين الذين اهتموا بدراسة حركة التعليم والثقافة الباحث الدكتور ، العيد مسعود من خلال بعض الأعمال أهمها : رسالة لم تنشر بعنوان المجتمع الجزائري تحت ظل الحكم العثماني بالإضافة إلى بعض المقالات والبحوث التي تناولت المجتمع الجزائري في العهد العثماني .

(2) - للتعرف أكثر على موضوع المرابطون والطرق الصوفية أنظر : العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة سيرتا ، العدد 10 وكذلك كتاب مختار فيلالي ، نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرهما في الجزائر خلال العهد العثماني وغيرهم .

(3) - من بين المرابطين والمتصوفة الذين خصصهم سعد الله بالدراسة نذكر : محبت عبد الرحمن الأخضرري ، و محمد بن علي بهلول ، و محمد بوزيان و أحمد التيجاني ، و الحاج مصطفى الغريسي .

الظواهر وتحليلها وتعليلها كما أن المؤلف في دراسته للإنتاج التاريخي يصنف ويقيم ثم يناقش المؤلفين آراءهم ومواقفهم ويصحح بعض الأخطاء وبالتالي فمادة هذا الكتاب ليست كتلة جامدة من الحوادث التاريخية أو تجريد إحصائي لمختلف الإنتاج التاريخي⁽¹⁾.

وقد اعتمد على جملة من المصادر من أهمها التحفة المرضية لابن ميمون ، والثغر الجماني لابن سحنون⁽²⁾ ، كما عاد إلى بعض المصادر في الترجمات الأجنبية مثل (دوحة الناشر) لابن عسكرو نشر المثاني للقادري.

والشيء الملاحظ على أبو القاسم سعد الله من خلال كتابه هذا أنه لم يضع قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في آخر الكتاب وقد شملت مختلف الوثائق والمحفوظات والكتب المطبوعة النادرة والكتب المتداولة والمقالات والجرائد ، ويعود ذلك حسب رأيه إلى عدة أسباب هي :

1- أن مصادر كل فصل مذكورة في تعاليقه وبذلك يمكن لمن يرغب في الاطلاع على موضوع ما أن يرجع إلى تعاليق الفصل الذي يعنيه من الكتاب.

2- أنه كان حريصا على أن يحيل عمله إلى المراجع التي اعتمد عليها بل وإلى ذكر أرقام المخطوطات والوثائق حتى يسهل على الباحثين العودة إليها.

3- أن الكتاب في حد ذاته عبارة عن دراسة للمصادر ، ولا سيما الجزء الثاني منه.

4- كما أنه يرى لو أثبت كل المصادر التي عاد إليها لثقل الكتاب بصفحات كثيرة⁽³⁾.

أما فيما يخص جانب الوثائق فقد اعتمد عليها في الجزء الأول بالإضافة إلى المصادر الأخرى المذكورة في التعاليق ، وقد وظف هذه الوثائق في دراسة المسائل التالية : المؤسسات الدينية ورجال الدين وأصول العائلات العلمية ، ووضع الأقليات ومكانة المدن.

كما ركز في هذا الكتاب على الجانب المنهجي في شكل تنبيهات حيث ذكر أنه للإحالة على مصدر مخطوط نذكر مكانه ورقمه وأوصافه ومكملاته ، وفي حالة ما إذا كانت هذه المصادر مخطوطة ثم نشرت ، مثل (الثغر الجماني) والتحفة المرضية فإن الإحالة المطلقة تعني المطبوع وإلا فإن عبارة مخطوط ، تذكر إزاءها.

(1) - سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998 ص : 24

(2) - أحمد بن سحنون الراشدي ، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني ، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي الجزائر ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1973.

(3) سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 ، المرجع السابق ص : 32

- كما أنه لم يكتب أسماء المؤلفين الأجانب باللاتينية إلا نادرا وقد رجع في نطقها إلى أصل لغة المؤلف ، مثلا شلير وليس شالير .

وفي فهرسة الأعلام اعتمد التنظيم الأبجدي العالمي مع الاستغناء عن "ابن" و"أبو" . وقد أشار الباحث في مقدمة هذا الكتاب إلى ذكر الجوانب المظلمة لهذا العهد على الجزائريين بالإضافة إلى جوانبه المضيئة ، كما قدم لنا صورة عن الوضع الثقافي للجزائر خلال هذه الفترة، كما طرح عدة تساؤلات تخدم وطبيعة الموضوع حيث تساءل عن مدى صحة نعت العهد العثماني بعهد الانحطاط الثقافي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تناول إشكالية اشترك فيها العديد من الباحثين المهتمين بالتاريخ العثماني مازالت إلى يومنا هذا محل بحث ونقاش وتتحصر أساسا في معرفة أسباب تعايش الجزائريين مع النظام العثماني الجديد في مراحل الأولى دون الثورة عليه و إعلان الاستقلال مع أن مبررات هذا التواجد قد زالت مع خروج (الإسبان)⁽¹⁾.

أما فيما يخص كتابه أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر والذي صدر في أربعة أجزاء طبع البعض منها في الجزائر والبعض الآخر في المشرق فقد اشتمل على موضوعات تمس التاريخ الوطني في العصور الحديثة و المعاصرة ، بعض هذه الموضوعات مطول ومعرق وبعضها قصير لا يعد أن يكون رأيا في كتاب أو استنباطات من وثيقة.

كما عمل أبو القاسم سعد الله على تحقيق بعض الكتب والمخطوطات أهمها : كتاب أوروبا والجزائر لمؤلفه جون وولف وقد خصص هذا الكتاب لدراسة الفترة العثمانية من سنة 1500 إلى غاية 1830 وقد اشتمل على 16 فصلا ، حيث استهل هذه الدراسة بإستيلاء الأتراك على الجزائر ، أما الفصل الثاني فقد تناول فيه شخصية خير الدين في حملاته ضد شارل الخامس.

كما تطرق في هذه الدراسة إلى حكومة الإيالة ووضعها العام بالإضافة للمراحل التاريخية التي مرت بها مع التركيز على القرنين السابع عشر والثامن عشر وصولا إلى نهاية هذه الإيالة بعد أول طلعة عسكرية فرنسية.

(1) - سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص 15

وقد صدرت للباحث عدة دراسات ومقالات نشرت في العديد من المجلات نذكر من بينها: منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر (1) ، النشاط العسكري والتجاري في القرن 18 م (2) ، عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري ورحلته (3) ، المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود (4) ، دفتر محكمة المدينة أواخر الحكم العثماني (5) ، من أخبار شعبان باشا داي الجزائر 1695 (6) .

هذا جانب من الرصيد التاريخي لباحث شغوف بالبحث في التراث الثقافي للجزائر خلال العهد العثماني حيث قال فيه المرحوم الشيخ البشير الإبراهيمي " بأنه باحث شغوف إلى حد الافتتان بالبحث عن الآثار الأدبية والعلمية لعلماء الجزائر في جميع العصور " . ومن بين هذه الأقسام الجزائرية التي ساهمت في هذه التركة التاريخية في مختلف البحوث والدراسات خلال فترة زمنية معينة وهي الفترة العثمانية وفي مجال جغرافي واحد وهي البلاد الجزائرية ، نذكر الباحث والمؤرخ ناصر الدين سعيدوني ، الذي يعد من بين الباحثين الذين درسوا الفترة العثمانية بمختلف جوانبها والتي شملت الأحداث السياسية والعسكرية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ومن جملة إسهاماته التي أثرت الدراسات المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث نذكر :

1- كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) (7) .

إن أهمية هذا الكتاب لا تحدد فقط واقع الإشكالية التي يطرحها أو نوعية الموضوع الذي يعالجه إنها تكمن أيضا في كونه مساهمة نوعية تغطي مختلف جوانب الفترة العثمانية وبالخصوص الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتاريخ الجزائري في العهد العثماني ، وما يرتبط به من أبحاث في منهجية التاريخ .

(1)- سعد الله ، أبو القاسم، "منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر" ، مجلة ، الأصالة العدد 14-15-1973.

(2)- سعد الله : النشاط العسكري والتجاري في القرن 18 م ، م.ت ، م العدد 33/تونس/ 1984 .

(3)- سعد الله : عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري ورحلته " لسان المقال" مجلة الأصالة، العدد 38، 1976 ، ص (2-24)

(4)- سعد الله : " المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود " مجلة الأصالة ، العدد 31، ص 38 .

(5)- سعد الله : دفتر محكمة المدينة أواخر العهد العثماني (1821-1839) مجلة الثقافة العدد 81 ، ص 141 .

(6)- سعد الله : من أخبار شعبان باشا داي الجزائر 1695 ، م.ت. العدد 18 الجزائر 1985 .

- إن الشيء الملاحظ على هذه المقالات أنه تم إعادة نشرها في كتاب أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر في جزئيه الأول والثاني.

(7) - - نشرت هذه الدراسة المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 كما صدرت له دراسة أخرى بعنوان دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة و المعاصرة). الجزء الثاني.(م.و.ك)، الجزائر ، 1988.

إن هذا الكتاب بوضوح رؤيته وموضوعية أحكامه و عمق تخصصه نجح إلى حد كبير في رصد واقع المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة فأجمل ما كان متفرقا وعبر عما ظل غامضا وأبرز ما حاول البعض إهماله وتغييبه .

وقد ضم هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث في تاريخ الجزائر⁽¹⁾ الاقتصادي و الاجتماعي خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، وقد قسمه إلى خمسة فصول ، قسم لمنهجية التاريخ تناول فيه الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث حيث تحدث فيه عن الفترة العثمانية وطبيعة الكتابات التاريخية حولها مبرزاً مكانة الفترة العثمانية في تاريخ الجزائر من حيث أنها فترة تعرضت في مطلعها البلاد الجزائرية للغزو الإسباني الذي تركز في المدن الساحلية⁽²⁾ ، كما شهدت الجزائر في نهايتها الغزو الاستعماري الفرنسي دام أكثر من قرن وربع قرن (1830-1962).

كما أنها فترة عاشت أثناءها الجزائر مرحلة حاسمة ، تمثلت بالخصوص في مواجهة اعتداءات الدول الأوروبية على رأسها إسبانيا وفرنسا وإنكلترا بالإضافة إلى هذا أنها فترة اكتمل فيها كيان الشعب الجزائري وعرفت فيها البلاد الجزائرية مقومات الدولة الخاصة بعد أن ظلت هوية الجزائر الإقليمية غير واضحة المعالم أثناء سقوط دولة الموحدين (1269م) وظهور الحفصيين والزيانيين والمرينيين.

بعدها خلص إلى إبراز وجهة نظر الكتاب الأوروبيين وبالخصوص الفرنسيين في تاريخ الجزائر العثمانية بالإضافة إلى وجهة نظر الكتاب الجزائريين حول هذه الفترة.

كما ألقى نظرة حول التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني حيث يرى أن الجانب الاقتصادي في هذه الفترة كانت له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحالة الاجتماعية ، بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب

(1)- بحث نشر بمجلة الثقافة العدد 45 ، 1978 ، ص 25.

(2)- يذكر الأستاذ الباحث يحي بوعزيز أن الإسبان ركزوا نشاطهم التوسعي الاستعماري في السواحل الشمالية لبلدان المغرب خاصة الجزائر منذ أواخر القرن 15 م ، فافتكوا بستة من البرتغاليين واحتلوا مليلة عام 1497 وشرعوا بعد ذلك في السيطرة على الموانئ الساحلية الأخرى حتى مدينة طرابلس الغرب شرقا ، تنفيذاً لوصية الملكة الكاتوليكية الحاكمة " إيزابيلا " Esabella فاحتلوا المرسى الكبير عام 1505 م ، وهران في 1509 ، وبجاية عام 1510 ، ولم يفسد خططهم سوى تنخل الأتراك للسريع ، وبروز نيابة الجزائر كقوة جديدة ذات شأن وبأس في هذا الخوض الغربي للمتوسط ، انظر يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية عن ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص : 44.

وكنكك ، محمد سي يوسف ، قلج على باشا و دوره في البحرية العثمانية، ماجستير معهد التاريخ الجزائر 1988، ص 37.

كلها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية ، فلاحظ مثلا أن الدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط القرصنة ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية كما أن الوضع الاقتصادي ظل هو الآخر يتحكم في الصراع والتنافس بين فرق الأوجاق وجماعات الرياس هذا فضلا على أن الحياة الاقتصادية كانت تبرز لنا دوافع وأهدافا كثيرة من الثورات الداخلية ، في حين أن حالة العمران ووضع الثقافة في الجزائر مرتبط بمدخول الأحباس والأوقاف.

كما نوه إلى بعض المسائل التي ظلت عالقة وهذا لعدم توفر الدراسات المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والتي بدونها لا نجد جوابا مقنعا لها ومن بين هذه المسائل نذكر:

1- طبيعة الحكم التركي ووضعية العلاقات بين الجزائر وإستانبول أو بتعبير آخر لماذا ظهرت الجزائر في العهد العثماني في شكل جهاز دولة مستكمل الشروط وأمة مستوفية المقومات في حين عجزت عن تحقيق ذلك في عهد الرستميين والحماديين والزيانيين⁽¹⁾.

2- أسلوب الحكم التركي للجزائر أو علاقة الحاكم بالمحكوم أو بعبارة أخرى كيف استطاعت القوة التركية الضئيلة العدد الهيمنة على مقاليد الجزائر لمدة تزيد عن ثلاثة قرون⁽²⁾.

3 - الحكم الأخلاقي على نشاط القرصنة⁽³⁾ ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية ، أو بمعنى آخر هل كان ذلك النشاط دفاعا مشروعاً وتعويفا تم التسليم به ضمناً من طرف الأوروبيون مقابل الامتيازات التجارية أم كان ذلك النشاط كما ادعى الأوروبيون عملاً عدائياً يتنافى مع ما تقتضيه حرية التجارة والتبادل المثمر بين الدول.

4- مسألة العلاقات الاجتماعية في كل من الريف والمدينة حيث تساءل عن العلاقات بين الأهالي والحكام هل تتلخص كما يرى الأوروبيون في الضرائب التي ينتفع بها الحكام على حساب المحكومين أم أن هناك روابط وصلات أخرى إيجابية.

(1)- سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 53

(2)- تناول هذه المسألة أبو القاسم سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق، ص : 16.15.

(3)- يعتبر موضوع القرصنة من بين المسائل الهامة التي نالت اهتمام الباحثين الجزائريين وبالتالي كان لابد من إلقاء بعض الضوء على هذا المصطلح وتحديد جوانبه ، فنظر الفصل الثالث.

5- قضية انهيار الجزائر العثمانية دفعة واحدة في أول صدام لها مع قوة أوروبية (فرنسا).

هذه جملة من التساؤلات التي يرى أنه لا نجد لها جوابا مقنعا أو تفسيراً منطقياً بدون الرجوع إلى وثائق الأرشيف الوطني الجزائري فهي المنطلق الصحيح لكل دراسة تاريخية جادة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية من تاريخ الجزائر العثمانية.

كما خصص في هذا الكتاب جانبا للتاريخ السياسي من خلال دراسته لشخصية صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة الذي حكم بايلك قسنطينة من 1185-1207 هـ الموافق لـ 1771 ، إلى غاية 1792 هذه الشخصية التي تزامنت مع شخصيات أخرى عرفتها إيالة الجزائر (1) .

حيث عرف من خلال هذه الدراسة بشخصية صالح باي وأهم أعماله بالإضافة إلى أعدائه ومنافسيه من الترك ومشاكله مع الأهالي وصولاً إلى نهايته الغامضة والمؤسفة في نفس الوقت.

كما تناول في هذا الفصل المراحل الأخيرة من حكم العثمانيين بالجزائر من خلال تناوله لموضوع الحصار البحري . الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827-1830)(2)

هذا الحصار الذي كان بمثابة صدمة نفسية خطيرة تعرض لها الحكم التركي بالإيالة الجزائرية ، أشعرت الأهالي على مختلف طبقاتهم بضعف حكومتهم وقصورها ، وأظهرت لهم مدى التفوق الفرنسي ، المعتمد على المهارة الحربية والأنظمة الحربية في الفن العسكري ، فهذه الصدمة بلا شك هيأت المناخ الملائم والنفسية المتفتحة للاقتباس الحضاري في البناء ولكن لسوء الحظ لا يمكن الحكم حسب رأي الباحث على مدى إمكانية هذا التأثير النفسي في تحريك الهمم وإيقاظ النفوس لمواجهة التحدي الحضاري(3)

(1)- من بين الشخصيات التاريخية التي تزامنت مع صالح باي وعرفت إيالة الجزائر الداي محمد عثمان باشا (1766-1791) وكذلك الباي محمد الكبير (1779-1796) .

(2)- للإطلاع أكثر على هذا الموضوع انظر : جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، ص ص : 59-88

(3)- سعيدوني المرجع السابق ص 93.

كما تناول في هذه الدراسة جانبا من التاريخ الاجتماعي حيث تطرق إلى دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايلك بالجزائر (1) فقد كانت هذه القبائل المخزنية تمثل حلقة وصل بين الأهالي والحكام ورابطة متينة شددت المحكوم إلى الحاكم حيث حافظت على تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهذا نظرا للمهام الإدارية والعسكرية المنوطة بها وبالتالي قبائل المخزن من حيث نشأتها وتطورها وصلاحياتها كانت انعكاسا صادقا وتطبيقا عمليا لسياسة الأتراك مع الغالبية الساحقة من الجزائريين ، هذه السياسة التي أبرزت قبائل المخزن بالخصوص في شكل مجموعات سكانية تعميرية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية استمدت منها تماسكها (2).

أما من حيث وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها (3) فالمؤلف يرى أنه من الضروري التعرض إلى الوضعية الاجتماعية لهذه العشائر المخزنية إذا أردنا استخلاص الخصائص والصفات الإقطاعية التي كانت قد اكتسبتها هذه العشائر ، أثناء ممارستها لمهامها الحربية وتمتعها بامتيازاتها الخاصة وحيازتها لمناطق نفوذ محددة على أن المنطلق إلى كل هذا يرتكز على مبدأ الملكية العقارية وما يتصل بها من نظم في المعاملات وطرق استغلال الأرض .

كما تناول بالدراسة وضعية الجالية الأندلسية بالجزائر ومساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي فهو يرى أن الدراسات التاريخية المتعلقة بالهجرة الأندلسية والآثار المترتبة عنها ظلت مقتصرة على تونس والمغرب في حين لم تحظ الجزائر بأية دراسة جادة أو، بحث أصيل يبرز مدى مساهمة الجالية الأندلسية في مختلف أوجه الحياة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وحتى السياسية فرغم الظروف التاريخية التي عرفت الجزائر ابتداء من أواخر القرن الخامس عشر إلا أنها شجعت أعدادا ضخمة من مهاجري الأندلس على توجه إليها ، في حين لم تساعد أوضاع تونس أواخر العهد الحفصي وما صاحبها من تدخلات إسبانية (4).

(1)- نشرت هذه الدراسة للأستاذ سعيدوني بمجلة الأصالة ، عدد 32 ، 1976 ، ص 46-

(2)- سعيدوني دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) م.و.ك. الجزائر ، 1984 ، ص : 97 .

(3)- نشرت هذه الدراسة في المجلة التاريخية المغربية ، العدد 7-8 ، 1977 ، ص ص 69-77 وفي كتاب ورقات جزائرية (المرجع السابق) ص - ص 544-557 .

(4)- حدثت هذه التدخلات بين سنتي 1534 إلى 1574 أي إلى غاية وقوع تونس تحت الحكم العثماني.

من استقطاب عناصر الجالية الأندلسية ، كما أن المغرب الأقصى رغم علاقاته التاريخية وصلاته البشرية وقربه الجغرافي من الأندلس فإنه لم يعرف هجرة جماعية تماثل ما حدث بالجزائر وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي السعدي الذي كان يتميز بمعاداته للنظام العثماني واعتبار الإسبان في بعض الأحيان عامل توازن في منافستهم للأتراك (1).

وقد ركز في دراسته لهذا الموضوع على مجموعة من النقاط أهمها : الهجرة الأندلسية إلى الجزائر من خلال تناوله للعلاقات الجزائرية الأندلسية في فترات تاريخية مختلفة ، كما تطرق للأثر العمراني لهذه الهجرة في الجزائر والدور الفعال الذي قام به الأندلسيين في الدفاع عن الجزائر وتحسينها بعدما تناول النشاط الاقتصادي للجالية الأندلسية ووضعيتهم الاجتماعية بالجزائر.

ومن بين المواضيع التي استقطبت اهتمام الباحث الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (2) فقد تناول في هذه الدراسة تحديد مفهوم الوقف وأحكامه الشرعية بعدها تطرق إلى وضعية الوقف بالجزائر (3) والتي اتصفت بأوضاع خاصة وأحوال مميزة ، وبعد ذكر هذه المميزات التي اتصفت بها أوضاع الأوقاف بالجزائر العثمانية تطرق لمختلف المؤسسات الدينية التي تتوزع عليها الأوقاف الجزائرية ، ومدى تأثير الوقف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر أواخر العهد العثماني مع إبراز موقف الفرنسيين من هذا الوقف.

وفي إطار تعرضه للوقف تناول وضعية الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، حيث تطرق أولا إلى طبيعة الوثائق المتعلقة بالوقف والمتواجدة بالأرشيف الوطني الجزائري (4) ، بعدها تناول الأوقاف بفحص الجزائر وبوبها في جداول خاصة.

(1)- أنظر : عمر بن خروف، العلاقات بين الجزائر والمغرب (1571-1659)، ماجستير في التاريخ الحديث ، 1983

(2)- بحث نشر بمجلة الأصالة ، العدد 89-90-1981 ، ص ص : 85-107 .

(3)- عن موضوع الأوقاف ، أنظر : المرأة لحمدان بن عثمان خوجة تعريب وتعليق الزبير ، ص 269-293 .

(4)- توجد هذه الوثائق بالأرشيف الوطني على ثلاث مجموعات هي :

- مجموعة الوثائق الشرعية المعروفة بمجموعة زاد Série Z تتألف من 151 علية وهي عبارة عن عقود شرعية وأحكام قضائية.

- المجموعة الثانية وهي سجلات البابلك موزعة على 36 علية تشتمل في مجموعها على 366 سجلا.

- المجموعة الثالثة فهي تتمثل في دفاتر بيت المال التي تتعرض إلى بعض قضايا الوقف التي لها اتصال بمهام بيت المال تتكون من

64 دفترا.

نقلا عن سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر المرجع السابق ص 171.

وفي الفصل الرابع من الكتاب تناول التاريخ المحلي للمدن والأرياف حيث خصص دراسته لبعض المدن الجزائرية أهمها : عنابة (1) ورقلة (2) ومعسكر (3) وهذا من خلال دراسته للأحداث السياسية والعسكرية التي عرفت هذه المدن بالإضافة إلى البنية الاجتماعية والحالة الصحية والمعاشية التي كانت تحياها هذه المدن .

أما فيما يخص التاريخ المحلي بالأرياف فقد اختار منطقة الأوراس (4) كعينة للدراسة قبل وأثناء العهد العثماني ، وقد ختم هذه الدراسة بتناوله للوثائق التاريخية ومكانتها في إعادة كتابة تاريخ الجزائر من خلال نشره لثلاث رسائل تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال هذه الرسالة التي قدمت لنا فكرة صادقة عن العلاقات السياسية والصلات الاجتماعية التي كانت لها آثار مباشرة على أوضاع البلاد الجزائرية في أواخر العهد العثماني.

كما قدم لنا مذكرة حول إقليم قسنطينة (5) تناول في قسمها الأول معلومات عن بايلك قسنطينة أما قسمها الثاني فقد خصصه للنظام العقاري وقوانين الملكية ، بعدها خلص إلى ذكر أحداث بايلك قسنطينة، مركزا على نهاية صالح باي كما أثبتتها أحد الكتاب القسنطينيين ، ومن بين الإصدارات الأخرى لهذا الباحث كتاب الجزائر في العهد العثماني وهذا بالاشتراك في تأليفه مع الشيخ المهدي البوعبدلي الذي تناول الجانب الثقافي والفكري للجزائر خلال العهد العثماني بينما تناول ناصر الدين سعيدوني الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الفترة.

أما كتابه ورفات جزائرية فهو يشترك من حيث الموضوعات مع كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر باستثناء بعض المواضيع الجديدة التي تمس الجانب الإداري والعسكري والسياسي.

(1)- بحث نشر بمجلة الأصالة العدد 34-35 ، 1976 ص-ص 86-109 .
 (2)- بحث نشر في عدد خاص عن تاريخ ورقلة ، عدد 41 ، 1977 ص-ص 71-95 .
 (3)- دراسة نشرت في مجلة الأصالة في العدد الخاص بتاريخ الأوراس ، عدد 60-61 ، 1978 ، ص 115-156 .
 (4)- نشرت ترجمة الوثيقة والتعليق عليها بمجلة الأصالة ، الجزائر ، عدد 70-71 ، 1979 ، ص ص 2-19 وعدد 81-81 ، 1980 ، ص ص 100-114 وفي كتاب ورقلة جزائرية دار الغرب الإسلامي ببيروت ، 2000 ص-ص 146-177 .
 (5)- لقد نشر الأستاذ الباحث كمال فيلاي قسما من هذه المذكرة بلغته الأصلية (الفرنسية) أنظر : Filali .K. les prélèvement d'impôts sur les tribus de Constantine in, R.I.I.M.N°-63-64i1991 pp 401 -410 .
 نقلا عن سعيدوني المرجع السابق ص : 149 .

وبالتالي فإن مادة هذا الكتاب هي في أساسها دراسات أكاديمية وبحوث جامعية ، قدمت في مؤتمرات تاريخية أو عرضت في ندوات علمية أو طرحت في لقاءات ثقافية مختصة سبق أن نشر قسما منها في كتابه السابق الذكر⁽¹⁾ في جزئه ، الجزء المخصص للعهد العثماني الصادر بالجزائر سنة 1984 والجزء الذي يتناول الفترة الحديثة والمعاصرة الصادر أيضا بالجزائر سنة 1988.

إن هذه الدراسات والبحوث مع اختلاف المواضيع التي تتناولها والقضايا التي تطرحها تتوزع على ثلاثة محاور أساسية ، تشكل أقسام الكتاب الثلاثة ، المحور الأول يهتم بقضايا تتصل بمنهجية البحث ، إذ يعرض للوثيقة التاريخية ويعرف بالمصادر والمراجع ابتداء من المراجع الحديثة وحتى السجلات الأرشيفية ، والمحور الثاني يتعلق بأحداث مهمة من صميم التاريخ السياسي والإداري والعسكري للجزائر لا يمكن فهم الجوانب الأخرى منه بدون الرجوع إليها ، أما المحور الثالث ، فيهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهو يشكل في نظر المؤلف الجانب المهم من هذا الكتاب ، لأن المسائل التي يعرضها تتجاوز الحدث السياسي إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية هذه الأوضاع والعلاقات التي تشكل حركية أساس التاريخ في عمقه الحضاري وبعده الإنساني.

ومن بين القضايا التي نالت اهتمام الباحث مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني⁽²⁾ والتي أفرد لها دراسة خاصة في كتابه : الجزائر منطلقات وآفاق حيث قدم لنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب تحليلات علمية وتوضيحات تاريخية حول كيان الدولة الجزائرية وتضارب الآراء حول مفهوم السيادة الوطنية وقد خلص المؤلف إلى أن الجزائر قد كانت دولة قوية في العهد العثماني وقد انتقلت من وضع التبعية إلى الانفصال عن دار الخلافة العثمانية وكل من يتعمق في تاريخ الجزائر خلال التواجد العثماني بهذا البلد الشاسع يدرك

(1) - الأمر يتعلق بكتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر صادر عن المؤسسة الوطنية للكتاب في طبعته ، 1984 ، 1988 .
(2) - لزيادة الإطلاع راجع : مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني : محاولة لتقييم الحكم العثماني للجزائر المنشور في كتاب الجزائر منطلقات وآفاق - بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2000 ، ص ص 163-194 .
أنتشر كذلك : جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ص ص 43-57 .

أن الجزائر كانت دولة قوية لها حدودها المتعارف عليها دوليا وقد لعبت دورا بارزا في المحافظة على التوازن الدولي بغرب البحر المتوسط.

و إذا ما نظرنا إلى النظام المالي خلال العهد العثماني نجد أن الباحث قد أفرد لهذا الجانب دراسة خاصة نال بها شهادة دكتوراه بعنوان النظام المالي للإيالة الجزائرية (1800-1830)⁽¹⁾ و قد نشرت هذه الدراسة عن المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1985 و قد اهتم الباحث بدراسة هذه الفترة على اعتبار حالة الضعف التي عرفها الأسطول الجزائري و التحالف الأوربي المشترك للقضاء على القوة الجزائرية في عرض البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى تكاليف الشركات الأوروبية و التجار اليهود على استغلال خيرات الجزائر.

و على مستوى داخلي حدث تغير جذري في السياسة الجزائرية خلال العهد العثماني حيث أصبحت الدولة الجزائرية تهتم بالداخل أكثر من الخارج بعد أن كان جل الاهتمام منصبا على الخارج حيث ظل نشاط البحرية يوجه السياسة الجزائرية نحو الخارج لمدة طويلة.

و قد تناول الباحث هذا الموضوع من الوجهة التاريخية دون التقييد بمنهج العلوم الاقتصادية في البحث ، كما استعمل بعض الكلمات التاريخية للدلالة على مفهوم خاص مثل كلمة الإيالة، الدولة، الحكم التركي، الجزائر العثمانية⁽²⁾.

وقد استهل هذه الدراسة بتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أرضية يقوم عليها النظام المالي⁽³⁾ فالأوضاع السياسية أبرز فيها كيان الإيالة الجزائرية بأنظمتها الإدارية ، بينما الأوضاع الاقتصادية كالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية فقد أوضح فيها الخطوط العامة التي تؤثر على الأنظمة المالية المختلفة .

(1)- رسالة دكتوراه دولة في التاريخ نوقشت بمعهد التاريخ : الجزائر، 1974.

(2)- استعمل سعيديوني في هذه الدراسة عدة مصطلحات تاريخية للتعبير على مفهوم خاص فالإيالة استعملها للدلالة على الدولة الجزائرية و علاقتها الدبلوماسية مع الدولة العثمانية و إذا تعلق الأمر بالأنظمة الخاصة بالبلاد الجزائرية استعمل تعبير للدولة الجزائرية ، كما استعمل عبارة الحكم التركي و يتعلق الأمر بالأقلية التركية و استعمل الجزائر العثمانية عندما تكلم عن انتساب الجزائر للسلطة العثمانية.

(3)- كان النظام المالي في العهد التركي من أكثر الأنظمة تعقيدا و تداخلا وهذا راجع إلى اللامركزية الإدارية و عدم توحيد الموارد و النفقات في إدارة واحدة و إلى بيع الوظائف و احتكار التجارة.

بعدها تطرق إلى العوامل المؤثرة في النظام المالي فقد اعتبرها المنطلق الضروري للدخول في الأنظمة المالية وهي تنقسم إلى قسمين : داخلية وخارجية فالعوامل الداخلية هي التي تتصل بالأحوال الصحية والمعاشية والأوضاع السياسية بينما العوامل الخارجية هي التي تشمل مختلف مظاهر علاقة الجزائر بأوروبا (تحالفات - معاهدات - حصار بحري- هجومات) وهذه العوامل كانت سلبا على النظام المالي.

أما فيما يخص مصادر الدخل الخاصة بالخزينة العامة للدولة فهي تنقسم إلى قسمين مداخيل نقدية وأخرى عينية فالريف الجزائري يعتبر مصدر من مصادر دخل الخزينة من خلال الضرائب على الملكيات الخاصة وفوائد البايلك وكذلك الضرائب المستحقة على أراضي العرش والمناطق المستعصية على نفوذ الدولة العثمانية كما أن مجتمع المدينة هو الآخر يساهم في هذه المداخيل من خلال رسوم النشاطات الاقتصادية وكذلك الدنوش⁽¹⁾ والفوائد الفصلية.

بعدها تعرض إلى وجوه الإنفاق وقد شملت الجند ورواتب الموظفين (العمال) وكذا الهدايا الموجهة إلى إستانبول والمنشآت العمرانية والثقافية والدينية والبحرية.

وقد تناول بالدراسة في الفصل الرابع دور الخزينة حيث ركز الباحث على استنتاج الأوضاع الحقيقية التي كانت عليها الخزينة العامة انطلاقا من صلاحيات الموظفين القائمين عليها ومن التقديرات المختلفة لثرواتها وودائعها الضخمة حيث خلص إلى اعتبار الخزينة هي العصب الحساس للنظام المالي.

وفي الأخير نوّه إلى أوضاع العملة الجزائرية حيث تتبع العملة الجزائرية من مرحلة سبكها بدار السكة⁽²⁾ إلى مرحلة عرضها في سوق التبادل النقدي موضحا أثناء ذلك أن النقود الجزائرية لم تكن هي وحدها المستعملة في الإيالة ، بل هناك نقود أجنبية كانت رائجة في المعاملات التجارية⁽³⁾، وقد عرفت النقود الجزائرية عدة صعوبات أهمها : عدم

(1)- الدنوش : هي الضرائب والأتاوات التي كانت تدفع كل ثلاث سنوات لخزينة الدولة ويضعها الباي.

(2)- يرى لمنور مروش أن البدايات أولى لسك العملة الجزائرية الخاصة بالفترة العثمانية يعود إلى سنة 1529 أنظر

I.emnour Merouche Recherches sur L'Algérie a l'époque Ottomane, Monnaies , prix et Revenus (1520-1830) p 30.

(3)- من بين النقود الأساسية المتداولة والرائجة في المعاملات التجارية هي الدينار والسلطاني ، ونصف السلطاني وربع السلطاني والمحسوب وهي من الذهب ، والريال ، ونصف الريال ، والبوجو وهي من الفضة والصايمة وهي من النحاس. - كما كانت توجد عملات أخرى محلية وشرقية وأوروبية كالعظامي والسكة والقرش والموزون و الأسير والسوردي.

استقرار أسعار النقود ، قلة الكميات المطروحة منها بالأسواق وانعدام العملات الورقية وشيوع النقود المزورة.

وقد اختتمت هذه الدراسة بذكر أهم النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها حول النظام المالي. وفي باب العملة الجزائرية حيث قامت الباحثة فاطمة الزهراء قشي بعرض كتاب الباحث مروش لمنور أبحاث في تاريخ الجزائر العثمانية العملات ، الأسعار و المداخل من (1520 إلى 1830).

فهي ترى أن هذا الكتاب يمثل منعطفًا حاسمًا في الدراسات التاريخية حول الجزائر بصفة عامة، و الفترة العثمانية بصفة خاصة و تحت عنوان عام و شامل " أبحاث في تاريخ الجزائر العثمانية " و عنوان فرعي دقيق و محدد : العملات، الأسعار و المداخل من 1520 إلى 1830 قدم لنا الأستاذ لمنور مروش مقاربة جديدة لتاريخ الجزائر إذ ركز على جانبه الاقتصادي في شقه الرقمي و الحسابي و الكمي ، واهتم بتوضيح أنواع العملات و فك رموزها و قيمها المستقرة و المتحولة عبر ثلاثة قرون .

بدأ بالتعريف بالعملات المتداولة و على رأسها الريال الإسباني و بيّن قيمتها المختلفة و التواجد الزياني السابق عن العثمانيين مع السلطاني و غيره، كما أظهر الفرق بين العملة المعدنية الحقيقية المتداولة و عملة الحساب التي تقدر بها المبادلات و الأجور و الأسعار في الدفاتر و الدواوين و يفسر بذلك استمرار بعض العملات في التداول الرسمي دون وجودها في الميدان كما أثر التعامل مع الأسعار و لهذا الغرض سجل كل ما ذكر حولها بالنسبة لكل أنواع المواد و اختار القمح و الزيت من بين المواد الغذائية مقياساً لكونها مواد غذائية أساسية فضلاً عن وفرتها و تواجدها في الأسواق الداخلية و في قائمة الصادرات .

كما عمل الباحث في هذا الكتاب على التمييز بين المصادر الأوروبية و العثمانية لاختلاف طبيعتها و من ثم محتواها و طبيعة المعلومات المستقاة منها و تتمثل المصادر الأوروبية أساساً في الوثائق القنصلية و غرف التجارة أو في ملاحظات الرحالة و الإخباريين ، أما الوثائق العثمانية فهي رسمية في مجملها و تتمثل في عقود التركات

وكذا الأوقاف و ما شابههما من وثائق بيت المال أو البايك فضلا عن بعض القوانين التنظيمية⁽¹⁾.

ومن بين الكتابات التي تناولت التاريخ الاقتصادي كتاب تاريخ البحرية الجزائرية (1830-1516) للباحث مولاي بلحميسي الذي كتب مواضيع متنوعة نشرت باللغة العربية و الفرنسية في مجلة التاريخ و كذلك في مجلة تاريخ و حضارة المغرب و قد نال رسالة دكتوراه دولة من خلال موضوع البحرية الجزائرية⁽²⁾.

هذا الكتاب هو محلوقة أولى في تاريخ البحرية الجزائرية من القرن 16 م إلى القرن 19م، حيث رسم لنا الباحث لوحة تبين تأسيس الأسطول و تركيبه و تحركاته و بعض الأفكار حول العيش في البر و في السفينة (البحر) من خلال تناوله للسفن الحربية و التجارية و حرب الثلاثمائة سنة و الصراع في البحر الأبيض المتوسط.

و في الفصل الثاني من هذا الكتاب تعرض إلى تطورات الأحداث في عرض البحر الأبيض المتوسط من القرن 16 م إلى غاية القرن 19 م مع إبراز التضامن الإسلامي و عامل التوازن في المتوسط ، و الانهيار النهائي للبحرية الجزائرية خلال القرن 19 م⁽³⁾.

وقد وضع في آخر الكتاب بيبلوغرافيا بالعربية مع ملحق وثنائقي و توضيحات أحيانا تبقى غير كاملة تبعا للوثائق المستعملة، و من بين أعماله كذلك نشره لمقال بعنوان: تحرير وهران في 1708 م⁽⁴⁾ الذي تناول فيه نهاية الاحتلال الإسباني الأول لوهران و المرسى الكبير (1708-1505)، الذي جاء بعد انتصار باي معسكر على الإسبان و تحرير المنطقتين من الرق المسيحي، و قد تمّ توظيف العديد من الوثائق باستثناء الوثائق الإسبانية التي لم يعتمد عليها، فالباحث ركز على كل ما نشر حول هذا الموضوع و هذا بالاستناد إلى ما كتبه المؤرخون الفرنسيون.

(1)- قامت الباحثة فاطمة الزهراء قشي ببتقديم عرض لهذا الكتاب في مجلة الإنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية و العلوم الإجتماعية العددان 19-20-2003، ص ص 116-111.

(2)- قدم الباحث مولاي بلحميسي عرضا لهذه الدراسة في مجلة الأصالة العدد 53-54، 1989 تحت عنوان : Histoire de la marine Algérienne (1516-1830)

(3)- أنظر كذلك ناصر الدين سعيدوني ، ورفقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص:187.

(4)- Belhamissi moulay : La libération d'Oran en 1708 in R.H.C.N, N°9 , Alger , 1970, pp.35-75.

كما كتب موضوع الجزائر و الهجمات البحرية في القرن 19 م و هي نظرة موجزة على الحملات⁽¹⁾، و المؤسسات الأوروبية ضد الجزائر من هجومات بحرية و قصف بالمدفعية طوال القرن 18 م و بداية القرن 19 م و قد ركز الباحث على أخبار و روايات هذه الفترة حيث أبرز مكانة الجزائر العاصمة و الدور الذي لعبته خلال الفترة الحديثة، و للباحث عدة مواضيع أخرى نشرت في العديد من المجلات أهمها: غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر 1541 م⁽²⁾، و موضوع المؤرخون الفرنسيون و الجزائر في العهد العثماني⁽³⁾ وكذا موضوع الثورة على الأتراك في الجزائر⁽⁴⁾ و غيرها من المقالات و الأبحاث التي تناولت الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

كما صدر له بحث في مجلة الدراسات التاريخية بعنوان: إرشاد الحيران في أمر الداوي شعبان⁽⁵⁾ و غيرها من المقالات و الأبحاث التي تناولت الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

ولكن في المقابل مع نهاية عقد التسعينات عرفت المدرسة التاريخية الجزائرية تحولا كبيرا في مسار البحوث و الدراسات التاريخية ، فبعد أن كان المجال مقتصرًا على دراسة الفترة المعاصرة و الحديثة من تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر أصبح اهتمام الباحثين و الدارسين لتاريخ الجزائر منصبا حول دراسة التراث الجزائري و محاولة تقييمه بنظرة واقعية خصوصا الفترة العثمانية التي تعد من أعقد فترات تاريخ الجزائر ، وهذا ما عبر عنه جاك بيرك أين شبه هذه الفترة بفترة ما قبل التاريخ وبهذا نستطيع القول أنها كانت تشكل الحلقة المفقودة في تاريخ الجزائر.

ومن بين الدراسات الحديثة التي أضافت شيئا لمكتبتنا الجزائرية نجد :

(¹) - Moulay Belhamissi, Alger et les attaques par mer au XVIII^e siècle in R.H.C.U, Alger, N°4, 1968.

(²) - بلحميسي مولاي، غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر [1541م (948 هـ)] مجلة الأصالة، ص2، ع1977، ص8، صص: 91-112.

(³) - بلحميسي مولاي، المؤرخون الفرنسيون و الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 71-80.

(⁴) - بلحميسي مولاي، الثورة على الأتراك في الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 48، ص 35.

(⁵) - بلحميسي مولاي، إرشاد الحيران في أمر الداوي شعبان، م. د. ب. العدد 2، 1986، ص ص 39-59.

- كتاب صفحات تاريخ مدينة الجزائر أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي لنور الدين عبد القادر : كتاب صدر في سلسلة نشرات كلية الآداب الجزائرية طبع بمطبعة البعث قسنطينة عام 1965 في 294 ص أغلب معلوماته أخذت حرفيا من مخطوط ، تقاليد ابن المفتي غير المنشور ومفقود على الأرجح ، الكتاب بدون هوامش أو مراجع ولكنه يتضمن معلومات قيمة ، منها ما يتصل مباشرة بالتبادل التجاري بالجزائر .

- الزبيرى - محمد العربي : التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، 1792-1837 أطروحة جامعية بكلية الآداب الجزائرية ، بدون ذكر التاريخ ، في 352 ص ، كتاب مهم في مجال التجارة ، يتضمن فهارس وملاحق وخرائط معتمد على العديد من المصادر والوثائق (1)

- كتاب : علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وتناول فيه : * أوضاع الجزائر وتونس أواخر العهد العثماني ، وكانتا تابعتين للدولة العثمانية منذ مطلع القرن 16 بالنسبة للجزائر وفي الثلث الأخير من القرن بالنسبة لتونس ، ولكن علاقتهما السياسية مع الدولة العثمانية كانت رمزية وشكلية واسمية منذ النصف الثاني من القرن 17 م (2) ، بالنسبة للجزائر . أما تونس فقد مارست هذا الاستقلال عن الدولة العثمانية متأخرة عن الجزائر في مطلع القرن 18 م (3) .

أما المحور الثاني ، فقد تناول فيه الباحث العلاقات الجزائرية التونسية قبل عام 1830 ، حيث قام أتراك الجزائر بتحرير تونس من الاحتلال الإسباني عام 1574 ، ألحقوها بالدولة العثمانية على غرار الجزائر وطرابلس مع تبعية لهم فيما يخص دفع الإتاوات واختيار من يحكمها من الدايات عندما يصبح المنصب شاغرا وبقي الأمر هكذا حتى عام 1590 أين قام أوجاق تونس بإلغاء هذه التبعية عن الجزائر ..

كما يعتبر كتاب أم الحواضر في الماضي و الحاضر لمحمد المهدي بن علي شغيب : من أهم الكتب التي تناولت بالدراسة حاضرة قسنطينة منذ نشأتها الأولى إلى الوقت الحالي ، صدر هذا الكتاب عن مطبعة البعث بقسنطينة في 479 صفحة ، خصص للفترة

(1) - دراسة تقدم بها محمد العربي الزبيرى لنيل درجة دكتوراه.

(2) - أصبحت الجزائر شبه مستقلة منذ عهد الدايات عام 1671 ، واكتفى داياتها بذكر إسم السلطان العثماني في خطب الجمعة والأعياد ، وإرسال بعض الهدايا الدورية له.

(3) - حدث هذا عندما قامت الأسرة الحسينية بإتداء من عام 1705 ، وإتضح ذلك بصورة خاصة في عهد الباى حمودة باشا " 1782-1841 "

، نقلًا عن عمير اوي احميدة علاقات بايلك الشرق ، المرجع السابق ص- ص (7-8).

العثمانية قرابة 361 ص ، تناول فيه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحتى الثقافية التي عرفتها مدينة قسنطينة وبايلكها.

وهذا الكتاب بدون هوامش ومراجع لكنه يتضمن معرفة قيمة وحوادث تاريخية جد معتبرة حول الفترة العثمانية.

كما أفرد مولود قايد دراسة خاصة ببايك قسنطينة تضمنت مجموعة أخبار دايات قسنطينة في 160 صفحة ، حيث تناول في مقدمة هذا الكتاب سيطرة الإسبان على المغرب الأوسط ودور الأخوين "عروج وخير الدين" في صد هذا العدوان ، كما نوه إلى الجانب الإداري من خلال دراسته لحكومة الباي ومختلف الموظفين السامون ، وقد قسم المراحل التاريخية التي مرت بها قسنطينة إلى أربع مراحل هي :

1- المرحلة الأولى من 1522 إلى 1567 : والتي تميزت بانضواء مدينة قسنطينة تحت حكم الأتراك ، أين رسمت سياسة التقارب مع السكان وتعيين القادة التابعين وإحاقهم بالأتراك .

2- المرحلة الثانية من 1567 إلى 1791 : وتتميز هذه المرحلة بوضع عدة مدن تركية في مختلف الجهات الحساسة من البلاد ، خلق نظام البايك مع تنظيمه الإداري ، حيث تم فتح منصب الباي وتحديد طريقة حكمه للسكان الأجانب.

3- المرحلة الثالثة 1791 إلى 1830 : تتميز هذه المرحلة بتراجع قوة الأتراك ليس فقط بالبايلك بل في الحكومة المركزية أيضا ، حيث بدأ نوع من الزوال تجسد في ظهور عدة ثورات وموت العديد من بايات، البايك بعد 1830 ، أين سجل فشل المقاومة التي قام بها الحاج أحمد باي ضد المستعمر الفرنسي⁽¹⁾.

وفي دراسته لبايك الشرق ، تحدث عن إنشاء الحامية والسياسة المقربة من السكان بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة إلى الإقطاعيين من (1522- 1567) ، كما تحدث عن ظهور البايك في عهد حسن باشا والسياسة الإدارية المطبقة من البايات من عام 1567 إلى غاية 1791 م ، وقد شملت حوالي 27 باي . بعدها تطرق إلى انحطاط السلطة وضعف و جشع المسؤولين على البايك من 1792 إلى غاية 1830 . وقد ختم هذه الدراسة بنكر حال بايلك قسنطينة بعد 1830 م.

5-6. Mouloud Gaid : Chronique Des Beys De Constantine office des publications universitaire p (1)

للمزيد من المعومات حول بايلك الشرق أنظر كتابه :

L'Algérie sous les Turcs - SNE , Tunis (1973).

هذا كل ما له علاقة ببايلك الشرق الذي نال اهتمام العديد من الباحثين خلال فترات تاريخية مختلفة، في حين نجد أن قضايا التاريخ السياسي هي الأخرى نالت قسط كبير من الدراسات بالخصوص قضية علاقات الجزائر الخارجية خلال القرن السابع عشر و الثامن عشر (1) و من أبرزها :

- كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830) لجمال قنان : صدر هذا الكتاب في 373 صفحة يحتوي على مقدمة و فصل مدخلي تناول فيه الهجمة الإسبانية على المغرب في بداية القرن 16م و ظهور الدولة الجزائرية الحديثة و كذا لمحة عن العلاقات المغربية الأوروبية قبل القرن 16 م بالإضافة إلى التحالف الفرنسي العثماني و ظهور الامتيازات ليخلص إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل عام 1619.

قسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام، تناول في القسم الأول عرض العلاقات الجزائرية الفرنسية و تحليل المعاهدات المبرمة بين البلدين فيما بين عامي 1619-1830.

و في القسم الثاني تطرق لدراسة قضايا جدالية و محاور البحث و قد شملت قضية مصادر التوثيق و هل الجزائر ولاية عثمانية بالإضافة إلى قضية القرصنة و الأسرى و بعض خصائص الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث، أما القسم الثالث فقد تضمن نصوص المعاهدات المبرمة.

- كتاب التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 لعمار بوحوش : و قد خصص في هذا الكتاب للفترة العثمانية حوالي 60 صفحة تناول فيها الباحث دوافع التواجد العثماني بالجزائر و مختلف مراحل الحكم العثماني في الجزائر كما تطرق للتنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني بعدها خلص إلى عرض الحياة الاجتماعية و السياسية

(1)- من بين الباحثين الذين اهتموا بدراسة قضايا التاريخ السياسي للجزائر في الفترة العثمانية نذكر : جمال قنان في كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا، عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، محمد زروال العلاقات الجزائرية لفرنسية 1791-1830 مولود قاسم (نايت بنقاسم) شخصية الجزائر الدولية قبل سنة 1830 ج 1، ج 2، إسماعيل العربي فصول في علاقات الدولية

للمجتمع الجزائري و أسباب التدهور السياسي و الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة العثمانية.

ثانيا نماذج من الدراسات التاريخية غير المنشورة :

في الوقت الذي استقطب فيه التاريخ اهتمام الجميع وأصبحت الحاجة ماسة إلى جمع المادة التاريخية بغية فهمها وتحليلها وتمحيصها من خلال تصور منهجي ومنظور علمي و نظرة متزنة عملت الدراسات والأبحاث التاريخية في الجزائر على تحقيق هذا المسعى من خلال مجموعة من البحوث الأكاديمية بالدراسة تناولها جيل من الباحثين المؤرخين منذ الاستقلال .

وقد استطاعت هذه التأليف الأكاديمية مواكبة الدراسات التاريخية الأوروبية ، إلا أنها لم توفق في تكوين نظرة شاملة ومفهوم متكامل لتاريخ الجزائر عبر العصور ، وفي المقابل استطاعت أن تسد فراغا وأن تدعم رصيد المكتبة الجزائرية بمادة خبرية لا غنى عنها في تغطية جوانب الفترة العثمانية التي ظلت بعض فتراتنا عالقة إلى اليوم.

لقد تعددت المواضيع والمسائل التي نالت اهتمام الباحثين الجزائريين ، فمنهم من تخصص في القضايا السياسية التي تعالج العلاقات الجزائرية بنوعها الداخلية والخارجية (1) من حيث علاقاتها بالباب العالي والدول الأوروبية وفي مقدمتهم فرنسا ، بالإضافة إلى علاقاتها بالدول المغاربية (تونس والمغرب) هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى اهتمت هذه الأبحاث بدراسة الشخصيات التاريخية البارزة في فترة من فترات تاريخ الجزائر العثماني كشخصية أحمد باي (2) .

وشخصية عالج علي (3) ومحمد الكبير ، وغيرها من الشخصيات التي لعبت دورا كبيرا في إدارة شؤون الحكم في مختلف البايكات .

هذه الأخيرة لقيت اهتمام العديد من الدارسين فمنهم من تخصص في دراسة بايلك الشرق (4) . ومنهم من تناول بايلك الغرب (5) في حين لم يحظ بالدراسة كل من بايلك التيطري ودار السلطان إلا في دراسات نادرة .

(1)- من بين الباحثين الذين اهتموا بدراسة موضوع العلاقات الجزائرية بنوعها الداخلية والخارجية في العهد العثماني ، نذكر : عائشة عطاس ، خليفة حماش ، فيلاي السايح ، عمر بن خروف .

(2)- تناول هذه الشخصية الباحث "بودرساية بوعزة" ، لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان (أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1826 - 1848).

(3)- قام بدراسة هذه الشخصية الباحث : سي يوسف (محمد) ، لنيل شهادة الماجستير ، تحت عنوان : " عالج علي باشا و دوره في البحرية العثمانية

(4)- من بين الباحثين الذين تخصصوا في دراسة بايلك الشرق نذكر : أحمد سيساوي - القشاعي (فلة) - جميلة معاشي - فطيمة الزهراء قشي .

(5)- في حين هناك من تناول بالدراسة بايلك العرب نذكر على سبيل المثال الباحثة " الوائش فنيحة" - صالح فركوس .

كما استقطبت القضايا الاقتصادية والاجتماعية اهتمام الباحثين من خلال دراستهم للعلاقات الاقتصادية بين السلطة المركزية ، والعناصر المحلية وصورة عن النظام المالي ، بالإضافة إلى موضوع النظام الضريبي في الريف والمدينة والنظام العقاري الذي لا يمكن دراسته بمعزل عن المظهر الاجتماعي ذو الطابع القبلي ولعل أهم القضايا التي اشترك في دراستها معظم الباحثين والمؤرخين الجزائريين مسألة القرصنة واسترقاق الأسرى .

في حين نجد القضايا الاجتماعية هي الأخرى نالت اهتمام الباحثين من خلال دراستهم لمختلف القبائل والأسر المحلية الحاكمة ، بالإضافة لعلاقات المصاهرة التي كانت تتم بين هذه الأسر وبعض البايات ، وما يميز العلاقات الاجتماعية هو بروز الطبقة سواء في المدن أو الأرياف.

ولم تنل المسائل الثقافية للجزائر خلال العهد العثماني حظا أوفر من الدراسات، وهذا راجع لاهتمام الباحثين بالأحداث السياسية العسكرية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى طبيعة الحكم العثماني بالجزائر ، الذي تميز وجوده بالطابع العسكري على حساب الجانب الحضاري.

1- نماذج من التاريخ السياسي : يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية الخارجية خلال الفترة الحديثة من تاريخ الجزائر العثمانية (1519-1830) من بين القضايا التي لا يزال يكتنفها الغموض في كثير من جوانبه و هذا راجع لعدم توفر الوثائق و المصادر التي ترشد الباحثين أو المهتمين بهذه الجوانب من تاريخ الجزائر و لذلك عكف الكثير من الدارسين لهذه الفترة لإزالة بعض الغموض على هذا الجانب من خلال مجموعة من البحوث الأكاديمية.

و يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية من أهم هذه القضايا السياسية الخاصة بالتاريخ السياسي الجزائري الحديث ومن جملة هذه المواضيع بحث العلاقات الجزائرية-الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694) ⁽¹⁾ لعائشة غطاس .

(1)- رسالة ماجستير في التاريخ الحديث للباحثة لعائشة غطاس معهد التاريخ جامعة الجزائر ، 1985.

* كما صدرت للباحثة عدة دراسات تناولت جانب العلاقات الجزائرية الأوربية أهمها:

- المعاهدة الجزائرية البندقية، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 7، 1993، صص94-105 .

- معاهدة 22 رجب 1159 / 10 أوت 1746 لأول حلقة في العلاقات (الجزائرية -البنماركية) مجلة الدراسات التاريخية، العدد 3، 1987، صص129-137 .

استهلت الباحثة هذا الموضوع بمقدمة تناولت فيها سبب اختيارها لهذا البحث، حيث ذهبت إلى أن هذه الحقبة من تاريخنا لم تحظ بدراسة وافية و شاملة، كما أن القرن السابع عشر يعتبر عصر التحولات الجذرية خصوصا أنه يمثل عصر لويس الرابع عشر⁽¹⁾ بالنسبة لفرنسا، و عصر التفوق البحري و الانفصال عن الدولة العثمانية بالنسبة للجزائر . كما عرفت فيه الجزائر شخصيات قوية كالأغا شعبان⁽²⁾ الذي تصدى لجيوش لويس الرابع عشر بجيجل و الداوي الحاج حسين⁽³⁾ الذي أعلن الحرب ضد فرنسا و رفض الاستسلام و الداوي شعبان⁽⁴⁾، و ما امتاز به من شخصية قوية.

أما المدخل فقد وضعته الباحثة كأرضية لموضوعها، فتحدثت عن التنافس القائم بين فرانسوا الأول ملك فرنسا و شارل الخامس الإمبراطور الإسباني حول سيادة أوروبا ثم التنافس الإسباني- العثماني و من هنا جاء التقارب الفرنسي العثماني من أجل إقامة سلم دائم مع مختلف الأمراء المسيحيين.

و في هذا الإطار تمّ اتصال خير الدين باشا بفرنسوا الأول و هو في طريقه إلى الأستانة سنة 1534 حيث توقف بفرنسا و تمخض عن ذلك حصول فرنسا على الامتيازات نتيجة معاهدة (1535-1536)⁽⁵⁾.

و رغم وفاة كل من فرانسوا الأول، وخير الدين فإن التقارب الفرنسي العثماني- الجزائري لم يطرأ عليه أي تغيير فاستمر الجزائريون يحترمون الأسطول الفرنسي كما ظلت فرنسا محافظة على امتيازاتها لدى البلاط العثماني، ورغم التقارب الذي شهدهت العلاقات الجزائرية-الفرنسية فإن العلاقات بين البلدين لم تتخذ صبغة رسمية إلا حوالي سنة 1578⁽¹⁾ بإنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر ثم قبول القنصل الفرنسي في الجزائر بعد 15 سنة بين أخذ و رد حول هذه القضية.

(1)- كان لويس الرابع عشر(1643-1715م) شديد الحقد على الإسلام و المسلمين و في نفس الوقت كانت لديه أطماع استعمارية فقد جرى الاهتمام بوضع الخطط الحربية و العمل على احتلال الجزائر نفسها ثم إرسال بعض الجواسيس إليها منذ عام 1658 و قد قام بالعديد من المحاولات لاحتلال المدن الساحلية الجزائرية في سنوات 1633-1664 على التوالي لكنها باءت بالفشل فما كان عليه إلا التوقيع على معاهدات الصلح في 7 ماي 1666م.

انظر: صالح فرкос، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2002، ص 99

(2)- شعبان آغا تولى الحكم سنة 1071هـ-1661م و مات مغتالا سنة 1075هـ-1665م.

(3)- الحاج حسين داي (ميزومورتو)، تولى الحكم سنة 1683م إلى سنة 1689 م.

(4)- الحاج شعبان داي، تولى الحكم سنة 1100 هـ-1689 و مات قتلا سنة 1695م.

(5)- لقد عقدت فرنسا مع الجزائر اتفاقية للصدقة و التحالف عام 1534م و تعد هذه السنة بداية العلاقات ما بين فرنسا و الجزائر فقد بلغ عدد المعاهدات و الاتفاقيات بين الدولتين ابتداء من 29 مارس 1619م إلى غاية 05 جويلية 1830م حوالي سبع و خمسون معاهدة تخدم أكثرها مصالح فرنسا، أنظر صالح فرкос المختصر في تاريخ الجزائر، ص 131، وكذلك مولود قاسم شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج 2، ص 9.

و هكذا يمكن القول بأن العلاقات الجزائرية-الفرنسية عرفت منذ الثلاثينيات من القرن السادس عشر إلى التسعينيات منه فترات خصبة من التعاون و التقارب بين البلدين. أما من حيث منهجية العمل فقد قسمت الباحثة هذا الموضوع إلى قسمين اثنين تناولت في القسم الأول العلاقات السياسية و خصصت لها فصلين اثنين تحدثت في الأول عن العلاقات بين البلدين في السلم و الحرب من 1619 إلى 1660 م أما الفصل الثاني فقد خصصته لفترة الصراع من 1666 إلى 1694 م.

في الفصل الأول بينت الباحثة الأوضاع و الظروف الدولية الجديدة التي ظهرت في القرن السابع عشر حيث ذكرت من جملة هذه الظروف زوال التقارب الفرنسي - العثماني - الجزائري الذي فرض في القرن الماضي من أجل محاربة العدو المشترك المتمثل في إسبانيا و لذلك نشبت خلافات عديدة بين الجزائر و فرنسا و تسببت في حادثة حصن فرنسا⁽²⁾ الذي دمرته الحكومة الجزائرية في جوان 1604 لعدم احترام الشركة الفرنسية⁽³⁾ للاتفاقيات التي تنص على أن يقتصر نشاطها على صيد المرجان⁽⁴⁾ لكن الشركة تجاوزت ذلك و أصبحت تشتري الحبوب بأسعار زهيدة لتصدرها إلى مرسيليا و تجني من وراءها أرباحا طائلة، و يضاف إلى ذلك حادثة سيمون دونصا⁽⁵⁾ التي أدت إلى زيادة تصدع العلاقات بين البلدين. و هكذا نلاحظ أن هذه الفترة قد امتازت بالتصادم تارة و بالتصالح مرة أخرى.

و في الفصل الثاني أوضحت الباحثة بواعث الصراع المستمر بين الجزائر و فرنسا و ذلك بتولي لويس الرابع عشر السلطة المطلقة في فرنسا سنة 1661 و بذلك أصبحت الحرب هي الطابع المميز للعلاقات الفرنسية-الجزائرية حيث أرسل الملك

(1) - و يذكر مولود قاسم أن أول سفير فرنسي للجزائر هو جان دي لا فوري Jean de la foret، و هذا كان عام 1534 ثم عين قنصل فرنسا آخر بالجزائر سنة 1578م وكان أول قنصل أوروبي، انظر شخصية الجزائر الدولية المرجع السابق ص 9
(2) - هو أول حصن بناه الفرنسيون على الساحل الجزائري و يبعد عن القالة بستة أميال و قد كان الهدف الرئيسي من بنائه هو صيد المرجان ثم صار يستعمل لتجارة الحبوب، انظر الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري المرجع السابق ص: 193
(3) - شركة لانش التي بموجبها قام الفرنسيين ببناء مراكز هامة في القالة و عنابة لصيد المرجان سنة 1561.
(4) - تعتبر معاهدة 1604 من المعاهدات البارزة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية العثمانية الفرنسية، فبفضلها حصلت فرنسا على ضمانات خاصة فيما يتعلق بالاباليتين التونسية و الجزائرية إذ أقرت حق الفرنسيين في صيد المرجان و السمك البند 25
(5) - سيمون دونصا: بحار من أصل فلامنكي تجس بالجنسية الفرنسية دخل مدينة الجزائر سنة 1606 م حيث تعاطى نشاط القرصنة و بسرعة فائقة حقق انتصارات باهرة ، بلغت غنائه حوالي أربعين مركبا، مما زاد في التفاف السكان حول هذا البحار ، و مكافأة له عن ذلك أعاره الباشا مدفعين من البرونز لتسليح سفينته، لكن ما لبث أن خان الثقة التي حظي بها من طرف الباشا ففر من الجزائر مستوليا على المدفعين، لذلك أثارت هذه السرقة غضب الباشا الذي تقدم باحتجاجات عديدة للملك هنري الرابع باعتبار سيمون دونصا أحد رعاياه ، إلا أن هذا الأخير لم يولي أدنى اهتمام لذلك الإحتجاج انظر عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية ائمرجع السابق، ص 10-11.

الفرنسي حملة لاحتلال جيجل في جويلية 1664⁽¹⁾، لكنها فشلت، كما حاولت فرنسا الانتقام بقصف مدينتي شرشال و الجزائر عام 1665 م .

و في عام 1666 حاولت فرنسا تصفية الخلافات و أبرمت مع الجزائر معاهدة في 17 ماي من نفس السنة، كما حاول لويس الرابع عشر عن طريق القنصل الفرنسي بالجزائر دعم السلام وربط تحالف مع الجزائر من أجل الوقوف معه في وجه أوروبا.

و لكن سرعان ما تآزمت العلاقات من جديد و حدثت القطيعة بين الطرفين ، خاصة و أن الجزائر قد أبرمت معاهدة مع هولندا في ماي 1680⁽²⁾ و مع إنجلترا في 22 أبريل 1682 حيث تعهدا بتزويد الجزائر بالعتاد الحربي حيث عملت فرنسا على قصف الجزائر بقيادة الأميرال دوكين سنة 1683 لكنها فشلت هي الأخرى في السيطرة على الجزائر فما كان على فرنسا إلا القيام باستدعاء الأميرال دوكين و استبداله بالأمير دوترفيل الذي أوكلت إليه مهمة التفاوض من أجل الصلح و كان هذا في 25 أبريل 1684 م⁽³⁾

و بالتالي هذا الفصل بين لنا مدى الفشل الذريع الذي منيت به فرنسا خلال حملاتها العسكرية ضد الجزائر و أن السلم الذي ساد بين الجزائر و فرنسا خلال هذا العصر كان بمقتضى سياسة لويس الرابع عشر .

أما القسم الثاني من البحث فقد تناول دراسة العلاقات التجارية ففي الفصل الأول من هذا القسم بدأت الباحثة بالتعرض إلى الموانئ الجزائرية و التعريف بها باعتبارها القنوات التي تتم بواسطتها المبادلات التجارية و هي من الغرب إلى الشرق كما يلي:

المرسى الكبير وهران- و مازعفران و مستغانم، و تنس، و شرشال و الجزائر و دلس، و بجاية، و جيجل، و القل، و سطورة، و عنابة، و القالة.⁽⁴⁾

هذا و يبدو أن أنشط الموانئ في هذه الحقبة كانت موانئ الشرق الجزائري نظرا لأهمية صيد المرجان بها، ووفرة الإنتاج الفلاحي بالمنطقة، كما أن معظم المؤسسات

(1)- وصلت القوات الفرنسية جيجل في 21 جويلية 1664 و كان عدد سفنها 60 سفينة بالإضافة إلى 7 آلاف جندي، في حين ذهب توفيق المدني إلى أن عددها وصل إلى 83 سفينة و عدد الجنود 8 آلاف جندي.

(2)- تنص هذه المعاهدة على تعهد هولندا بتقديم 40 شراعا بحريا و 500 برميل بارود ، وباخرة محملة بالحبال و تزويد الجزائر بالمدافع و الإلتزام بدفع ذلك كل عام، انظر راجح بونار، المغرب العربي، دار الهدى- الجزائر 2000، ص 369.

(3)- جاء في هذا الصلح استقرار السلم بين الدولتين و التوقف عن أعمال القرصنة و إطلاق سراح الأسرى من الطرفين، انظر راجح بونار ، المغرب العربي، المرجع نفسه، ص 370.

(4)- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م، المرجع السابق، ص 101.

الفرنسية متمركزة بالناحية الشرقية من البلاد أما موانئ فرنسا فهي أربعة فقط هي: مرسيليا وطولون، وسيوطه، وكاسيس⁽¹⁾.

و تتشكل صادرات الجزائر إلى فرنسا من ثلاث مواد أساسية و هي المرجان الجلود والحبوب مع بعض الشمع و الأصواف، أما الواردات فقد اقتصرت على بعض السلع الكمالية كالآثاث الفاخر و الأقمشة الحريرية و الرخام و غيرها من الواردات. و قد أجملت الباحثة ذلك في جداول، ثم تعرضت إلى التجار الفرنسيين و صنفتهم حسب مهامهم و نشاطهم ، مع ذكر الشركات التجارية و اختكاراتها.

أما الخاتمة فكانت بمثابة ملخص شامل للرسالة مع التركيز على الأحداث الهامة في العلاقات السياسية و التجارية بين الجزائر و فرنسا.

هذا فيما يخص علاقة الجزائر مع الدول الأوروبية و اتخاذ فرنسا نموذجا لذلك بالإضافة إلى هذا هناك علاقات أخرى للجزائر مع أقطار المغرب العربي تمت خلال الفترة العثمانية و نخص بالذكر مع كل من تونس و المغرب و نريد أن نأخذ المغرب الأقصى كعينة لهذه العلاقات .

2- من خلال موضوع: العلاقات بين الجزائر و المغرب لعمرين خروف (1517-1659)⁽²⁾

تتاول الباحث في دراسته لموضوع العلاقات بين الجزائر و المغرب لمختلف أنواع العلاقات التي كانت تتم بين البلدين سواء كانت علاقات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى الثقافية منها و بذلك تجاوزت الدراسات التقليدية التي كانت تركز في دراستها للتاريخ السياسي على موضوع العلاقات السياسية فقط دون ربطها بباقي العلاقات الأخرى.

و من بين الأسباب التي دفعته لاختيار هذا الموضوع هو سؤال ما يزال يطرح نفسه لدى العديد من الباحثين و المؤرخين و هو لماذا لم تسيطر الدولة العثمانية على المغرب بعد امتداد نفوذها إلى الجزائر المجاورة له؟ ولذلك قاده البحث للجواب عن هذا السؤال من خلال موضوع العلاقات بين الجزائر و المغرب.

فهو يرى أن الفترة الممتدة من 1517-1659 أنها مرحلة هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين، لأن العلاقات بينهما في هذه المرحلة لم تكن ذات طابع محلي فقط

(1)- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 104.

(2)-رسالة ماجستير في التاريخ المغربي الحديث، نوقشت في كلية الآداب بجامعة دمشق- نوفمبر 1983.

و إنما اكتسبت طابعا دوليا دخلت فيها قوى منها الدولة العثمانية و دول أوروبية كثيرة منها الإمبراطورية الجرمانية، و إسبانيا، و البرتغال، و انكلترا، و فرنسا و كان لهذه القوى تأثيرها الكبير في تلك العلاقات.

كما أن البحث في العلاقات السياسية قاد الباحث إلى الخوض في مجموع العلاقات بين البلدين لمعرفة مدى تأثيرها و تأثيرها. حيث وجد أن العلاقات بصفة عامة و العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بصفة خاصة غير مدروسة.

فهو يرى أن بحث العلاقات بين البلدين على نحو قرن و نصف يعود إلى عدة اعتبارات هي:

1- الامتداد الزمني الطويل نسبيا يتيح إمكانية ملاحظة تطور العلاقات بين البلدين في مختلف أطوارها أي في حالات الضعف و القوة و في حالات الاستقرار و الاضطراب.

2 - العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية تتطور ببطء و لا يمكن ملاحظة ذلك التطور إلا في فترة طويلة نسبيا.

3- الرغبة في دراسة العلاقات في المرحلة التي كان فيها المغرب تحت حكم السعديين متشبثا بالاستقلال عن الدولة العثمانية، بينما كانت الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذه الدولة.

أما سبب اختيار سنة 1517 م كبداية للمرحلة المراد بحثها و ليس سنة 1509 التي شهدت قيام الدولة السعدية في المغرب أو سنة 1514 التي شهدت بداية استقرار الوجود العثماني على الأرض الجزائرية أو سنة 1519 التي انضوت فيها الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية فيعود إلى أن سنة 1517 كانت السنة التي ابتدأت فيها العلاقات بين حكام الجزائر العثمانيين و حكام المغرب، وذلك بالعلاقات التي أنشأها عروج مع السلطان الوطاسي أبي عبد الله محمد و ذلك في أعقاب امتداد حكم عروج إلى تلمسان في هذه السنة⁽¹⁾ كما أنها كانت السنة التي آل فيها الحكم في الجنوب المغربي إلى السلطان السعدي أحمد الأعرج.

(1)- في سنة 1517 قام عروج بالتوسع نحو الجهة الغربية فأخذ تتم ثم تلمسان فيما بعد في عهد السلطان الزياني أبي حمو الثالث هذا الأخير الذي استجد بالإسبان فقاموا بمحاصرة تلمسان لمدة 6 أشهر إلى أن قامت معركة برية و التي بموجبها استشهد القائد العظيم عروج، انظر كتاب رابع بونار: المغرب العربي (تاريخه و ثقافته) ص: 337، راجع كذلك كتاب: تاريخ بايات قسنطينة لمحمد صالح العنترى، تحقيق يحيى بو عزيز، ص 38

كما أن سنة 1517 كانت السنة التي شهدت امتداد النفوذ العثماني إلى أجزاء كثيرة من الوطن العربي في غربي آسيا و شمالي إفريقيا و أخذت الدولة العثمانية تطمح إلى ضم المغرب العربي إليها بعد أن نجحت في ضم المشرق العربي.

أما اختيار سنة 1659 كنهاية للمرحلة مراد بحثها يعود أساسا إلى أن هذه السنة تتوافق تماما مع السنة التي انهار فيها حكم السعديين في المغرب و حكم الباشوات في الجزائر، فدخلت البلدان في مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها.

وفي دراسة للعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية قسم البحث إلى ثلاثة أبواب و خاتمة.

حيث خصص الباب الأول لدراسة العلاقات السياسية، أما الباب الثاني فقد خصص لدراسة العلاقات الاقتصادية و تتناول في الباب الثالث و الأخير بحث العلاقات الاجتماعية و الثقافية .

و قد تضمن الباب الأول ستة فصول حيث تتناول في الفصل الأول الحياة السياسية في الجزائر بينما تتناول في الفصل الثاني الحياة السياسية في المغرب . حيث ركز على قيام حكمين في البلدين، حكم الأتراك العثمانيين في الجزائر و حكم الأشراف السعديين في المغرب خلفا للوحدات السياسية و القوى العديدة التي كانت قائمة فيها وأهمها: الوطاسيون في المغرب⁽¹⁾ و الزيانيون بالجزائر⁽²⁾ و الحفصيون بتونس⁽³⁾ تلك القوى التي اتضح عجزها عن مقاومة الغزو البرتغالي و الإسباني فقدت نتيجة ذلك شعبيتها و انهارات تدريجيا. أما الفصل الثالث تضمن المرحلة الأولى التي تمتد من سنة 1517-1549 حيث تتناول العلاقات بين القوى السياسية المتشعبة في الطرفين فدرس العلاقات بين الزينيين و الوطاسيين و العلاقات بين الزينيين و السعديين، و أخيرا العلاقات بين الأتراك العثمانيين و الأشراف السعديين دون أن يغفل تأثير القوى الخارجية و لاسيما الإسبان و البرتغاليين على شواطئ الجزائر و المغرب، و قد خلص إلى عدة نتائج في هذا الفصل و هي:

(1) - انتقل الحكم إلى بني وطاس سنة 831 هـ إلى سنة 957 هـ و هذا خلفا لدولة بني مرين من (668 هـ إلى 831 هـ).

(2) - نسبة إلى دولة بني العبد الواد الفتية التي دامت من سنة 633 هـ إلى سنة 962 هـ الموافق لـ 1554 م.

(3) - ينتسبون إلى بني حفص جلهم من أتباع المهدي بن تومرت و قد تأسست الدولة الحفصية سنة 627 هـ و دامت إلى غاية 985 هـ
نظر: رابح بونار، المرجع السابق، ص-ص: (281-307).

- 1- استمرار الإسبان و البرتغال في احتلالهم لمواقع عديدة في البلدين .
- 2- الانهيار التدريجي للوطاسيين في المغرب و الزيبانيين و الحفصيين في الجزائر .
- 3- عدم توحيد البلدين تحت سلطة واحدة.

أما الفصل الرابع فتضمن المرحلة الثانية التي تمتد من سنة 1549، 1574و قد اختار هذه الفترة باعتبارها تتوافق مع انفراد السعديين بالحكم في المغرب و انفراد الأتراك العثمانيين بالحكم في الجزائر، بينما تتوافق نهايتها مع نهاية حكم السلطان السعدي عبد الله الغالب بالله، وحكم الباشا أحمد أعراب في الجزائر⁽¹⁾، كما تتزامن مع ضم العثمانيين لتونس.

حيث تفرغ العثمانيون بعد الانتصار في تونس لقضية المغرب و أصبح محور اهتمامهم . و من بين أسباب توتر العلاقات هو أن السعديين رفضوا الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية و رغبتهم في مد نفوذهم إلى الجزائر و المشرق تقليدا للأشراف الفاطميين الذين انطلقوا من المغرب نحو المشرق و ثبتوا خلافتهم فيه.

كما تطرق بالتفصيل إلى التدخلات العسكرية السعدية في الجزائر⁽²⁾ و التدخلات العثمانية في الجزائر و ما نشأ عنها من اصطدامات عنيفة بين القوتين.

أما الفصل الخامس فتضمن المرحلة الثالثة التي تمتد من 1574 إلى 1587 هذه المرحلة تميزت باستئناف الأتراك العثمانيين التدخل المباشر في المغرب ، و التهديد القوي له بعد أن حسموا صراعهم مع الإسبان على تونس في 1574 لصالحهم وأصبح طريق الإمدادات من عاصمة الدولة العثمانية إلى الجزائر أكثر أمنا ، كما تميزت بميل حكام المغرب وخاصة منهم المتوكل ثم عبد الملك إلى القبول بنوع من السيادة العثمانية حيث عندما نصبت الحملة الجزائرية العثمانية على المغرب في 1576 عبد الملك السعدي سلطانا في فاس معترفا بالسيادة العثمانية ، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الإسبان والبرتغاليين من امتداد النفوذ العثماني.

(1)- تولى الحكم سنة 1572 م في عهدة تم تحرير تونس من الاحتلال الإسباني سنة 1574 إلى أن تم عزله من طرف الباب العالي من نفس السنة .

(2)- من بين التدخلات التي قامت بها الدولة السعدية المغربية في الجزائر، ما قام به محمد المهدي السعدي حين سار إلى تلمسان فاحتلها عام 1550 مما أثار هذا مخاوف الأتراك حيث جرت معركة بين السعديين و الأتراك قرب مستغانم انهزم فيها السعديون و تراجعوا إلى المغرب الأقصى.

ولكن عندما تولى الحكم أحمد المنصور وهو أقوى السلاطين السعديين رفض الاعتراف بالتبعية للسلطان العثماني مراد الثالث هذا الأخير الذي جهز حملة لغزو المغرب لكنها فشلت، فتراجعت الدولة العثمانية واعترفت بالأمر الواقع في المغرب أي بالمغرب دولة ذات سيادة، وظل الوضع في سلام حذر بين الدولتين إلى أن توفي العلي على⁽¹⁾ بايلر باي الجزائر وقائدا الأسطول العثماني، الذي كان متحمسا لغزو المغرب وذلك سنة 1587، واستبدل نظام البايلر بايات في الجزائر بنظام الباشوات⁽²⁾.

وتضمن الفصل السادس وهو آخر فصل في باب العلاقات السياسية، المرحلة الرابعة التي تمتد من 1587 إلى 1659 أي في الفترة التي تتوافق بدايتها مع بداية عهد الباشوات في الجزائر ونهايتها مع نهاية عهدهم ومع سقوط الدولة السعدية في المغرب، وقد عرض في هذا الفصل أولا العلاقات بين حكام الجزائر والمنصور ثم علاقاتهم مع أبناء هذا الأخير وأحفاده وعلاقاتهم مع القوى السياسية المختلفة التي قامت في المغرب من غير السعديين كاندلسي سلا، ومقدمي تطوان، ومرابطي الدلاء وأخيرا الأشراف العلويين.

وبدا واضحا لدى الباحث من خلال دراسته لتلك العلاقات أن حكام الجزائر من باشوات قد مالوا أكثر إلى إقامة علاقات سلام وحسن جوار مع المغرب خاصة في عهد المنصور⁽³⁾، أما بعد المنصور فإن حكام الجزائر الذين لم تساعدهم ظروفهم للتدخل القوي في المغرب قد مالوا إلى تشجيع التجزؤ و الانقسام فيه، حتى لا تتجه أنظار حكامه إلى إقامة علاقات وطيدة مع المنشقين عن السعديين كالدلائين وغيرهم، لكن نوع من السلام ظل مستمرا حتى العقد الأخير من الفترة المدروسة، إذ شهد هذا العقد تجدد النزاع بين أترك الجزائر والأشراف العلويين الذين كانوا حينئذ يطمحون إلى تأسيس مملكة واسعة.

(1) - كالج علي: (1568-1587) هو من أعظم قادة الجزائر التركية وأحظهم شأنًا في الحرب والسياسة أصله من كالاير بصقلية وهو من الأسارى النصرى أسلم فنشأ في أحضان القراصنة الأتراك، اشتهر بالقوة والعزم حارب الإسبان حربا عنيفة وأعان بقية مسلمي الأندلس وانقذهم ثم شارك في الحرب البحرية الكبرى في ليببانت قرب سواحل اليونان عام 978 هـ - 1571 م فانهزم كامل الأسطول الإسلامي إلا أسطول الجزائر تحت قيادته واستدعاه السلطان العثماني لاستانبول، كما تولى حكم طرابلس وقسنطينة وتلمسان وبوفاته عام 1587 انتهى عهد القوة البحرية الجزائرية بعرض البحر الأبيض المتوسط، للمزيد من المعلومات انظر: محمد المهدي بن علي شغيت: أح الحواضر في الماضي والحاضر، المرجع السابق: ص ص 158-160، انظر كذلك: ربيع بونار: المغرب العربي، تاريخه وثقافته ص 348-349.

(2) - حكم الباشوات: و يمتد من سنة 1587 إلى سنة 1659 ومنته نحو 72 عاما وفي هذا الدور تغير نظام الحكم.
(3) - تولى أحمد منصور الحكم سنة 1578 بعد وفاة أخيه السلطان مولاي عبد الملك الذي دعمه الأتراك لاستعادة الملك من ابن أخيه السلطان محمد المتوكل بالله في فاس وقد استطاع تنظيم المغرب الأقصى وتوحيده إلى أن توفي سنة 1603 وبذلك تهاوت إمبراطوريته التي انقسمت إلى مملكة فاس ومملكة مراکش، للمزيد من المعلومات راجع: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 125.

أما الباب الثاني من الرسالة فقد خصصه للعلاقات الاقتصادية حيث لم يجر فيه السير بنفس النهج التفصيلي الذي اتبع في باب العلاقات السياسية لأن البنية الاقتصادية و العلاقات الاقتصادية بطيئة التحول وعلى هذا الأساس فقد قسم هذا الباب إلى فصلين تناول أولهما بالبحث في البنية الاقتصادية في البلدين والعوامل المركزة فيها حيث تبين تشابه البلدين في هذه البنية وهذا راجع لخضوعها إلى عوامل داخلية وخارجية واحدة. وتناول في الفصل الثاني من باب العلاقات الاقتصادية مظاهر تلك العلاقات في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، الزراعة ، والصناعة والتجارة ، وتبين أنه هناك تشابه في الطرق والأساليب المتبعة في هذه الأنشطة.

غير أن العلاقات في المجال التجاري بدا أنها لم تأخذ صبغة سياسية ولم تخضع لاتفاقيات رسمية. وقد توصل الباحث إلى أن العلاقات الاقتصادية على الرغم من ضعفها فهي تظل عامل وصل وتلاق بين البلدين حيث تدعم العلاقات الاجتماعية والثقافية وتتجاوز العلاقات السياسية.

أما الباب الثالث والأخير من الرسالة فقد خصصه للعلاقات الاجتماعية والثقافية ، فقد تبين له في دراسته للعلاقات الثقافية أنها لم تكتس طابع الصراع الفكري ، كما أنها لم تأخذ صبغة سياسية باتفاقيات ثقافية محددة ، بل كانت علاقات حرة وعفوية ، فرضتها عناصر الترابط الأصلية بين البلدين من وحدة في العنصر والدين واللغة والقرب الجغرافي، ولذلك تجاوزت هذه العلاقات الاجتماعية والثقافية الأطر السياسية على الرغم من تبدلاتها وكانت هي المؤثر الأقوى والأكثر ديمومة في العلاقات بين شعبي البلدين.

وفي خاتمة هذا البحث استعرض الباحث أهم النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة ومن أبرزها :

- 1- أن العلاقات بين الجزائر والمغرب في الفترة التي تناولها البحث كانت على نوعين:
 - علاقات بين الشعبين وهي علاقات ذات طابع عفوي لم تتحكم فيها السلطات السياسية بشكل مباشر ، ولم تخضع لمفاوضات ومعاهدات واتفاقيات (1).
 - علاقات بين الحكومات المتتالية بين البلدين وهي على الخصوص العلاقات السياسية التي ترتبط بأهداف تلك الحكومات ومصالحها السياسية.

(1)- تم نشر هذه الدراسة في مجلة الدراسات التاريخية العدد الأول الجزائر ، 1986 ، ص: 139-149 .

واستنتج من كل هذا أن العلاقات بين الشعبين كانت هي الأقوى من العلاقات الدبلوماسية بين الحكومات وقد أتبع الخاتمة ببعض الملاحق من الوثائق الأصلية التي اعتمد عليها في البحث وقد بين أهم تلك الوثائق والمصادر والمراجع والمقالات في الفقرة المخصصة لأهم مصادر البحث.

هذا فيما يخص العلاقات بين الجزائر والمغرب في بداية القرن السادس عشر إلى غاية منتصف القرن السابع عشر ، وفي المقابل هناك موضوع آخر تتاول بالدراسة موضوع العلاقات الجزائرية مع بلدان المغرب العربي ولكن هذه المرة مع تونس تحت عنوان : العلاقات الجزائرية التونسية (1792-1830)⁽¹⁾.

فعلى الرغم من أن الإيالتين (الجزائر وتونس) كانتا تابعتين للسلطة العثمانية ، فإن العلاقات بينهما لم تكن ودية ، إذ يلاحظ أن هذه العلاقات عادة ما نجدها تتسم بالعداء والصراع المستمر ، ولعل ذلك يعود بالأساس إلى محاولة حكام البلدين إحكام نفوذها بالمنطقة ، وإلى مشاكل الحدود التي كانت تؤدي إلى عمليات الغزو الواسعة وربما كان هذا الصراع امتدادا لتقاليد تاريخية.

فقبل الفتح العثماني كانت الحكومات القائمة في تونس تسعى باستمرار لإخضاع المغرب الأوسط لنفوذها واحتلالها ، وكانت دائما تصطدم بالقوى المحلية أو مع القوى المغربية التي كانت هي الأخرى تسعى إلى بسط نفوذها أو سيادتها على المغرب الأوسط، لكن مجيء العثمانيين إلى الجزائر قلب هذه الأوضاع التاريخية وأصبحت الجزائر في موقع هجوم وصارت تسعى لإخضاع كل من تونس والمغرب الأقصى .

وهذا ما حدث تاريخيا عندما أصبحت تونس وطرابلس تابعتين للجزائر من سنة 1574 إلى غاية 1587 أي حتى نهاية عهد البايلربيات .

(1)- تقدم الباحث فيلالي السابح بهذه الأطروحة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث تحت إشراف الأستاذ : د ، يوسف مناصرية، معهد العلوم الاجتماعية - جامعة قسنطينة 1998.

وقد قسم هذا الموضوع إلى أربعة فصول تناول في الفصل الأول الأوضاع العامة في الجزائر خلال هذه الفترة المدروسة (1792-1830) أما الفصل الثاني فقد خصصه لدراسة الأوضاع العامة في تونس.

أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث لدراسة العلاقات السياسية الجزائرية التونسية ، حيث تناول الباحث الحالة العامة للعلاقات السياسية بين الإيالتين في نهاية القرن 18 والرابع الأول من القرن التاسع عشر ، وتعرض لأهم الأسباب التي أدت إلى المجابهة وإعلان حمودة باشا الحرب على الجزائر⁽¹⁾ ثم رد فعل دايات الجزائر وموقف الباب العالي من هذا الصراع وأخيرا موقف حكام تونس من الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أما الفصل الرابع فقد خصصه للعلاقات الجزائرية التونسية في الميدان العسكري ففي حال فشل المفاوضات السياسية يصبح اللجوء إلى الحرب البديل الوحيد.

حيث قسم هذا الفصل إلى مرحلة الاستعداد والتهيؤ خاصة من قبل حمودة باشا ثم فترة المجابهة العسكرية التي عرفت العديد من المعارك البرية والبحرية بين الإيالتين.

وقد اعتمد على جملة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، كما أورد في الملاحق بعض الرسائل المتبادلة بين دايات الجزائر ودايات تونس وملخص لكل رسالة.

ولذلك فإن الهدف من دراسة هذه العلاقات يكمن أساسا في إبراز مختلف التفاعلات وملامح التقارب والتباعد التي طبعت العلاقات بين الدول الشقيقة خلال الفترة العثمانية.

ولعل من أهم عوامل التقارب بين الدول المغاربية خلال هذه الفترة يستند إلى سياسة الحكام وهذا ما حدث في عهد دايات الجزائر منذ القرن السابع عشر إلى غاية نهاية

القرن الثامن عشر ، ومن أبرزهم : الداوي شعبان باشا (1689-1695) ومحمد عثمان باشا (1766-1791) وحسن باشا (1791-1971) .

من بين القضايا البارزة في دراسة هذا العهد قضية العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي رغم أنها لم تحظ بالدراسة إلا عند القلة من الباحثين ومن أبرزهم الباحث

(1)- قام الباي حمودة باشا بإعلان الحرب على الجزائر عام 1807 وهذا بتوجيه حملة إلى عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة بعد أن استغل تدهور الأوضاع في الجزائر بعد مقتل الداوي مصطفى الخرناجي سنة 1805.

خليفة إبراهيم حمّاش الذي تناول بالدراسة موضوع : العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830⁽¹⁾.

حيث تناول في مقدمة هذا البحث أهمية الفترة العثمانية حيث يرى أن هذه الأهمية لا تقتصر في فترتها فحسب وإنما تعود إلى اعتبارات سياسية- اجتماعية- اقتصادية وثقافية. كما نوها إلى المدرسة التاريخية الجزائرية وتجربتها البسيطة في هذا الميدان، ولعل من أهم دوافع هذا البحث الغموض الذي لا يزال يكتنف هذه الموضوعات كما أن التركيز على فترة زمنية محدودة (1798-1830) يعود إلى وفاة حسن باشا وإعادة مدينتي وهران والمرسى الكبير. وفي المقابل وقوع الغزو الفرنسي للجزائر وبه انتهى العهد العثماني.

كما تحدث في مقدمة بحثه التعريف بمجموعة من المصادر ذات قيمة علمية بالإضافة إلى المراجع المعتمدة.

ففيما يخص المصادر فقد قسمها إلى مخطوطات ووثائق بالإضافة إلى المؤلفات. فمن حيث الوثائق ركز على أربعة وثائق هي وثائق تاريخ الجزائر العثماني وهي وثائق مصورة أحضرها الشيخ أحمد توفيق المدني من إسطنبول.

ودفاتر الجزائر العربية والتركية وهي عبارة عن سجلات الإدارة الجزائرية في العهد العثماني⁽²⁾ وكذا مراسلات دايات الجزائر⁽³⁾ بالإضافة إلى الوثائق الفرنسية البريطانية التي تضم قسم من مراسلات قناصل البلدين (فرنسا وبريطانيا) إلى الجزائر وإسطنبول. كما تطرق الباحث إلى بعض المؤلفات التي كانت له عوناً في موضوعه كمذكرات أحمد الشريف الزهار. (نقيب الأشراف) تحقيق أحمد توفيق المدني⁽⁴⁾ وكتاب المرأة لحمدان خوجة ترجمة محمد بن عبد الكريم ومحمد العربي الزبيري.

(1)- ماجستير في التاريخ الحديث نوقشت بكلية الآداب قسم التاريخ والآثار جامعة الإسكندرية ، 1988 .
(2)- هذه السجلات أخذها الفرنسيون إلى بلادهم عند خروجهم من الجزائر وتمكنت الحكومة الجزائرية من استرجاع قسم منها عام 1965 م والقسم الباقي عام 1981 م وقد اهتم بها بعض الباحثين ومن أبرزهم الدكتور عبد الجليل التميمي (تونس) الذي تمكن من وضع أول فهرس مفصل لها (موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر ، تونس 1983) أنظر خليفة حمّاش ، المرجع السابق ص : 8 .
(3)- وهي عبارة عن وثائق مجمعة على شكل مخطوط ومكتوبة باللغة العربية ويخط مغربي لكنها ليست أصلية وإنما أغلبها مترجم عن الأصل ، وهذه الوثائق بعضها عبارة عن فرمات من الباب العالي إلى باشوات الجزائر ، ورسائل بعث بها وكلاء إيالة في المدن العثمانية وتغطي الفترة الواقعة بين سنتي 1769-1830 .
(4)- تعتبر هذه المذكرات من المصادر الهامة من تاريخ الجزائر تناولت بعض الحروب التي خاضتها الجزائر ضد الدول المسيحية ، كما تحتوي على عرض موجز لحكم الدايات من 1754 إلى 1818 م ، كما تحدثت بإسهاب عن كيفية تقديم الدنوش وأسباب تدهور العلاقات بين الجزائر وتونس ومختلف المعارك التي قامت بين الإيالتين .

وكذا مذكرات كاتكارت جيمس ليندز ترجمة إسماعيل العربي ومذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1820) ترجمة إسماعيل العربي ، كما وظف في هذا البحث كتب لمؤرخين أجنب أمثال فونتيردو بارادي (Venture de paradis) 1877-1948) ، كتاب التاريخ الحالي للدولة العثمانية للإنجليزي Escuper Ricant النظام العسكري للدولة العثمانية لمؤلفه أحمد جواد باي أحد الضباط في الجيش التركي - مؤلفات إسماعيل حقي أزون جار شيلي (1888-1977) وهو أحد كبار المؤرخين الأتراك وله عدة مؤلفات أخرى (كتاب نظام الجيش العثماني نظام السراي العثماني ، نظام الإدارة المركزية والبحرية في الدولة العثمانية).

هذه أهم بعض المصادر والمراجع المعتمدة في دراسة هذا الموضوع أما فيما يخص الخطة أو المنهجية المتبعة فقد قسم البحث إلى خمسة فصول وخاتمة.

تتاول في الفصل الأول تأسيس إيالة الجزائر ومراحل الحكم العثماني بها ، إذ أرجع بدايات الوجود العثماني بالمغرب الأوسط (الجزائر) إلى سقوط الأندلس سنة 1492 ، الذي مهد الطريق لاحتلال المدن الجزائرية (1)، وهي على التوالي : المرسي الكبير 1505 ، وهران سنة 1509 وبعدها بجاية سنة 1510.

وهنا تدخل كل من الأخوين عروج وخير الدين لإنقاذ الموقف وهذا بطلب من السكان ، وقد كانت لهم مواقف جلييلة في صد الإسبان عن المغرب الأوسط.

ولكن مع مقتل عروج سنة 1518 في تلمسان (2) من قبل الإسبان هنا تفهم خير الدين خطورة الوضع ورأى ضرورة توسيع باب الاتصال بالدولة العثمانية وتمتين العلاقات السياسية والعسكرية معها ، وبالفعل أيد سكان الجزائر خير الدين عندما طلب منهم أن يكتبوا رسالة باسمهم إلى السلطان العثماني يعلنون له فيها طاعتهم له وقبولهم تبعيتهم للدولة العثمانية (3).

(1)- بعد لحتلال الإسبان لهذه الثغور قاموا باحتلال مدينة الجزائر عام 1511 و جيجل عام 1513.
(2)- استشهد عروج في قرية وادي المالح قرب تلمسان سنة 1518 وكان عمره 44 عاما ، أنظر فيلالي السليح ، العلاقات الجزائرية التونسية ، ماجستير ، ص 2.
(3)- كان دخول الجزائر تحت لواء الخلافة العثمانية في أوائل ذي القعدة 925/ الموافق لأوائل نوفمبر 1519 ولكن المؤرخ التركي محمد شكري حدد تاريخ تأسيس الإيالة الجزائرية في إطار التبعية العثمانية إلى سنة 1520 استنادا إلى عودة الوفد الجزائري من إسطنبول.

أما من حيث تقسيم العهد العثماني في الجزائر إلى أربع مراحل فقد رفضه أبو القاسم سعد الله وهذا حسب رأي الباحث الذي يرى أن التقسيم يقوم على ثلاث مراحل أساسية .

- المرحلة الأولى : وتبدأ من تأسيس الإيالة 1520 إلى 1659 وكان يحكمها ولاة يعينون من الباب العالي.

- المرحلة الثانية : فتبدأ من 1659 إلى 1711 أين أصبح فيه منصب الباشا صوريا .
- وأخيرا المرحلة الثالثة : من 1711 إلى 1830 وهنا أصبح تعيين الولاة يتم من الجزائر و اقتصر دور الباب العالي على الترسيم فقط.
هذا فيما يتعلق بالفصل الأول ، أما الفصل الثاني فقد خصصه لنظام الإدارة العثمانية في الجزائر .

وقد تضمن دعائم فلسفة الحكم عند العثمانيين ولهذا كانت الإدارة في الولايات العثمانية أحد الجوانب المهمة في العلاقات بمعزل عن هذا فقد كان نظام الإدارة في الجزائر يقوم على الوالي العثماني - الديوان - القضاء ونقابة الأشراف .

أما فيما يخص الوالي العثماني عرف استقلالية في التعيين منذ 1711 حيث توقف إرسال الولاة من استانبول وأصبحوا يعينون من قبل الجيش الإنكشاري في الجزائر وقد طرح الباحث عدة ألقاب كانت متداولة في الإدارة العثمانية وتمثل سلطة الحكم في الإيالات العثمانية منها (الباشا - الداوي - ميراميران - بكلربكي - دولتلو) ولكن يستثنى من هذه الألقاب الداوي على اعتبار أنه ليس وظيفة رسمية في نظام الحكم العثماني بل هو مجرد صفة .

أما النظام الثاني للإدارة العثمانية في الجزائر الديوان وهو بمثابة مجلس يضم وزراء الدولة وكبار موظفيها وقادتها العسكريين والعلماء⁽¹⁾ .

لكن هذا الديوان فقد دوره كمجلس استشاري للباشا في الجزائر فحسب حمدان خوجة والقنصل الأمريكي وليام شالر⁽²⁾ أنه مجرد من كل قوة و سلطان و أصبح حبر على ورق وإذا كان الديوان قد فقد دوره كمجلس استشاري للباشا في الجزائر فإنه بقي يؤدي دوره

(1) - ذهب حمدان خوجة إلى أن الديوان وحده هو المكلف بالعدالة إزاء الأتراك والكراغلة الدين لا يحق لأية هيئة أخرى أن تحاكمهم .

(2) - يصف شالر : القنصل الأمريكي في الجزائر الديوان بقوله : " كان الديوان في الماضي جهاز الدولة الحقيقي ، فكان يعقد جلساته بالانتظام ويتصرف في الأموال ، ويدعي الحق في مناقشة جميع الإجراءات الحكومية ويتخذ القرارات بشأنها ، ولكنه الآن أصبح دوره هامشيا

أنظر شالر ، مذكرات القنصل الأمريكي في الجزائر ، ترجمة وتقديم إسماعيل العربي ش.و.ن. بت ص 43

كمجلس للوزراء أو الحكومة يعتمد عليه في تسيير الحكم وهذا بالاعتماد على موظفين يشغلون المناصب العليا في الإيالة و يشرفون على مؤسساتها الإدارية الرئيسية ومن بين هؤلاء الموظفون نذكر: الخزناجي و بيت المالجي و آغا الإنكشارية و آغا الصبايحية و وكيل الخرج بالإضافة للخواجات.

أما فيما يخص النظام الثالث للإدارة العثمانية نذكر القضاء ونقابة الأشراف.

فيما يتعلق بنظام القضاء في الإيالة فقد ظل يعكس في صورته نظام القضاء الذي كان سائدا في الدولة العثمانية حتى أن المفتي الحنفي في مدينة الجزائر كان يقب بشيخ الإسلام و هو اللقب الذي كان يعرف به مفتي إستانبول و علاوة على هذا فإن الإيالة كانت مغطاة بشبكة قضائية واسعة بحيث كان لكل مدينة محكمة تساعد السكان على حل مشاكلهم و هو ما كان يعكس اهتمام العثمانيين بشكل عام بالجهاز القضائي.

و بمقتضى هذا النظام، كان باشاوات الجزائر يعينون القاضي و المفتي المالكيين على اعتبار المذهب المالكي الذي كان سائدا بين السكان، إلى جانب القاضي و المفتي الحنفيين اللذين كانا يعينان على الترتيب من قبل قاضي عسكر الروملي وشيخ الإسلام في إستانبول.

و كما يوجد إلى جانب القضاة و المفتيين شخصية أخرى لا تقل أهمية عنهم و هي شخصية نقيب الأشراف⁽¹⁾، و الأشراف هم المسلمون الذين يزعمون أنهم من سلالة الرسول(ص) و قد أعطاهم العثمانيون مكانة مرموقة في مجتمعهم و كانوا مندمجين في جميع الشرائح الاجتماعية فكان منهم العلماء و الجنود و التجار و الأغنياء و الفقراء، وكان منهم من اعتلى منصب الداوي في الجزائر خلال مرحلة الحكم⁽²⁾.

أما فيما يخص التقسيم الإداري فقد كانت الإيالة مقسمة إلى أربع مقاطعات هي: مقاطعة الشرق و مقاطعة الغرب، و مقاطعة التيطري بالإضافة إلى مقاطعة مدينـة

(1) - كان أحمد الشريف الزهار - المولود عام 1781 و صاحب المذكرات التاريخية التي تعد من أنفس مصادر تاريخ الجزائر العثماني في المرحلة الأخيرة لخر من تولى هذه الوظيفة.

(2) - يرى خليفة حماش أنه هناك من الأشراف من اعتلى منصب الداوي أمثال: حسن داوي 1117-1119 هـ / 1705-1707م

الجزائر و كان يحكم (المقاطعات الثلاث)، الأولى منها حكام باسم "بك" أو باي، أما مقاطعة مدينة الجزائر التي كان يطلق عليها مجازا اسم دار السلطان فكانت تحت إدارة آغا الصبايحية⁽¹⁾

و قد تطرق الباحث إلى نظام الجيش العثماني في الجزائر حيث ركز على الجيش النظامي و الجيش الاحتياطي و البحرية فقد أوضح لنا نقطة مهمة أجمع عليها معظم الذين كتبوا عن الجزائر في العهد العثماني كالقناصل و الرحالة بالإضافة إلى بعض المؤرخين فقد ذهبوا إلى أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية⁽²⁾.

و هذا بحكم عاملين اثنين أولهما الظروف الصعبة التي أسست فيها الإيالة و يتمثل الثاني في كونها امتدادا للدولة العثمانية التي أخذت عنها الإيالة خصائصها و منها خاصيتها العسكرية.

و قد كان الجيش في الجزائر مثل الجيش في الدولة العثمانية قائما على دعامتين هما: الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق و في مقدمتها الفرق الإنكشارية⁽³⁾، و الجيش الاحتياطي المتمثل في عشائر المخزن⁽⁴⁾ الشبيهة بالجيش الإقطاعي في الدولة العثمانية، ذلك فضلا عن البحرية التي كانت تشكل جانبا هاما و مميذا في قوة الجزائر العسكرية.

كما تناول بالدراسة في الفصل الرابع مسألة العلاقات العامة بين الجزائر و الباب العالي حيث اعتبر الفترة الواقعة بين عامي 1711-1830 مرحلة متميزة من تاريخ العلاقات بين الجزائر و الباب العالي حيث فيها تم وقف إرسال الباشوات إلى الإيالة من استانبول و أصبح تعيينهم يتم على يد جنود الأوجاق⁽⁵⁾ في مدينة الجزائر و بذلك تخلصت الإيالة إلى حد ما من نفوذ الباب العالي عليها و صارت تتمتع بقدرة من السيادة الذاتية في

(1)- آغا الصبايحية: هو كبير الفرسان، كما أنه المسؤول عن الصبايحية و الشواش الذين يقومون بدور المساعدين، انظر: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة مراجعة و تقديم يحي بو عزيز ص 33.

(2)- يذكر حمدان خوجة: أنه هناك من يقول أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية، و يذكر آخرون أنها كانت مملكة و الواقع أنها لم تكن هذه و لا تلك و إنما كانت تحكم بنظام خاص لم يعرف في أي بلد آخر، أهم مميزات أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية و العسكرية انظر: حمدان خوجة، المرأة، تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، ص: 127.

(3)- الإنكشاريون هم الجنود العثمانيين الأوتل، و كانوا في الأصل يجلبون صفرا، و هم من أطفال النصراني ثم يعتنقون الدين الإسلامي، و يتدربون تدريبا عسكريا خاصا، فيكون منهم جيش قوي أطلق عليه اسم الجند الجديد (بني جريه أو شرية باللغة التركية) و منها اشتقت كلمة إنكشارية.

(4)- عشائر المخزن: يحيد الأستاذ سعيدوني تسمية (عشائر المخزن) عن (قبائل المخزن) لأنه أكثر ملاممة لوضعية هذه المجموعة السكانية المتعاملة مع العثمانيين، و التي يمكن تعريفها بأنها تجمعات سكنية تعمرية صناعية متميزة في أهواها، مختلفة في أصولها و أعراقها انظر: سعيدوني و رقات جزائرية، المرجع السابق ص 544، انظر كذلك كتاب دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، ص: 113-125.

(5)- الأوجاق: كلمة تركية بمعنى الموقد و تطلق على قطاعات الجيش الإنكشاري الذي يعتبر كعائلة واحدة تجمع حول موقد النبوت لذا صارت تهم بمعنى الماوى و بمرور الزمن أخذت تطلق على الجيش و الحكومة معا.

إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية مما أكسبها وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية جعل منها قوة حليفة للباب العالي أكثر منها قوة تابعة له (1).

غير أن ذلك التحالف ظلّت تشده جملة من الاعتبارات كانت أقوى من بنود أي معاهدة اتحاد أو تحالف استراتيجي يمكن أن توقع بين دولتين، وقد تمثلت تلك الاعتبارات في عناصر عديدة يمكن عرضها في جملة من النقاط أهمها: تبادل الهدايا بين الجزائر واستانبول و تجنيد المتطوعين في الأقاليم العثمانية ، حيث يتم تجنيد متطوعين في أقاليم الدولة العثمانية الواقعة في آسيا (بصفة خاصة) و أوربا و إفريقيا و جزر البحر المتوسط و جلبهم إلى مدينة الجزائر و ضمهم إلى وحدات الجيش.

أما من حيث الزاية الجزائرية في علاقاتها بالراية العثمانية، فقد اشترك الجزائريون و العثمانيين في استعمال رايات متعددة بحكم انتمائهم للدولة العثمانية.

و في العلاقات الدبلوماسية، كانت تتم الاتصالات بين الباب العالي و الجزائر بإرسال رسائل يطلق عليها اسم فرمان، حيث تنقسم هذه فرمانات إلى نوعين: فرمانات همايونية يصدرها السلطان و أخرى عادية يصدرها كبار الوزراء و في مقدمتهم الصدر الأعظم والقبودان باشا و كانت هذه فرمانات تصدر لمعالجة أمر خطير أو ترسيم والي جديد.

هذا جانبا من العلاقات الداخلية بين الباب العالي و الجزائر ، أما فيما يخص العلاقات الخارجية فقد تطرق إليها الباحث في الفصل الخامس مركزاً على الجانب السياسي والعسكري و هذا من خلال النقاط التالية:

أولاً: الجزائر و الاحتلال الفرنسي لمصر 1798 - 1801م

ثانياً: الباب العالي و الجبهة الأوروبية ضد الجزائر.

ثالثاً: الباب العالي و النزاع الفرنسي الجزائري 1827-1830م.

لقد كشفت حملة نابليون على مصر (2) في جميع الحالات عن قرب نهاية الدولة العثمانية كقوة و ضعف دورها في صنع العلاقات الدولية الذي أخذ ينتقل بالتدريج للدول

(1)- يذكر خليفة حمّاش أن الداوي الذي أطلق اسمه على حكام المرحلة الرابعة هو الجندي الذي حلّ عام 1671 م محلّ اغا الإنكشارية إلى جانب الباشا، وذلك حتى عام 1711م عندما تخلص الداوي من الباشا شاركان إبراهيم الذي أرسله الباب العالي و انفرد بالحكم و توقف في نفس الوقت عن حمل لقب داوي و حمل بدلاً منه لقب باشا و استمر الوضع على هذه الحال حتى نهاية العهد العثماني في الجزائر عام 1246 هـ / 1830 م.

انظر : خليفة حمّاش ، العلاقات بين إيالة الجزائر و الباب العالي رسالة ماجستير ص:32 و للمزيد من المعلومات انظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 276-277.

(2)- كانت حملة نابليون على مصر عام 1798 م.

الأوروبية. و بالتالي هذه الحملة هي بمثابة امتحان للباب العالي حول متانة علاقته بالإيلات المغربية و في مقدمتهم الجزائر فإذا كانت رغبة الباب العالي هو أن تدخل الجزائر في حرب معها ضد فرنسا فإن موقف الإيالة الجزائرية ظل بين أخذ و رد. على اعتبار أن طابع العلاقات الجزائرية الفرنسية تميز تارة بالسلم و تارة أخرى بالحرب.

و لكن بحكم الرابطة الإسلامية دخلت الجزائر الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ، و في المقابل تراجعت عن هذا الموقف بمجرد تداخل المصالح حيث رفض مصطفى باشا⁽¹⁾ أمر السلطان بالإفراج عن بعض السفن اليونانية المحجوزة في الجزائر.

و في المبحث الثاني تناول الباحث الباب العالي و الجبهة الأوروبية ضد الجزائر حيث تحدث عن التحالف الأوروبي ضد الجزائر بدعوى القرصنة التي تمارسها الجزائر على الدول الأوروبية في عرض البحر الأبيض المتوسط، و بهذا اعتبر الباب العالي هذا التحالف بمثابة تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بحكم تبعية الجزائر لها. و إذا كانت الدولة العثمانية قد أدركت عجزها عن رد الاعتداء على الإيالة فإنها ظلت تستعمل كل الوسائل التي تساعد الإيالة للدفاع عن نفسها.

أما البحث الأخير الذي جاء تحت عنوان : الباب العالي و النزاع الفرنسي الجزائري 1827-1830 فهو يعتبر بداية المرحلة و نهاية المرحلة من تاريخ الجزائر الحديث.

فإذا كانت قضية الديون التي تورطت فيها فرنسا مع الجزائر تعد من أخطر المسائل التي أثرت في مجرى العلاقات بين الدولتين في أواخر العهد العثماني فإنها في المقابل تعتبر من بين الدوافع التي مهدت لاحتلال فرنسا للجزائر منذ 1830⁽²⁾.

(1)- مصطفى باشا : هو من أشهر دايات الجزائر ما بين (1798 إلى 1805) تميزت فترة حكمه بظهور عدة ثورات في شكل تمردات قامت بها بعض الصوفية كالتجانين و الدرقاويين و كذا تزويد نفوذ اليهود خصوصا اليهوديين بوخريرص و بوشناق.

(2)- لقد شكلت مسألة الديون الجزائرية على فرنسا لزمة حادة بين الدولتين و هذا بعد إقناع اليهوديين بكري و بوشناق المسؤولين الفرنسيين باستيراد القمح من الجزائر من شركتهما مما تسبب هذا في إغراق فرنسا في الديون و قد بلغت 24 مليون فرنك و التي قامت فرنسا بتخفيضها إلى سبعة ملايين ثم قرر البرلمان الفرنسي دفع مليون و نصف مليون فرنك المستحقة لليهوديين و الاحتفاظ بالباقي حتى تبرا ذمة الشركة اليهودية من ديون الفرنسيين الذين رفعوا دعوة على الشركة اليهودية في المحاكم الفرنسية، فقامت فرنسا بتجميد الديون و اعتبارا لداي هذا العمل إهانة للجزائر.

للمزيد من المعلومات انظر: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص136. انظر كذلك: محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، ص ص 34-50.

أما عن موقف الباب العالي فقد اكتفى بالعمل الدبلوماسي حيث أرسل الحاج خليل أفندي إلى الجزائر و كلفه بمحاولة تقريب و جهات النظر بين والي الجزائر و الحكومة الفرنسية ولكن هذه المساعي باءت بالفشل أمام الخطرسة الفرنسية.

أما الخاتمة فقد كانت بمثابة تحليل و تفسير لتلك العلاقات و التي حصرها في ثلاث اتجاهات رئيسية هي:

1- اتجاه (التبعية): من جانب الإيالة إزاء الدولة العثمانية بحكم خضوع الإيالة سياسيا و إداريا للباب العالي ، وهو الخضوع الذي كرسه دخول الجزائر في حظيرة الدولة العثمانية عام 1520.

2- اتجاه (الانتماء): من جانب الإيالة نحو الدولة العثمانية بحكم المشاركة في العقيدة الواحدة.

3- اتجاه (التعاون) و (التضامن): بين الجانبين و قد ظهر ذلك الاتجاه واضحا عندما كان الباب العالي و الإيالة يشعر كل واحد منهما بأنه بحاجة إلى الآخر عسكريا أو سياسيا، و بالتالي فإن العلاقات بين الجزائر و الباب العالي تميزت بشكل عام بالإيجابية من حيث بعدها عن العداء و النفور و بالتطابق من حيث المماثلة و المشابهة في الأسلوب و النمط.

و هنالك بعض الدراسات تناولت نظام الإدارة و الحكم مقتصرة في ذلك على نظام الإدارة الإقليمية، فالحديث عن الإدارة و الحكم المحلي يقودنا للحديث عن التقسيم الإداري و أهميته حيث تعتبر الأقاليم الإدارية هي كوحدات، شيء مفروض على تركيب المجتمع، و لعل أهم ميزة لهذه التقسيمات الإدارية في العهد العثماني هو الفصل الصارم بين المدينة و الريف من حيث الوظائف الإدارية.

و من بين الأبحاث و المواضيع التي اهتمت بشؤون الإدارة و نظام الحكم نذكر موضوع:

الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م⁽¹⁾ للواليش فتيحة ،
ركزت الباحثة في دراستها لهذا الموضوع على المدينة كمجال للبحث حيث أرجعت سبب اختيارها لهذا البحث إلى كون معظم الدراسات تناولت المدينة من جانب واحد مع إهمال الجوانب الأخرى حيث كان الاهتمام منصبا على الجانب السياسي بأحداثه الداخلية و الخارجية مع إهمال الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و كما هو متعارف عليه أن هذه الدراسات يغلب عليها طابع الوصف لذلك حاولت تجاوز هذا المفهوم و ذلك بمحاولة

(1)-رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، نوقشت بمعهد التاريخ الجزائر، 1994.

الربط بين العامل الاجتماعي والنسيج العمراني و تأثير ذلك على الوظائف الاقتصادية أي محاولة إبراز العلاقات بين التركيبة الاجتماعية و النسيج العمراني و الوظائف الاقتصادية و قد اختارت الباحثة القرن 18م كمجال للدراسة و هذا راجع لكون هذه الفترة عرفت عدة أحداث هامة في تاريخ البايك تمثلت أساسا في انتقال مقرا لبايك من مازونة إلى معسكر سنة 1701 .

كما تصادف هذه الفترة فتح وهران الأول سنة 1708 و كذا جلاء القوات الإسبانية نهائيا عن وهران سنة 1792 بالإضافة إلى التغيير في سياسة الحكم حيث أصبح الاهتمام منصبا على الداخل أكثر من الخارج ، وهذا بعد أن ظل النشاط البحري يوجه السياسة الجزائرية نحو الخارج مدة طويلة.

أما من حيث تقسيم العمل فقد اعتمدت الباحثة في بداية دراستها على مقدمة متبوعة بمدخل يتناول التعريف بالبايك و علاقته بالسلطة المركزية حيث أن البدايات الأولى لظهور البايك⁽¹⁾ تعود إلى التقسيم الإداري الذي تمّ في النصف الأول من القرن 16م في عهد حسن باشا بن خير الدين (1544-1552) كما تطرقت الباحثة إلى التعريف ببايك الغرب الذي عرف عدة عواصم منها مازونة سنة 1563م في عهد ابن خديجة ثم معسكر سنة 1701م ثم وهران في الفتح الأول 1708 ثم مستغانم سنة 1732 بعد ذلك عاد المقر إلى معسكر سنة 1737 و أخيرا انتقل إلى وهران في الفتح الثاني سنة 1792.

و بالتالي انفرد بايك الغرب بعدة خصائص ميزته عن باقي البايكات أهمها: أن النظام الذي كان سائدا في هذا الإقليم هو عسكري أكثر منه سياسي نتيجة الظروف التاريخية التي مرّ بها الإقليم (الاحتلال الإسباني) ، كما أنه لم يستقر على عاصمة واحدة بالإضافة إل تحالف القبائل و السلطات و حتى الفرق الدينية لمواجهة الخطر المشترك رغم الصراعات الداخلية التي ظهرت في الإقليم بين هذه السلطات الثلاث، كما كان للمرابطين و الحركة الدينية دور كبير في الجهاد ضد الوجود الأجنبي.

(1)- البايك هو وحدة ترابية إدارية لها حدودها مع الوحدات الأخرى المجاورة لها، كما يحمل معنى المقاطعة.

أما من حيث التنظيم السياسي و الإداري للإقليم فإن الباي يأتي على هرم السلطة و هو المسؤول الأول أمام الحكم المركزي يليه في ترتيب السلم الإداري الخليفة⁽¹⁾ بالإضافة إلى الخزندار و الأغوات بمساعدة القبائل المخزنية.

و فيما يخص العلاقات بين السلطة المركزية و البايلك فهي علاقة تبادل مصالح حيث أن السلطة المركزية تقدم المساعدات المادية و العسكرية للإقليم مقابل التزام الباي بدفع الهدايا و الضرائب.

أما من ناحية الوضع السياسي للإقليم فقد عرف عدة تطورات مرتبطة أساسا بخصوصيات كل باي في إدارة هذا البايلك و إن كانت فترة الازدهار مثلتها شخصية فريدة من نوعها الباي محمد الكبير بالإضافة إلى هذا عرف البايلك عدة فرق دينية كان أهمها الطيبية و الدرقاوية و التجانية و القادرية و قد نالت حصة الأسد الطريقة الطيبية ذات الأصول المغربية بين قبائل الزمالة⁽²⁾ و الدواير، و قد ظهر صراعا بين هذه الطرق التي انقسمت إلى طبقتين ، طبقة ارسنقراطية و مثلتها القادرية و طبقة شعبية مثلها التجانية و الدرقاوية.

و كما هو معتاد في أي دراسة أكاديمية تمّ تقسيم البحث إلى أربعة فصول ، حيث تناولت في الفصل الأول الإطار الطبيعي و التاريخي لحواضر بايلك الغرب ، حيث ركزت على الأهمية الجغرافية لهذه الحواضر و محاولة ربطها بالبايلك ككل.

و بعد تناولها للإطار الطبيعي عرّجت للحديث عن الإطار التاريخي للحواضر و محاولة إبراز العلاقة بين الإطارين و هذا من أجل ربط الدور التاريخي للمدن بالأهمية الجغرافية التي تتميز بها و انعكاساتها على الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الهدف من ذلك إبراز العلاقات التي نتجت عن تكامل هذين الإطارين، كما تطرقت في الفصل الثاني إلى تناول الوظائف الاقتصادية لحواضر البايلك خلال نفس الفترة (ق 18م)

(1)- الخليفة : و هو المسؤول عن شؤون الأوطان أو أقاليم البايلك و يخضع له القواد و رجال الميليشيا، كما ينظم عملية استخلاص الضرائب و إخضاع السكان لحكومة البايلك

(2)- الزمالة : وهي مجموعة من العائلات المنتقلة في الخيام ، كما أن لمفهوم الزمالة أكثر من معنى حسب الباحث عمير اوي : انظر كتاب من المنقبات التاريخية الجزائرية ، ص ص 65-66.

حيث ركزت الباحثة على الحرف و التجارة بنوعها الداخلية و الخارجية كما تناولت العلاقة الموجودة بين الريف و المدينة من الناحية الاقتصادية و إبراز مدى التكامل الموجود بين المجتمعين (الريف و المدينة)، بالإضافة إلى هذا تعرضت الباحثة إلى التركيبة الاجتماعية في الفصل الثالث و هذا مع إعطاء نظرة عامة حول مميزات هذه التركيبة و الطبقات و الفئات الاجتماعية التي عرفت هذه الحواضر بالإضافة إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين هذه التركيبات و مختلف النشاطات و المهن التي كانت تمارسها و الهدف من وراء ذلك هو ربط الجانب الاجتماعي بالجانب الاقتصادي .

أما الفصل الأخير فقد خصصته لدراسة النسيج العمراني للبايلك و من خلاله حاولت الباحثة إبراز مكونات المدن و أهم المؤسسات الحضرية و دورها في إبراز تنظيم معين خاص بشكل المدينة العربية الإسلامية ، كما ركزت على أهم المراكز و الأحياء في علاقتها مع المدن.

بالإضافة إلى هذا هناك بعض الدراسات جاءت مكملة للتاريخ الإداري للجزائر خلال العهد العثماني و من أهمها:

بحث النظام الإداري في بايلك الشرق الجزائري (1791-1830)⁽¹⁾ ، و هو مكمل للدراسات الأخرى حيث اهتم بدراسة أجهزة البايلك و قد شملت هذه الأجهزة نظام الجيش الإنكشاري الذي كان يدير الشؤون العسكرية و الإدارية للبايلك بالإضافة إلى الميليشيات أو الحاميات و هذا بمساعدة القبائل المخزنية التي خرجت من إطار الرعية و أصبحت أداة عسكرية تقاس بها الإدارة البايليكية.

كما تطرق في دراسته إلى أعيان البايلك من خلال ثلاث أسس رئيسية هي أسس تعيين المرابطين.

أما من حيث تناوله للإدارة الحضرية فقد ركز على تنظيم المدينة كوحدة إدارية و كذا الإتحادات الحرفية.

كما تعتبر العلاقات الاقتصادية التي كانت تتم بين البايلك و الأهالي من أهم القضايا التي ميزت هذا الإقليم من خلال دراسة النظام الضريبي بأشكاله المختلفة.

(1)-رسالة ماجستير في التاريخ الحديث تقديم الباحث أحمد بساوي عن معهد العلوم الاجتماعية قسم التاريخ، قسنطينة 1988 م.

و في الجانب السياسي تناول العلاقات السياسية بين البايك و السلطات السياسية القبلية و هذا من خلال دراسة القبائل و تعيين رؤسائها و كذا أعيان القبائل المعينين من قبل البايك.

و بالتالي إذا رجعنا للنظام الضريبي الذي تناوله الباحث أثناء دراسته للعلاقات الاقتصادية نجد أن هذا النظام قد درس من قبل بعض الباحثين تحت عنوان: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837) و يدخل هذا ضمن دراسة التاريخ الاقتصادي.

(2) - نماذج من التاريخ الاقتصادي:

النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837) (1)

تعرضت الباحثة في هذا الموضوع إلى النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني من سنة 1771 إلى غاية 1837 أي منذ تولي صالح باي أمور البايك إلى غاية سقوط مدينة قسنطينة في قبضة الجيوش الفرنسية.

فن خلال هذه الدراسة اهتمت الباحثة بالتاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر العثمانية بصفة عامة و بايالك قسنطينة بصفة خاصة فهي ترى أن تاريخ المدن العثمانية نال نوعا ما حقه من الدراسة و البحث، بينما لم يحظ العالم الريفي بنفس القسط من التعمق و البحث التاريخي، إذ بقيت حياة المجتمعات الريفية مهملة رغم أن سكان الأرياف كانوا قد شكلوا مفتاح النظام الضريبي و مصدر النظام المالي للبايك .

أما من الناحية المنهجية فقد صنفت الباحثة كل الوثائق و الأرشيفات و المحفوظات المستعملة في هذه الدراسة في قوائم ببليوغرافية، بالإضافة إلى جل المصادر و المراجع التي تم الاعتماد عليها، كما وضعت قوائم خاصة بالمصطلحات العربية و الفرنسية، علاوة على مجموعة من الملاحق و الخرائط و الفهارس ذات صلة وثيقة بهذه الرسالة .

أما فيما يخص محتوى هذه الدراسة فقد تعرضت للأوضاع العامة للشرق الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال إعطاء لمحة عن الموضوعات الجغرافية للشرق الجزائري و كذا نوعية النشاط الاقتصادي بالريف القسنطيني⁽²⁾، كما تناولت الأوضاع المؤثرة في النظام الضريبي لبايالك الشرق من خلال النقاط التالية:

(1) - رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، من تقديم الباحثة فلة القشاعي، نوقشت بمعهد التاريخ، الجزائر 1992 .
(2) - تناول هذه الدراسة ناصر الدين سعيدوني في كتابه ورقات جزائرية، ص 146-177 و كذا مجلة الأصالة، الجزائر عدد 70-71، جوان جويلية 1979 ص 2-19، و في كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1984، ص 315-344 .

- أ) :الوضعية الاجتماعية بالأرياف القسنطينية.
 ب) :الوضعية الديموغرافية بالأرياف القسنطينية
 ج) : تصرفات الحكام و نوعية السياسة التي كانوا ينتهجونها مع أهالي الريف.
 د) :وضعية التنظيم الإداري بالأرياف القسنطينية .

فبالنسبة للوضعية الاجتماعية، فإن غالبية سكان بايليك قسنطينة كانت تقيم بالأرياف بنسبة 95% من السكان و أنها تأثرت إلى حد ما بالحالة الصحية و مستوى المعيشة، حيث كان للأوبئة و الكوارث الطبيعية و المجاعات خلال نهاية القرن م18 و بداية القرن 19م أثر سلبي على الحالة المعيشية للمجتمعات الريفية، غير أن السياسة المنتهجة من طرف بعض الحكام و المتميزة بالكفاءة في التسيير و الاهتمام بمشاكل السكان، ساهمت في تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية بالأرياف ،كما وجد صنف ثاني من الحكام عرف بسوء التسيير حيث تسبب في إفلاس الخزينة و إتلاف الثروات مما زاد في بؤس و تعاسة سكان الأرياف.

و لعل أهم عامل أثر في النظام الضريبي هو الجهاز الإداري بالأرياف و قد كان يركز على سلك من الموظفين مكلفين بإقرار النظام و الأمن و استخلاص الضرائب خاصة أنهم يختارون من العائلات القوية المعروفة بموالاتها لسلطة البايك ، و بالتالي هذه العوامل المتمثلة في الأوضاع الديموغرافية و الاجتماعية و الأنظمة الإدارية و سياسة الحكام، شكلت الأرضية المتميزة لتطبيق نظام جبائي خاص ، بعدها تطرقت لأهم تنظيمات الجهاز الضريبي في الريف القسنطيني و قد تمّ التعرف على هذه التنظيمات من خلال النقاط التالية:

- 1- موظفو الجهاز الضريبي بالريف القسنطيني .
 - 2- أصناف الضرائب و نوعية الرسوم المستخلصة.
 - 3- الدوافع و العوامل المتحكمة في فرض الضرائب على سكان الريف القسنطيني
 - 4- الإصلاحات و التعديلات التي خضعت لها الضرائب بالريف القسنطيني (1)
- لقد تمتع سلك الموظفين المكلفين بجمع الضرائب من سكان الأرياف بصلاحيات متعددة تمثلت أساسا في تحديد مبلغ الضرائب التي فرضت على الأعراش و القبائل، و الإشراف

(1)- يعتبر النظام الضريبي من أهم القضايا التي نالت اهتمام الباحثين الجزائريين وهذا لما له من تأثيرات على الحياة الاجتماعية في العهد العثماني .

على عملية استخلاصها، هذا وقد انقسمت الضرائب والمستلزمات المالية إلى ثلاثة أصناف هي :

1- ضرائب اعتيادية أو شرعية كالعشور والزكاة.

2- ضرائب غير اعتيادية أو مستحدثة وهي مغارم كاللزمة والغرامة والمعونة والخطية.

3- ضرائب ذات الطابع الإداري.

أما فيما يخص الدوافع والعوامل المتحركة في فرض الضرائب فهي تتمثل أساسا في الحالة الاقتصادية للبلاد الجزائرية أواخر العهد العثماني والتي تميزت بزيادة المطالب المالية للحكم المركزي بالإضافة إلى فساد الحكام وتعدد الكوارث والآفات الطبيعية والاجتماعية كالجفاف والمجاعات ومختلف الأمراض مما دفع بالحكام إلى زيادة الضغط على السكان بإتقال كاهلهم بالضرائب.

وفي الفصل الرابع تناولت الباحثة النظام الضريبي ونوعية الملكية وطبيعة الإنتاج بالأرياف وقد تم معالجته من خلال النقاط التالية:

1- نوعية الملكية أو حيازة الأرض الزراعية.

2- طرق الإنتاج وأساليب استغلال الأرض.

3- ارتباط الإنتاج الزراعي بالتنظيمات الضرائبية.

لقد كان لنوعية ملكية الأرض الزراعية تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباط مباشر بالجهاز الضريبي، حيث وجدت 04 أصناف للملكية : أراضي البايك⁽¹⁾، أراضي الخواص (ملك)⁽²⁾ ، أراضي المشاع (العرش)⁽³⁾ ، أراضي المؤسسات الدينية (الوقف)⁽⁴⁾ وقد وفرت هذه الأراضي باختلاف أنواعها كميات معتبرة من المحاصيل الفلاحية والمقادير النقدية لخزينة البايك حيث أصبحت تشكل المصدر الأساسي لدخل باييك قسنطينة .

(1)- أراضي البايك : وهي الأراضي التي أصبحت ملكا للدولة بطرق مختلفة مثل المصادرة وامتلاك مالا وارث له.

(2)- أراضي الخواص (الملك) : وتوجد في الأوراس والقبائل الصغرى وواحات الصحراء ويعمل بويان (Pauyanne) سبب تولد أكثرها في المناطق البعيدة من المدن بعدم تمكن الأتراك من السيطرة عليها ، وشراء القبائل من الباي بعقد مكتوب. أنظر : عميراي ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، ص 44.

(3)- أراضي العرش : وتعرف بباييك في الغرب باسم السبخة، تعني كلمة العرش القبيلة أو المشيرة و إقليمها في الوقت نفسه ، أنظر صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ص : 377، ويرى عميراي أن هذا النوع من الملكية عند القبائل هو مشاعي غير قابل للبيع أو الهبة أو التجزئة و المبادلة أو المصادرة ، أنظر عميراي ، المرجع السابق ، ص ص 47-48.

(4)- أراضي الوقف : وهي أراضي تنتفع بها جهة أو مؤسسة معينة ، يشرف عليها البايك عن طريق بيت المال ، وهذا النوع موجبا أساسا للعمل الخيري

وفي الفصل الأخير من البحث تناولت الباحثة النظام الضريبي والبنية الاجتماعية بالأرياف وقد تمّ التعرض له من خلال النقاط التالية :

أ- القوى الاجتماعية بالأرياف القسنطينية.

ب- علاقة القوى الاجتماعية بالسلطة المحلية للبايلك .

ج- انعكاس السياسة الجبائية على علاقة البايلك بسكان الأرياف القسنطينية.

فالقوى الاجتماعية بالأرياف كانت تتكون من مجموعات من العشائر والقبائل وقد شملت عشائر المخزن وشيوخ الزوايا والمرابطين بالإضافة إلى الأسر الحاكمة ، وقد تمتعت هذه القوى بصلاحيات وامتيازات متنوعة كالإعفاء من الضرائب مقابل تقديم خدمات للبايلك المتمثلة في استخلاص الضرائب وإقرار الأمن وإخماد التمردات والمشاركة في الحملات العسكرية (المحلات) وصنف آخر من القوى الاجتماعية الريفية متشكل من القبائل الممتنعة والمستقلة عن سلطة البايلك رفضت الاستجابة للسياسة الجبائية مما دفع بسلطات البايلك إلى إرغامها للخضوع للنظام الضريبي بشنها للعديد من الحملات التأديبية التعسفية ، مما أدى إلى قيام ثورات شعبية⁽¹⁾ عارمة تعبيراً خالصاً لرفضها للسياسة الجبائية المفروضة عليها.

وختام هذه الدراسة كانت بمثابة تقييم واستنتاج لما تمّ التوصل إليه من خلال طرح عدة تساؤلات من ضمنها ما يلي :

- هل كان النظام الضريبي بالريف القسنطيني يراعي العدالة الاجتماعية من خلال تطبيقه؟

- هل اتصفت الإجراءات الإدارية المتعلقة باستخلاص الضرائب ، بالمرونة والفعالية والمساواة ، وهل نتج عنها توازن مالي لصالح خزينة البايلك ومستوى معيشة سكان الأرياف؟

(1)- عرفت الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر حركات تمرد في الجهتين الشرقية والغربية قادتها الطريقة الدرقاوية ضد الأتراك حيث قاد الحركة في الناحية الشرقية ابن الأحرش وفي الناحية الغربية قادها عبد القادر بن الشريف الساحلي ، أنظر : صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي المرجع السابق ، ص : 194 وكذلك فيلالي السايح ، العلاقات الجزائرية التونسية ، ماجستير ، ص 30 وللمزيد من المعلومات أنظر عمير اوي : قضايا مختصرة ص 78-80 .

- هل خضعت مختلف الشرائح الاجتماعية الريفية لمعاملة مماثلة من طرف موظفي الجهاز الضريبي ؟ أم أن بعضها كان يتميز بمعاملة مفضلة وامتيازات خاصة فرضتها مكانتها ونفوذها في المجتمع الريفي ؟

وقد حاولت الباحثة الإجابة عن هذه التساؤلات التي توصلت من خلالها إلى مجموعة من النتائج الخاصة بالنظام الضريبي في الريف القسنطيني أواخر العهد العثماني.

*** نماذج من التاريخ الاجتماعي :** وفيما يخص القضايا الاجتماعية هي الأخرى نالت اهتمام الباحثين من خلال مجموعة من المواضيع أهمها بحث :

*** الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من ق 16 م إلى ق 19 م . لجميلة معاشي:**

أبرزت الباحثة مرونة الحكم العثماني اتجاه الجماعات المحلية هذه السياسة التي استتبها العثمانيون من الحضارات العالمية كالحضارة السلجوقية التي اعتمدت على العنصر المحلي وهذا ما يفسر استمرار نفوذ العثمانيين في البلاد العربية ومن مظاهر ذلك هو احترام الزعمات المحلية التي توارثتها الأسر الإقطاعية وقد عبرت عنها المؤلفة بالأسر المحلية الحاكمة⁽¹⁾ وقد طبقت هذه السياسة في الجزائر خلال فترة السلطان سليم الثاني (1566-1574) في عهد البايير باي أحمد شاوش أين طلب منه السلطان ترك حرية التصرف لأحد شيوخ العرب، وللتعريف أكثر بببايلك قسنطينة تناولت في بداية دراستها الإطار الجغرافي والسياسي لببايلك قسنطينة قبل مجيء العثمانيين بعدها تطرقت إلى مختلف الأسر المحلية الحاكمة بببايلك الشرق من حيث أصولها ومقوماتها وسلطاتها مركزة في ذلك على مجموعة من الأسر أهمها : أسرة بوعكاز ، الذواودة، الحنانشة، وأسرة المقراني ، أسرة بني جلاب ، أسرة بن قانة⁽²⁾.

أما فيما يخص الوضع الإداري والاقتصادي للأسر المحلية الحاكمة بببايلك قسنطينة في ظل الحكم العثماني فقد تناولته في الفصل الثاني من خلال النقاط التالية:

- 1- دخول العثمانيين مدينة قسنطينة وموقف الأسر المحلية اتجاههم.
- 2- مكانة الأسر المحلية الحاكمة في إدارة الببايلك.
- 3- الوضع الاقتصادي للقبائل والأسر الحاكمة بالببايلك .

(1) - الأسر المحلية الحاكمة ، يطلق عليها في المشرق اسم البيوتات وعرفت بالجزائر بالعائلات الكبرى لما نحن فقد فضلنا ما ذهبت به الباحثة فقد استعملت مصطلح الأسر المحلية لاعتقادها بأنه الأنسب ولأنه يدل على الحكم الوراثي الذي قسمت به هذه الأسر .
 (2) - كان الشيوخ الخمسة عشر الذين أسسوا أسرة بني جلاب في الغرب ، أسرة الأحرار في الشرق وأسرة ابن قانة بوعكاز ، الذواودة ، الحنانشة ، المقراني ، الخضر ، الزواوي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، ص 32.

كما تحدثت الباحثة عن أساليب السياسة التي اتبعتها بايات قسنطينة من أجل كسب ولاء الشيوخ الحاكمة ولعل أهم هذه السياسات سياسة المصاهرة⁽¹⁾ وتعتبر من أبرز الظواهر التي ميزت الحياة الاجتماعية بالبايك ، وقد كانت علاقات المصاهرة تتم بين البايات والأسر المحلية الحاكمة.

وأول من انتهج هذه السياسة هو الباي رجب سنة 1666 الذي عمل على التقرب من أسرة بوعكاز بعد أن عجز عن إلزامها بالاعتراف به ودفع الضرائب وقد استمر على هذه السياسة باقي بايات قسنطينة كالباي أحمد القلي الذي صاهر أسرة بن قانة ، ومصاهرة صالح باي لأسرة بن جلول ، ومصاهرة الباي علي بن صالح سنة 1710 أسرة المقراني بالإضافة لمصاهرة بايات تونس لأسرة الحنانشة كمصاهرة علي باشا لأسرة سلطان بن منصر.

وبالتالي هذه السياسة ربطت مصير معظم الأسر ببايات قسنطينة وغيرهم من الموظفين السامين ، أما في الفصل الأخير فقد تناولت الصراع على السلطة بين شيوخ الأسر الحاكمة وقيام التوارث المحلية وهذا من خلال النقاط التالية:

أ- الصراع بين شيوخ الأسر الحاكمة.

1- الصراع بين شيوخ أسرة أحرار حنانشة.

2- الصراع بين أسرة بوعكاز وأسرة بن قانة.

3- الصراع بين شيوخ أسرة المقراني.

4- الصراع بين سلاطين بن جلاب.

ب- قيام الثورات المحلية ضد الحكم العثماني ببايك قسنطينة.

1- ثورة ابن السخري بوعكاز (1047-1049 هـ) الموافق لـ 1637 م - 1639 م

2- ثورة ابن الأحرار (1219-1222 هـ) الموافق لـ (1804م - 1807م)

و إلى جانب هذه الدراسات الأكاديمية هناك دراسات أخرى اهتمت هي الأخرى بمختلف قضايا التاريخ العثماني من تاريخ الجزائر سواء السياسية منها أو الاقتصادية

(1)- تذكر الباحثة جميلة معاشي ، أن سياسة المصاهرة كانت بين الحكام العثمانيين والعناصر المحلية بالجزائر ، ظاهرة عامة بدءا بخير الدين بربروس الذي تزوج من إحدى بنات أسرة ابن القاضي : أنظر معاشي ، الأسر المحلية الحاكمة في بايك الشرق ، ص. 191 * يصطلح أبو القاسم سعد الله على هذه السياسة (المصاهرة) باسم الزواج السياسي ، أنظر ، سعد الله ، تاريخ الجزائر الثنائي (20: 16 ق) ، ج 1 ، ص 158 ، 1981 ، ص 158 .

و حتى الاجتماعية و الثقافية فمن بين المواضيع التي اهتمت بالتاريخ السياسي و العسكري للجزائر في العهد العثماني نذكر:

- 1- أرزقي شويثام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800-1830)، رسالة ماجستير .
- 2- سي يوسف (محمد) ، علج علي باشا ودوره في حوض البحر المتوسط خلال القرن 16م، رسالة دكتوراه.
- 3- سي يوسف (محمد) ، علج علي باشا ودوره في البحرية العثمانية، رسالة ماجستير .
- 4- درياس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني رسالة دكتوراه.
- 5- بوحشوش (نعيمه) مساهمة بحرية إيالة الجزائر في حروب الإمبراطورية العثمانية البحرية، رسالة ماجستير .
- 6- سيد أحمد بلبوري، الاحتلال الإسباني الأول لوهران و انعكاساته الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية، رسالة ماجستير .
- 7- محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر (1700-1830)، رسالة ماجستير .
- 8- زكية زهرة، التنافس الدولي على الجزائر خلال القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير .
- 9- الجبلاي شقرون، العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية (1776-1830)، رسالة ماجستير .
- 10- حنان لطرش ، السلطة و المجتمع في العهد العثماني، رسالة ماجستير .
- 11- بن عتو بلبروت، الباي محمد الكبير و مشروعه الحضاري (1779 - 1799)، رسالة ماجستير .

هذه جملة المواضيع التي اهتمت بالجانب السياسي و العسكري للجزائر خلال هذه الفترة المدروسة، أما المواضيع التي تناولت الجوانب الاقتصادية للجزائر نذكر:

- 1- رحمونة بليل، العلاقات التجارية في إيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط (مرسيليا ليفورن) 1700-1827، رسالة ماجستير .
- 2- درياسي يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه .
- 3- يوسف صرهودة، معاملات و مبادلات اقتصادية بقسنطينة أواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير .

إلى جانب هذه المواضيع الاقتصادية هناك مواضيع اجتماعية و ثقافية على سبيل المثال نذكر:

- 1 - فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة المدينة و المجتمع، رسالة دكتوراه.
 - 2- محفوظ رموم، الثقافة و المثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830) ، رسالة ماجستير .
 - 3- خيرة أحمد (بن بلة) : دراسة في النقوش الكتابية التذكارية على المباني بمدينة الجزائر في العهد التركي رسالة ماجستير .
 - 4 - شريفة طيان، ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير .
 - 5- زبيدة خليفي، حركة التأليف التاريخي في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير .
 - 6- محمد اوجرتني، أسرة بن قانة ومكانتها السياسية والاجتماعية خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير .
 - 7- مختار بونقاب، تاريخ الطريقة الدرقاوية في الجزائر، رسالة ماجستير .
- بالإضافة إلى هذا هناك بعض الرسائل و الأطروحات (ماجستير و دكتوراه)، هي قيد الإنجاز من بينها :
- ف/ الزهراء سيدهم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد نابليون بونابارت (1799 - 1815)، رسالة ماجستير .
 - سورية حصام/ العلاقات الجزائرية التونسية خلال القرن 18م، رسالة ماجستير .
 - سيد أحمد بلبور ي/ وهران أثناء الاحتلال الإسباني الأول و انعكاساته السياسية و الاقتصادية. رسالة دكتوراه.
 - عبد الحكيم مرتاض/ الطرق الصوفية بالجزائر في العهد العثماني (1518-1830) تأثيراتها الثقافية و السياسية. رسالة دكتوراه.
 - بن عتو بلبروت/ المدينة و الريف في الجزائر العثمانية. رسالة دكتوراه.
 - محمد بوشنافي القضاء و القضاة في الجزائر في العهد العثماني (16-19م). رسالة دكتوراه.

- رخمونة بليل/ القناصل و القنصليات الأوروبية في الجزائر العثمانية (1564-1830)، رسالة دكتوراه.

هذه بعض المواضيع التي تم تناولها في مختلف الجامعات الجزائرية حيث أضافت شيئاً جديداً للدراسات التاريخية بالجزائر من خلال إسهاماتها العلمية و التي توحى بمدى اهتمام الباحثين الجزائريين بتاريخ الجزائر و بالخصوص الفترة الحديثة.

الأمير عبد القادر القادر للعلوم الإسلامية

الخلاصة :

إذا ما أردنا أن نقيّم ما أنتجته الدراسات التاريخية بالجزائر منذ 1962 يسكن أن نستند إلى ما ذهب إليه الباحث جمال قنان في كتابه "قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر" أين قدم تقريرا خاصا قيم فيه واقع الدراسات التاريخية إلى غاية 1987 وقد جاء في هذا التقرير ما يلي : "إن أول مؤشر نستخلصه من هذا الحصر هو قلة عدد المنتجين في ميدان الدراسات التاريخية ، حيث أن المؤلفين الذين تم حصرهم لا يزيد عددهم عن ستين ، وهذا عدد قليل جدا بالنسبة لبلد يزيد عدد سكانه عن 23 مليون نسمة سنة 1987 ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون الثقافة التاريخية تشكل الأرضية الأساسية التي تركز عليها شخصية أي مجتمع فإننا نلمس مدى النقص الذي نحن عليه في هذا المجال ، وتتضح حدة المشكلة أكثر عندما ننظر إليها من زاوية بنية السن في مجتمعنا وندرك أن نسبة 55% من السكان هم في سن دون العشرين ، وإن مسؤولية بناء ذهنية هذه الأجيال هي مسؤولية جيلنا ، وتكون الثقافة التاريخية الأصلية تمثل الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك ، وسيوضح لنا دون شك خطورة هذه الحالة ومدى العناية التي يجب أن تحظى بها الدراسات التاريخية⁽¹⁾.

كما يضيف "أنه من المفيد بهذا الصدد أن نلاحظ أن قصور الدراسات التاريخية وضعفها ينعكس دائما بصورة سلبية على الدراسات الاجتماعية والإنسانية وحتى على الإبداع الأدبي والفني ، ويعيقها عن الانطلاقة في الاتجاه الصحيح".

ولكن رغم كل هذا فإن المدرسة التاريخية الجزائرية عرفت منذ نهاية عقد التسعينيات تحولا محسوسا وتطورا ملحوظا في مسار البحوث والدراسات التاريخية فبعد أن كان المجال مقتصرًا على دراسة الفترة المعاصرة والحديثة من تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر ، أصبح اهتمام الباحثين والدارسين لتاريخ الجزائر منصبا حول دراسة التراث الجزائري ومحاولة تقييمه بنظرة واقعية خصوصا الفترة العثمانية منه التي تعد من أعقد فترات تاريخ الجزائر .

(1) جاء هذا التقرير في إطار فوج عمل خاص بالدراسات التاريخية في إطار اللجنة الوطنية التي كلفت لإعداد الإنتاج العلمي والثقافي في الجزائر منذ سنة 1962 بمناسبة العيد الخامس والعشرين لاستعادة الاستقلال الوطني ، راجع ، جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ص ص 319 - 320 .

وعلى هذا الأساس لو تمعنا في هذه النماذج التي استعرضناها سابقاً سواء تعلق الأمر بالدراسات المنشورة أو غير المنشورة ، نجد أنها قد عبّرت إلى حد ما عن ماضي الجزائر العثمانية بأقلام مختلفة ومناهج متعددة ، إذ أنها تسعى جاهدة إلى وضع أسس لكتابة تاريخية أكاديمية ، تتجنب الأحكام المسبقة والنظريات الجاهزة ، وتبتعد عن العواطف والميول الذاتية ، لذلك فهي تهدف إلى تعميم المعرفة التاريخية من خلال نشرها لمختلف الدراسات والأبحاث الجادة المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث .

الفصل الثاني:

قضايا الواقع السياسي والعسكري:

تحت هذا العنوان أردنا طرح عدد من القضايا الإشكالية التي لها ارتباط وثيق بتاريخ الجزائر في العصر الحديث ، هذه المسائل التي نالت اهتمام بعض الباحثين الجزائريين ، وليس بالإمكان وضع جرد لجميع المسائل التي لا يزال بعضها يكتنفها الغموض إلى يومنا هذا ، فإلقاء الضوء على بعض المسائل الفرعية أو تعميق المعرفة لجزئيات بعض القضايا التي تكتسي أهمية خاصة هو بمثابة اجتهاد من طرف الباحثين ، إذ لا يتسنى ظهور هذه المسائل الفرعية والجزئيات قبل أن تكتمل معرفة الصورة الأولية معرفة جيدة وللإسهام في ترسيخ هذه الصورة أردنا طرح عدد من القضايا التي تتعلق بالفترة المدروسة وترتكز أساسا على كتابات الباحثين الجزائريين في معالجتها لواقع المجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسنركز في هذا الفصل على القضايا السياسية التي نالت اهتمام المدرسة التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال.

و على هذا الأساس لو تمعنا في هذه النماذج التي استعرضناها سابقا سواء تعلق الأمر بالدراسات المنشورة أو غير المنشورة ، نجد أنها قد عبّرت إلى حد ما عن ماضي الجزائر العثمانية بأقلام مختلفة ومناهج متعددة ، إذ أنها تسعى جاهدة إلى وضع أسس لكتابة تاريخية أكاديمية ، تتجنب الأحكام المسبقة والنظريات الجاهزة ، وتبتعد عن العواطف والميول الذاتية ، لذلك فهي تهدف إلى تعميم المعرفة التاريخية من خلال نشرها لمختلف الدراسات والأبحاث الجادة المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث .

أولا : طبيعة الوجود العثماني في الجزائر : (1)

قد يتساءل الكثيرون هل يعتبر دخول الأتراك إلى الجزائر كان بغرض الغزو أم الفتح؟ أم بغرض المساندة والمساعدة ؟ .

إن لكل مؤرخ زاوية ينظر فيها ويبني عليها حكمه ، كما أن الأزمنة تختلف و باختلاف الأزمنة يختلف الحكم أيضا، ولكن قبل أن نحكم لا بد من التحصن في الأحداث التي مرت بها الجزائر في ذلك العهد من فوضى سياسية وتدهور اقتصادي وهذا راجع للغارات الإسبانية والبرتغالية بالإضافة إلى انعدام الاستقرار لوجود القلاقل والفتن والتطاحن والتنافر بين الحكام وعدم وجود القيادة المنظمة لتلك القوى المدافعة عن البلاد. بناء على هذه المعطيات نحاول الإجابة على هذه التساؤلات وهذا بالرجوع إلى آراء بعض الجزائريين في هذه المسألة.

لقد ورد في الأدبيات التاريخية للمدرسة الاستعمارية أن الجزائر عبارة عن ولاية عثمانية أي مستعمرة تركية ، كما ظهر جدال بين المؤرخين العرب في المشرق والمغرب ، حول ما إذا كانت الدولة العثمانية دولة استعمارية من نفس نمط الدول الأوربية الاستعمارية أم إمبراطورية إسلامية أي دولة الخلافة ، فالجدال حول هذا الموضوع قد لا ينتهي إذ كل من الطرفين في تقييمه للدولة العثمانية ينطلق من تجربته الإقليمية ومن ظروفه المحلية التي ليست هي نفس التجربة والظروف في المشرق والمغرب (2).

فإذا كان مؤرخو الاستعمار الفرنسي ، ونقصد بهم الذين وضعوا أنفسهم في خدمة الطروحات التي تبرر هذا الاستعمار ، قد قدموا لنا سلطة الأتراك على أنها سلطة طاغية استغلالية قهرت السكان (3).

فإن هناك من تأثر بهذه النظرة الضيقة من الكتاب الجزائريين التقليديين الذين استندوا في آرائهم إلى مختلف الدراسات الأوروبية حول الفترة العثمانية ، دون أن يكلفوا

(1) - نقصد بطبيعة لوجود العثماني ذلك الجدل التاريخي القائم حول النظام العثماني بالجزائر هل هو استعمار لم تعاون في إطار الخلافة الإسلامية بطلب من السكان وكذلك نظام الحكم المركزي الذي أقامه العثمانيون بالجزائر.
(2) - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ، صص 24-25.

(3) - من بين هؤلاء المؤرخين ، شارل فيرو الذي تناول مواضيع شتى من تاريخ الجزائر تناول فيها عبارة الإقطاعيين ، وكذلك ذهب إلى هذا الرأي لويس رين (RINN) ، في دراسته التي أنجزها تحت عنوان ، مملكة مدينة الجزائر في عهد لداي الأخير ، كما انتهى غاليسو في دراسته للمجتمع الجزائري إلى خلاصة مفادها " أن للمجتمع الجزائري قبل الاستعمار هو مجتمع إقطاعي بلا شك " لمزيد من المعلومات راجع ، صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) لمرجع السابق ، صص 380-381 .

أنفسهم مشقة البحث والرجوع إلى المصادر الأساسية والوثائق الأصلية (1) ، ففي هذا السياق نجد عبد الرحمن بن أشنهو الذي يرى " بأن الإدارة التركية عبارة عن أداة تعمل لملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية التركية الحاكمة المسيطرة مما جعل ثروة البلاد في مثل هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسبما يخول له منصبه " ونفس الحكم يشاطره فيه السيد مولود قايد الذي استنتج بأن الأتراك أجانب وقد ظلوا أجانب طيلة القرون الثلاثة ، وذلك لعدم تمكنهم من الاتصال بالسكان المحليين (2).

وهناك بعض الكتاب الفرنسيون الذين تناولوا الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر كانت كتاباتهم يغلب عليها النظرة الاستعمارية (3) هذا ما ذهب إليه الباحث محمد العربي الزبيري حين قال " بأن المؤرخين الغربيين تعودوا أن يقولوا عن الجزائر أنها مستعمرة عثمانية ، يريدون بذلك إدانة الأتراك وتبرير الاستعمار الفرنسي الذي ظل يمتص خيرات البلاد أكثر من قرن وربع قرن" (4).

فالوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية وذلك ليخلصوا إلى مقارنته بالحضور الفرنسي ، فالحكم التركي في هذه المقارنة غير العادلة كان يقوم في نظرهم على الاستبداد ويتصف بالظلم بينما الحضور الفرنسي فهو أقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري (5).

لكن في الواقع الوجود العثماني في الجزائر لم يكن احتلالا ، فقد شبه الباحث العربي الزبيري هذا الوجود بعملية انقضاض تشبه تلك التي قام بها يوسف بن تاشفين لحماية الأندلس وإيقائها في حظيرة الإسلام (6) فهو يرى بأن الأتراك لم يحاولوا القضاء على الشخصية الوطنية بل حافظوا على مختلف عناصرها : فأبقوا اللغة العربية وتعلموها ثم

(1) - سعيدوني. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المرجع السابق ص 30

(2) - BEN ACHENHOU (ABD) l'état Algérienne en 1830 Alger , S.N.E.D. 1974,P 6.

نقلا عن سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 31.

(3) - سعيدوني ، ورقات جزائرية ط: دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2000 ، ص 26.

(4) - العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972 ، ص 34 .

(5) - سعيدوني ، المرجع السابق ، ص ص 26-27.

(6) - الزبيري ، المرجع السابق ، ص 34

صاروا يستعملوها في مراسلاتهم حتى مع الباب العالي نفسه ، ويقول الباي أحمد " إنني بعثت رسائل إلى الوزير رشيد باشا ، ولا أدري إذا كانت هذه الرسائل عرضت على السلطان أم لا ، ولكنني أجزم بأن سي حمدان الذي كان في القسطنطينية ، آنذاك قد كلف بترجمتها إلى التركية⁽¹⁾ . "

ثم أنهم لم يهينوا الدين ولا رجاله ، لأنهم كانوا مسلمين ، بل عمل الكثير منهم على تطهيره من الشوائب وبنو المساجد⁽²⁾ ، وحبسوا لها الأحباس ، كما أنهم حاولوا منذ البداية أن يضموا إلى الديوان وهو أعلى هيئة في البلاد - عناصر من الأهالي ولكن الجزائريين رفضوا ذلك " هروبا من المسؤولية" .

وعندما ينتصرون على قبيلة وتستسلم لهم كانوا يستقبلونها استقبالا حسنا ويرجعون لها ما أخذ منها أثناء الحرب⁽³⁾ ، لإشعار السكان بأنهم ليسوا غزاة ولا محتلين . ومن جهة أخرى فقد كان الأتراك يحبون الجزائر حب المواطن الصالح فيقول قادة الحاميات الشيوخ لأجنادهم : " إننا لم نخضع هذا الشعب بحد السيف ولم نمتلك البلاد بالقوة وإنما أصبحنا سادة بالعدل والإحسان وفي بلداننا لم نكن قادة وإنما حصلنا على مناصبنا في هذا القطر ، ولذلك فهو وطننا ، وواجبنا أن نجتهد للمساهمة في إسعاد السكان كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا⁽⁴⁾ .

كما ذهب الباحث جمال قنان إلى أن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجودا استعماريًا بل هو وجود معنوي أكثر منه مادي ، اقترنت بدايته بظروف دولية على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة لمنطقة المغرب وبتلك الذهنية السائدة لدى المعاصرين بضرورة وحدة الصف الإسلامي تحت لواء الخلافة لمجابهة خطر الهجمة الصليبية على منطقة المغرب الإسلامي منذ القرن السادس عشر⁽⁵⁾ .

وبالتالي فالفترة العثمانية أو الوجود العثماني بالجزائر كان بمثابة المعبر الزمني الذي حافظت فيه الجزائر على قيمتها الحضارية ومقوماتها الإسلامية العربية حسب رأي

(1) - أحمد باي " مذكرات أحمد باي " المجلة الإفريقية ، 1949 ، ص 89 نشرها وعلق عليها مارسيل إيمريت ، نقلا عن الزبيري المرجع السابق ، ص 34 .

(2) - من جملة هذه المساجد : الجامع الصغير ، بني 940 هـ ، جامع كتشواة بني في السنين الأولى من القرن 11 - الجامع الجديد بني حوالي 1070 هـ ، جامع سيدي محمد الشريف الزهار وغيرها من المساجد .

(3) - حمدان خوجة ، المرأة ، تقديم وتعريب وتحقيق ، ومحمد العربي الزبيري ، طرابلس ون. الجزائر ، 1982 ، ص 111 .

(4) - محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 35 .

(5) - جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ص 25 .

الباحث سعيدوني (1) الذي ذهب إلى أن هذه الفترة اكتمل فيها كيان الشعب الجزائري وعرفت فيها البلاد الجزائرية مقومات الدولة، بعد أن ظلت هوية الجزائر الإقليمية غير واضحة المعالم أثناء انقسام دولة الموحدين وظهور الحفصيين والزيانيين والمرينيين (2)، وعليه فإن ميلاد الدولة الجزائرية يعود إلى سنة 1519 م على يد خير الدين بربروس (3) وهذا عقب الغزو الإسباني، أما سلطة الخلافة العثمانية فإنها كانت ذات سمة روحية لا غير، على غرار ما كان يمارسه الفاتيكان من سلطة على أوروبا المسيحية في ذلك العصر.

ولعل الشيء الذي يؤكد التبعية الاسمية والروحية للخلافة العثمانية هو أن الجزائر كانت تقوم بإبرام المعاهدات والاتفاقيات مستقلة عن الباب العالي، كمعاهدة الجزائر مع فرنسا سنة 1534، حيث كان خير الدين بربروس مفوض باسم الدولة الجزائرية، وسليمان القانوني (4) شخصياً باسم الخلافة العثمانية وفرنساوا الأول باسم فرنسا، ووقعت الجزائر هذه المعاهدة المدعوة بمعاهدة شاتلر و Chatellerant لا باعتبارها مقاطعة من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، إذ لو كانت كذلك، ما كانت لتحتل مكانها على مائدة المفاوضات بل باعتبارها طرفاً ثالثاً مستقلاً ودولة تتمتع بالسيادة الكاملة على قدم المساواة مع إمبراطورية تعتبر من أكبر إمبراطوريات ذلك العصر (5).

ويضيف الباحث أنه بعد سنة واحدة نزل سفير فرنسا الأول جان لا فوري Jean Laforêt بالجزائر العاصمة، ولم يتوجه إلى القسطنطينية إلا بعد ذلك وعلى هذا، فلو كانت الجزائر مجرد "إيالة" أو مقاطعة عثمانية لكان جان لا فوري قد بدأ بالقسطنطينية ولما كان ليقدّم إلى الجزائر إلا بعد ذلك كما هو العرف الدولي في الدبلوماسية بالأمس واليوم.

وعليه فمسألة الوجود العثماني بالجزائر تطرح قضية أخرى ويتعلق الأمر بمسألة العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية التي تطرح جملة من التساؤلات تناولها بالدراسة بعض الباحثين أمثال: محفوظ قداش الذي طرح عدة إشكاليات تتعلق بطبيعة العلاقات من

(1) سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 29.

(2) سعيدوني، المرجع نفسه ص 29.

(3) يرى سعيدوني بأن خير الدين بربروس هو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ووضع أسس البحرية الجزائرية، رغم أنه كان أجنبياً عن الجزائر، انظر سعيدوني، مجلة الثقافة العدد 1984/84 ص 42.

(4) مولود قاسم (نايت بلقاسم)، "السنابتمى التاريخ"، مجلة الأصالة، العدد 56، السنة السابعة، أبريل 1978، ص-ص 7-3.

(5) مولود قاسم، المرجع نفسه، ص، 8.

و عليه فمسألة الوجود العثماني بالجزائر تطرح قضية أخرى ويتعلق الأمر بمسألة العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية التي تطرح جملة من التساؤلات تناولها بالدراسة بعض الباحثين أمثال : محفوظ قداش الذي طرح عدة إشكاليات تتعلق بطبيعة العلاقات من حيث كونها علاقات تبعية أم هي من نوع العلاقات التي تقوم بين بلدين مستقلين ليخلص إلى إشكالية أخرى هل الجزائر ولاية عثمانية أم مستعمرة؟ .

فقد حاول الإجابة على هذه التساؤلات قائلا: "يجب أن نلاحظ أنه إذا كانت الجزائر في غضون القرن السادس عشر ولاية تركية فإن مدينة الجزائر، كانت أيضا مركز لما يسمى "بايلرباي"⁽¹⁾ الذي كان يتمتع بالسلطة على الجزائر و تونس و طرابلس، وقد كانت الجزائر ولاية على قدم المساواة مع الولايات العثمانية في أوروبا و كان البايبرباي شخصية مهمة في البلاط العثماني، و كانت الجزائر وفيه في ولائها للسلطان، حيث أنها لم تقم قط بثورة ضد الأتراك و تعليل ذلك أن هذه الفترة كانت عهد جهاد وتضحية، و الجزائر كثيرا ما ضحت بمصالحها من أجل قضية الجهاد⁽²⁾.

و يضيف قائلا: " لكنه في القرن السابع عشر، في عهود الباشوات و الأغوات أخذت الجزائر تدريجيا تقدر مصالحها و تضعها في المكان الأول قبل مصالح إستانبول ، و هذه الظاهرة واضحة إذا درسنا العلاقات الخارجية ، حيث نرى أن الجزائر كانت حريصة على أن ترتبط بعلاقات خارجية خاصة بها مع الدول الأجنبية ، وقد كانت الجزائر توقع معاهدات مع الدول الأجنبية بصورة مستقلة عن الدولة العثمانية ، وقد كانت هذه الحقيقة هي التي تمثل أقوى حجة في القول بأن الجزائر كانت دولة مستقلة قبل سنة 1830⁽³⁾ .

و في هذا الصدد ذهب الباحث مولود قاسم آيت بلقاسم ، إلى أن الجزائر كانت تعلن الحرب و تعقد السلم ، وتجري المفاوضات و تمضي المعاهدات باسمها و باسمها لا

(1) - البايبرباي، أو باي البايات و هي كلمة عثمانية معناها امير الأمراء و أول من حمل هذا اللقب هو خير الدين بربروس، و قد كان هذا البايبرباي يعين من قبل السلطان العثماني، و من أبرز البايبربايات (1518-1587) نذكر: خير الدين ، حسن بن خير الدين صالح رايس، علج علي، للمزيد من المعلومات راجع، أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800-1830) ماجستير، ص 15 .

محفوظ قداش، الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، ص 7، ع 52، ديسمبر 1977، ص 11 .
محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 11 .

المعاهدات الثلاثية بين خير الدين، باسم دولة الجزائر، و الخليفة العثماني سليمان القانوني، و الملك الفرنسي فرانسوا الأول في شاييرو سنة 1534 حتى آخر معاهدة بين الجزائر و إنجلترا سنة 1824م و الوثيقة المشؤومة بين الداوي حسين و الجنرال دي بورمون صبيحة يوم 5 يوليو 1830 (1).

بينما نجد بعض الدول الشقيقة كالعراق و مصر و ليبيا و غيرها كانت لا تستطيع عقد أية معاهدة إلا برخصة كتابية من الباب العالي و تمضي المعاهدة باسم الخليفة العثماني (2)

و هناك من الباحثين الجزائريين من يرى أن سنة 1671 هي بداية الانفصال الحقيقي عن جامعة الخلافة الإسلامية العثمانية و من أبرزهم أحمد توفيق المدني الذي قام بترجمة و تعريب العديد من الوثائق العثمانية (3) التي جاء بها من خزائن إستانبول و من جملة هذه الوثائق اختار وثيقة لها دلالة قاطعة على استقلال الجزائر الواسع العريض (4) فهو يقول: " إن استقلال دولة الجزائر قد كان ، منذ سنة 1082 هجرية (5) أي منذ أصبحت الدولة تنتخب بواسطة ديوانها رئيسها الذي يدعى الداوي ، و كان استقلالا شبيها

بالاستقلال المطلق، بل أننا إذا قارنا بينه و بين استقلال بلاد الدمنيون (6) الإنكليزي اليوم وجدنا استقلال الجزائر أوسع من ذلك و أعمق (7).

(1) - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830 ج 1، ط 1، دار البعث قسنطينة 1985 ص 82 .

(2) - مولود قاسم ، المرجع نفسه ، ص 82 .

(3) - سبقت الإشارة لهذه المحاولة التي قام بها الأستاذ أحمد توفيق المدني بتكليف من المركز الوطني للدراسات التاريخية، والتي مكنته من الحصول على صور بلغ عددها حوالي 3300 وثيقة بأرشفات إستانبول و تتعلق بتاريخ الجزائر ، راجع: خليفة حماش، الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر تاريخها و واقعها، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 11، فيفري 2002، ص 193 .

(4) - أحمد توفيق المدني، الدولة الجزائرية تدافع عن استقلالها ضمن الجامعة العثمانية مجلة التاريخ العدد 7، الجزائر، 1981، ص 29-11

(5) - 1082 هجرية الموافق لعام 1671 م.

(6) - هو مجلس يضم ضباط و قادة جيش وبعض الشيوخ و الأعيان .

(7) - و هي المملك الأنكليزية التي يتولاها حاكم عام ممثل لملك الإنكليز مثل: كندا، إفريقيا، زيلاندة الجديدة و هي تعمل في سياستها الداخلية و الخارجية كأنها دول مستقلة.

و بالتالي هذه الوثيقة حسب رأي الباحث المدني دليل قوي على أن موقف الدايات بالبلاد الجزائرية، لم يكن مجرد موقف الخضوع و الولاء المطلق لسلطين آل عثمان، بل كان إلى جانب ذلك، موقف الدفاع عن الدولة الجزائرية و النضال النزيه في سبيل استقلالها و حريتها⁽¹⁾

و بالتالي ما يميز العلاقات الجزائرية العثمانية في عهد الدايات (1671-1830) الذي يعد أطول العهود العثمانية في تاريخ الجزائر الحديث و هو استقلال الجزائر الرسمي عن الدولة العثمانية حيث كان السلطان العثماني يعين إلى جانب الحاكم حاكما ثانيا بلقب الباشا و قد استمر الوضع على هذا الحال حتى عام 1711 ، حيث تمكن الحاكم أن يجمع بين منصب الحاكم و لقب الباشا بعد أن أبعد الباشا نهائيا عن البلاد⁽²⁾ ومن مظاهر الاستقلال رفض الداوي علي باشا شاوش (1710-1718) لمبعوث الباب العالي⁽³⁾ إبراهيم باشا إلى الجزائر و تنصيب نفسه بدلا منه .

هذه الاستقلالية يمكن تفسيرها بأن تعيين الباشا أصبح مشكلة لدى السداي لأن السلطان العثماني كان بواسطته يحاول استعادة ما فقد من نفوذ، كما أن الدايات كانوا يشعرون بوجود مضايقة و ازدواجية في الحكم فأخذوا يسعون للقضاء عليه و إلغائه بالوسائل المختلفة و كثيرا ما منعوا نزوله إلى البر عندما يقدم من القسطنطينية و بذلك أدمج منصب الباشوية مع منصب الداوي و أصبح أسلوبا متعبا في التسمية⁽⁴⁾. و عليه فإن الدولة العثمانية احتفظت لنفسها بسلطات شكلية في الجزائر تمثلت بصفة خاصة في الدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة و الاعتراف بمراسيم التعيين و التعاون في مجال الحروب . بحيث تقوم الجزائر بتقديم المساعدة العسكرية للبحرية التركية في حالة تعرض تركيا لاعتداء خارجي كما حصل في معركة نافارين 1827⁽⁵⁾.

(1)- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ص 11 .

(2)- Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, Trad, de l'Anglais. Par Juac,carty,P,125.

نقلا عن لوزقي شويثام للمرجع السابق ص 12.

(3)- الباب العالي ، هو المقر الرسمي للدولة العثمانية حتى أضر حكم السلطين العثمانيين و قد أطلق إسم الباب العالي رسميا على الحكومة السلطانية العثمانية.

(4)- يحي بو عزيز، الوجيز في تاريخ الجزائر القديمة و الوسطى، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 29-30.

(5)- عمار بخوش، تاريخ سياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 60

و التعاون في مجال الحروب . بحيث تقوم الجزائر بتقديم المساعدة العسكرية للبحرية التركية في حالة تعرض تركيا لاعتداء خارجي كما حصل في معركة نافارين 1827 (1).
 أمام هذا الوضع الداخلي الذي عرفته الجزائر منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر نستطيع القول أن الدايات استأثروا بكل مظاهر السلطة و النفوذ في البلاد و استطاعوا أن يحققوا للجزائر استقلالها الحقيقي عن الدولة العثمانية التي لم يكن لها يد في هذا الانقلاب حسب رأي الباحث صالح فركوس (2) و الذي يرى أنه لم يكن للسلطان نفوذ سوى إصدار الفرمانات (3) للموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان (4).

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) - عمار بخوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 60.
 (2) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 103 .
 (3) - كلمة فارسية تعني عهد السلطان للولاية و يتضمن الفرمان عادة الأوامر و التوجيهات .
 (4) - صالح فركوس، المرجع السابق، ص 103 .

و قد أورد مولود قاسم في هذا الإطار بعض شهادات مؤرخين أوروبيين أراد من خلالها أن يثبت مدى استقلالية الجزائر و كمال سيادتها، وتبعيتها الاسمية فقط للدولة العثمانية⁽¹⁾

يقول المؤرخ الفرنسي ذي غرامون (Degrammont) : " لقد كان الديوان (أي حكومة الجزائر) يتخذ القرارات بكل سيادة: فيعلن الحرب و يعقد السلم و يمضي المعاهدات و يقيم أحلفاء، بدون أن يتساعل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي"⁽²⁾ .

و يقول المؤرخ الألماني سيمونوف (Semjonouv) : " إن دايات الجزائر لم يكونوا ملوكا وراثيين بل كانوا رؤساء جمهورية عسكرية لم يبق لها قبل آخر عهدا إلا مجرد علاقة اسمية بإستانبول"⁽³⁾ .

و يرى المؤرخ الأمريكي سبنسر (Spencer) أن الاعتماد المتبادل بين الباب العالي و رؤساء الدولة الجزائرية ربما يصوره بوضوح أكثر التدعيم الذي يعطيه كل منهما الآخر في ظروف الشدة"⁽⁴⁾ .

و قد تفضل الأستاذ إسماعيل العربي في ترجمته لكتاب المؤرخ الأمريكي إروين (Irwin) أن طاعة الباب العالي ليست إلا اسمية في الجزائر⁽⁵⁾ .

(1) - مولود قاسم شخصية الجزائر الدولية، المرجع السابق، ص 82 .

(2) - De Grammont, Histoire d'Alger Sous la domination Turque, P126

(3) - Juri Semjonouv, Glamzund Elend fransoesi sheu Koloniabeiches P 201.

- نقلا عن مولود قاسم - المرجع السابق، ص 83 .

(4) - William, Spencer, Algiers in the age of there corsairs :Noriman (U.S.A) 1976.

- من ترجمة الدكتور عبد القادر زيان " الجزائر في عهد ريايس البحر "، ش. و. ن. ب. الجزائر 1980، ص 156-165 .

(5) - مولود قاسم، المرجع السابق، ص 84 .

إلى جانب هذا نجد دايات الجزائر كانوا يرفضون في العديد من المرات تدخلات ووساطات الباب العالي في أكثر من مرة و يستدل مولود قاسم في هذا الباب برسالتين من الداي عمر⁽¹⁾ إلى الخليفة العثماني محمود الثاني الأولى بتاريخ 5 جمادى الثانية 1230هـ (16 ماي 1815) إذ يقول له فيها: " منذ ثلاثين سنة استحوذ قراصنتنا على باخرة روسية، وقد طلبها محمد أغا - (من قصر الباب العالي و بأمر السلطان) - كما أن قراصنتنا قد استولوا على باخرة من جبل طارق و محمد أغا يطالب بها أيضا، " نعم حضرة سلطاننا أنه من المستحيل علينا إرجاع ذلك"⁽²⁾.

أما المعاهدة الثانية هي أيضا موجهة إلى نفس السلطان (محمود الثاني) بتاريخ 6 جمادى الثانية 1230هـ (17 ماي 1815) يقول فيها: "إن بواخر مدينة دوبروفنيك (يوغسلافيا) قد أعتزضت سفن القرصنة الفرنسية التي حاصرتها، وقد تمكن ثلاثة من بحارة دوبروفنيك من الهروب ليقعوا في أيدي الجزائريين الذين أوصلوهم إلى الجزائر، لعدم وجود أوراق رسمية تثبت جنسيتهم، لقد اتصلنا برسالتكم التي طلبتم فيها إطلاق سراح هؤلاء، غير أننا نعلمكم أنه يتعذر علينا القيام بذلك لعدم وجود جوازات سفر معهم من جهة و من جهة أخرى إن هدفهم كان محاربتنا"⁽³⁾.

بل و أكثر من هذا، فكم من مرة رد دايات الجزائر بعنف على مبعوثي السلاطين العثمانيين، بل و قبلوا سفنهم عند مغادرة ميناء الجزائر عندما كانوا يأتون ليتوسطوا بينها و بين الدول الأوروبية لذلك فإن مبعوثو الباب العالي كانوا يعودون إلى إستانبول بأيدي فارغة إلى السلاطين و إلى سفراء إسبانيا هناك، أو فرنسا أو بريطانيا أو النمسا أو أمريكا و ينتظرون على أحر من الجمر نتائج توسط الخلفاء لدى دايات الجزائر "الصلاب"

(1) - إحكم الجزائر ما بين (1815-1817) تميزت فترة حكمه بتكاثب الدول المسيحية على الجزائر و في مقدمتهم إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) - مولود قاسم، المرجع السابق ص 84.

(3) - مولود قاسم، المرجع نفسه ص 84-85.

الشداد، ذوي الرؤوس " الغليظة" الذين كان طابعهم الإصرار و العناد كما يقول عنهم أغلب المؤرخين الأوروبيين و الأمريكيان⁽¹⁾ .

انطلاقا من هذه الشهادات التاريخية نستطيع القول أن الجزائر في العصر الحديث كان ارتباطها بالدولة العثمانية ارتباطا اسميا فقط ومنه يتضح أن أترك الجزائر لم يكونوا قادرين على إحداث القطيعة النهائية مع الدولة العثمانية و هذا بحكم الرابطة الدينية.

و لكن في المقابل هناك من يرى في سياسة الحكام الأتراك بالجزائر في علاقتهم بالسكان نوع من الاستعمار ، هنا يجدر بنا الفصل بين تصرفات الحكام و نوعية علاقاتهم بالسكان و بين نظام الدولة الجزائرية الذي يعكس لنا إكمال مقومات الأمة الجزائرية و استقلال كيائها السياسي و من ثم حسب رأي الباحث سعيدوني لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار بالمقولة الغربية التي ترى في انتماء الجزائر إلى الدولة العثمانية نوعا من الاستعمار⁽²⁾ لأن المتتبع للأحداث يثبت أن جذور الدولة الجزائرية الحديثة تعود إلى العهد العثماني و أن الاحتلال الفرنسي كان حادثا طارئا حال دون قيام الجزائر بدورها الحقيقي في نطاق الرابطة العثمانية⁽³⁾.

لذلك فقد كان لظهور الأتراك بالجزائر دور فعال في إنقاذ هذا البلد من احتلال إسباني واقع لا محالة لذا قبل السكان بالانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية باستانبول بعد أن استجدوا بالأخوين عروج و خير الدين، وما من شك حسب رأي الباحث صالح فركوس أن رابطة الدين هي التي كانت الدافع الرئيسي لمثل هذا الرضا أو القبول خاصة و أن الصراع -أنداك- كان على أشده بين المسلمين و الصليبيين، فقد بذل الأتراك العثمانيون جهودا تحفظ لهم في التاريخ من أجل حماية الجزائر من الهجمات الاستعمارية طوال ثلاثة قرون⁽⁴⁾ .

(1) - مولود قاسم شخصية الجزائر الدولية، المرجع السابق، ص 85.
 (2) - سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 115.
 (3) - سعيدوني المرجع نفسه، ص 115.
 (4) - فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 78.

و بالتالي فالوجود العثماني بالجزائر كان استجدادا و ليس استعمارا حسب زعم المدرسة التاريخية الاستعمارية.

ثانيا: أنظمة الحكم والإدارة في الأراضي البايكوية:

إن الحديث عن الإدارة ونظام الحكم يقودنا إلى طرح عدة تساؤلات ترتبط أساسا بطبيعة الحكم التركي من جهة وبظهور الجزائر ككيان سياسي مكتمل الشروط، وأمة مستوفية المقومات من جهة ثانية، وهذا بعد أن عجزت عن تحقيق ذلك في عهد الرستميين والحماديين والزيانيين، كما أن دراسة جهاز الحكم الإداري للجزائر في الفترة العثمانية⁽¹⁾ يقودنا للحديث عن التقسيم الإداري وأهميته حيث تعتبر الأقاليم الإدارية كوحدات شيء مفروض، فرض على تركيبة المجتمع الجزائري وبحدود اصطناعية ولكنها تؤدي أغراضها، كما أن الإقليم هو أصيل في تركيب المجتمع ولعل أهم ميزة لهذه التقسيمات الإدارية في العهد العثماني هي الفصل الصارم بين المدينة والريف من حيث الوظائف الإدارية.

1- نظام الحكم العثماني في الجزائر:

من المتعارف عليه عند أغلبية المؤرخين أن الحكم العثماني بالجزائر مرّ بأربعة مراحل رئيسية وإن كان هناك من قسمها إلى خمسة مراحل⁽²⁾ في حين أن جوهر الخلاف بين مختلف الباحثين والمؤرخين يكمن في تاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية⁽³⁾. لقد كان ظهور الأتراك بالجزائر دور فعال في إنقاذ هذا البلد من احتلال إسباني واقع⁽⁴⁾ وهذا بعد أن اشتدت غارات الإسبان والبرتغاليين وتكثفت، على مدن وموانئ الشمال الإفريقي من طنجة غربا إلى طرابلس الغرب شرقا⁽⁵⁾ حيث استطاع الإسبان من خلال غارتهم على

(1) - إن المقصود بالفترة العثمانية هو نظام الحكم الذي عرفته الجزائر، والذي يمتد من بدايات القرن السادس عشر إلى بدايات القرن التاسع عشر (1830) وهذه الفترة نفسها عرفت عدة مراحل من تطورها من حيث نظام الحكم من بايلرباي (أمير الأمراء) (1518-1588) وباشوات (1588-1659) وأغوات (1659-1671) وبدايات (1671-1830). هذه الفترة الأخيرة التي عرفت فيها الجزائر الاستقرار السياسي والاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

(2) - من بين هؤلاء الأستاذ الباحث أحمد توفيق المدني، في كتابه محمد عثمان باشا، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1986، ص 23.

(3) - هناك من ذهب إلى أن تاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية يعود إلى 1516 - وهناك من ذهب إلى سنة 1518 ولكن اراجع هو سنة 1519 راجع الفصل الأول.

(4) - صالح فر كرس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 78.

(5) - يحيى بو عزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص 305.

السواحل الجزائرية الاستيلاء على عدة مدن ومراكز منها المرسى الكبير عام 1505 ووهران عام 1509، وبجاية عام 1510 م⁽¹⁾.

أمام هذا الوضع كان الأخوان خير الدين وبابا عروج العثمانيان يجوبان شواطئ البحر المتوسط بأسطول بحري لحماية ثغور البلدان الإسلامية ضد المعتدين فاستجد بهم الجزائريون لتنظيم المقاومة ضد الخطر الإسباني الصليبي، واستطاع بابا عروج أن يحرر مدينتي شرشال والجزائر من يد الاستعمار الإسباني سنة 1516 م وواصل المقاومة ضد هذا الاحتلال حتى استشهد في قرية وادي المالح قرب تلمسان سنة 1518⁽²⁾.

بعد استشهاد عروج اختار أعيان الجزائر أخاه خير الدين واليا على البلاد وقبيل خير الدين ذلك بعد أن وافق الأعيان على شرطه الوحيد والمتمثل في إلحاق الجزائر بالخلافة العثمانية، ووجه الأعيان رسالة إلى الخليفة العثماني (السلطان سليم الأول) بايعوه فيها وكانت مؤرخة في أوائل ذي القعدة 925 هـ - الموافق لـ: 26 أكتوبر 3 نوفمبر 1519 وأصبحت الجزائر منذ ذلك إيالة عثمانية⁽³⁾.

لقد اتصف نظام الحكم الذي عرفته البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة⁽⁴⁾ كان أولها :

عهد الباي لازباي (باي البايات). (1588-1518) : الذي بدأ باستقرار الحكم التركي بفضل جهود الأخوين عروج وخير الدين بربروس وانتهى ب وفاة علج علي، وثانيها فترة حكم الباشوات (1588-1659) كسلطة تنفيذية فقد استمر تعيينهم كممثلين للخلافة العثمانية تشريفا لها إلى غاية 1711م حين تقلد حاكم الجزائر منصبيين الداوي والباشا وقد حددت مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وثالثها فترة حكم الأوغوات (1659-1671) وقد امتازت بقصر منبتها نظرا للنظام المتبع في تولي منصب الأغا لمدة شهرين (أغا الهالين)⁽⁵⁾.

وقد عرفت فيها الجزائر اضطرابا في نظام الحكم وفوضى في شؤون الإدارة، أما المرحلة الرابعة والأخيرة، فهي فترة حكم الدايات التي استمرت بدون انقطاع من (1671-1830)⁽⁶⁾ وعرفت فيها الجزائر

(1) - أرزقي شويتام، نيابة الحكم العثماني بالجزائر وعوامل انهياره، ماجستير، ص 8. راجع كذلك، سي يوسف (محمد) علج علي، المرجع السابق، ص 37.

(2) - فيلالى السايح، العلاقات الجزائر التونسية، (1792-1837)، ماجستير، ص 2.

(3) - يذكر الأستاذ الباحث يحي بوعزيز أن الدكتور عبد تجليل لتميمي عثر على ترجمة لرسالة سكان مدينة الجزائر إلى سلطان العثماني سليم الأول التي تحمل تاريخ أول ذي القعدة سنة 925 هـ (الموافق ما بين 26 أكتوبر ونوفمبر 1519 ونشر نصها التركي وصورتها نفوثة جرافية في المجلة التاريخية المغربية عدد 5 (جانفي 1976) ص 95-101، ونشر الترجمة العربية لها في نفس المجلة عدد 6 (جويلية 1976)، ص 116-120، وتساءل عن حامل هذه الرسالة إلى الباب العالي، أبو العباس بن أحمد بن القاضي الذي قاد الوفد الجزائري إلى السلطان وهو في الحقيقة أمير إمارة كوكو بجبال جرجرة وكان في البداية متحالفًا مع خير الدين ثم تمرد عليه في قرية بني عشية شرق مدينة جيجل لمدة سبع سنوات من عام 1521 إلى 1527م. ثم أعاد الكرة على أبي العباس في مدينة الجزائر وقتله واستعاد سلطته السابقة عليها وعلى باقي البلاد، وقد أعادت مجلة الأصاله نشر هذه الرسالة وتمكن توفيق المنني من العثور على النص العربي الأصيل ونشره في مجلة للتاريخ، راجع يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر، ص 305.

(4) - سعيدوني والمهدي البوعجيلي، الجزائر في العهد العثماني، ج 3، الجزائر 1984، ص 14، راجع كذلك فيلالى السايح، المرجع السابق، ص 3.

(5) - فيلالى السايح، المرجع نفسه، ص 3.

(6) - فداي: كلمة تركية تعني الخال ويبدو أنها لم تستعمل للدلالة على وظيفة إيا في الجزائر وتونس، وكان لداي في البداية لقبًا شرفيًا يتطلب الحصول على جدارة في البحر والحرب، ثم استخدم لوظيفة عسكرية في الجزائر وتونس، راجع محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال، ص 69-70 نقلا عن فيلالى السايح، العلاقات الجزائرية التونسية، ص 78.

- ويذكر تربي تربي أن هذا المنصب أحدثه الرياس المنشغون بالجهاد البحري بعد أن فضوا على سلطة الأشراف. راجع نقحارة الخاجحة لتاريخ الجزائر، ص 10.

مقومات السيادة وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية⁽¹⁾.

ويذكر الأستاذ عمير اوي أن هذه المراحل والتسميات هي نسبة إلى رتبة الحاكم وليست نسبة إلى تفرد نظام الحكم ومميزاته، كما لاحظ أن هذه الصفات هي أجنبية وغريبة عن المجتمع الجزائري الذي لم يسبق له أن عرفها⁽²⁾. إن الهدف من دراستنا لمختلف هذه الأنماط لا يستند إلى إبراز خصوصيات كل مرحلة بقدر ما يهدف إلى دراسة التحولات والتطورات التي عرفها نظام الحكم في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

لقد عرف نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني تطورا ملحوظا وذلك منذ استقرار الأتراك بالجزائر بداية من القرن السادس عشر، حيث كانت الجزائر تحت حكام من الأتراك يحملون لقب باي لارباي (باي البايات) وقد امتاز هذا العهد بمحاولة بسط السلطة العثمانية على أقاليم الجزائر والتصدي للعدو الخارجي (الإسباني) وإسكات كل معارضة محلية يمكن أن تطمح إلى استرداد الحكم⁽³⁾.

ويمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي الاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس⁽⁴⁾ والأهالي وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري⁽⁵⁾.

كما استطاع الباي لاربايات أن يحققوا الوحدة الإقليمية والسياسية للدولة الجزائرية التي امتد نفوذها وسيطرتها إلى كل جهات الشرق والغرب والجنوب، والقضاء على كل الإمارات والسلطات المحلية بتلمسان والإمارات الحفصية في قلعة بني عباس وقسنطينة وعنابة، وإمارة كوكو بالقبائل.

ويعتبر صالح رايس⁽⁶⁾ (1552-1556م) بطل تحقيق هذه الوحدة، لأنه هو الذي

(1) - سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 14.

(2) - عمير اوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، للنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر) 2005، ص 75.

(3) - فيلالى السايح، المرجع السابق، ص 2.

4 - نرياس: وهم طائفة من الجيش البحري (رجال الجهاد البحري) تأسست هذه الفئة منذ عهد خير الدين الذي كونه منهم 8 آلاف جندي ثم تطورت وازدهرت خلال عهد الباي لاربايات وتتألف من الأتراك والأندلسيين والجزائريين في أوائل الحكم التركي ثم أصبحت الكثرة الغالبة منهم فيما بعد تتألف من لفظة لتي اعتنقت الإسلام، أنظر رايح بونار، المغرب العربي، تاريخه وثقافته، ط 3، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 2000، ص 352.

(5) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 57.

6 - عين صالح رايس باي لارباي على الجزائر في شهر جمادى الأولى من سنة 959 هـ - أفريل 1552 وكان لتوليته ارتفاع عظيم في الأساطير الجزائرية وقد تم تعيينه من قبل الباب العالي وقد استطاع توسيع حدود الدولة الجزائرية وهذا بعد أن ضاع تلمسان لسنوات عدة وبذلك سقطت دولة بني زيان، راجع رايح بونار، المغرب العربي، المرجع السابق، ص 343.

اجتهد في مد نفوذ الأتراك إلى الواحات بالجنوب وقضى على الدولة الزيانية بتلمسان⁽¹⁾ وفرض طاعة السلطة بالجزائر على كل المناطق، إذ وصلت التخوم الجزائرية بصفة تقريبية حيث هي الآن⁽²⁾. وعلى مستوى العلاقات السياسية الخارجية فقد استطاعت الجزائر بفضل امتلاكها لأسطول بحري قوي أن تفرض إرادتها على كل الدول الأوروبية وترغمها على دفع إتاوات مقابل ضمان الأمن والسلام لمراكبها في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾.

ومنه فقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بجملة من الحقائق كان أبرزها استقرار الحياة السياسية وتحالف الجميع ضد العدو الإسباني حيث تم تحرير برج فنار عام 1529 من الإسبان وتحرير بجاية عام 1555م وإنهاء الوجود الإسباني في تونس عام 1574، وهذا بعد أن أبلى الجزائريون بلاء حسنا حيث تمكنوا يوم 23 أوت 1574 من احتلال طلق الواد والاستيلاء على قاعدة الإسبان وكل من كان فيها من الإسبان ثم تواصلت الهجومات من الجيوش إلى أن تم القضاء على الإسبان نهائيا على تونس في 11 ديسمبر 1574م وبذلك ألحقت بالدولة العثمانية⁽⁴⁾ ولكن مع تبعية للجزائر فيما يخص دفع الإتاوات واختيار من يحكمها من الدايات وبقي الأمر على حاله إلى غاية عام 1590 حيث تمرد مجلس الأوجاق في تونس ورفض هذه التبعية للجزائر وإلحاق البلاد بالدولة العثمانية رأسا⁽⁵⁾ وعليه فإن الظروف الدولية والأوضاع المحلية التي كانت تعيشها البلاد الجزائرية خلال تلك الفترة، من ازدهار للغزو البحري وتكاثر الغنائم مكن البايبر بايات أن يدعموا حكمهم، ويتدخلوا في شؤون الأقطار المجاورة، وهذا النفوذ المتزايد لهؤلاء الحكام الذي كانوا يراس بحر أكثر من كونهم رجال حكم هو الذي دفع الدولة العثمانية إلى تعويضهم بالباشوات⁽⁶⁾.

وبالتالي إلغاء منصب البايبرباي يمكن أن يعتبر تحولا هاما في موقف الدولة العثمانية، لقد وضع هذا التحول السلطات الجزائرية أمام اختيارين: إما قبول الإدارة العثمانية و الانضواء تحت كنف الإمبراطورية وقبول كل نتائج التبعية المطلقة أو الانفصال والابتعاد عن الدولة العثمانية وما يمثله ذلك من الأخطار في مواجهة دول الغرب المسيحي⁽⁷⁾.

فحسب رأي الباحث جمال قنان أن السلطات الجزائرية اتخذت موقفا مرنا من هذه المسألة، فهي من جهة رفضت الرضوخ التام والتبعية الكاملة للدولة العثمانية، وحرصت في نفس الوقت من جهة أخرى على الإبقاء على صلات معها بقبول تعيين موظف سام كمثل للسلطان في الجزائر والذي يمتثل في شخصية الباشا⁽⁸⁾.

(1) سقطت دولة بني زيان نهائيا سنة (961م-1554م) في عهد آخر ملوك بني زيان مولاي الحسن بعد فترة حكم دامت 318 سنة.

(2) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط2، الجزائر 1976ص-ص337-338.

(3) نمر كوس، المرجع السابق، ص83.

(4) عمار بوحوش، لتاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص58.

(5) عمير لوي، علاقات بايلك لشرق للجزائر في تونس، دار البحث، قسنطينة (للجزائر) 2002، ص8.

(6) سعيدوني و المهدي ابو عبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص15.

(7) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص241-242.

(8) جمال قنان، المرجع نفسه، ص242.

عهد الباشاوات (1588-1659):

بعد انتهاء ولاية حسن فنزيانو سنة 1587 رأت السلطنة التركية أن تلغي سلطة البايكربايات وأن تبدلهم بنظام الباشوية وأن تجعل نفوذ الباشاوات قاصرا على القطر الجزائري وحده ومدة حكم الباشا محدودة بثلاث سنوات ولذلك أطلق على حكمهم حكم الباشاوات الثلاثينين⁽¹⁾.

ومن بين الأسباب التي أدت بالباب العالي لإتباع هذا الأسلوب في الحكم هو خوفه من استقلال الجزائر عن السلطة العثمانية⁽²⁾. حيث نجد الباحث صالح فركوس ذهب إلى أن التغيير يعود إلى الصراع الذي كان قائما بين طبقة الرياس وجنود الإنكشارية، منذ نشأة الدولة الجزائرية، فهذا الصراع كان من الأسباب الرئيسية لتغيير هذا النظام⁽³⁾.

كما يضيف أن الإنكشارية ظلت طوال فترة حكم البايكربايات تثير تخوفات وشكوك الباب العالي في نية البايكربايات، هذه الشكوك جعلت من رجال الدولة العثمانية يرون أن جمع السلطة في الولايات الثلاث: الجزائر وتونس، وطرابلس تحت حكم رجل واحد قد يشكل خطرا على الإمبراطورية، خاصة وأن المسافة بعيدة بين القسطنطينية والجزائر، لذا تقرر تقسيم الحكم بفصل هذه الولايات عن بعضها البعض⁽⁴⁾.

وعليه نتيجة هذا التغيير أصبح السلطان العثماني يقوم بتعيين باشا لمدة 3 سنوات يقوم بإرساله من تركيا ويستدعيه بعد انتهاء فترة تعيينه، على أن يقوم بإرسال باشا آخر هناك⁽⁵⁾.

ولكن الشيء الملاحظ أن تعيين الباشا لمدة ثلاث سنوات جعله يشعر بأنه ليس في حاجة إلى ولاء الشعب مادامت مدة ولايته محدودة⁽⁶⁾. لهذا انصرف إلى السلب والنهب وجمع الثروة قبل عودته إلى القسطنطينية، وهذا ما دفع باليولداش أو رجال الجيش البري أن يثوروا على الباشاوات ويضعفوا نظام الحكم في الجزائر، بعد أن تميز عهدهم بطابع العزلة والانفراد عن الشعب وحصر الاهتمام بالعاصمة دون الأطراف والولايات الأخرى

(1) رابح بونار، المغرب العربي، المرجع السابق، 354.

(2) عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص97.

(3) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص90.

(4) صالح فركوس، المرجع نفسه، ص90-91.

(5) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص58.

(6) فركوس، المرجع السابق، ص91.

إلا بقدر ما يضمن الطاعة للدولة وتوفير الجباية لخزيرتها⁽¹⁾ كما عمل الباشوات على استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الغزو البحري⁽²⁾، مما أدى إلى حدوث تصادم بين جنود البحرية (الرياس) وجنود القوات البرية اليولداش، كما حدثت خلافات وتناقضات بين جنود البحرية الجزائرية وبين جنود البحرية العثمانية خاصة عندما حاول الأتراك أن يخضعوا المصالح الجزائرية لمصالح الإمبراطورية العثمانية⁽³⁾.

أمام هذه الأوضاع قام رؤساء البحر ورجال الديوان العسكري بالثورة ضد حكم الباشا ونظام الثلاثة أعوام فأبقوا على منصب الباشا احتراماً للسلطان، لكنهم قرروا أن السلطة الفعلية يتولاها الديوان العسكري مباشرة وبالتالي أهم تحول عرفه هذا النظام هو انتقال السلطة من الباشا إلى الديوان في أمر الحرب والسلم⁽⁴⁾.

ولهذا لم تكن مقاليد السلطة والنفوذ في الجزائر على عهد الباشوات بيد ممثلي السلطان العثماني وإنما كانت بين أيدي الديوان فهو الذي كان يمسك بزمام السلطة ويوجه أمور البلاد سواء بالنسبة للسياسة الداخلية أو في علاقات الجزائر مع الدول الأجنبية⁽⁵⁾.

وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ في هذه الفترة بالذات ظهور بدايات للتباعد بين الجزائر والدولة العثمانية وهذا نتيجة التغيير في السياسة العثمانية فبعد أن كانت متوجهة نحو الغرب ونحو المشاكل المتوسطية تحولت انشغالاتها نحو الشرق عندما بدأ خطر الدولة الصفوية⁽⁶⁾ يهدد ولاياتها الشرقية⁽⁷⁾. ولم يؤد هذا التحول إلى حدوث فراغ في الحوض الغربي للمتوسط، بل على العكس إذ سوف نلاحظ أن الأسطول الجزائري يزداد قوة ليصبح أكثر مما كان في الماضي، لأنه منذ الآن، سوف يقع على عاتقه بالدرجة الأولى سد هذا الفراغ في مواجهة الخطر الإسباني من جهة ومواجهة أي خطر أوروبي محتمل من جهة أخرى⁽⁸⁾.

وبالتالي نلاحظ أن تغيير أولويات المصالح بالنسبة لكليهما هو الذي ساهم في ظهور هذا التباعد. على العموم فإن عهد الباشوات كان يمثل عهد موظفي الخلافة العثمانية، فإذا كانت الوحدة بين الشمال الإفريقي تشكل عنصراً قوياً تعتز بها الدولة العثمانية وتحافظ عليها فقد غدا الآن مصدر خطر كبير يقلق الإدارة العثمانية ويثير مخاوفها من انفصال الجزائر،

(1) - توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص 38-40 نقلاً عن رابح بونار المغرب العربي، ص 354.

(2) - سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني (المرجع السابق)، ص 15.

(3) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 58-59.

(4) - رابح بونار، المرجع السابق، ص 354.

(5) - جمال قنان، معاهدات الجزائر وفرنسا، المرجع السابق، ص 242.

(6) - تأسست هذه الدولة عام 1499 على يد إسماعيل الصفوي، هذه الدولة التي كانت تربطها علاقات مع الدولة العثمانية تميزت بالتوتر تارة وبالانفراج تارة أخرى إلى أن سقطت سنة 1737 في عهد نادر شاه.

(7) - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 38.

(8) - جمال قنان، المرجع نفسه، ص 38.

لأن المبدأ الذي اعتمده بتحديد مدة الباشا بثلاث سنوات، قد أثار في نفس الباشا مسألة الفصل بينه وبين رعيته،⁽¹⁾ وبالتالي أصبحت قضية الحكم مسألة ثانوية لا تهمه فتفاقت بذلك انصرافات والاضطرابات على الحكم الأمر الذي أدى إلى القضاء على نظام الباشوات. وكان هذا عام 1659م، وبذلك سيطرت طبقة الإنكشارية على الحكم حيث تقرر إعطاء السلطة التنفيذية للأغا رئيس الفرقة العسكرية على شرط ألا تتجاوز مدة حكمه الشهرين، أما السلطة التشريعية فقد تقرر أن تكون بيد الديوان وبذلك أصبحت طائفة الرياس تحتل مكانة ثانوية في شؤون الحكم⁽²⁾.

عهد الأغوات (1659-1671):

يعتبر هذا العهد من أقصر العهود⁽³⁾ نظرا للنظام المتبع في تولي منصب الأغا⁽⁴⁾ في هذا العهد بدأت الرابطة بين الباب العالي والأغوات تسير نحو الضعف، كما قام نزاع بين طائفتي الرياس واليولداش لأن الرياس كانوا يعتبرون أنفسهم أعلى من طبقة اليولداش هذه الأخيرة قامت بثورة كمحاولة لتقريب المسافة بينها وبين الرياس فاستولت بذلك على الحكم.

لم تستطع فرقة الرياس البحرية التصدي لمخططهم لأنها كانت في موقف ضعف بسبب هلاك أغلب أسطولهم في معركة البندقية⁽⁵⁾ فقرر اليولداش إعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضائهم ولقبوه بالأغا على شرط أن لا تتجاوز مدة حكمه ثلاثة أشهر، أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان، وثبت هذا النظام فشله منذ الوهلة الأولى وكان أسوأ من سابقه لأن كل الأغوات انتهى حكمهم بالقتل حتى أصبحوا يخافون القعود على كرسي الحكم.

وباختصار فإن هذه الفترة القصيرة من نظام حكم الأغوات في الجزائر قد تميزت

بما يلي:

1- اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر.

(1) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 92-93.
(2) - مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، للجزائر 1976، ص 171، نقلا عن صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ص 97.

(3) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 59.

(4) - فيلكس السايح، العلاقات الجزائرية التونسية، المرجع السابق، ص 3.

(5) - عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 90.

2- استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أو ضباط الجيش البحري وتدمير الأهالي من الفساد السياسي وانتشار الفوضى في البلاد.

3- نجاح الیولداش في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة الرياس⁽¹⁾.

وهكذا يمكن القول أن نظام الآغاوات الذي دام اثنا عشر عاما، كان يحمل في طياته بذور فئائه، فلم يستطع هذا النظام أن يثبت سلطته أو يفرض نفوذه في خضم تلك التناقضات التي سيطرت على نظامهم لأن نظامهم إنما جاء نتيجة رغبة الطبقة العسكرية الحاكمة في فرض رقابة مستمرة على السلطة التنفيذية وحرصها على تلبية رغبات رؤسائها وعجزها على الذوبان في إطار الدولة⁽²⁾، وبذلك لم يحسنوا تسيير البلاد⁽³⁾ في هذا الجو المضطرب فكر الرياس في إحداث انقلاب جديد في نظام الحكم وقرروا التفاوض وإلغاء نظام الآغاوات وتعويضه بنظام أكثر استقرار هو نظام الدايات⁽⁴⁾.

وفي هذا الصدد يقول جون وولف "لقد كان الرياس مهددين تهديدا خطيرا بهذه الفوضى، فقد كانوا أغنى الناس في الجماعات المنفذة، وكانوا يملكون الفيلات في ضواحي الجزائر والمنازل بالمدينة، وكانوا يملكون الرقيق بالإضافة إلى الثروة من البضائع والدراهم، كما كانوا متعودين على القيادة، وبذلك كانت الفوضى والاضطرابات تهدد ثروتهم، كما كانت تهددها الأساطيل الأجنبية⁽⁵⁾. لذلك تدخل الرياس وعينوا أحدهم دايا للجزائر وهو الحاج محمد⁽⁶⁾

(1) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 59-60.

(2) - صالح فرکوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 100-101.

(3) - سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 15.

(4) - رابح بونار، المغرب العربي، المرجع السابق، ص 366.

(5) - جون ب وولف، الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، نقلا عن صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 133.

(6) - الحاج أحمد محمد باشا (1082 هـ الموافق لـ 1671م): تولى هذا الدايا الحكم سنة 1671م، وكان من طائفة الرياس أهم الأحداث التي وقعت في عهده هجوم سلطان المغرب على الحدود الجزائرية وفتله، إبرام معاهدة بين الجزائر وهولندا سنة 1670، وتنازل عن الفرنسيين مع الجزائر حول إطلاق سراح الأسرى من الجانبين سنة 1681م، للمزيد من المعلومات راجع رابح بونار المرجع السابق، ص 369.

عهد الدايات (1671-1830):

نقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة في هذا البلد بحيث حاولوا ترضية السلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم وذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدى الحياة، بناء على اقتراح الديوان العالي⁽¹⁾ وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني⁽²⁾ وبذلك أصبح نظام حكم الإيالة الجزائرية أشبه شيء بجمهورية عسكرية⁽³⁾ يتولى تسيير شؤونها حاكم منتخب هو الداوي.

وحول طبيعة نظام الحكم الذي كان سائدا في الإيالة آنذاك هناك من يقول أن الجزائر كانت جمهورية عسكرية⁽⁴⁾ يعين رئيسها بواسطة الانتخاب ويذكر آخرون أنها كانت مملكة⁽⁵⁾ والواقع حسب رأي محمد العربي الزبيري أنها لم تكن هذه ولا تلك وإنما كانت تحكم بنظام من نوع خاص، لم يعرف في أي بلد آخر، وأهم مميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية وأنه كان حكما جماعيا شوريا في القمة وفرديا مطلقا في القاعدة⁽⁶⁾.

وأول داوي حكم الجزائر هو الحاج محمد باشا وقد تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية بحيث أصبحت لها حدود واضحة وجيش منظم وعاصمة معترف بها دوليا⁽⁷⁾ كما أن السلطان العثماني أصبح لا يلعب أي دور في اختيار داوي الجزائر، وبقي دوره ينحصر في إصدار مرسوم أو (فرمان) لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر⁽⁸⁾.

(1) - الديوان: مجلس يتألف من كبار الضباط وكذلك الموظفين الساميين في الدولة يمكن تشبيههم بالوزراء بالإضافة إلى كتاب للدولة والقاضيين والمفتيين الحنفي والمالكي وهو بمثابة البرلمان اليوم، يرأسه الداوي يجتمع أربع مرات في الأسبوع لدراسة قضايا ومشاكل البلاد.

(2) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 60.

(3) - ذهب إلى هذا الرأي الأستاذ ناصر الدين سعيدون، للمزيد من المعلومات راجع، سعيدوني: الجزائر في العهد العثماني، ص 15.

(4) Pelissier - (R. D) Annales Algériennes, Paris 1836, Ti, p :16

(5) - Venture (de paradis), « Alger an 18^e siècle » RA, ER Tr, 1897, p :89.

نقلا عن محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 19.

(6) - محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 19.

(7) - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 100.

(8) - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 60.

بفعل هذا التطور أصبح الداوي المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر⁽¹⁾. هذه المكانة التي اكتسبها داي الجزائر تعود إلى سنة 1711م عندما منع الداوي علي شاوش⁽²⁾ نزول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان العثماني بمرسى الجزائر بحجة تسببه في إثارة الفتن وإحداث القلاقل وبذلك جمع الداوي بين منصب الباشا الشرفي ووظيفة الداوي العملية، بعد أن كان قبل ذلك يكتفي بلقب الداوي، بينما لقب الباشا كان من اختصاص مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر، الذي له أحقية تمثيل الباب العالي لدى ديوان الجزائر وهذا ما سمح للداوي شعبان وخلفائه من بعده أن يحصلوا على لقب الباشا من السلطان مقابل تقديم الهدايا وإعلان فروض الطاعة والاحترام وقد كان اختيار الدايات في أول الأمر (1671-1689) يتم من بين صفوف الرياس، نظرا لنفوذهم وثرواتهم ومكانتهم في أوساط السكان، ولكن بعد أن تناقصت ثرواتهم وقل نفوذهم إثر ضعف نشاط القرصنة أصبح الداوي يختار من بين قادة الأوجاق⁽³⁾ الذين ظلوا يتقلدون منصب الداوي حتى نهاية العهد العثماني (1689-1830)⁽⁴⁾.

ويعتبر الداوي رئيسا للدولة وقائدا للقوات النظامية الإنكشارية⁽⁵⁾ كانت مهامه تشمل الإشراف على اجتماعات الديوان وشؤون الإدارة العامة، فهو الذي يعين البايات على رئاسة البايك والموظفين الرسميين بمختلف المناصب بما في ذلك الحكومة المركزية وهو أيضا صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية، فيعلن الحروب ويوقع على معاهدات السلام ويحدد أو يرفض حقوق الاستغلال للشركات الأجنبية، ويتلقى الضرائب والإتاوات المختلفة من الدول الأوروبية⁽⁶⁾.

ومن جهة أخرى لم يعد دايات الجزائر ملزمين إزاء الدولة العثمانية إلا بالخطبة وضرب السكة باسم السلطان، مقابل تمتعهم بالألقاب الشرفية مثل لقب ميرميران وبايلرباي الروميلي وهو أعلى منصب في الدولة العثمانية آنذاك⁷. وهو ما ذهب بسبب بعض

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2000، ص 216.

(2) - بابا علي شاوش (حكم الجزائر ما بين 1710-1718): تميز عهده بإدخال تعديلات هامة على السلطة، فقد أجريت عملية تطهير واسعة في صفوف الإنكشارية، كما شجع القرصنة، وتعتبر فترة حكمه نقطة تحول في تاريخ الجزائر العثمانية حيث استقلت الجزائر عن الدولة العثمانية.

(3) - الأوجاق: كلمة تركية بمعنى الموقد وتطلق على قطعات الجيش الإنكشاري الذي يعتبر كعائلة واحدة تجتمع حول موقد البيت ولذا صارت تفهم بمعنى المأوى، وبمرور الزمن أخذت تطلق على الجيش والحكومة معا، راجع أرجموند كوران: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847 ترجمة، عبد الجليل التيمي، ط2، تونس، 1974، ص 16.

(4) - سعيدوني، المرجع السابق، ص 15.

(5) - فيلالى السايح، العلاقات الجزائرية التونسية، المرجع السابق، ص 3.

(6) - ولياد سينسر، الجزائر في عهد ريبان البحر. ترجمة عبد القادر زبانية، الجزائر، ش. و. ن. ب. ت، 1980، ص 77.

(7) - سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 217.

المؤرخين حسب سعيدوني إلى القول بأن الدايات كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها رغم بقائها ضمن النفوذ والهيمنة العثمانية⁽¹⁾.

وبدون شك فإن عصر الدايات هو عصر القوة العسكرية⁽²⁾ عرفت فيه الجزائر بداية تعكر العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد تحالف طويل بين البلدين كانت فيه الجزائر في حالة حرب مع الدول الأوروبية، هولندا، إنجلترا، إسبانيا.

ففي عهد الداوي بابا حسن نظم الأميرال الفرنسي دوكين يوم 12 جويلية 1682م حملة عسكرية قوامها ثلاثون سفينة حربية لمهاجمة شرشال ومدينة الجزائر⁽³⁾ لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، بعدها بعامين أي عام 1684م أبرمت الجزائر معاهدة سلم مع فرنسا لمدة مائة سنة لكنها نقضت عام 1776م بسبب نشوب معركة بين السفن الفرنسية والجزائرية قامت من خلالها فرنسا بقتل الجزائر وفي النهاية تم الصلح بين الطرفين وكان هذا في عهد الداوي حسين ميزومورتو (1683-1688)⁽⁴⁾.

و في المقابل عرفت الجزائر صراعا مع جيرانها، حيث نشبت حرب بين الجزائر والمغرب الأقصى انتصر فيها الداوي الحاج مصطفى على ملك المغرب مولاي إسماعيل كما هاجم تونس يوم 28 أوت 1705م و حاصرها، و لما طال الحصار، أخذ الجنود الإضافيون ينصرفون بعدها اضطر الداوي لرفع الحصار في 9 أكتوبر 1705م إلى جانب هذا اهتم بتحسين الجهة الغربية فوضع بوشلاغم بايا على الغرب الجزائري⁽⁵⁾ فاتخذ من مازونة مقر له ثم غيره بعد ذلك إلى مدينة معسكر، و لعب هذا القائد دورا كبيرا في طرد الإسبان يوم 16 أبريل 1708م⁽⁶⁾، من وهران و المرسى الكبير و تمت هذه العملية في عهد الداوي محمد بقطاش لكن الإسبان لم يتأثروا بالهزيمة التي لحقتهم أثناء طردهم من وهران، حيث أرسلت إسبانيا حملة عسكرية لاسترجاع المرسى الكبير و وهران في 15 جوان 1732م⁽⁷⁾ و كان هذا في عهد المالك فيليب الخامس بقوة قوامها ثمانية و عشرون ألف عسكري و ست عشر باخرة حربية استطاع من خلالها احتلال وهران و المرسى الكبير للمرة الثانية لمدة حوالي ستون عاما أخرى⁽⁸⁾، ثم عازمت الجزائر، و صممت على إزالة القرحة الإسبانية من جسمها، و حشد البطل العظيم الداوي محمد بن عثمان باشا، قوات

(1) - سعيدوني، المرجع السابق، ص217.

(2) - عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع لسابق، ص61.

(3) - عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص100، راجع كذلك، صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص142.

(4) - عمارة عمورة، المرجع نفسه، ص100.

(5) - رابح بونار، المرجع السابق، ص372.

(6) - عمار عمورة، المرجع السابق، ص100.

(7) - رابح بونار، المرجع السابق، ص374.

(8) - يحيى بو عزيز، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص52.

عسكرية كبيرة أكره الإسبان على الجلاء عنها بصفة نهائية عام 1792م و هذا بعد التوقيع على الصلح مع الإسبان على شرط جلاء الحامية الإسبانية من وهران و المرسي الكبير، فقبل الإسبان هذا الشرط و لم يطبق فعليا إلا في عهد الداوي حسن،⁽¹⁾ و بذلك تخلصت الجزائر من استعمار دام قرابة قرنين و ستين عاما، سجلت الجزائر شعبا و قيادة صفحة مشرقة في تاريخها العسكري الحديث⁽²⁾، و لكن إنصافا للحقيقة ينبغي أن نقول أن نفوذ الجيش البحري (الرياس) و ازدياد نفوذ الدايات لم يخدم أبناء الجزائر الأصليين و لم يستجيب لمطالبهم، و لهذا فإن القوات العسكرية و السياسية قد توجهت لخدمة مصالحها مع إهمال شؤون الرعية.

لذلك فإن الأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام، حيث كانت القلاقل و الاضطرابات المتواصلة هي الطابع الذي ميز هذا العهد، و عليه فإن عصر الدايات هو الآخر كان مليئا بالتوترات و المؤامرات⁽³⁾، إذ نجد أن حكومة الأوجاق قد بدأت منذ مطلع القرن الثامن عشر تسير نحو التدهور حيث بات هذا التدهور يزداد شيئا فشيئا سائرا بالولاية نحو الانهيار الكلي، خاصة في اليوم الذي تتوقف فيه المنافسات الأوروبية بين بعضها البعض⁽⁴⁾.

و يرى حمدان خوجة أن سبب ضعف و تدهور الوضع في الجزائر مع بداية القرن التاسع عشر يعود بالأساس إلى التدهور العام الذي عرفه الجيش الإنكشاري، فبينما كان الجيش متماسكا، صار منفكا بسبب الأسلوب الجديد الذي اعتمد في تجنيد العساكر الإنكشارية فدخلت بين صفوفه عناصر لا أخلاق لهم بسبب فتح أبواب التجنيد حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا⁽⁵⁾، من قبل، و صار الجيش الإنكشاري الذي كان الدرع الواقى للدولة، يرتكب الأخطاء، و المخالفات ضد القبائل و البدو، بل قام بإشعال الفتن و الثورات و أصبح يتدخل في تغيير الحكام حسب أهواء كبار ضباطه و طموحاتهم⁽⁶⁾، و كان أول ضحاياهم الداوي مصطفى باشا.

إن المتتبع للوضع السياسي في الجزائر خلال القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر لا يجد صعوبة في الحكم عليه بانعدام الأمن و انتشار الفوضى على مستوى الهرم

(1) - رابح بونار، المرجع السابق، ص 378.

(2) - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

(3) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 104.

(4) - De Grammont, histoire d'Alger sous la domination Turque, Paris, 1887, P,240

نقلا: عن صالح فركوس، المرجع نفسه، ص 103.

(5) - حمدان خوجة، انمرآة، تقديم، تحقيق، محمد العربي الزبيري ص2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر،

1982، ص 149.

(6) - حمدان خوجة، نفس المصدر، ص 149.

السياسي، ذلك أن أغلب دايات هذه المرحلة كانت نهايتهم القتل و هو أمر يؤكد الدور المهم الذي لعبه الجيش الإنكشاري في فساد النظام في الجزائر و بالتالي ضعف الدولة. و يؤكد صالح العنتري أن الوضع في الجزائر بدأ في التدهور منذ وفاة الداوي محمد عثمان باشا و مقتل صالح باي قسنطينة حيث صار الحكام العثمانيون يتعمدون الجور و الفجور و تسرب الضعف إلى حكمهم حتى زالت جميع معايير التولية و صارت المناصب العليا تباع و تشتري⁽¹⁾.

وبدأت ظاهرة الاستبداد تطفو على سطح الهرم السياسي، مما أدى إلى تراجع النظام و تقهقره، و لعل ذلك هو الذي شجع الهجومات الأوروبية المتعددة⁽²⁾، و يؤكد المؤرخون الغربيون أن تدهور الحكم العثماني في الجزائر كان سنة 1798م حين توفي الداوي حسن و تولى من بعده حفيده مصطفى الخرناجي، و يظهر أن الاتفاق واقع على مسألة تدهور الحكم في عهد هذا الأخير لأسباب أهمها : محاولة الأفراد بالسلطة و شدة الصراع على مستوى السلطة المركزية، و بروز اضطهاد الطبقات الشعبية و التكتيل بها⁽³⁾. و قد كتب الكثير عن معانات السكان بأقلام جزائرية عاشت الأحداث و الوقائع عن قرب و تركوا لنا وصفا مؤلما عن الأعمال التي كانت تمارس ضد المواطنين و ممتلكاتهم⁽⁴⁾، وقد اعتبر الباحث فيلالي السايح الداوي حسن باشا آخر دايات الجزائر الأقوياء⁽⁵⁾، بالرغم من تزكية حمدان خوجة⁽⁶⁾، للداوي مصطفى باشا (1798-1805)، هذا الأخير الذي يؤخذ عليه أخطر خطأ ارتكبه ضد سيادة الجزائر عندما منح اليهودي بوشناق سلطة مطلقة يتصرف بمقتضاها في الإيالة كما يشاء مما جعل بعض المؤرخين الغربيين يطلقون عليه لقب (ملك الجزائر)⁽⁷⁾.

و قد عرفت الجزائر تدهورا كبيرا بعد مقتل الداوي مصطفى سنة 1805م من قبل الإنكشارية⁽⁸⁾، فخلفه الداوي أحمد (1805-1808) هذا الأخير الذي ارتكبت في عهده جرائم كبيرة منها: اغتيال و عزل البايات و الاستيلاء على ثرواتهم، و كثرة التبذير و العبث بأموال

(1) - محمد صالح العنتري، فريدة منسية أو تاريخ قسنطينة) تقديم و تعليق يحيى بوعزيز، دار هومة، الجزائر، ص 86.

(2) - فيلالي السايح، العلاقات الجزائرية التونسية، المرجع السابق، ص 5.

(3) - فيلالي السايح، المرجع نفسه، ص 6.

(4) - من بين هؤلاء المؤرخون الجزائريون ننكر كتاب مسلم بن عبد القادر (ليس الغريب و المسافر) تحقيق ربيع بونار، الجزائر، 1974، ص 47 و كتاب العنتري (فريدة منسية)، و مجاعات قسنطينة، تحقيق و تقديم ربيع بونار، ش.ع.ت، الجزائر، 1974.

(5) - فيلالي السايح، المرجع السابق، ص 6.

(6) - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 150.

(7) - حمدان بنفس المصدر، ص 150.

(8) - نعل أول من اعتمد ظاهرة اغتيال البايات و مصادرة أراضيهم هو الداوي حسن سنة 1702 فسد تعويض العجز المالي لتخزينه العامة و لتوسع حول هذا الموضوع راجع حمدان خوجة، ص 150.

بأموال الخزينة العامة، و أبرز ما اشتهر به عهده هو بيع مناصب البايات حيث يقول حمدان خوجة: « و لم يكن على الذي يريد أن يصبح بايا إلا أن يتجه لأقارب أحمد باشا و يمدهم بالأموال »⁽¹⁾، و كان نتيجة ذلك كثرة التمردات و الثورات حتى ضعفت السلطة و الدولة الجزائرية و لهذا فالمتتبع لوضع الجزائر في تلك الفترة يلاحظ كثرة اغتياالات الدايات و كان من بينه الدايا أحمد في 07 نوفمبر 1808م من قبل الجيش الإنكشاري⁽²⁾.

و قد ظلت ظاهرة اغتيال الدايات هي السمة الغالبة إلى غاية عام 1817م تم اغتيال أربعة دايات⁽³⁾، فمنذ أن تولى علي خوجة الحكم تغيرت الأمور هذا الأخير الذي استفاد من تجربة الدايات السابقين له مع الجيش الإنكشاري فأول عمل قام به الدايا علي خوجة هو نقل مقره الرسمي من الجنية إلى القصبة بعد أن زاد في تحصينها، كما عامل العناصر الإنكشارية معاملة قاسية و أبعده العناصر العثمانية عن مراكز القرار و عمل على تقريب العناصر المحلية و قد استفاد الدايا علي خوجة من اعتماده على الجنود المحليين حيث منعه من وصول الإنكشارية إليه حتى وافته المنية إثر إصابته بمرض قاتل⁽⁴⁾، و يرى سعيدوني أنه لو امتد العمر طويلا بالدايا علي خوجة لاتخذ تاريخ الجزائر جهة أخرى على غرار ما حدث في تونس على يد الحسينيين⁽⁵⁾.

و قد تولى الحكم من بعده حسين باشا⁽⁶⁾، حيث عمل الدايا الجديد على إعادة الهدوء و الاستقرار و القضاء على الفتن و الثورات و كسب رضى القبائل المتمردة عن طريق تخفيض الضرائب، غير أن هذه الإصلاحات لم تثمر كونها جاءت متأخرة⁽⁷⁾، و لهذا يمكن وصف عهد الدايا حسين بأنه كان «قائما على العنف و الغلبة و تأييد أو سحق الإنكشارية»⁽⁸⁾، و بالطابع العسكري حسب رأي الأستاذ الزبيرى⁽⁹⁾، و مهما يكن من أمر فإن فترة الدايا حسين امتازت بالاستقرار و الهدوء حتى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر مند 1830.

(1) - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 150-151.

(2) - حدد حمدان خوجة فترة حكمه بالأربعة أشهر، راجع خوجة، المرأة، ص 151.

(3) - هؤلاء الدايات هم: علي خوجة، علي باشا، الحاج محمد، و الدايا عمر.

(4) - فيلالى السايح، المرجع السابق، ص 8.

(5) - سعيدوني، النظام المالي الجزائر في الفترة العثمانية (1800 - 1830)، ص 10، من، ث، الجزائر، 1979، ص 44.

(6) - تولى الحكم (من 1818 إلى 1830) توفي بالإسكندرية سنة 1838 و كان ذا رأي و حزم و شجاعة.

(7) - حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 174.

(8) - فيلالى السايح، المرجع السابق، ص 8.

(9) - محمد العربي الزبيرى، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 19.

كان الحكم العثماني في الجزائر خلال الفترة الأخيرة يعمل على استمالة الأهالي معتمدا أساسا على تمرد كبير من القبائل التي كانت تتمتع بالاستقلال⁽¹⁾، و على الوسطاء و الأعوان مثل قبائل المخزن، و على المرابطين و العلماء بالإضافة إلى الحاميات العسكرية التي كان الحكام يحتفظون بها في المدن و لعل هذا النوع من العلاقة بين الحكام و الأهالي هو الذي جعل بعضهم يعتقد بأن العثمانيين لم يقوموا بأي مجهود لمساعدة الشعب الجزائري على التقدم و التطور⁽²⁾، بل أن السلطة كانت تشجع الفتن و تعمل دائما على خلق العداوات بين مختلف العشائر حتى لا تجد من يعارض مشاريعها، أو يقف في وجهها و حتى لا يستطيع الأهالي تكوين قوة ضدها⁽³⁾.

و مع كل هذا ينبغي أن نؤكد على حقيقة أساسية أن الجزائر في العهد العثماني و لا سيما في الفترة الأخيرة من حكم الدايات كانت تتميز عن باقي أقاليم الإمبراطورية العثمانية بكيانها المتميز بإدارة منتظمة و عاصمة قارة و حدود معترف بها و روابط متفق عليها مع باقي الدول و الأقطار بحيث أصبحت الجزائر دولة مكتملة السيادة لها كامل الصلاحيات في توقيع الاتفاقيات و إقرار المعاهدات مع الدول الأوروبية بدون الرجوع إلى الباب العالي⁽⁴⁾، و من المؤكد أن هذا التطور في نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني و انتهى بها إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية يعود إلى الظروف والأوضاع المحلية التي كانت تعيشها الجزائر⁽⁵⁾.

هذا كل ما له علاقة بنظام الحكم و مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل أنظمة سياسية ذات طابع أو ليقارشي⁽⁶⁾، و بطبيعة الحال لا يمكن دراسة الحالة السياسية دون الإشارة إلى الحكم الإداري .

2- الإدارة في الأراضي البايليكية:

(1) ناصر الدين سعيدوني، مذكرة حول إقليم قسنطينة، مجلة الأصالة عدد 70 - 71، للجزائر 1979، ص 11.

(2) محفوظ قدش، الجزائر في العهد التركي، مجلة الأصالة، عدد 52، ديسمبر 1979، الجزائر، ص 10.

(3) محمد العربي لزبيري، المرجع السابق، ص 23.

(4) سعيدوني و المهدي أبو عبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ج3، الجزائر، 1984، ص 14 - 15.

(5) سعيدوني المرجع السابق، ص 15.

(6) أوليقارشي: و نغني به حكم الأقلية أنظر عمير اوي أميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار نهدي عين منية.

(جزائر) 2005، ص 95.

من مميزات النظام العثماني في الجزائر أن إدارته كانت مركزية و إقليمية في نفس الوقت⁽¹⁾ و لذلك قبل التطرق لواقع التنظيمات الإدارية على مستوى باييكات (الإدارة الإقليمية) يجدر بنا الإشارة إلى خصوصيات الإدارة المركزية.

عرف الجهاز الإداري للجزائر في العهد العثماني تطورا ملحوظا و ذلك لاستقرار الحكم التركي بالجزائر، و قد استكمل تنظيماته و استقرت أجهزته بصورة فعلية مع نهاية القرن الثاني عشر⁽²⁾.

ولذلك فالشيء الملاحظ على جهاز الحكومة الإداري أنه كان بسيطا في بداية نشأتها إذ كان لا يتجاوز عدد من الكتاب و الموظفين يعملون تحت إدارة الحاكم في العاصمة، ثم أخذت الإدارة تنمو بمرور الزمن، حتى اكتملت صورتها النهائية تقريبا في عهد الدايات (671- 1830)، و مهما يكن، فإن الباييرباي حسن بن خير الدين هو أول من تصدى عام 1565 للإصلاحات و التنظيمات الإدارية، و إلى تقسيم الولاية إلى باييكات – أو إيالات أي مقاطعات، يدير كل مقاطعة موظف يحمل لقب باي⁽³⁾، على أن المصادر لم تذكر إلا القليل عن نظم الحكم في عصر الباييربايات و عصر الباشاوات و الأغاوات – وخاصة النظامين الإداري و المالي، و إنما تناولت المصادر نظم الحكم بشيء من التفصيل في عصر الدايات و هذا راجع إلى ندرة المصادر المتعلقة بالفترة الأولى من الإيالة الجزائرية.

و هناك إشكالية أخرى مطروحة لدى العديد من الباحثين ألا و هي مسألة تبدل الأنظمة السياسية و تغير الحكام و ما ترتب عن ذلك من اختلاف في الوظائف و الألقاب الإدارية جعلت من الباحث يبدي آراء عامة يغلب عليها طابع الشمولية في بعض الأحيان⁽⁴⁾ حول هذا الموضوع.

و لهذا فالأفكار الواردة في هذا التحليل تعبر عن النظام العام الذي تميزت به هذه الفترة من تاريخ الجزائر.

(1) عميراي، المرجع السابق، ص76.

(2) سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص16

⁽³⁾ GAID (M) chronique du bey de Constantine P.4

⁽⁴⁾ سعيدوني، ورقية جزائرية، لمرجع السابق ص 214

*** وضعية الإدارة التركية بالجزائر:**

- كانت الإدارة التركية بالجزائر بسيطة، تناسب وضعية المجتمع، فالمدينة لها إدارتها و القبائل لها إدارتها و المناطق التي تجاوزت نظام القبيلة لها إدارتها، حيث تقوم الإدارة المركزية مثل الإدارة الإقليمية على ركيزتين هتان ضمان دخول الضريبة إلى الخزينة و ضمان خضوع الرعية للسلطة المركزية⁽¹⁾.

بحيث أصبحت السلطة التنفيذية بيد الداى الذي كان يساعده في أداء مهامه الإدارية و إصدار أوامره و تعليماته ديوان خاص يتشكل من موظفين سامين، بينما كان يقوم بتنفيذ هذه الأوامر مجموعة كبيرة من الموظفين و الضباط المتقاعدين الذين كانوا بدورهم يشكلون الديوان الكبير الذي يجتمع أعضاؤه في المناسبات الرسمية و المواسم الدينية⁽²⁾.

ويذكر محفوظ قداش أن الديوان الكبير هو عبارة عن مجلس واسع جدا يضم حوالي سبعمائة عضو أغلبيتهم من العسكر و البقية هم أعضاء الحكومة و شواش الداى و العلماء والوجهاء و نقيب الأشراف، و قد كان هذا الديوان يلعب دورا هاما في بداية عهد الدايات غير أن هذا الدور أخذ يتراجع إلى أن أصبح في أواخر العهد التركي يقتصر على تقديم المشورة للهيئة التنفيذية و المصادقة على اختيار الداى⁽³⁾.

و يرى جمال قنان أن التطور الحاصل داخل هذه المؤسسة (الديوان) خلال القرن السابع عشر و كذلك العدد الكبير لأعضاء الديوان جعل منه هيئة ثقيلة الحركة غير تادرة على متابعة الأمور بدقة و بالسرعة المطلوبة مما أدى إلى انبثاق هيئة محدودة العدد داخل الديوان نفسه و التي أطلق عليها اسم الديوان الصغير، التي استأثرت بالسلطة الفعلية داخل هذه المؤسسة الواسعة⁽⁴⁾ بمعنى آخر أن سلطة الديوان أخذت تضعف لسببين:

الأول/ أن الداى مند أن زود بلقب الباشا أصبحت سلطته مطلقة، و أصبح هو الذي يتولى كافة الشؤون دون أن يشرك معه الديوان أو يستشيرده، و صار يمارس الحكم بمساعدة مجلس خاص يطلق عليه اسم الديوان الخاص⁽⁵⁾.

(1)- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514، 1830)، المرجع السابق، ص 285.

(2)- سعيدونى: الجزائر في العهد العثماني، 32 للمرجع السابق، ص، 16.

(3)- Mahfoud Kaddache, *l'Algérie durant la période ottomane*. O.P.V. Alger, 1992, P.43 -

(4)- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830) المرجع السابق، ص 247.

(5)- سعيدونى: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص، 216.

ثانيا/ أن ثورات الإنكشارية ضد الدايات و اغتيالهم و تنصيب غيرهم، لم تعد تمكن الديوان من ممارسة حقه في انتخاب الداي الجديد، هذا بالإضافة إلى أن الداي، كان يعمد إلى تعيين خليفة قبل وفاته، فإذا كان حدث و مات الداي موتا طبيعيا، يكون خليفته قد اتخذ الاحتياطات اللازمة لشغل المنصب، فيتم التغيير دون معارضة، أما في حالة اغتيال الداي فإن القتل ينصبون الشخص الذي كانوا قد انتخبوه من بينهم و لهذا أصبح دور الديوان في أواخر الحكم العثماني مقتصر على تقديم المشورة و اختيار الداي⁽¹⁾.

و مهما يكن، فقد كان الداي عند تقلده الحكم عن طريق الديوان أو عن طريق الثوار يوفد إلى السلطان العثماني أحد ضباط الأوجاق يسمى (آغا الهدية) محملا بالهدايا ليلتمس منه تأكيد انتخابه⁽²⁾ فيبادر السلطان بتحقيق طلبه و يرسل إليه فرمان، و هو براءة الباشوية و القفطان فيصبح الداي قائدا للإنكشارية من جهة و الحاكم للولاية من جهة أخرى.

و تتمثل اختصاصات الذي من الناحية القانونية في الإشراف على تطبيق القوانين المدنية و العسكرية، و تنظيم الجيوش و مراسلة القبائل المختلفة و رؤساء الدول للحفاظ على الأمن في الداخل و في الخارج⁽³⁾ كما أنه كان يشرف على المالية و على التنظيمات الإدارية الضرورية لها بالإضافة إلى أنه كان يعين الوزراء⁽⁴⁾ و غيرهم من رجال حاشيته⁽⁵⁾ بالإضافة إلى تعيينه لبايات الإيالات الثلاث، إيالة التيطري، و الإيالة الغربية (بايك الغرب) و الإيالة الشرقية (بايك الشرق).

و قد سبقت الإشارة إلى أن الديوان الخاص يتكون من خمسة أعضاء هم الخزناجي (الخز ندار) و آغا العسكر و خوجة الخيل و كيل الخرج للبحرية، و بيت المالجي و كان لكل واحد من هؤلاء الأعضاء أو الوزراء كما يدعون أحيانا - اختصاصات محددة.

(1) - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 281.

(2) - يذكر حمدان خوجة «عندما تنتهي عملية التنصيب (تنصيب لداي) يكلف أحد الأشخاص بالذهاب إلى الباب العالي للإخبار عن وفاة الداي القديم و قيام الديوان بانتخاب الحاكم الجديد و بهاده المناسبة تكتب رسالة تحمل إمضاء و خاتم كل واحد من أعضاء الديوان و خاصة نقاضي و المفتي و نقيب الأشراف يوافق أعيان المدينة كذلك على هذا الإختيار و يشهدون على قدرة الشخص المعين بعدها يذهب هذا الشخص حاملا معه هدية إلى الباب العالي راجع حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 132، 134.»

(3) - محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية لمرجع سابق، ص 19.

(4) - هؤلاء الوزراء هم مساعدا الداي يختارهم بنفسه من الأثرث و عدهم سبعة (الخزناجي أو الخزنادر، الأغا، وكيل الخرج، بيت السجى، خوجة الخيل، شيخ الإسلام، المكتابجي).

(5) - الحضور بالحاشية هيئة موظفين التي تضم عناصر تركية يتقاضون نفس المرتب راجع الزبيري، مرجع نفسه، ص 20.

و لكن الشيء الملاحظ هو التطور في الصلاحيات بالنسبة لهؤلاء الموظفين السامين فالخز ناجي مند بداية القرن التاسع عشر أصبح نوره شبيها بدور الوزير الأول⁽¹⁾ في النظام الرئاسي، فهو إلى جانب لونه يشرف على المالية و الإدارة الداخلية للبلاد، كان يقوم مقام الداي و ينوب عنه⁽²⁾ نفس الشيء بالنسبة لوكيل الخرج، فهو إلى جانب اهتمامه بالشؤون البحرية المختلفة أصبح يتراس ديوان البحرية الذي كان من بين مهامه الفصل في القضايا و النزاعات التي تحدث في البحر بين الجزائريين بين الدول الأخرى بحضور القناصل الأجانب المعتمدين في البلاد كما كان من مهامه متابعة علاقات الجزائر مع الدول الأجنبية و كل هذا يندرج ضمن عملية إصلاح الهياكل التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة⁽³⁾.

ولكن في المقابل هذا التطور المستمر للمناصب الإدارية و توسع اختصاصات بعض الموظفين على مستوى الإدارة المركزية، مع تضاعف بعض المهام كوظيفة وكيل الخرج الذي ما لبث أن تضاعفت مكانته و تقلصت صلاحيته إثر ضعف القرصنة و اشتداد الضغط الأوروبي على الجزائر و تزايد نفوذ آغا العرب و الخزناجي⁽⁴⁾ أصبح يشكل عائقا أمام الباحث، و هذا ما جعل حصر الأجهزة الإدارية و تحديد الأسباب المؤثرة فيها و تحليل النتائج التي أسفرت عنها مهمة شاقة إن لم تكن متعذرة⁽⁵⁾ و ينطبق هذا الحكم حتى على الإدارة الإقليمية أي كل ما له علاقة بالأجهزة الإدارية الخاصة بالبايلكات.

* التنظيم الإداري في الأراضي البايليكية:

يعود التقسيم الإداري الإقليمي، الذي ظل قائما، دون تغيير جوهري إلى نهاية العهد التركي⁽⁶⁾ و قد سبقت الإشارة إلى أن حسن باشا بن خير الدين هو الذي قسم البلاد إلى أربع مقاطعات و هي على التوالي: مقاطعة الشرق أو قسنطينة، و بايلك الغرب أو وهران، و بايلك التيطري أو المدية⁽⁷⁾ و حتى تكشف الستار عن التنظيم الإداري بالأراضي البايليكية يمكن أن نتساءل عن مدى ارتباط الثورات الريفية التي شهدتها هذه المقاطعات بطبيعة هذا

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 222.

(2) - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا (المرجع السابق) ص 248.

(3) - قنان: المرجع نفسه، ص 248.

(4) - سعيدوني: الجزائر في العهد العثماني، ج 3، الجزائر، 1984، ص 17.

(5) - سعيدوني: ورقات جزائرية المرجع السابق، ص 255.

(6) - صالح عياد: الجزائر خلال الحكم التركي، للمرجع السابق، ص 281.

(7) - كان أول تقسيم إقليمي للبلاد باقتراح من حسن باشا ابن خير الدين الذي حكم في الفترة الممتدة ما بين (1544 - 1552) و انشاء هذه المقاطعات لم يكن مرة واحدة، بل على مراحل ففي أول الأمر يتم تنظيم مقاطعة العاصمة نفسها ابتداء من سنوات 1520م إلى جزني 1532م ثم بايلك التيطري سنة 1540م ثم استحدثت بايلك الغرب سنة 1563م بعد ذلك تم انشاء بايلك قسنطينة سنة 1567م و قد كانت لكل منها حدود إقليمية معروفة و معلومة لا تتعداها إلى غير ما راجع محمد ميمون، التحفة المرضية في الدرلة النكاشية، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ص 36.

التنظيم و لكن قبل هذا عرفنا بأن و ولاية الجزائر في العهد العثماني كانت تتألف من أربع مقاطعات، يطلق على كل مقاطعة منها اسم بايلك، فعلى رأس كل بايلك من هذه البايلاكات الثلاث يوجد موظف رئيسي هو الباي يساعده في أداء مهامه جماعة من الموظفين المحليين يتكون منهم ديوان البايك الذي هو بمثابة صورة مصغرة لديوان الداوي بدار السلطان من حيث تنظيمه الإداري و صلاحياته المالية و اختصاصاته الاجتماعية مع وجود بعض الفوارق و الاختلافات الناجمة عن الوضعية الخاصة لكل بايلك⁽¹⁾ ولئن كان الداوي هو الحاكم نظرياً، فإن الباي كان في الواقع مستقلاً ولا يخضع له إلا فيما يتعلق بجمع الضرائب و دفع الدنوش أو الغرامة التي تؤدي كل ثلاث سنوات و الباي مسؤول أيضاً على استتباب الأمن في مقاطعته و إبقاء الأهالي في حالة الخضوع و الطاعة⁽²⁾ إلى جانب هذا كان البايات الثلاث⁽³⁾ متساوين في الواجبات و العمل و المسؤولية، تتمثل مهمتهم في الإشراف على شؤون الإدارة و المراقبة و تنظيم الجيش و المحافظة على الأمن و الاستقرار في الجهات التي يحكمونها، و كانوا يرجعون إلى الداوي في الأمور السياسية هذا بالإضافة إلى القيام بتنفيذ أوامره المطلوبة منهم فيتم ذلك عن طريق وكلائهم المقيمين في العاصمة، و قد كانت الإدارة التركية على مستوى البايلاكات تتميز باللامركزية، حيث كان كل باي مسؤول عن إدارته و عن حدود منطقتة مثلما كان محمد الكبير و صالح باي قسنطينة⁽⁴⁾ كما أن للباي مهام إدارية حددها سعيدوني في النقاط التالية:

1- ضمان موارد دخل الخزينة الخاصة بكل بايلك و لو باستعمال مختلف الوسائل كالقيام بالحملة العسكرية، المحلة الفصلية ربيعاً و خريفاً⁽⁵⁾ و استمالة الرؤساء المحليين، و هذا ما يظهر الباي كأنه المفوض الرسمي لجمع الضرائب و الحصول على الحقوق الموجبة من الأراضي التابعة للدولة ليقوم بعد ذلك بتسليمها إلى السلطات الحاكمة بالجزائر بنفسه مباشرة

(1) من الملاحظ أن لفظ البايك كان يستعمل للدلالة عن نوع من الإقطاع الخاص بقضاء ضباط الإنكشارية المتقاعدون ثم توسع في استعماله حتى أصبح يستعمل في الجزائر ليدل على الإقطاع المأخوذة منها لضرائب، ثم انتهى به الأمر ليصبح بمثابة نوع من الحكم الإداري للسلطة العثمانية بالبلاد الجزائرية، راجع سعيدوني: وثائق جزائرية، ص 241.

(2) محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للجزائر، المرجع السابق، ص 22 - 23.

(3) نقصد بهم بايات بايلك الشرق - بايلك الغرب - بايلك التيطري.

(4) صالح فرغوس: المرجع السابق، ص 117.

(5) المحلة: فرقة من الجيش تخرج فصلياً لتساعد القادة على جمع الضرائب، وينكر الأستاذ سيساوي أن هذه للفرقة تخرج مرتين في السنة على مستوى بايلك الشرق، حيث تصل إلى قسنطينة كل سنة فرقة تتكون من (1500) تركي لضمان تحصيل الضرائب، فخذ ذهاب الخليفة خريفاً إلى مدينة الجزائر حاملاً الضريبة تصحبه (509) خيمة أما بقية الخيام فتقتضى فصل الشتاء و عدد (250) جندي في قسنطينة مرابطة بالفصية مشكلين ما يعرف بفرقة الشتاء نفس الشيء بالنسبة لعملية الربيع، انظر، أحمد سيساوي، النظام الإداري في

سبايك الشرق، المرجع السابق، ص 36.

كل ثلاث سنوات (الدنوش الكبير) أو نيابة عنه بوساطة خليفته مرتين في السنة (الدنوش الصغير).

2- المحافظة على الأمن و استقرار الأوضاع و الحيلولة دون انتفاضات السكان المحليين و تأمين الطرقات، و ذلك باستعمال القوة العسكرية الموجودة بالبايلك و الاهتمام بالمرافق العمرانية الواقعة في منطقة نفوذه⁽¹⁾.

و للبايات موظفون يساعدونهم في إدارة البايلاكات بالنسبة للموظفين و قد ركزنا في هذا الجانب على بايلك الشرق كنموذج للأجهزة الإدارية حسبما جاء في دراسة لفايست (Vayssettes) التي اعتمدت في بدورها على عدة مصادر و مخطوطات محلية أخرى⁽²⁾ ويمكن أن نميز الأجهزة التالية:

1- الخليفة: و هو مسؤول عن شؤون لاطوان و أقاليم البايك و يخضع له القياد و رجال الميليشيات و ينظم عملية استخلاص الضرائب و يتولى إخضاع السكان لحكومة البايك و يذهب مرتين في العام إلى الجزائر العاصمة في الربيع و الخريف لحمل الدنوش إلى الباشا و ذلك عند عدم ذهاب الباي بنفسه.

2- قائد الدار: و هو بمثابة شيخ البلدية و هو برتبة أغا متقاعد⁽³⁾ و هو مكلف بإدارة الجزء الأكبر من الأملاك الريفية التابعة للبايلك و كذلك العقارات المصادرة الواقعة في المدينة.

3- الباشن الخز ناجي أو الخز ندار: و هو الذي يشرف على المصالح المالية و على الإنفاق و يراقب جمع و تسليم الضرائب أو الجباية⁽⁴⁾.

4- أغا الدائرة: و هو أحد رؤساء فرسان المخزن يدير فرق القوم غير المنظمة في الأرياف، و يتولى توفير ما تحتاج إليه و يخرج مع الباي لمعاينة القبائل المتمردة.

5- الباشا كاتب: كبير الكتاب أو الكاتب العام، الذي يحرر الرسائل السياسية الهامة التي تخص الباي و يراقب باقي الكتاب.

(1) سعيدوني: ررقات جزائرية المرجع السابق، ص 242.

(2) تناول هذا الموضوع بالدراسة المؤرخ الفرنسي فايست.

Vayssettes: *histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 a 1837* recueil des notices et mémoires de société archéologique de la province de Constantine (Constantine 1867).

(3) محمد صالح العنترى: فريدة منسية (لو تاريخ قسنطينة) مراجعة و تقديم و تعليق يحيى بوعزيز، المصدر السابق، 31.

(4) Ahmed. - *histoire de demiers Beys de Constantine depuis 1793 jusqu'à a la chute d'hadj* R.A N°3 (1858 - 59) P111 - 113.

نقلا عن صالح عياد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 206.

6- الباشا سيار: و هو المسؤول عن قافلة البريد، و يحمل بنفسه رسائل الباي إلى الباشا بالجزائر العاصمة، و يعود برسائل الباشا إليه⁽¹⁾.

7- باشا مكاحلية: وهو قائد الحرس الشخصي للباي، ويحمل أسلحة الباي في الحفلات العامة، ويحكم فرسان الحرس الدائم للباي بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين المقربين من الباي ذوي الكلمة المسموعة بالديوان المحلي بالبايلك، هناك بعض الموظفين المساعدين لهم، و الذين لا يتصلون بالباي إلا عند الضرورة أو عند تقديم الخدمة مثل قياد البايك و قياد المدن و جماعة الشواش⁽²⁾ بالإضافة إلى موظفو قصر الباي و كذلك موظفو المدينة الذين يخضعون لقائد الدار و نخص بالذكر: أمين الخبازين، أمين الفضة، قائد الباب، قائد السوق، قائد القسبة، و غيرها من الوظائف.

هذا كل ما له علاقة بوظيفة الباي و مختلف مساعديه في إدارة بايلك من البايلاكات أما من حيث إدارة المدن في هذه المقاطعات فيمكن القول بأن المدن الكبرى تخضع إلى إدارة خاصة على غرار مدينة الجزائر في دار السلطان، من هذه المدن ما لها حاكم خاص يتبع مدينة الجزائر أو السلطة المركزية و منها مالها قائد يتبع الباي مثلما هو الشأن بالنسبة لقسنطينة⁽³⁾ ففي الحالة الأولى نجد بايلك الجزائر (دار السلطان) يتبع سلطة الداوي مباشرة، و قد روعي في إقامة دار السلطان العامل الجغرافي بالإضافة للعامل السياسي المتمثل في ضمان أمن السلطة المركزية في مدينة الجزائر، فإذا كان كل من بايلك الشرق و بايلك الغرب قد فرضتهما الحاجة الإدارية، و لهما وحدة إدارية مند العهدين الحفصي و الزياني باعتبار الأول كان تابعا للإدارة الحفصية و الثاني للإدارة الزيانية، فإن بايلك التيطري قد فرضته المسألة الأمنية فهو الدرع الواقى لدار السلطان من أخطار حركات قبائل الجنوب الدائمة التهديد للشمال⁽⁴⁾ و يعتبر إقليم دار السلطان المقاطعة المركزية في الجزائر التي خضعت لتنظيم محكم و تسيير مركزي و هذا لقربها من مدينة الجزائر و لكونها تخضع مباشرة إلى الداوي، وهذا عكس المقاطعات الأخرى (البايلكات الثلاث) التي لم تتأثر مباشرة بالحكم المركزي، وإن كانت تخضع لتنظيم إداري مشابه لدار السلطان، وهذا ما حال دون تطور

(1)- محمد صالح الغنطري المصدر السابق، ص 32.

(2)- سعيدوني: المرجع السابق، ص 245.

(3)- صالح عباد: المرجع السابق، 296.

(4)- صالح عباد: المرجع نفسه، ص 281.

و تبلور الأنظمة الإدارية لهذه المقاطعات و أبعد سكان الأرياف فيها عن المراقبة الفعلية و المباشرة رغم خضوعها للبايات (حكام المقاطعات)⁽¹⁾ أما الميزة الثانية لإدارة المدن على مستوى البايلاكات هو وجود قائد يتبع الباي مباشرة في المقاطعات الثلاث و لكنها تختلف فيما بينها من حيث الخصوصية على أساس أن بايلك التيطري كان يتميز بوجود حاكم يشرف على مدينة المدينة بجانب الباي المكلف بشؤون المقاطعة و قد أدى ذلك إلى الإنقاص من سلطته و الحد من نفوذه حتى أن حمدان خوجة وصف باي التيطري نظرا لهذا الوضع بأنه أضعف و أفقر من أمين جماعة « بني ميزاب » الذي يعتبر من الأمناء المحدودي الصلاحيات، لعل هذا راجع إلى قرب المدينة من العاصمة و خوف الداوي و ديوانه من أن يكون ذلك خطرا على سلطته نظرا للوضع الجغرافي في المدينة بالنسبة لباقي البايلاكات⁽²⁾ و لكن على العكس من ذلك فإن بايلك قسنطينة أو بايلك الشرق كان من أهم البايلاكات سواء من حيث عمقه الجنوبي أو مساحته أو ثرواته، فهو يختلف عن بايلك التيطري في الكثير من الجوانب فعاصمته كانت تحت سلطة الباي منذ نشأتها و إلى غاية سقوطها بيد الاستعمار الفرنسي سنة 1837، بينما كانت المدينة عاصمة لبايلك التيطري تخضع لحاكم خاص خارج سلطة الباي⁽³⁾ أما بايلك الغرب فقد عرف تنظيمه الإداري ظروف خاصة، حيث كانت هذه المقاطعة عرضة للحروب المتواصلة مع الإسبان كما شهد عدة عواصم، انتقلت عاصمته من مازونة إلى معسكر ثم إلى وهران، حيث كانت مدينة مازونة في أوائل القرن السادس عشر جيدة التحصين إلا أن الحروب جعلتها مدينة فقيرة إذ، كثيرا ما تعرضت للتخريب من قبل ملوك تونس تارة و من الثوار تارة أخرى،⁽⁴⁾ وقد ظلت مازونة عاصمة البايلاك حتى نهاية القرن السادس عشر، ومن أشهر باياتها الباي ابن خديجة الذي عينه حسن أغا على الناحية الغربية بعد الحملة على وهران عام 1563 و قد أقام هذا الباي تنظيما إداريا خاص بالمنطقة الغربية و ظلت مازونة عاصمة الإقليم إلى غاية سنة 1701م في عهد الباي مصطفى بوالشلاغم هذا الأخير الذي نقل مقر البايلاك إلى معسكر⁽⁵⁾ و ذلك لأسباب عديدة نذكر منها أن

(1) - سعيونى: ورقات جزائرية، للمرجع السابق، ص 273.

(2) - حمدان خوجة: المرآة، للمصدر السابق، ص 98.

(3) - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 292.

(4) - صالح عباد: المرجع نفسه، ص ص 292 - 293.

(5) - Mahfoud (Kaddache), L'Algérie durant la période Ottomane O P.V Alger, P 138 - محفوظ قداش: الجزائر خلال العهد العثماني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992 - ص 138.

معسكر كانت في مكان يربط بين المناطق الساحلية و المناطق الداخلية و هي مركز هام على الطريق بين قلعة بني راشد و تلمسان من حيث كونها ملتقى لتجارة الغرب الجزائري لكن الأهم من كل هذه العوامل هو أن معسكر اختيرت لتحقيق الأهداف العسكرية المتمثلة في محاصرة وهران و القضاء على الوجود الإسباني فيها.

و بالفعل تحررت وهران من الإسبان في بداية القرن الثامن عشر أين أمر الداوي بكداش⁽¹⁾ بإلحاقها ببايلك الغرب اعترافا بجميل الباي مصطفى بوالشلاغم و كان هذا عام 1708م و قد اتخذها هذا الأخير مقرا دائما له و ظل مستقرا بها مدة ربع قرن إلى أن استعادها منه الإسبان ، و بقيت تحت سيادة الإسبان مدة ستين سنة إلى أن استعادها الباي محمد الكبير نهائيا سنة 1792م ، فنقل إليها مقر البايلك ثانية، و عمل كثيرا على تدعيم السلطة التركية في الناحية الغربية حتى بلغ بايلك الغرب أقصى اتساعه في عهده⁽²⁾.

و بالتالي هذا كل ما ميز إدارة المدن على مستوى البايلكات و الاختلافات الموجودة بين هذه المقاطعات خصوصا بين بايلك دار السلطان و البايلكات الثلاثة، حيث نجد أن هذه الأخيرة كانت تنظم كثيرا من الوحدات الإدارية فالمدن كانت تولف وحدات إدارية يرأس كل وحدة قائد البلد⁽³⁾ و تحته شيخ من العرب يقال له شيخ البلد⁽⁴⁾ أما الريف، فقد كان بدوره مقسما إلى وحدات و كانت "قبيلته" هي الوحدة الإدارية في "الغالب"⁽⁵⁾ و يدير هذه الوحدات عملاء مزودون بسلطات مدنية و عسكرية و قضائية بواسطة شيوخ القبائل و شيوخ الدواوير و يتولى الباي تعيين «القياد» الذين يختارون في الغالب - من الأتراك أو من أبنائهم " الكراغلة" و يقوم "القياد" في الريف بتعيين الشيوخ الذين يعود إليهم إدارة شؤون القبيلة أو العشيرة أو " الدوار" و يتم تعيين القياد بناء على اقتراح آغا الإقليم، أما شيوخ القبائل، فيؤخذ في تعيينهم رأي

(1) هو محمد بقطاش باشا (1707-1710) من أصل عربي و من كبار العلماء و الأبناء وجه كل عناية لاسترجاع وهران و إعانة بوشلاغم على ذلك فأرسل صهره وزان حسان على رأس قوة كبيرة استطاعت استرجاع مدينة وهران، و بعد نقاذ وهران وجه للمسلمون قواهم للمرسى الكبير و قهروا المقاومة الإسبانية و لم يبق في الساحل الغربي الجزائري جندي إسباني، راجع أحمد توفيق المندني، محمد عثمان باشا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986- ص 47.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 293.

(3) قائد البلد: و يعرف في قسنطينة بـ (قائد للقصر).

(4) شيخ البلد، و يعرف في وهران بشيخ الحدود، راجع محمد بن ميمون الجزائري التحفة المرضية في الدولة البكداشية تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، 1972، ص 38-39.

(5) يعتبر القائد شخصية مهمة في إرساء و تدعيم سلطة الدوار من خلال التعاون مع حكم البايلك و يتمتع بمزايا كبرى مقابل الخدمات التي يقدمها و المتمثلة أساسا في بقاء القبائل المخزنية تحت سلطته تدين بالولاء و الطاعة للداوي و هي لتأليب عمل إدارية و تنفيذ قسمة بالجزائر و بجاية و قسنطينة و قد عثر الأتراك على هذا النوع من القبائل لاستخلاص و معاينة المشردين. راجع سعيدوني و الشيخ بزعبلي ثمهدي، لجزائر في العهد العثماني، ص 106.

شيوخ الدواوير، حيث يقع اختيارهم عادة على وجيه لقبيلة رئيسية يثق الأتراك في ولانه و يحدث أحيانا، أن تكون القبيلة كبيرة تنظم منطقة كاملة "أوطن"⁽¹⁾، فيعين شيخها قائدا عليها، مثل قبيلة النمامشة و قبيلة دريد⁽²⁾.

و كانت المهمة الأولى لقياد " لوطان" في بداية الحكم العثماني تتمثل في جباية المال و لذا كان القايد منهم يدعى " قايد العشور"⁽³⁾ و لكن مهامهم ازدادت مع الزمن و اتسعت صلاحيتهم، فأصبحوا إلى جانب عملهم - بمعاونة رؤوسهم - في قياس الأراضي المزروعة لتحديد الضريبة المفروضة عليها، يقومون أيضا بدور الرقابة على تحركات القبائل، و حفظ التوازن بينها، فلا يدعون قبيلة تقوى على حساب قبيلة أخرى، كما لا يدعون قبيلة تقوى شوكتها و يتسع نفوذها بحيث تصبح خطرا عليهم و كذلك يقومون بالرقابة على "أحلاف الصف" و النزاعات بين القبائل و أخيرا يشرفون على الأسواق الأسبوعية التي تعقد في الريف و ذلك لمراقبة طبيعة المبيعات، و تحصيل الضرائب و منع القبائل المتمردة عن اعتياد الأسواق للبيع و الشراء.

و كان القياد - حينما تدعوا الضرورة يطلبون تدخل الحاميات التركية المرابطة في المدن و الأبراج القريبة من قواعدهم و قد توضع فرقة تحت تصرفهم لتحصيل الضرائب⁽⁴⁾. و على هذا الأساس يمكن القول بأن البايات على مستوى مقاطعاتهم حرصوا كل الحرص على الوفاء بالتزامين رئيسيين للإدارة المركزية التي يمثلها الدايات.

أولها: السهر على جباية الضرائب التي تعتبر من المهام الرئيسية للباي كمفوض للسلطة المركزية في هذا الشأن حيث أن نتائج الضرائب و المكوس و العائدات العينية من أراضي البايك يسلمها الباي بنفسه إلى الحكومة المركزية مرة كل ثلاث سنوات أو بواسطة خليفته مرتين في السنة أي كل فصل ربيع و خريف⁽⁵⁾.

(1)- أوطن: عبارة عن تنظيم إقليمي إداري يشمل العرش أو القبيلة أي أن الحدود الإقليمية للوطن هي مدى تواجد القبيلة أو العرش.
(2)- العيد مسعود: المجتمع الجزائري تحت ظل الحكم العثماني، رسالة لم تنشر ص 104- 105 نقلا عن صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر، ص 117.

(3)- قايد لعشور، يتكفل بتحديد ضرائب حبوب الحرث، راجع محمد صالح للعتري، نفس المصدر، ص 36.

(4)- العيد مسعود: للمرجع السابق، ص 105.

(5)- سعيدوني - موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر، مساهمتهم الإدارية مياهم الاقتصادية والاجتماعية و مجلة المورخ العربي- العدد 31، بغداد، 1987، ص 56.

أما الالتزام الثاني: فيتمثل في إعداد الجيوش كلما طلب الداي منهم و ذلك بالتوجه بها سواء للمشاركة في الجهاد ضد الحملات البحرية للدول المسيحية على الجزائر أو لمجابهة تونس و المغرب و خاصة تونس التي لم يتوقف النزاع المسلح بينها و بين الولاية طيلة الحكم العثماني في الجزائر، و قد عمد الأتراك لكي يفرضوا سلطانهم على البلاد، إلى وضع محملات تركية في المدن و الأقاليم إذ نجد أن الخدمة في الإنكشارية تقسم إلى خدمة في النوبة أو الحامية و خدمة في المحلة أو الطابور فهي تشكل إما في الحالات غير العادية، بمناسبة تحصيل الجباية و تتكون كل منها من 15 إلى حوالي 20 رجل⁽¹⁾ إلى جانب هذا نجد أن الحاميات تتألف من الأتراك و الكراغلة، و كان يرأس حامية عواصم الأقاليم "باياباشي" الذي يطلق عليه "أغا الحامية" و يعمل تحت أوامره ضابطان أحدهما برتبة "بلوك باشي"⁽²⁾ و الآخر برتبة أوضاباشي⁽³⁾.

المسؤولين عن كافة الشؤون اللازمة بأفراد الحامية⁽⁴⁾ كما أن المحلات تخرج من مدينة الجزائر، إما في خرجات استثنائية للقضاء على التمردات التي يعجز البايات عن إخمادها و في هذه الحالة يقودها الأغا أغاسي أو أغا العرب، و إما في خرجات دورية، بمناسبة تحصيل الجباية، لتنتقل إلى البايكات الثالثة، حيث تتكون محلة قسنطينة من 60 خيمة⁽⁵⁾ تدوم مهمتها حوالي ستة أشهر، و تتكون محلة العرب من 80 خيمة و تعود بعد أربعة أشهر أما محلة التيطري فتتكون من 15 خيمة فقط و تدوم مهمتها حوالي شهرين⁽⁶⁾ إلى جانب هذا نجد أن الحاميات تخضع إلى الأوامر المركزية، فلا يمكن للبايات استخدامها إلا في الحالات استثنائية بعد الحصول على موافقة الأغلبية بهذه الوضعية تضمن الحاميات للسلطة المركزية قوة ضاربة في البيليات عندما يريد الباشا عزل البايات يرسل تعليماته إلى أغا المركز أو أغا الحامية، فيضع حدا لسلطته و يلقي عليه القبض في بعض الأحيان إلى أن يأتي خلفه و ذلك مخافة أن يهرب كما يقول حمدان خوجة⁽⁷⁾.

(1) - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي المرجع السابق، ص 314.

(2) - بلوك باشي: رئيس فرقة أو كتيبة أو فيلق.

(3) - أضا باشي: قبطان السرية.

(4) - أحمد سيناوي: النظام الإداري ببلوك الشرق المرجع السابق، ص 33.

(5) - بينما صاحب المرأة ذهب إلى أن حامية قسنطينة كانت تتكون من 100 خيمة و تضم كل خيمة 50 رجلا - حمدان خوجة المرأة

تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، ص 132.

(6) - صالح عباد: المرجع السابق، ص 314.

(7) - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 141.

و بالتالي فإن المهمة الأولى لهذه الحاميات سواء على مستوى الريف أو المدينة هو إثبات وجود السلطة التركية و إشعار القبائل خاصة بقوة هذه السلطة، كما كانت سندا لقياد الأوطان و للبايات، إذ تبادر إلى التحرك كلما طلب منها ذلك لقمع ثورة أو تأديب قبيلة امتنعت عن دفع الضريبة.

و قد كان البايات و قياد الأوطان يستعينون بأهل المخزن لبسط سلطانهم على الرعية من جهة و لتحصيل الضرائب من جهة أخرى، و قد كانت موزعة على المناطق الإستراتيجية بالقرب من الطرق الرئيسية و بجوار المراكز العسكرية للحد من تحرك القبائل بين الحين و الآخر.

و بفعل هذا الدور الرئيسي الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت في إتلاف مواردهم و ذهبت بثرواتهم و دفعتهم إلى الثورات و الانتفاضات، تلك الانتفاضات التي رفعت في أغلب الأحيان شعارات دينية و تسترت في كثير من المرات وراء مطالب عشائرية، و إن كانت في حقيقة الأمر تعبر عن مدى سخطها و عدم رضاها عن الأوضاع الاقتصادية⁽¹⁾ حيث شهدت الجزائر منذ القرن الثامن عشر أوضاع اقتصادية صعبة للغاية نتيجة التحول الذي شهدته الإيالة من الاهتمام بالشؤون الخارجية إلى الاهتمام بالشؤون الداخلية و قد ساعد على هذا التحول عدة عوامل منها: وضع البحرية الجزائرية التي عرفت تراجعاً في نشاط الجهاد البحري و لم تعد الغنائم توفر لخزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ مالية⁽²⁾ هذا من جهة من ناحية أخرى أصبحت الروابط بين الجزائر و إستانبول تتميز بالضعف و هذا بعد أن تراجع الرياس عن المقدمة و أصبح الحكم الفعلي بالجزائر في أيدي فرقة الجيش (الأوجاق).

و قد أدى هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية إلى حدوث ضغط على الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنية و كثرة الضرائب⁽³⁾ وكذا رغبة الحكام بالأقاليم في بسط نفوذهم الفعلي على الجهات الممتنعة، و محاولتهم إيقاع العقاب بالممتنعين و قد نتج عن ذلك اضطراب داخل السلك الإداري بالمدن تتمثل بالخصوص في تكرار الاغتيالات و تعدد قرارات العزل

(1) - سعيدوني: دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 - ص 100

(2) - سعيدوني: وثائق جزائرية، المرجع السابق، ص 249 - 250.

- سعيدوني: المرجع نفسه، ص 250. انظر كذلك كتابه نظام أمالي الجزائر أو آخر العهد العثماني، الجزائر، 1970 (التمتل لخمس محاسن المدخل)

و أوامر النفي و المصادرة في حق الموظفين الكبار في جهاز البايك، كما ترتب أيضا عن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد نشوب العديد من حركات العصيان بالأقاليم مثل تنفاضات درقاوة و فليسة و ابن الأحرش و التيجانية و النمامشة و الأوراس⁽¹⁾.

و عليه يمكن القول حسب سعيدوني بأن الإدارة العثمانية بالأرياف الجزائرية و اعتمادا على الواقع الذي كانت تعيشه مختلف البايكات، كان تأثيرها ضعيفا على أوجه الحياة الاجتماعية و في العلاقات الاجتماعية و ذلك كونها كانت تمثل إطارا ملانما و وسيلة فعالة لضمان الأمن و استخلاص الضريبة، و ليس أداة فاعلة و موجهة للحياة الاجتماعية و العلاقات الإنسانية في الوسط الريفي⁽²⁾.

و في هذا الإطار يذكر الباحث صالح فركوس بأن مرونة التنظيم الإداري للحكام الأتراك في الجزائر قد مكن من توحيد القطر الجزائري جغرافيا إلا أنه حال دون تحقيق الوحدة الوطنية و اندماج الحكام في المجتمع الجزائري الأمر الذي جعل الإدارة التركية لا تربطها - في أغلب الأحيان بالسكان سوى جباية الضرائب⁽³⁾.

و في الأخير نستنتج أن الأنظمة الإدارية للجزائر العثمانية كانت تمثل ضرورة حقيقية تعكس واقع الأمة الجزائرية، و ما كانت تمتاز به من كيان خاص و حكومة تمتع بكل شروط السيادة المتعارف عليها، فالباحث الذي يأخذ بعين الاعتبار الواقع التاريخي للجزائر من خلال أوجه الحياة السياسية و الإدارية و حتى الاقتصادية و الاجتماعية يدرك بأن مدينة الجزائر ضمن هذه الأنظمة ليست مدينة دولة ذات حكم ذاتي، فمدينة الجزائر عاصمة مركزية و قاعدة لسلطة الدولة الجزائرية ولكن بالرغم من كل هذه الملامح فإن جهاز الحكم بمختلف أجهزته ساهم إلى حد كبير في إحداث قطيعة مع المجتمع الريفي انطلاقا من سياسة الحكام مع الأهالي.

(1) - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 250.

(2) - سعيدوني: البنظام الثاني للجزائر، المرجع السابق، ص 286.

(3) - صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 118.

ثالثاً: الصراع بين السلطة المركزية و المحلية:

استمر نفوذ الدولة العثمانية على الجزائر لفترات طويلة و هذا منذ أن أتاحت لها الظروف أن تدخل الجزائر في حوزة نفوذها سنة 1519 ، لكن هذا النفوذ بدأ يضعف بعض الشيء في القرن الثامن عشر و ظهر واضحا هذا الضعف في بداية القرن التاسع عشر بازدياد الاضطرابات الداخلية في الجزائر .

فبعدها تمركزت حكومة الأوجاق في الجزائر و بسطت نفوذها على يد طائفة الجنود الإنكشارية باعتبارها القوة الفاعلة في استمرار هذا النفوذ ظهر صراع حاد على مستوى السلطة المركزية اتخذ صورته الفعلية منذ عهد الباشوات⁽¹⁾ إذ ترك الأتراك السلطة المطلقة في أيدي الباشوات و أن الديوان الخاص الذي شكل من أجل مراقبة أعمال الباشوات و مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسة الدولة العثمانية أصبح ضعيفا ، كما أصبحت المناصب الحساسة للدولة مثل مناصب الوزراء لا يشغلها سوى الأتراك، كما كان عهد الباشوات عهد اضطرابات ناتجة عن تنامي دور الإنكشارية وضعف هؤلاء الحكام الوافدين من القسطنطينية ويمثل كذلك عهد تمردات و انتفاضات⁽²⁾ و لعل من بين المسائل الخطيرة التي ظهرت في هذا العهد هو تمرد الكراغلة أبناء الأتراك من الجزائريات.

و كان أهم تمرد قاموا به عام 1629م⁽³⁾ يهدف إلى طرد الأتراك من الجزائر و عندما علم الأتراك بهذه المناورة استطاعوا إبطائها و طردوهم من الجزائر العاصمة حيث أخذ معظمهم طريق بلاد القبائل، و أقام بعضهم على ضفاف واد الزيتون⁽⁴⁾ مكونين قبيلة الزواتنة، واتجه البعض منهم إلى مملكة كوكو و ألحق آخرون بزمورة ببايلك الشرق.

(1) - اتخذ هذا الصراع صورتين اثنتين الأولى بين الفئة الحاكمة (الأقنية التركية) و العناصر المحلية الأخرى و في مقدمتهم الكراغلة و كذلك القبائل المعارضة، و تأخذ الصورة الثانية من الصراع شكلا آخر يجمع بين الكراغلة في تحالفها مع السلطة الحاكمة ضد طائفة الإنكشارية .

(2) - صالح عباد، المرجع السابق ص 107 .

(3) - هناك اتفاق شبه تام حول تاريخ هذا التمرد إذا استثنينا ما ذهب إليه حمدان خوجة على أن هذا التمرد كان عام 1630 .

(4) - يقع وادي الزيتون على الضفة اليسرى لوادي يسر - جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة بين قبيلتي الخشنة و بني جعد و يقع معقلهم ورفقت جزيرية ص 258 .

و قد شكلت ثورة 1629 م خطرا كبيرا على الأتراك إلى حد هددت كيان النظام بالسقوط و من يومها لم يسمح لهم بحيازة وظائف في الميليشيا، وظلوا محرومين إلى فترة من دخول الأوجاق⁽¹⁾.

كما قامت ثورة أخرى للكراعة عام 1633م حيث هاجموا مدينة الجزائر و حاصروا القوات التركية بالقصبة بسبب عجز الولاية عن دفع المرتبات للجنود و حصلت بالمدينة مجزرة رهيبية بسبب انفجار مخزن للبارود⁽²⁾. تسبب في خراب أكثر من 500 مسكن كما أن هذا التمرد ذهب ضحيته أكثر من عشرة آلاف نسمة. و قد لاحق الإنكشاريون الناجين من المتمردين فقتلوا منهم الكثير⁽³⁾ و نتيجة هذا التمرد منع الجنود الإنكشارية الكراغلة من أن يشغل واحد منهم أي منصب في الديوان أو أن يكون عضوا في حاشية الداى، واستمر هذا الحقد إلى أن أعاد لهم الداى شعبان حقوقهم وأصبحوا منذ 1693 م يعاملون في الترقيات بالمساواة مع الأتراك⁽⁴⁾.

و لعل أهم امتياز حصلوا عليه هي إمكانية وصولهم إلى منصب باي أو آغا و هي أعلى سلطة في الحكومة الإقليمية ففي الفترة الممتدة ما بين 1694-1837 تعاقب على حكم قسنطينة ثلاث بايات كانوا من الكراغلة، كان آخرهم الحاج أحمد باي⁽⁵⁾.

و ذهب محمد العربي الزبيري إلى أن هذه الفئة لم يكن بإمكانها الوصول إلى منصب من المناصب الخمسة العليا في الإدارة المركزية أو الدخول إلى الديوان و هذا ما يفسر حسب رأيه محاولة الحاج أحمد باي الكراغلي بعد سقوط مدينة الجزائر و إعلان دولته للتخلص من الجنود الأتراك و الاعتماد في جيشه على القبائل خلافا للبايات الذين سبقوه⁽⁶⁾ و إلى جانب هذا الصراع الذي ظهر على مستوى السلطة نشبت ثورة أخرى

(1) Pierre Boyer : *Le problème Koulouaghli* OP.CIT-P 83.

(2) نقلا عن سيساوي أحمد ، *النظام الإداري ببايات الشرق (1781-1830)* للمرجع السابق ص 31-32.
(3) فركوس، *المختصر في تاريخ الجزائر*، المرجع السابق ص 95-360-361.
(4) و ثقافته)، ص، ص 95-360-361.

(5) جون وولف *الجزائر و أوروبا*، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986. ص 130-131.

(6) سيساوي أحمد، المرجع السابق ص 31.

(7) محمد الصالح العنترى- فريدة مونسية أو تاريخ قسنطينة، مراجعة و تقديم و تعليق د. بو عزيز، المرجع السابق، ص 94-88.

(8) هؤلاء البايات هم : عصمان باي حسين باي- أحمد باي، أنظر محمد صالح العنترى، *دس السندر*، ص 115-116.

على المستوى الشعبي امتد لهيبها إلى الأعماق الصحراوية و إلى منطقة القبائل الكبرى حيث تعرض الحكم التركي لهزات عنيفة في أكثر من ميدان نتج عنها اضطراب كبير في مسير الإدارة بالجزائر (1).

لم تكن الحكومة التركية تتدخل منذ البداية في شؤون القبائل و اكتفت منها بدفع ما عليها من ضرائب كما أن القبائل من جهتها كانت ترفض الخضوع لغير زعامتها المحلية، وهي تميل إلى الاستقلالية ، ومن أشهر القبائل البارزة في الجزائر: بنو العباس و قبيلة آل القاضي، إن حدوث ثورة القبائل خلال عهد الباشوات إنما كان بسبب محاولة الباشوات جمع المزيد من المال و بسرعة، وقد اعتقد هؤلاء الباشوات أن زيادة الضرائب على المناطق القبلية سيحقق لهم ثراء مذهلا و أن القبائل لا تتور في الوقت الذي تحالفت فيه القبائل مع طبقة الكراغلة (2).

و قد تزامنت ثورة القبائل عام (1643م) مع نشوب الخلاف ما بين ولاية تونس و ولاية الجزائر من جهة و مع الفرنسيين من جهة أخرى بالإضافة إلى حادثة (لافلون) حيث تعرضت الجزائر لحادث أليم أدى إلى فقدانها لنصف أسطولها البحري، فقد استنجد الباب العالي بأسطول الجزائر لمساعدته في حروبه في منطقة البحر الأدرياتيكي بشرق المتوسط و ذهب علي بتشين على رأس هذا الأسطول و اضطرت العواصف الهوجاء إلى الاحتماء ببعض الموانئ الإيطالية (لافلون) حيث تعرض لهجوم غادر أدى إلى تحطيم نصف أسطوله تقريبا و مقتل الكثير من قاداته، ورغم أن الباب العالي و عد بتعويض تلك الخسائر إلا أنه لم يف بعهده مما جعل الجزائر تعمل بجد على معارضة كل التعليمات التي تأتي منه مادامت الخلافة لا تكثر بما يجري من أحداث و اضطرابات في الداخل (3).

وعلى كل فإن الثورة التي قام بها الكراغلة و كذلك التمردات التي قامت بها القبائل ضد سياسة الأتراك ساهمت إلى حد كبير في تعقيد الوضع الداخلي و تعميق الهوة بين

(1) - محمد العربي الزبيري، مذكرات احمد باي- حمدان خوجة- و بوضربة الشركة الوطنية للنشر و التوزيع- الجزائر، 1973، ص 47-16-70.

(2) - الكراغلة، كلمة تطلق في الجزائر على الموحدين من أبناء عثمانين و أسباط جزيريات

(3) - فرانسوا، المرجع السابق ص 96

المجتمع و السلطة و انعدام عنصر الثقة الأمر الذي أدى إلى القضاء على نظام الباشوات⁽¹⁾.

و تتفق جميع الروايات على أن حكم الدايات و بالخصوص أواخر هذه الفترة عرف صراعا قويا وحادا بين السلطة المركزية و المحلية و هذا بحكم العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة و التي عرفت استحالة انصهار و اندماج العناصر السكانية و بذلك استحالت أية مصالحة و استبعد أي تحالف بين الفئات التي كانت تحظى بالامتيازات و بين الفئات الخاضعة التي كانت تتعرض للاضطهاد هذا من جهة و بين العناصر الحاكمة من ناحية أخرى.

و بالتالي فالأوضاع الداخلية لم تكن على ما يرام فالقلاقل و الاضطرابات المتواصلة هي التي ميزت هذه الفترة و ذلك أن التناحر على الحكم و مظاهر الاستبداد، جعلت من الشعب يعيش على الهامش يتفرج على الأحداث و الاغتيالات، الأمر الذي أدى إلى نشوب الفتن و الشعور بعدم الأمن و الاستقرار⁽²⁾

الإضطرابات السياسية في عهد الدايات :

لقد حاول سكان العاصمة و القبائل المجاورة عام 1692م التخلص من الحكم التركي أثناء غياب الدايا⁽³⁾ الذي كان مشغولا بالهجوم على تونس و أدت المحارلة إلى اشتعال النيران في مرافق الميناء و بعض السفن الراسية به، كما قام كراغلة تلمسان بحركة تمرد واسعة⁽⁴⁾

هذا التمرد الذي أحدث اضطرابات في مدينة تلمسان حيث أعلن هؤلاء الكراغلة قيام سلطة مستقلة ودعوا إخوانهم في الإيالة إلى حمل السلاح ضد سلطة الأتراك ، فأرسلت السلطة المركزية قواتها إلى تلمسان فقمعت الحركة بالحديد و النار، ثم قمعت كراغلة مدينة الجزائر بنفس الطريقة لأنهم ساندوا إخوانهم في تلمسان⁽⁵⁾ .

(1) - فركوس المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ص 76 .

(2) - فركوس ، المرجع نفسه ، ص 104 .

(3) - كان هذا في عهد الدايا شعبان الذي تم اغتياله من طرف فرقة الاكشافية و بتأييد من قبل الكراغلة . انظر . فايد مرزوق ، الجزائر تحت الحكم التركي ، المرجع السابق ص 150 .

(4) - فركوس ، المرجع السابق ص 104 .

(5) - فايد مرزوق ، فايد الجزائر تحت الحكم التركي المرجع السابق ص 150 .

و يذكر مولود قايد بأن الوضع انفجر مجددا في تلمسان و كان هذا في عهد
الداي بابا علي (1754-1766) ، حيث استغل قائد تلمسان رجم البجاوي الاضطرابات
التي عرفتها بلاد القبائل و أعلن استقلاله عن الجزائر ، فكان لا بد من جمع القوات
التركية في الناحية الغربية لإعادة الأمور إلى نصابها⁽¹⁾.

و هكذا وجد الحكام أنفسهم معزولين عن الأهالي و حتى عن أبنائهم الكراغلة
إذ رفضوا الاندماج في الأوساط الشعبية بسبب شعورهم الطبقي⁽²⁾ و في المقابل ظهرت
حركة تمرد على مستوى القبائل حيث قام سكان فليسة بالقبائل الكبرى بعصيان عام
1767 دام ما يقرب من سبع سنوات بسبب إرهابهم بالضرائب، و قبل عصيان فليسة،
تمرد سكان البليدة و الحضنة و بعض واحات الجنوب و النمامشة و الأوراس، و ظهرت
حوادث بقسنطينة أدت إلى مقتل صالح باي الذي كان شخصية إدارية و سياسية كبيرة
مرموقة في بايلك الشرق و صاحب شعبية كبيرة و كان هذا عام 1792 م⁽³⁾.

و حسب محمد العربي الزبيري⁽⁴⁾ كان يعيش على غرار سائر أنحاء البلاد جو من
النفوس و الإضطراب نتيجة الصراع على الحكم للتمكن من جمع الأموال و كسب
الثورات، وكانت القبائل و الأسر تتشاجر و تتمرد لأتفه الأسباب⁽⁵⁾.

و المنتبع للأوضاع التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر يدرك مدى انضعف
و التبعث السياسي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، حيث سمحت الظروف التي
سادت البلاد آنذاك ، بأن يتولى الحكم مجموعة من الحكام التي كانت تنقصها القدرة على
وضع حد لتجاوزات الجنود الأتراك (الإنكشارية) ، بل أصبحت عاجزة حتى عن حماية
نفسها من دسائس و مؤامرات الجنود، وكانت أول ضحية افتتح بها القرن التاسع عشر هو
الداي مصطفى 1805 م و هذا نتيجة سياسته الموالية لليهود، ورغم أن الداوي وعدهم بطرد
اليهود كلهم من البلاد .

(1) - مولود قايد، المرجع السابق ص 161 .

(2) - أرزقي شويتم، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره، (1800-1830) ماجستير ص 25 .

(3) - فرانسوا، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق ص 104 .

(4) - زبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري المرجع السابق، ص 33 .

(5) - من بين هذه الأسر التي كانت تلماسية فيما بينها فنذكر أسرتي بن قاسم و بوعكاز على لحكمنا لاضطراب إلى تسارع التمرد في
البلاد و بين جذاب على ولاية توفرت

حيث شرع في تنفيذ وعده بطرد ثلاثمائة عائلة إلى تونس و ليفورنيا إلا أن الإنكشارية ألقت القبض عليه ثم اغتالته (1) و عينت مكانه أحمد خوجة الذي كان قد عزله من وظيفته، يقول حمدان خوجة أن أحمد خوجة هو الذي دبّر مؤامرة اغتيال الداوي إذ هو الذي كان يهدف في كل مكان بسقوط الداوي (2).

و يضيف قائلا أن الداوي أحمد خوجة قام بمكافأة الميليشيا حيث رفع أجور أفرادها كما قام بعزل و قتل البايات للاستيلاء على أملاكهم و ثرواتهم و في الأخير كان مصيره مثل مصير سابقه (3) ثم تولى السلطة بعده الداوي أحمد باشا (4) و بعد ثلاث سنوات من الاستيلاء على الحكم (1805-1808) ظهرت مؤامرة ضده أدت إلى خلعه ثم قتله، وكان على رأس الإنكشارية في هذه المؤامرة رجل يسمى علي خوجة الذي قرر جنود الإنكشارية تعيينه دايا سنة 1808 م.

و بعد ما جلس علي باشا على العرش أصبح آلة مسخرة في أيدي الأتراك (الإنكشارية) من أجل إنجاز مشاريعهم وتنفيذ رغباتهم و نزواتهم، لأنه كان عاجزا عن تسيير الحكم و إخضاع الرعية له، ثم قتل خنقا بعدما أقام مدة قليلة في حكمه و خلفه الحاج علي باشا الذي تولى الحكم سنة 1809م، و قد كان متشددا إلى حد كبير مع الإنكشارية و الشعب و لم يسلم منه حتى وزراؤه، فكانت نهايته القتل سنة 1815م تولى بعده الداوي عمر باشا الحكم الذي عرفت في عهده الجزائر حملة اللورد ايكسبوت سنة 1816 و قد انتهت بتوقيع الداوي الصلح مع الإنجليز و كان هذا في 31 أوت 1816م (5) الأمر الذي دفع الجنود الإنكشارية إلى قتله في سنة 1817 م.

لقد جاء اغتيال الداوي عمر في ظروف صعبة عرفت فيها مدينة الجزائر من جراء التخريب الذي أحدثته حملة الإنجليز و ما تركته من إهانة للسلطة التركية لم يسبق لها

(1) - محمد العربي الزبيري، تأسيس شركة بكري و بوجناح، مجلة الأصالة، عارس- أفريل 1975 ص 123 ..

(2) - حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص 150.

(3) - حمدان خوجة، نفس المصدر ص 150.

(4) - يعلق الزهار على هذا الداوي قائلا: أنه كان سفاكا للدماء المسلمين من غير شرع، حيث يذكر انه لشدة كره الناس له أغلقوا الدار التي كان بناها بالقرب من قصر الجنيبة و اعتبروها غير صالحة لإيواء المسلمين فسدوا بابها التي كتبوا عليها عبارة: لعنة الله على من فتح هذه الباب و ظلت الباب كذلك إلى عهد الداوي حسين للمزيد من المعلومات راجع، صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، ص: 207.

(5) - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830) مطبعة حلب، الجزائر، 1004، ص 65.

* تمديد من نفس السنين حول هذه القضية راجع بحث العلاقات الجزائرية

مثيل ، ولما تمردت عليه الإنكشارية حاول أن يقاوم فلم يجد من يقف إلى جانبه، فاستسلم مقترحا أن يعدم شنقا فكان له ما أراد ، فعين المتمردون مكانه علي خوجة⁽¹⁾ لكن الداوي الجديد ما إن استقر في الحكم حتى انقلب على الذين نصبوه⁽²⁾ .

لقد استطاع علي خوجة أن يدير شؤون الحكم ويبد من جديد ، بعد أن أحاط نفسه بجنود زواوة و الكراغلة⁽³⁾ حيث عمل الداوي علي خوجة علي تصفية محيطه فقام بعزل وزراء واختار آخرين ، كما قام بنقل مقر الإمارة من قصر الجينية إلى القصبية وقد أثارت عملية نقل مقر الحكم إلى القصبية حفيظة عناصر الإنكشارية واتفق بعضهم على قتله ، ولما علم بالمؤامرة أمر براحه يدعوا الناس إلى الالتفاف حوله فهرع الناس إلى القصبية ، وفيهم كبراء العسكر فامتلات القصبية بهم وأعطاهم السلاح ، وكثرة الناس بقوا خارج القصبية ، فلما رأى العسكر ذلك رأوا أنهم لا طاقة لهم عليه فاستسلم الكثير منهم⁽⁴⁾ ويذكر مولود قايد أن الداوي دس مخبرين داخل العسكر يلتقطون أخبارهم فصفى الكثير منهم ، كما لجأ إلى أسلوب النفي من البلاد وقد طالت⁽⁵⁾ العملية مائتي عائلة تركية انتقلت إلى تونس وطرابلس وتركيا لقد جاءت الضربة التي وجهها علي خوجة للإنكشارية في وقت كانت تعرف فيه هذه الطائفة تصفيات واسعة النطاق في الدولة العثمانية نفسها ، في إطار الإصلاحات التي بدأها السلطان محمود الثاني - (1808 1838) ، والتي تركزت على تحديث الجيش ومن بين إصلاحاته أن قام بتصفيات واسعة النطاق داخل طائفة الإنكشارية⁽⁴⁾ لم يجد بعد ذلك بدا من حلها نهائيا سنة 1826 .

وقد ظل هذا يمثل حاجزا في طريق جزارة السلطة بخلاف ما وقع في تونس سنة 1811 م، على يد حمودة باشا ، ومع هذا فإن التصفيات التي قام بها علي باشا قد أدت إلى بعض الاستقرار في السلطة ، الشيء الذي مكن الداوي حسين من البقاء في الحكم

(1) - مذكرات أحمد الشريف الزهار ، نقيب أشراف الجزائر ، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر . 1974 ص 131

(2) - قايد المرجع السابق، ص 178 .

(3) - قايد ، المرجع نفسه ، ص 178 .

(4) - صالح عباد : المرجع السابق ، ص 221 .

(5) - م. بوزوي : الدراسات والبحوث في تاريخ الجزائر الحديثة ، الثورة الحديثة والمعاصرة ، ج . مؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1988 ، ج 2 ص 127

مدة 12 سنة وهي فترة لم يشهدها داي آخر منذ محمد بن عثمان باشا⁽¹⁾ وتوفي علي خوجة في مارس 1818 م بعد أن أصيب بوباء الطاعون الذي أتى على الكثير من الناس، تقدمت من جرائه أكثر من 14 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها⁽²⁾.

وعند موت علي باشا اجتمع أعضاء الديوان ليختاروا من يخلفه وقد وقع اختيارهم على حسين خوجة (1830-1818) وكان هذا آخر عهد الدايات وهو الذي حدثت في عهده الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830م.

بعد هذا الاستعراض البسيط يمكن أن نتساءل عن سبب انتهاج الجنود الإنكشارية لسياسة القتل والعزل إزاء السلطة الحاكمة أو بعبارة أخرى ما سبب انحراف الجنود عن مهمتهم الأساسية؟ .

لقد تناول هذه المسألة بالدراسة الباحث أرزقي شويتم فهو يرى أن سبب الانحراف يكمن في عامل مهم وهو تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد العثماني والتي أدت إلى قلة الموارد المالية الداخلية والخارجية فأصبحت خزينة البلاد تعاني من عجز مالي، مما صعب من مهمة الحاكم في تسديد رواتب الجنود وفي هذه الحالة كان يصير العزل أو الاغتيال، فلا يبقى في الحكم إلا من له القدرة على توفير الرواتب. في أترقت المحدد وكان الحكام يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي، هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة على الأهالي، وأصبح جمع الضرائب لا يراع فيه أية سياسة أو قانون⁽³⁾.

أما عن أسباب الصراع الذي ظهر بين السلطتين (المركزية والمحلية) منذ القرن السابع عشر وازداد حدة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فيمكن أن نحدد في نقطتين:

1- أن القيادات العثمانية (الأقلية التركية الحاكمة) بقيت ولفترة طويلة في طبيعة سوسيولوجية مع مجتمعاتها وفي موقع شبه هامشي مع دواخل البلاد بسبب توجهاته

(1) - سعيدوني: دراسات وبحث، ج. 1، المرجع السابق، ص 127.

(2) - سعيدوني، المرجع نفسه، ص 127.

(3) - أرزقي شويتم، المرجع السابق، ص 27-28.

الخارجية و أدى ذلك الوضع إلى تعسيق الهوة بين الحكام والمحكومين⁽¹⁾ . وبقيت المجموعات المحلية لاسيما القبلية منها عاجزة نهائيا على ترجيح الكفة وإقامة توازن للقوى مع السلطة ، لذلك نجد أن الباحث عمير اوي يرى بأن هذا الانقسام الهيكلي بين السلطة والمجتمع أدى إلى تهميش السلطة (العثمانية) ثم إلغاؤها عام 1830⁽²⁾ .

2- أما السبب الثاني لهذا الموضوع هو أن الدولة العثمانية بعد أن كانت تعتمد على قوتها العسكرية والتنظيمية في حكم إقليم الجزائر بدأت تعتمد على إثارة الفتن والدياسات معتقدة أن هذا أفضل وسيلة لاستمرار نفوذها في الولاية بالإضافة إلى تفشي الرشوة التي أفسدت الحكم سواء على مستوى السلطة المركزية في الجزائر أو حتى في نظام الإدارة في الولايات الداخلية.

وفي هذا الباب يذكر محمد العربي الزبيري أن السلطات كانت تعمل دائما على خلق العداء بين مختلف العشائر حتى لا تجد من يعارض مشاريعها ، أو يقف في وجهها إذا ما أرادت القيام بأي شيء ، ولكي لا يتحد الأهالي فيشكلوا قوة ضاربة قد تقضى على الحكام أنفسهم⁽³⁾ ، يقول الباوي أحمد في هذا الصدد:

" إن الحرب هي عادة الأعراب ، وإن الذي يريد حكمهم يتحتم عليه إيقاؤها بينهم ، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس ، أما أوضاع السلم ، فإنها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد ، وهذه الحالة لا ينبغي أن يطمس عليها من كان يريد السيطرة عليهم إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالإخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بانثورة وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم ، فإن من يريد حكمهم يكون دائما متأكدا من إيجاد الأنصار"⁽⁴⁾ .

لا شك أن الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النمو الاقتصادي في جميع الميادين وقد كان الولاة يدركون ذلك تمام الإدراك ولكنهم كانوا ، كذلك في حاجة إلى تلك المنافسات بين الأعراش وذلك التطاحن المستمر ، فصاروا يؤيدون القوي تسارة

(1) - عمير اوي ، من الماتقات التاريخية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 101

(2) - عمير اوي ، المرجع نفسه ، ص 101

(3) - محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 23

(4) - أحمد باوي ، سائر احوال الجزائر ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، 1991 ، ص 88 نشرها وشرحتها مؤسسة الدراسات والبحوث الجزائرية ، 2003

الجزيرة الخارجية ، الجزائر ، 2003 ، ص 23

ويقفون إلى جانب المغلوب أحيانا ، فلا تنطفئ النيران ولا يهتم أحد بما يقوم به الباي أو أعوانه من مظالم (1) .

وإن هذا التخوف من السكان هو الذي حال دون أن يندمج الأتراك في المجتمع الجزائري وجعل الشعب يبتعد عنهم ويعتبرهم في درجة الأجنبي ويحقد عليهم لما فرضوه عليه من ضرائب وأتاوات (2) والتي نتج عنها انتشار حركة تمردية شملت أواسط القبائل الجبلية والجهات الشرقية والوسطى من البلاد الجزائرية ، وتعرضت بسببها للخطر مدن المدية ومليانة وتنس وتجاوبت معها قبائل أولاد نايل والجنوب التي سارعت إلى رفع السلاح في وجه الحكام الأتراك (3) .

وقد نتج عن هذه الاضطرابات و التمردات تدهور الحالة الاقتصادية للبلاد و اهتزاز مكانة المجتمع الجزائري وهذا بعد أن أهملت الفلاحة وحدثت مجاعات من كثرة الأهوال والفتن ، فتوقف الحرث والزرع وأغلقت الأسواق كما عرفت الجزائر في الفترة المتأخرة بروز ظاهرة الجفاف التي استمرت سنوات خاصة بشرق البلاد و ارتفاع الأسعار و غلاء المعيشة (4) .

هذا بالإضافة إلى انتشار الأوبئة التي أصابت البلاد ، يذكر الباحث سعيدوني على سبيل المثال أن مدينة الجزائر قد ذلك فيها ما يناهز 14000 نسمة (1817م - 1818) أي الفترة التي بلغ فيها المرض درجة خطيرة (5) .

إلى جانب هذه الوضعية المأساوية ، تحدث الباحث فركوس عن وجود طبقة من الدخلاء غالبيتها من الجالية اليهودية و التي كانت العامل الرئيسي في وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي و لعل نماء تلك الطبقة ، إنما كان وسط هذا التخبط في الفوضى العارمة التي عرفتها البلاد (6) .

(1) - محمد العربي الزبيدي ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، المرجع السابق ، ص 24 .

(2) - تزبيدي ، المرجع نفسه ، ص 24 .

(3) - سعيدوني ، ورفات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 334 .

(4) - فركوس ، المرجع لسابق ، ص 107 .

(5) - سعيدوني ، المرجع السابق ص 562 .

(6) - فركوس ، المرجع لسابق ، ص 108 .

و عليه نستطيع القول أن هذه الوضعية التي آلت إليها الجزائر و ما نتج عنها من ضعف سياسي و اقتصادي و تدهور اجتماعي إنما كان بفعل صراع بين سلطتين محلية و أخرى مركزية ، هذا الصراع الذي اتضح أكثر منذ أواخر الحكم العثماني أي في أواخر حكم الدايات ، حيث استطعنا أن نخلص إلى أي حد كانت هذه الشريحة الأخيرة من الدايات مسؤولة عن التصارع الحاد و العنيف بين السلطة المحلية و المركزية، ومدى اضطراب البلاد و فساد أحوالها.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعاً: العلاقات الجزائرية الخارجية والصراع في البحر الأبيض المتوسط

كثيراً ما تناول الباحثون الجزائريون الأوضاع السياسية في فترة الحكم العثماني بالجزائر ، فهو موضوع خصب يعج بالعلاقات السياسية و الصراعات على مستوى الداخل والخارج من خلال ، أرشيفات إستانبول و الجزائر، ويعتبر موضوع علاقات الجزائر الخارجية من أهم هذه المساعي.

وما يلاحظ على موضوع علاقات الجزائر الخارجية خلال الفترة الحديثة (1516-1830) لا يزال يكتنفه الغموض في كثير من جوانبه وهذا راجع إلى تعذر الدراسات العلمية والموضوعية التي تفي بالغرض ولعدم توفر الوثائق والمصادر التي ترشد الباحثين أو المهتمين بهذه الجوانب من تاريخ الجزائر.

والمنتبع لأوضاع الجزائر الخاصة في إطار الخلافة العثمانية (ق 10-13 هجري/ 16-19 ميلادي) يدرك إلى حد تحكمت هذه الأوضاع في طبيعة كيانها السياسي وفي نوعية علاقاتها الخاصة وهذا ما يفرض على الباحثين نظرة ذات بعدين حسب سعيدوني ، في إطار معالجته لتعامل الجزائر الدولي ، البعد الأول تكاملي وتعاوني في إطار الخلافة العثمانية ، والبعد الثاني توازني دفاعي وهجومي إزاء الدول الأوروبية وحتى الدول الشقيقة (تونس - المغرب الأقصى)⁽¹⁾ وهذا ما يفرض علينا تناول التاريخ الدبلوماسي الجزائري الحديث في نطاق تفاعل دولي أوروبي واحتكاك حضاري عثماني تكون فيه الجزائر العامل المؤثر والموجه والمتحكم في الأحداث⁽²⁾.

ولهذا رأيت من المفيد أن أتناول في هذا المبحث جوانب من العلاقات الجزائرية الخارجية والصراع في البحر الأبيض المتوسط وهذا لتسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقات سواء تعلق الأمر بدول الجوار بحكم الرابطة الدينية والقرب الجغرافي ، أو مع الدول الأوروبية بحكم المبادلات التجارية أو الصراع من أجل السيطرة على البحر الأبيض المتوسط. ولكن قبل هذا لا بد من إبراز مدى أهمية البحر الأبيض المتوسط والقوى المتصارعة فيه .

(1) - سعيدوني ، سياسيات منهجية لتاريخ ، دار القصبة ، الجزائر 2000 ، ص 142 .

(2) - سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 142 .

1- أهمية البحر الأبيض المتوسط والقوى المتصارعة فيه :

يكتسي البحر الأبيض المتوسط أهمية كبرى كونه منطقة حضارية ترعرعت على ضفافه حضارات راقية ، أمازيغية ، يونانية ، فينيقية ، ورومانية ، وعربية إسلامية ومن كونه طريقا عالميا للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم في العصرين القديم والوسيط ، وبينهما وبين أجزاء العالم الجديد في العصر الحديث ، بحيث كان وما يزال حلقة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة وشعوبه (1).

وفي مطلع العصر الحديث ، برزت على ضفافه عدة قوى سياسية تركزت بصورة خاصة في جنوب غرب أوروبا ، وشمال غرب إفريقيا وشرق البحر المتوسط ، واحتدم الصراع بينها و اشتد خاصة بين الأطراف التالية (2) :

1- الإسبان والبرتغاليين ضد مسلمي الأندلس وضد بلدان المغرب الإسلامي.

2- الدول المغربية ضد الممالك الأوروبية وأساطيل قرصنتها في غرب أوروبا وجنوبها.

3- فرنسا وإسبانيا المسيحيتين الكاثوليكيتين ضد بعضهما البعض خاصة في عهد فرانسوا الأول وشارلكان.

4- الأتراك العثمانيين ضد الإمارات المسيحية وأساطيل قرصنتها في شرق البحر المتوسط ، وجنوب شرق أوروبا ، كما عرف إقليم شمال إفريقيا الغربي الذي كان يتمتع بوحدة متكاملة جغرافيا وعرقيا وتاريخيا ، بمقاومته للغزوات الأجنبية الأوروبية الاستعمارية ، منذ عهد الرومان ، وفي حقبة كثيرة من التاريخ وصولا إلى عهد الفاطميين والمرابطين والموحدين (3).

غير أنه في القرن الثالث عشر ، عندما ضعفت دولة الموحدين وسقطت (4) ، فقد الإقليم وحدته السياسية وانقسم على نفسه ، وتكونت به ثلاث دول حاولت كل منها أن تفرض سيطرتها على كل الأقاليم دون جدوى ، وهي الدولة الحفصية بالمغرب الأدنى

(1) - يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر في الملكيات الوطنية والدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ص 41.
(2) - يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 41. وكذلك راجع سي يوسف (محمد) قنح على بنشادور في البحرية العثمانية المرجع السابق ص ص 36 - 41.

(3) - بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 42.

(4) - سقطت هذه الدولة عام 1260 م . وهذا بعد حوالي مائة وخمسون سنة من انحلالها.

(تونس) ودولة بني عبد الواد الزيانية بالمغرب الأوسط (الجزائر) و الدولة المرينية بالمغرب الأقصى ودخلت هذه الدول فيما بينها في صراع حاد ومرير عانى منه بنو زيان أكثر من غيرهم (1) وهذا ما سنراه في هذا المبحث في الوقت الذي بدأ فيه الضغط الأوروبي المسيحي يطغى عليها ويهددها.

وعليه سنركز في هذا المبحث على نشأة العلاقات عموما والعلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة والمعاهدات المعقودة بين رؤساء الدول الأوروبية والجزائر مع بيان تواريخ عقد تلك المعاهدات ، المصادقة عليها ، مع التركيز على تلك العلاقات بإيجابياتها وسلبياتها ، من علاقات السلم والتعاون والصداقة وعلاقات العداء والحرب والغارات ، وجو التكتلات والمؤتمرات والمناورات المحبكة بين الدول الكبرى ، في محاولات نسج خيوط التكتلات ضد الجزائر (2) وسنخصص في هذا الباب علاقة الإيالة بثلاث دول هي فرنسا ، إنجلترا ، إسبانيا باعتبارها هي وحدها التي أثرت في الأوضاع الداخلية والخارجية للولاية اقتصاديا وسياسيا ، و تأثرت هذه الدول الثلاث مع تفاوت بينها بوضع الولاية في البحر المتوسط على الصعيدين السياسي و الاقتصادي ، مع إشارة طفيفة لعلاقة الولاية مع بعض الدول المسيحية الأخرى (3).

(1) - بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 42.

(2) - مولود قاسم نايت بلقاسم ، شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية ط ، دار البعث تونسية (الجزائر) ، 1985 ، ج 1 ، ص 17.

(3) - من بين هذه الدول : هولندا - السويد - الدنمارك ، والإمارات الإسلامية ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد.

حول مشاكل القارة وورثة العرش زيادة على تكرار اعتداءات شركان الإسباني على الشواطئ الفرنسية (1).

لقد استطاعت فرنسا أن تستغل في عصر - البايليات - الصداقة التي تربطها بالدولة العثمانية ، ففي عام 1561 ، حصلت من الباب العالي على إذن لصيد المرجان في سواحل عنابة (الشرق الجزائري) ، كما حصلت منذ عام 1578 على حق صيد المرجان في خليج الشنورة (سطورة) وهذا الامتياز لا يشكل في حد ذاته عنصرا جيدا في العلاقات الجزائرية الأوروبية إذ نجد أن أمير بجاية والسلطان الحفصي أبي عبد الله منح للجنوبيين امتياز اصطياد المرجان على السواحل الشرقية الجزائرية (2) ، وأن المرسلين قد حصلوا على هذا الامتياز من شيوخ منطقة عنابة مقابل عوائد يدفعونها (3) كما حصلت فرنسا على حق تعيين قنصل لها في مدينة الجزائر عام 1578 (4) ، وقد كان كلا الامتيازين ضمن الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات بين الولاية وفرنسا في أواخر عصر البايليات ذلك لأن شركة لنش التي تولت إدارة امتياز صيد المرجان لم تقتصر على صيد المرجان ، وإنما تعدته إلى تصدير الحبوب ، وإلى بناء حصن في شرق مدينة عنابة أطلقت عليه اسم " حصن فرنسا " غير أبهة بنصوص الاتفاقية (5) وراحت تتصرف كما لو كانت في بلد محتل هذا فضلا عن أن الجزائريين كانوا ينظرون إلى هذه الشركة منذ البداية بعدم الرضى وقد أدى إلى هدم الحصن ونزع الامتياز من الشركة عام 568 ، ولكنها لم تلبث أن تلثت أن استعادته واستأنفت نشاطها التجاري.

أما تعيين قنصل فرنسا في الجزائر فقد قوبل بمعارضة شديدة في البداية من قبل حكومة الولاية نخبين ذلك من الرسالة التي أوردتها جمال قنان لحسين باشا على حكام مدينة مرسيليا يقول فيها : " فنحن ليست لنا أية وسيلة ، فالمسألة تثير امتعاضا في نفوس

(1) - صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 83.

(2) - جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، المرجع السابق ، ص 42.

(3) - ينكر محمد العربي الزبيري أن المرسلين عرفوا سواحل الشرق للجزائري منذ القرن الثالث عشر عندما كانوا يأتون في جملة التجار الأوروبيين يتعاملون مع سكان البلاد ، ويقومون بصيد المرجان ، غير أن الامتيازات التي ظلت تتمتع بها فرنسا دون غيرها مع إنقطاعات بسيطة إلى غاية عام 1827 ، لم تحصل إلا سنة 1520 على يد خير الدين بربروسة في عهد الملك فرنسوا الأول وقد بقيت تلقائية لا تعتمد على معاهدة رسمية إلى أن كان عام 1628 م حينما تدخل الباب العالي وأمر الديوان في الجزائر بأن يتقاهم مع فرنسا وأن يبرم معها صلحا دائما ، راجع محمد العربي الزبيري التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، المرجع السابق ، ص 193.

(4) - عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، مجلة للدراسات التاريخية العدد الثالث ، 1987 ، ص 122.

(5) - صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 132.

التجار والشعب وكل الناس فهم لا يريدون قبول السلطة الجديدة التي تريدون فرضها عليهم " (1) . وعلى الرغم من تضارب المؤرخين في تاريخ تنصيب أول قنصل في الجزائر فإن أول تمثيل دبلوماسي كان عام 1578 بمقتضى فرمان (قرار) أصدره الباب العالي يقضي بتعيين قنصل لفرنسا بالجزائر حيث نزل القنصل الفرنسي موريس سورون (Souron) واستقبله الداوي جعفر باشا (1580-1582) بالعاصمة واستمر هذا التمثيل قائما إلى غاية حادثة المروحة عام 1827 م باستثناء الفترات التي توترت فيها العلاقات بين البلدين (2) ولم تمض سنوات حتى نشبت خلافات عديدة بين الجزائر وفرنسا أدت إلى قطيعة دامت قرابة ربع قرن حيث تصدعت العلاقات بين البلدين بسبب تدمير مركز المؤسسات الفرنسية أو الحصن من طرف الحكومة الجزائرية في جوان 1604 م ، فقد ذهب جل المؤرخين الغربيين على أن الدافع الأساسي في ذلك هو تذرع الجزائريين بمجاعة أصابت البلاد (3) .

غير أن جوهر الأزمة يعود إلى سبب واضح وهو عدم احترام الشركة الفرنسية للاتفاقيات التي تنص على أن يقتصر نشاطها على صيد المرجان ، لكن الشركة لم تعر أدنى احترام لها ، فتجاوزت نشاطها صيد المرجان إلى شراء الحبوب بأسعار زهيدة لتصدره إلى مرسيليا جانية في ذلك أرباحا طائلة ، متجاهلة أوضاع البلاد العصبية (4) .

لذلك عازمت الحكومة الجزائرية على وضع حد لهذه المبالغات وأوعزت إلى الحامية المتواجدة بمدينة عنابة تخريب الحصن وبحجز موظفيه ومنه فإن هذا العمل سواء على المستوى الرسمي مجسدا في الباشا والديوان أو على المستوى المحلي (الشعبي) فهو رد فعل طبيعي من وجهة نظر الباحثة ضد أقلية أجنبية بالغت في استغلالها لخيرات البلاد ولم تحترم نصوص الاتفاقيات (5) .

وعلى كل منذ عام 1620 م أبدت الحكومة الفرنسية رغبة في تحسن علاقاتها مع الجزائر، فسافر من أجل هذا الغرض وفد جزائري برئاسة سنان باشا إلى مرسيليا

(1) - قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص 45 .

(2) - فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 132 .

(3) - عائشة غطاس ، العلاقات الجزائرية الفرنسية ، ماجستير ، المرجع السابق ص 36 .

(4) - غطاس ، المرجع السابق ، ص 36 .

(5) - نفسه ، ص 37 .

ليعرض وجهة النظر الجزائرية في أسس العلاقات المشتركة ، وأثناء الاجتماع وصلت شائعات حول مهاجمة الأسطول الجزائري لبعض السفن الفرنسية فأقدم الفرنسيون على قتل الوفد الجزائري ، فكانت هذه الحادثة سببا في قطع العلاقات الدبلوماسية وإعلان الحرب على الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط⁽¹⁾.

ومهما يكن ، فإن المنازعات بين فرنسا والولاية لم تتوقف تقريبا طوال القرن السابع عشر ، خصوصا بعد وصول لويس الرابع عشر إلى الحكم في فرنسا ، فمجرد توطيد مركزه أصبحت سياسته اتجاه إيالة الجزائر تهدف إلى محاولة القضاء عليها ، وتحطيمها عن طريق الحملات البحرية و التدخل المسلح و أصبحت الحرب ميزة العلاقات الجزائرية الفرنسية⁽²⁾.

وبالفعل فقد قامت فرنسا بمحاولات لجس نبض الدولة الجزائرية ومدى ردود أفعالها ، لذلك باتت تفكر في احتلال الجزائر فأعدت حملة بحرية على مدينة القل عام 1663 م وكذا على ميناء الجزائر ومدينة جيجل عام 1664 م ، حيث كبدت هذه الحملة ما يزيد على 1400 قتيل وجريح وكان مآلها الفشل ثم تعقدت العلاقات بين البلدين ، فأعلنت الجزائر الحرب على فرنسا عام 1681 م ، لتجد فرنسا ذلك مبررا لشن حملات بحرية أخرى على ميناء الجزائر⁽³⁾.

ومن أهم تلك الحملات حملة عام 1682 م التي حاصرت شرشال لمدة وأمطرت المدينة بوابل من القذائف التي تركت خرابا كبيرا بالمدينة وكاد والي المدينة أن يستسلم لكن الجزائريين ثاروا عليه وقتلوه واضطروا قائد الحملة "دوكيس" " Duquesne إلى رفع الحصار والعودة من حيث أتى ، وقد أعاد لويس الرابع عشر الكرة عام 1688 م فوجه الأميرال "دستريس" « Destrees » على رأس حملة كبيرة قذفت مدينة الجزائر بأكثر من عشرة آلاف قنبلة ولكن الجزائريين استماتوا في الدفاع وقبضوا على القنصل والجالية الفرنسية وقتلوهم جميعا وأرغموا الفرنسيين على الدخول

(1) - فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 133.

(2) - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 65.

(3) - فركوس ، المرجع السابق ، ص 139.

في مفاوضات طويلة انتهت بتوقيع صلح طويل المدى يوم 25 سبتمبر عام 1689 م⁽¹⁾. وقد استمر هذا الصلح قرابة مائة سنة (1690-1790) حيث تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المائة سنة هذه بالاستقرار و التعايش السلمي، وإذا حدث أن طرأت بعض الحوادث من جهة أو من أخرى فإنها لم تؤد في أي وقت من الأوقات إلى القطيعة⁽²⁾.

وكانت التوترات تجد دائما حلولا لها اعتمادا على بنود معاهدة السلم المؤوي⁽³⁾ التي كرست مبدأ التعامل الند بالند واحترام مصالح كل من الطرفين المتعاقدين اعتمادا على هذا المبدأ ، وكان ذلك عملا أساسيا في استقرار هذا السلم وترسيخ قواعده⁽⁴⁾.

ولكن مع وصول نابليون إلى الحكم بدأت الأمور تتغير تدريجيا ، رغم انتهاء نابليون لسياسة المهادنة مع الجزائر في حملته على مصر عام 1798 م وحرصه على استمرار العلاقات الطيبة معها، حيث أن النزعة الاستعمارية جعلت منه يبيت مخططا عسكريا لاحتلال الجزائر فقد جهز حملة كبيرة عام 1805 م إلى الجزائر بقيادة أخيه جيروم لحمل الداوي على إطلاق سراح الأسرى الإيطاليين أو إعلان الحرب على الجزائر فأطلق الداوي سراح 230 أسير⁽⁵⁾.

ولكن سرعان ما عاد الجزائريون إلى مهاجمة السفن والراعياء الفرنسيين فجدد بونابرت تهديده للجزائر ، وقد زاد اهتمام نابليون بالجزائر بعد تدخله في إسبانيا وتنصيب أخيه جوزيف ملكا عليها و صار يحلم بإنشاء قاعدة بحرية على الساحل الجزائري يوازن بها قواعد الإنجليز في جبل طارق ومالطة⁽⁶⁾.

وكان نابليون قد أرسل المهندس (بوتان) " Boutin " في ربيع عام 1808 ليضع رسما لمدينة الجزائر وضواحيها وذلك لمعرفة المكان المناسب للنزول تمهيدا لاحتلالها ، إلا أن تنازل نابليون عن العرش عام 1814 م حال دون تحقيق مشروعه ،

(1) - فركوس: المرجع السابق، صص 139-140.

(2) - قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا المرجع السابق صص 141.

(3) - نقصد بمعاهدة السلم المؤوي هو إستقرار العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين (1690-1790) وهذا بعد أن تمت تسوية مشكلة الأسرى بكيفية مرضية لكلا الجانبين للمزيد من المعلومات راجع جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا ، ص 141 .

(4) - جمال قنان ، المرجع نفسه ، ص 141.

(5) - صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 140.

(6) - فركوس ، المرجع نفسه ، ص 140.

على أن التقرير والخرائط التي وجهها بوتان إلى وزير الحربية كانت مفيدة لفرنسا في احتلالها للجزائر عام 1830 م.⁽¹⁾

وبعد تنازل نابليون عن العرش ، استؤنفت العلاقات بين الولاية وفرنسا وتبادلت الرسائل الودية في سنة 1814⁽²⁾ بين الملك لويس الثامن عشر والداي الحاج علي (1809-1815) ، وعين دوفال قنصلا لفرنسا في الجزائر في نفس العام⁽³⁾ كما تم تبادل الرسائل عام 1816 م بين الملك والداي عمر (1815-1817) وقد استغل الملك حملة (إكسموت) الإنجليزية على الجزائر عام 1816 م فأسرع بالمطالبة بالمؤسسات الفرنسية القديمة في الشرق الجزائري التي كانت قد منحت للإنجليز عام 1807 م ونجح في استرجاعها وأعيدت الامتيازات إلى فرنسا في 15 مارس 1817 م.

ومنذ أن تولى الداوي حسين مقاليد الحكم (1818-1830) أخذ يطالب فرنسا بتسديد الديون التي عليها للجزائر ، وهي الديون التي اشتهرت باسم ديون (بكري) و (بوشناق) وقد أدت مطالبة الداوي من جهة وسكوت فرنسا من جهة أخرى بالإضافة إلى غطرسة القنصل الفرنسي (دوفال) إلى قصة المروحة المشهورة التي اتخذتها فرنسا حجة لتنفيذ مشروعها في احتلال الجزائر هذا كل ما ميز العلاقة بين الولاية (الجزائر) وفرنسا طيلة ثلاثة قرون والتي كان يغلب عليها طابع السلم في أغلب فتراتها.

2- علاقات الولاية مع إنجلترا :

لم يكن لإنجلترا أي اتصال مباشر بالجزائر في القرون الوسطى، إذ لا نجد لها أثر في هذه الفترة ما بين الشعوب الأوروبية التي كانت تربطها بالجزائر علاقات تجارية نشطة، و يبدو أن إنجلترا لم تكن تهتم حتى في القرن السادس عشر بما كان يجري في البحر

(1) - يذكر الباحث صالح فركوس أن إرسال الضابط المهندس بوتان في مهمة تجسس لاستطلاع أحوال الجزائر كان في الفترة الممتدة ما بين 24 ماي إلى 17 جويلية 1808 م ، للمزيد من المعلومات راجع : المختصر في تاريخ الجزائر ، ص 140.

(2) - لقد انقطع تبادل المراسلات بين عاهلي البلدين منذ 1803 م ، وقد استكشف نابليون أن يرسل دايات الجزائر وبالتالي فقد وجد هؤلاء أنفسهم مضطربين إلى عدم مكاتبته إلى أن جاء الملك لويس الثامن عشر إلى الملك فيادر إلى إرسال رسالة إلى الداوي في 1814/05/20 يخبره فيها بجلوسه على كرسي آبانه وأجداده ملكا على هاته البلاد كما يقر ويثبت في نفس الوقت المعاهدات القائمة بين البلدين رغبة منه في السير على خطى أسلافه من أجل السلام والمحبة بين فرنسا والأمم الأجنبية ، للمزيد من المعلومات راجع جمال فنان ، المرجع السابق ص، ص (204-228).

(3) - ان الوضع المضطرب الذي عاشته فرنسا خلال عام 1815 م لم يمكن القنصل الجديد الذي عين في أواخر 1814 من الإلتحاق بمنصبه خلال هذه السنة ولم يلتحق دوفال بالجزائر إلا في 1816.

المتوسط من أحداث و إنما اتجهت بأنظارها إلى الهند، بيد أن هذا لا يعني أنها لم تقتحم ميدان التجارة في البحر المتوسط في القرن السادس عشر.

بدأت علاقات الجزائر مع إنجلترا سلمية، إيجابية، قوامها الود و التعاون، ولئن تخللتها عدة غارات من طرف إنجلترا إلا أنها في الغالب، كان يسودها الوئام طوال قرون⁽¹⁾.

و ما يؤكد هذه العلاقة ما ذهب إليه دوغرامون De Grammont حيث قال: " كان الإنجليز في بداية القرن السادس عشر يتبادلون تجارة كبيرة مع الجزائر، إذ يصدرون إليها السلاح و البارود....."⁽²⁾.

و يضيف " و مقابل هذه الإمدادات العسكرية و البحرية التي كان الإنجليز يبيعونها للجزائر لدى الاحتياج، كانت هذه ترخص لهم شراء الحبوب، و الزيوت و الأصواف، و الشموع، و الجلود، و مواد أخرى لديها لتصديرها إلى إنجلترا، و تعفيهم من رسوم التصدير (و تسمى إذ ذاك، حسب ما وردت في النص: التذكرة) التي كانت تفرض على الأمم الأوروبية الأخرى و التي كانت باهضة"⁽³⁾، و هكذا إن بدأت العلاقات مع إنجلترا طيبة، سلمية تعاونية ودية.

إلا أن تطور جو القرصنة الأوروبية في ذلك العصر، الذي اندرجت فيه أمريكا أيضا فيما بعد، و الغارات الصليبية التي قد بدأت من البلدان الكاثوليكية (إسبانيا- فرنسا- إيطاليا - مالطا- البابوية)، ثم انضمت إليها فيما بعد البلدان البروتستانتية (إنجلترا- هولندا- الدانمارك- أمريكا...) كل ذلك، دفع بإنجلترا إلى أن تدخل هذا الغمار، فقامت بعدة غارات على الجزائر تتجاوز العشر، باءت كلها بالفشل الدريع و عادت على إنجلترا بالخسارة الباهضة، و التعويضات المرهقة التي كان عليها دفعها للجزائر⁽⁴⁾، ماعدا واحدة سيأتي ذكرها.

(1) - مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية، المرجع السابق، ص 181.

(2) - De Grammont: Histoire d'Alger sous la domination Turque, P.P 136.

نقلا عن مولود قاسم، المرجع نفسه، ص 182.

(3) - De Grammont: Ibid, P.P 136-137.

(4) - مولود قاسم، المرجع نفسه، ص 183.

و من أمثلة الحملات و الغارات التي قامت بها إنجلترا ضد ولاية الجزائر ما قامت به سنة 1620م و تعد حملتهم الأولى على مدينة الجزائر ، يقودها نائب أميرال إنجلترا "روبيرما نسيل" رفقة 500 جندي⁽¹⁾ استطاعت من خلالها إنجلترا إطلاق 74 قذيفة على المدينة فردت عليها مدينة الجزائر بمدافعها و التي بموجبها غادر الإنجليز ميناء الجزائر بعد أن نجحوا في تحرير ما يقرب عن أربعين أسيرا إنجليزيا و تركوا وراءهم مئات الأسرى الآخرين⁽²⁾ و بعد هذه الحملة أخذ الإنجليز يفكرون في إبرام معاهدة مع الجزائر تجنبهم مشاكل القرصنة في حوض البحر المتوسط و قد تمّ التوصل إليها في مارس 1622م نصت على تبادل القناصل و كذلك إمكانية دخول التجار الإنجليز إلى الجزائر⁽³⁾.

كما عرفت الجزائر في عهد محمد باشا حملة إنجليزية أخرى على مدينة الجزائر سنة 1654 و انتهت بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل فدية⁽⁴⁾.

إلى جانب هذا تحدث جمال قنان عن زوبعة بحرية تعرضت لها الجزائر تحطمت بموجبها الكثير من سفنها و قد تزامن هذا مع قصف إنجليزي لمدينة الجزائر، في هذه الظروف أبرمت الجزائر معاهدة مع الأميرال سيرجون في 23 أبريل 1662 و تقيم هذه المعاهدة السلم بين الجزائر و إنجلترا من جديدو تضمن التجارة و توقف أعمال القرصنة و تحرر العبيد الإنجليز مع دفع المبلغ الذي تمّ بيعهم به لأول مرة في السوق، كما تمنع استرقاق الإنجليز مستقبلا⁽⁵⁾.

و قد تحدث صاحب التحفة المرضية في هذا الإطار عن حملات إنجليزية استهدفت مدينة الجزائر و بجاية حيث حاول أسطولهم أن يهجم على الجزائر سنة 1669م (1079هـ) فتصدت له مدفعية الأتراك و ردت عليه على أعقابها، و في سنة 1671م

(1) - جون ب. وولف، الجزائر و أوروبا، ترجمة و تعليق أبو القاسم سعد الله المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 254-255.

(2) - وولف، المرجع نفسه، ص 257.

(3) - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 117.

(4) - صالح عباد، المرجع نفسه، ص 127.

(5) - جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830). المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر، 1987، ص، ص 91،96.

(1082هـ) فاجأ هذا الأسطول ميناء بجاية و أضرم النار في اثني عشر مركبا كانت راسية هناك ، وفي نفس السنة أعاد الكرة على ميناء الجزائر و أحرق ثلاثة مراكب فيها⁽¹⁾

و في نفس السنة (1671م) اغتتم الإنجليز فرصة توتر العلاقات مع فرنسا، فأبرموا معاهدة جديدة مع الولاية، بعد أن كانت العلاقات قد قطعت في العقد السابع من القرن السابع عشر، ولعل ذلك كان نتيجة ازدياد نشاط الرياس ضد السفن الإنجليزية كما عادوا و حصلوا على صلح مع الولاية عام 1682م⁽²⁾ منتهزين فرصة توتر العلاقات بين الولاية و فرنسا وقد وصف قنصل فرنسا (الأب لوفاشي Levacher) هذا الصلح بأنه مخزي لبريطانيا⁽³⁾ وسخط هذا الأب على الصلح يدل على أن الإنجليز تعهدوا بتزويد الولاية بالأسلحة مقابل الصلح و كانوا قد احتكروا تقريبا تجارة بيع الأسلحة للحكومة، ثم زاحمهم فيها الهولنديون.

كما أبرمت إنجلترا معاهدة مع الجزائر عام 1703 م حيث بعثت الملكة آن Anne القائد البحري بينك Binc بهدايا ثمينة إلى داي الجزائر من أجل إبرام معاهدة خاصة تضمن لها تحسن العلاقات التجارية بين إنجلترا و بين الجزائر، مثل تحسينها مع فرنسا و الجزائر-آنذاك فوافق الديوان على هذا الطلب⁽⁴⁾.

و يمتاز القرن الثامن عشر بسوء العلاقات بين الولاية و إنجلترا و أخذت في التوتر أكثر في العقد الخامس من القرن الثامن عشر و قد ازداد حقد الإنجليز أكثر على الولاية عندما طلبوا من باي تونس منحهم امتياز "جزيرة" طبرقة" ووكالة" كاب نيقر" فأفهمهم الباي بأنه لا يملك أمر البت في القضية، لأن داي الجزائر منعه من حيازتهما، فازداد سخطهم و لكنهم لم ينسوا أن قطع العلاقات في الماضي كلفهم ضياع 256 سفينة

(1) - محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تقديم و تحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، 1972، ص ص 17-18. انظر كذلك، صالح فركوس ، المختصر في تاريخ في الجزائر، ص 100 .

(2) - تم التوقيع على هذا الصلح بتاريخ 10 أبريل 1682 بين الداي بابا حسن و الملك شارل الثاني و قد تنازلت بموجبه إنجلترا على ثلاثمائة و خمسين وحدة بحرية للجزائر .

(3) - مولود قاسم ، شخصية الجزائر الدولية المرجع السابق، ص 190 .

(4) - محمد بن ميمون الجزائري المصدر السابق ، ص ص 27-28 .

تجارية استولى عليها الجزائريون و عاود الإنجليز المحاولة مرة أخرى مع الداى عام 1762 م⁽¹⁾، و على كل فإن إنجلترا كانت تلجأ في كل مرة لإنهاء هذا الصراع بعقد معاهدات .

و يذكر يحي بوعزيز أن مجموع ما أبرمته إنجلترا من اتفاقات و معاهدات مع الجزائر بلغ 27 معاهدة⁽²⁾.

و عليه حسب مولود قاسم أن طابع العلاقات بين البلدين كان يتأرجح بين الحرب و السلم ولكن الطابع الودى كان يغلب عليها خاصة طوال النصف الثاني تقريبا من القرن الثامن عشر و العشرية الأولى من القرن التاسع عشر و كان وديا للغاية⁽³⁾ إلى أن جاءت المؤامرة الكبرى حيث تحولت إنجلترا فجأة بعد سقوط إمبراطورية نابليون إلى دولة معادية للولاية، إذ تزعمت في مؤتمر فيينا عام 1815 الحملة المعادية للولاية فيما يتصل بالقرصنة و استرقاق الأسرى المسيحيين⁽⁴⁾، و شرعت في توجيه الحملات البحرية إلى الجزائر فظهر الأسطول الإنجليزي و كان الهجوم بقيادة اللود إيكسموت في وحدات من الأسطول الإنكليزي و أعانته القوات الهولندية، و وصل الجميع إلى العاصمة في 27 أوت 1816 م و رفعوا الراية البيضاء خداعا و قبل هذا تحاشى الداى عمر باشا (1815-1817) الدخول في الحرب مع الإنجليز فأبرم معهم معاهدة تعهد فيها بإطلاق سراح الأسرى الأيونيين و النابوليين و السردنيين مقابل فدية مالية و على أن يتم إطلاق سراح الجزائريين المعتقلين كذلك⁽⁵⁾، لكن الحكومة البريطانية لم تبتهج لهذه الاتفاقيات فأمرت قائدها إكسموت بالعودة مرة ثانية إلى الجزائر حيث وصلها في التاريخ السابق الذكر على رأس أسطول هام قوامه 42 سفينة حربية⁽⁶⁾.

في هذه الأثناء أرسل الإنجليز إلى الداى بإطلاق أسراهم، وهذا بعد أن كان الداى قد ألقى بالقنصل الإنجليزي في السجن، كما طالبوه بوضع حد لاسترقاق المسيحيين

(1) - في هذه السنة تم توقيع معاهدة سلم و تجارة بين الطرف البريطاني بقيادة الملك جورج الثالث و داي مملكة الجزائر علي باشا بتاريخ 14 ماي 1762

(2) - يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر ، المرجع السابق، ص 55 .

(3) - مولود قاسم المرجع السابق، ص 185.

(4) - محمد زروال العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص-ص 59-61 .

(5) - محمد زروال، المرجع نفسه، ص 63 .

(6) - نفسه، ص 63.

و أساءوا خطابه فأجابهم بالرفض و أن لا جواب عنده إلا بالضرب بالقنابل و أخذ الأسطول يضرب المدينة ، ولكن هيجان البحر حال دون الغاية فابتعد الأسطول من الميناء ريثما هدأت العاصفة، ثم عاد إليها ورفع الراية البيضاء، ثم أخذ بقذف المدينة فقتل نحو 500 من سكانها(1) .

كما فقدت الجزائر في هذه المعركة أربع بوارج حربية و خمس سفن ذات حجم متوسط و 23 زورقا حربية و بعض المراكب التجارية (2) أما خسائر العدو فقد ارتفعت إلى حوالي 863 بين قتيل و جريح، ولقد أظهر الجزائريون استماتة قوية و هذا ما عبّر عنه ايكسموث نفسه قائلا: " لم أرى في حياتي أعداء يحاربون بإيمان وثبات و جأش كهؤلاء"(3) و هذا رغم القوة التي استخدمتها إنجلترا بمشاركة هولندا على مدينة الجزائر حسب ما هو موجود في هذا الجدول .

(1) - رابح بونار، المغرب العربي (تاريخه و ثقافته) ط 1 و دار الهمزة للطباعة (الجزائر) ، 2000، ص 381 .

(2) - عبد القادر حليمي مدينة الجزائر، ط 1 ، الجزائر ، 1972، ص 285 .

(3) - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 67 .

عدد مدافعه	الأسطول الهولندي إسم المركب	عدد مدافعه	الأسطول الإنجليزي إسم المركب
40	لوملمبيس Le Malanpus	100	الملكة شارلوت Charlotte
44	لافريديريكا La Fridirica	98	لانبرونابل L'imprenable
36	لودكراد Le Dragaraa	74	لوسيبارب Le Superbe
40	لاديان La Diane	74	لومندن Lemenden
44	لامستال L'Amstel	74	لالبيون L'albin
24	لاندراخت L'Andracht	50	لولياندر Le Leandre
		40	لوسوفرن Le Severn
		40	لوكلاسكون Le glascon
		36	لوكرتيك Le Cranique
		36	لوهربر Le Hebre

و إلى جانب هذه السفن الحربية دعمت إنكلترا أسطولها بالقطع الآتية:

- 5 بوارج حربية.
- 4 قاذفات للقنابل .
- 14 قاربا حريبا للنجدة (1)

(1) - محمد العربي الزبيري، مقاومة الجزائر للتكثل الأوروبي قبل الاحتلال ، مجلة الأصالة ، السلة الثالثة، العدد 12 ، جانفي- فيفري 1973م، ص 126.

أما عن النتائج السياسية لهذه المعركة فقد أمضيت معاهدة بين الطرفين في 31

أوت 1816 م تعهدت فيها الجزائر بما يلي:

1- التخلي عن استرقاق المسيحيين.

2- تحرير كافة الأرقاء المسيحيين وقد بلغ عددهم 1200 أسير .

3- تقدم الجزائر تعويضات مالية لكل الهيئات التي تضررت (1) وقد قدرت هذه التعويضات بنصف مليون فرنك تقريبا غير أنه تظل الولاية حرة في ممارسة القرصنة، إذ لم يتعرض لها في هذه المعاهدة و هذا ما ذهب إليه رابح بونار بأنهم لم ينصوا على وضع حد للقرصنة كما تقتضيه اتفاقية فيينا الذين جاءوا كمدافعين عنها(2) وهذا الهجوم الإنكليزي كان عامل إضعاف شديد لأسطول الجزائر (3) .

وبعد أن تولى خوجة الخيل حسين منصب الداى (1818-1830) بعام واحد، وبالضبط في سبتمبر 1819م على وجه التحديد ، جاء أسطول أنجليزي- فرنسي بقيادة الأميرالين (جيريان- وفريمانت) ليبلغن الداى قرارات مؤتمر (إيكس لا شابيل)(4) ولكن الداى حسين رفض الموافقة على القرارات ، مؤكدا حقه في مطاردة كل سفينة تنتمي لدولة لم يعترف بها، أما بالنسبة لقضية الرق فقد قال بأن ممارسته غير محرمة دينيا، وأنهى الاجتماع دون اتخاذ أية قرار.

وفي أواخر عام 1823 م وقع حادث زاد من توتر العلاقات بين البلدين، حيث تشاجر الداى حسين مع قنصل بريطانيا ماكدونيل (MACDONEL) و حسب تفاصيل القصة الآتية فإن ذلك يعزى لما يأتي:

" عندما نشبت ثورة أكتوبر 1823 م (5) قرر الباشا أن يلقي القبض على المتمردين الذين احتموا بمقر القنصل البريطاني وقد رفض هذا أن يسلمهم إلى حكومتهم بدعوى الحصانة القنصلية عندئذ أمر الباشا باقتحام مركز الممثل البريطاني وقد انتهى الأمر أخيرا إلى

(1) - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 65 .

(2) - رابح بونار، المرجع السابق، ص 381 .

(3) - سعيدوني، ورفقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 193 .

(4) - مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية المرجع السابق، ص 210.

(5) - محمد زروال ، المرجع السابق، ص 75 .

قطع العلاقات بين البلدين" ، ولم تضيع الحكومة البريطانية هذه الفرصة الغالية عليها فجددت حملة عسكرية بحرية على الجزائر قوامها ثلاث و عشرون باخرة كبيرة عهدت بقيادتها هذه المرة إلى سير هنري نيل (SIR HENRY WEEL) ⁽¹⁾ وقد طلب نيل تعويضا عن إهانة القنصل فرفض الداي هذه المطالب، فانصرف الأدميرال، ثم عاد في 22 مارس 1824م وانصرف بدون طائل، وعاد مرة ثالثة في 12 جويلية من نفس العام بعد أن صدرت الأوامر بضرب العاصمة، وعرف الجزائريون نيته فخرجوا إليه وتبادلوا إطلاق النار إلى 29 جويلية ثم انصرف الإنجليز بدون جدوى إذ لم يحقق هذا الهجوم أي نتيجة إلا أنه أوضح للجزائريين نقاط الضعف في دفاعهم و سمح لهم بتقوية هذا الدفاع ⁽²⁾. و بفضل هذه السلسلة من الحملات الإنجليزية على الجزائر تفتح صفحات جديدة من الحملات البحرية الأخرى، ولكن الذي سيقوم بهذه الحملات هذه المرة هي فرنسا التي سيكتب لها في المستقبل أن تجد لنفسها مكانا تحت الشمس.

ومهما قيل أن بريطانيا عارضت الاحتلال الفرنسي للجزائر، فسواء كان ذلك ودا وصدافة منها نحو الجزائر أم غيرة من الفرنسيون، فهي تسجل كنقطة إيجابية حسب مولود قاسم ⁽³⁾ يختتم بها تاريخ العلاقات الجزائرية البريطانية خلال القرن التاسع عشر. وعلى كل فإن طابع العلاقات بين البلدين بات يتأرجح بين السلم والحرب غير أن طابع السلم هو الغالب في أغلب الفترات . هذا جانب من العلاقات الجزائرية الإنجليزية فكيف هو واقع العلاقات بين الإيالة وإسبانيا؟.

3- علاقة الولاية مع إسبانيا:

لقد سبق وأن ذكرنا التفكك السياسي للمغرب الأوسط (الجزائر) شجع الإسبان على الإغارة عليه، وأنه في سنتي 1509- 1510 قبيل دخول الأتراك الجزائر احتلوا كلا من ، المرسى الكبير ومدينة وهران وتنس وبجاية ودلس، وشرشال، ومستغانم، ومدينة

(1) - محمد زروال، المرجع السابق، ص 75 .

(2) - زروال، المرجع نفسه، ص-ص ، 76- 77 .

(3) - مولود قاسم ، المرجع السابق، ص 214 .

الجزائر، وقد اعترفت إمارة زيان لهم بهذا الاحتلال عام 1512 م ولم يفسد خططهم سوى تدخل الأتراك السريع وبروز نيابة الجزائر كقوة جديدة ذات شأن في الحوض الغربي للمتوسط⁽¹⁾.

ومن هنا فقد كان طابع العلاقات بين إسبانيا والجزائر طيلة القرون الثلاثة المتوالية هي الحرب الفعلية المتواصلة، ولم توقع بينهما إلا معاهدتان إثنان طوال تلك المدة، أي طيلة القرون الثلاثة بينما عقدت الجزائر مع هولندا مثلا أثناء تلك المدة إحدى عشرة معاهدة، ومع إنجلترا ثمانية عشرة، ومع فرنسا أكثر من ستين بل وأكثر من ستة وستين ولنقل سبعين⁽²⁾.

وحتى نضع العلاقات الجزائرية الإسبانية في إطارها الحقيقي فإنه يتوجب علينا الإشارة إلى هذه الحملات الإسبانية، فهي تعكس الجهد الذي بذله الإسبان في مواجهة الجزائر، وتبرز التحدي الذي واجهته الجزائر والخسائر التي ألحقت بها من جراء تلك الهجمات⁽³⁾.

فقد قامت إسبانيا بشن حملة على الجزائر بقيادة "فود و مونكاد" في شهر أوت عام 1519 م ولكنها منيت بهزيمة نكراء، في الوقت الذي تمرد فيه أحمد القاضي وقطع خط الرجعة على خير الدين إلى الجزائر وهو في جهاده ضد الإسبان، حيث استقر بجيجل مدة ست سنوات (1521-1527 م) يحارب الإسبان إلى أن استطاع أن يفتح من الجديد الجزائر عام 1527 م و يقضي على الحصن الإسباني بـ رج الفنار في 16 ماي عام 1529 م وأسرا الإسبان الموجودين فيه وكان عددهم سبعمائة جندي، كما أقاموا قرب البرج ثكنة عسكرية واعتبارا من ذلك التاريخ تأسس أوجاق الجزائر⁽⁴⁾.

(1) - يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 44 .

(2) - مولود قاسم، المرجع السابق ص 126 .

(3) - سعيدي، المعاهدة الجزائرية الإسبانية (1791م) مجلة التاريخ العدد السابع (1993) من ص 73 .

(4) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 83-84 .

وقد تواصلت الحملات الإسبانية على الجزائر كالتي قام بها أندري دوريا⁽¹⁾ على مدينة شرشال عام 1531 م، انتقاما لحملة الفاشلة عام 1519 م فتدخل خير الدين بقواته واضطر الإسبان إلى الفرار⁽²⁾.

وفي عهد شارلكان (شارل الخامس) CHARLES QUINT شهدت الجزائر أكبر حملة منذ القرن وكان هذا في 25 أكتوبر 1541 م، فقد كانت تشتمل على ست مائة سفينة شراعية تحمل ثلاثة عشرة ألف بحري (13000) وأربعة وعشرين ألف جندي (24000) مختارين من بين أحسن جنود إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرسان مالطا⁽³⁾.

وقد كان مصيرها الفشل الذريع مثل باقي الحملات السابقة ولقد شوهد شارلكان لأول مرة في تاريخه يبكي على الخسائر التي حلت بجيشه وأسطوله⁽⁴⁾ و بعد هذا الفشل حولوا جهودهم إلى الناحية الغربية إلى إمارة بني زيان الضعيفة لنجدة الأمير الزياني عبد الله ضد شقيقه أحمد و لكن أبيدت حملتهم عن آخرها قرب عين تموشنت عام 1543 و مع هذا لم يتعظوا بالهزيمة فأعادوا الكرة على تلمسان في العام الموالي 1544 م و اقتحموها و نهبوا خزائنها و نصبوا فيها عميلهم و حليفهم عبد الله الزياني مدة من الزمن إلى أن ثار سكان المدينة ضده و طردوه ليعيدوا أخاه أحمد، ثم ليتم في النهاية إلحاق تلمسان بالجزائر و عزل أسرة بني زيان مرة واحدة عام 1554 م⁽⁵⁾.

وقد ظل دايات الجزائر يسعون باستمرار ، و بدون هوادة إلى استرجاع وهسران والمرسى الكبير وبقية المدن المحتلة ، أما بجاية المحتلة من قبل الإسبان فقد كانت شوكة في جسم الحكومة الجزائرية ففكر صالح رايس⁽⁶⁾ في تطهيرها منهم ، وأعد جيشا بریا وأسطولا حربيا زحف إليها بمعونة سلطان "كوكو" ببلاد القبائل وهاجمها برا وبحرا

(1) - القرصان أندري دوريا هو رجل حرب جنوي يعد من أميرات البحر الكبار في القرن السادس عشر، عين على رأس الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط في عهد فرانسوا الأول هاجم شارلكان في السواحل الجنوبية لفرنسا سنة 1524 و بعد خلافات مع الملك الفرنسي انتقل إلى خدمة شارلكان سنة 1528 فأصبح أهم أميرال بحري في إسبانيا في البحر المتوسط بهذه الصفة قاد و شارك في العديد من الحملات على بلدان المغرب توفي سنة 1560 راجع صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 58 .

(2) - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص- 84 .

(3) - مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية ص 140 .

(4) - فركوس، المرجع السابق، ص 85 .

(5) - فركوس المرجع نفسه، ص 85 .

(6) - صالح رايس : (1552-1556) عين صالح رايس باي لارباي على الجزائر في شهر جمادي الأولى من سنة 959 هـ الموافق لـ 1 أبريل 1552 م وتم تعيينه من طرف الباب العالي أهم أعماله : إخضاع الثائرين المتمردين في الجنوب (تقرت وورقلة) ، إلحاق تلمسان وبجاية بملك الجزائر بعد تصفيتهما من الإسبان توفي عام 1556 . راجع صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 58 .

وجرت بينه وبين الإسبان معارك عنيفة وبعد ستة أيام سقطت في يده (1) حيث حررها صالح رايس في يونيو 1555 م ووقع العديد من الإسبان فيها أسرى ، ولم يسمح بالرجوع إلى إسبانيا منهم إلا لحاكمها السابق دون ألونسودي بيرالتا Don Alonso Dipiralta الذي أعدمه فيليب الثاني عقاباله على إضاعة بجاية (2).

وأما مستغانم فقد حررها حسن بن خير الدين سنة 1558 م (3) إثر ذلك ، بدأت شخصية الجزائر المسلمة تتخطى حدودها إلى الخارج فشارك حسن باشا بقوات جزائرية في محاصرة جزيرة مالطا بعض الوقت وعندما استدعى إلى القسطنطينية مثل أبيه ليتولى منصب قبطان البحرية العثمانية خلفه في حكم الجزائر الباييرباي العليجي (1568-1571) هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل في طرد الإسبان نهائيا من تونس عام 1574 لتتألف منها نيابة تركية جديدة إلى جانب طرابلس والجزائر (4) وقد كانت قضية تحرير وهران و المرسي الكبير من الاهتمامات الكبرى للجزائر وأصبحت الشغل الشاغل للسكان والدولة معا، فتم نقل مركز بايليك الغرب من مازونة إلى معسكر ليكون قريبا من الأعداء، وانكب القادة من زعماء السكان وإدارة البايك ورجال الحكومة المركزية بالعاصمة على وضع الخطط وإعداد الوسائل الكفيلة بذلك (4).

فقد تعددت الحملات العسكرية الجزائرية ضد المحتلين الإسبان في وهران ، والشواطئ الإسبانية نفسها في إطار سياسة الاستنزاف و هاجمت القوات الجزائرية حلفاء الإسبان في البحر والشواطئ الأوروبية وتمكنت من غنم ما يقرب من 1200 سفينة ومركب بحري فيما بين عام 1613 و 1621 م تابع للإسبان والفرنسيين والإنجليز والألمان و الهولنديين والدانماركيين والإيطاليين (5) منها: 447 هولندية -193 فرنسية و 120 إسبانية و 60 إنجليزية و 56 ألمانية.

(1) - رابح بونار ، المغرب العربي تاريخه وثقافته ، المرجع السابق ص 345.

(2) - مولود قاسم ، المرجع السابق ، ص 145.

- يذكر الباحث رابح بونار أن الجنرال ماجور الكوديت قائد الإسبان حاول أن يحتل مستغانم فاعترضه حسن بن خير الدين بمازعفران قرب مستغانم بصحبة جيش تلمسان وحاربه حربا عنيفة ، حطم أثناءها أسوار المدينة وكانت خاتمة ذلك موت القائد الكوديت وأسر 12 ألف جندي إسباني.

(3) - صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 87.

(4) - يحي بوعزيز ، مع تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 51.

(5) - يحي بوعزيز المرجع نفسه ، ص 51.

وقد بدل كل من حسان باشا عام 1563 م ومحمد قوصه (1606 م) والباي إبراهيم (1687 م) عدة محاولات إنقاذ وهران والمرسى الكبير وتحريرهما من نير الاستعمار الإسباني (1).

وبعد كل هذه المحاولات تم استرجاع وهران للمرة الأولى يوم 16 أبريل 1708 م والمرسى الكبير في آخر العام بقيادة باي الغرب مصطفى بوشلاغم وفي عهد الداوي محمد بكداش الذي سهر كل السهر على تحقيق ذلك الهدف، و أما الإسبان فقد عبروا عن ذلك قائلين :

" لقد خسرنا في الجزائر بسبب كثرة ذنوبنا وازدياد أعداء هذه المملكة الكاثوليكية وزيادة عن مساعي الجزائريين طوال دينك القرنين (1509 م - 1708 م) لاسترداد وهران والمرسى الكبير".

وكما عبّر المؤرخ الفرنسي دي غرامون عن هذا الموقف في افتتاح كتابه قائلا : " لقد حملت الدولة الجزائرية منذ ميلادها لواء الجهاد ضد إسبانيا فعانت في سواحلها ، وخربت بحريتها وتجاريتها وأشعلت الثورة في أجمل ولاياتها وأفرغت عليها جام غضبها وسلطت عليها مدة طويلة بسيف تهديدها بغزوها ، في الوقت الذي كانت تنتزع فيه منها أولا بأول تقريبا كل المجال التوسعي الذي كانت قد احتلته على الساحل الإفريقي (2).

ولقد ظل الإسبان ، وخاصة منهم الملك فيليب الخامس ورجال الكنيسة ، متحسرين على ضياع وهران من أيديهم ، أملين في استعادتها ، و كان لهم ذلك بعد ثلاث وعشرين سنة، وفي أواخر يونيو 1732 م جهز الملك الإسباني فيليب الخامس (حفيد لويس الرابع عشر الفرنسي) أسطولا ضخما أغار به على وهران في الفاتح من يوليو (جويلية) وعلى المرسى الكبير في اليوم الموالي (3).

(1) يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 51.

(2) - De Grammont : histoire d'Alger Sous la domination turque , p 1

نقلا عن مولود قاسم ، شخصية الجزائر الدولية ، المرجع السابق ، ص 147.

(3) - مولود قاسم ، المرجع نفسه ، ص 148.

و كان ذلك في عهد الباي مصطفى بوشلاغم، ولكن الداوي لم يعد محمد بكداش بل محمد كور عبدي الذي حزن حزنا شديدا، حيث أثر فيه هذا الضياع المفاجئ حيث كان شديد الوقع عليه ، حتى داهمه المرض، فاعتكف في بيته، ولم يطل به الأمر حتى مات يوم 23 أوت 1732 م⁽¹⁾.

و قد ظل الأمر على حاله لمدة 60 عاما أخرى، وهذا بعد أن عرفت الجزائر عثمان باشا (1766-1790) الذي انتهج سياسة حازمة مع الدول الأوروبية و على رأسها إنكلترا و فرنسا، وحتى يكون لهذه السياسة التي انتهجها محمد عثمان باشا تأثير على علاقات الجزائر بالدول الأوروبية، فإن البحرية الجزائرية، دأبت على التصدي لسفن الدول المعادية أو التي لم تكن ترتبط مع الجزائر بمعاهدات سلام و صداقة وقد تمكنت السفن الجزائرية بقيادة رياس البحر مشهورين أمثال الحاج سليمان و بن يونس و بن زرمان و حميدو من الحصول على غنائم وفيرة و أسر عدد كبير من الأوروبيين قدر عددهم بحوالي ثمانية عشر ألف أسير منهم ما لا يقل عن عشرة آلاف من الإسبانين⁽²⁾.

و هذا ما أدى إلى حدوث اصطدامات بحرية مع إسبانيا التي جردت ضد الجزائر ثلاث حملات متتالية 1184 هـ، 1775 م - 1197 هـ ، 1783 م - 1198 هـ ، 1784 م كانت تقليدا ساذجا و استمرارا للسياسة العدائية التي انتهجها لويس الرابع عشر الفرنسي مع الجزائر و التي كلفته غالبا دون أن يحقق من ورائها أي مكسب⁽³⁾ ، فالحملة الأولى التي تولى قيادتها الكونت أوريلي (C.Oreilly) سنة 1775 م ، و التي تعرضت لها العديد من المصادر بالتفصيل و التعليق ، قد شارك فيها ما لا يقل عن ثلاثة و عشرين ألف رجل و خمسمائة سفينة من مختلف الأصناف و في المقابل فقد حشد الداوي محمد عثمان باشا لمواجهةها على شواطئ وادي الحراش و الحامة ما لا يقل عن خمسين ألفا من الجنود المتطوعين⁽⁴⁾.

(1) - مولود قابم ، المرجع السابق ، ص 152.

(2) - سعيدوني، المعاهدة الجزائرية الإسبانية (1791) للمرجع السابق، ص 72 .

(3) - سعيدوني المرجع نفسه ص 73 .

(4) - نفسه ، ص 73، انظر كذلك، صالح فركوس، المرجع السابق، ص 109 .

أما الحملة الثانية التي أوكلت قيادتها إلى الدون أنطونيو بارسيلو (Barcelo) فقد جند لها الإسبان مالا يقل عن ست وسبعين سفينة وأحدثت أضرار كبيرة بمدينة الجزائر بفعل تمكنها من إلقاء خمس و سبعين ألف قذيفة واجهها الجزائريون بتوجيه ما لا يقل عن خمسة عشر ألف قنبلة طويلة أيام الهجوم الذي استمر من الفاتح إلى التاسع من شهر أوت 1783 م هذا وقد كانت الحملة الثالثة التي تولى قيادتها نفس قائد الحملة تكرر لنفس الخطة، فقد شاركت فيها مائة و ثلاثون سفينة إسبانية من مختلف الأصناف و تمكنت بالفعل من توجيه حوالي خمسة عشر ألف قذيفة لمدينة و ميناء الجزائر أثناء تواجدها في خليج الجزائر من 29 جويلية إلى 9 أوت 1784 م (1).

كل هذه الحملات البحرية التي كلفت الخزينة الإسبانية غالبا لم تسفر على مكاسب ملموسة فلم تحقق ما كانت إسبانيا تأمله منها من إطلاق الأسرى المسيحيين و الحصول على امتيازات تجارية و إقرار أمن الملاحة بالحوض الغربي للمتوسط و ذلك لتفطن الجزائريين لخطتها، وهذا ما دفع الحكام الإسبان إلى الاقتناع بعدم الفائدة من الاستمرار في هذه السياسة المعتمدة على القوة العسكرية، بل جعلهم يقتنعون مع مرور الوقت بضرورة إقرار هدنة بغرض التوصل إلى إمضاء معاهدة سلام و صداقة مع دولة الجزائر (2).

هذا الاقتناع جاء بعد فشل اتفاق الهدنة لعام 1786 م، الذي لم يحقق الهدف المرجو منه، فرغم المبالغ المالية التي تعهدوا بدفعها و التي يقدرها البعض بعشرين مليون فرنك (3).

فقد ظلت المطالب الجزائرية قائمة بشأن وهران و المرسى الكبير، مما حال دون إيجاد علاقة سلم ، وهذا ما جعل الدبلوماسية الإسبانية تسعى جاهدة لاستكمال هذه السلسلة من الاتفاقيات السلمية بإمضاء معاهدة مع الجزائر عام 1791 م تضمنت تسعة بنود (فصول) على شاكلة المعاهدات التي ارتبطت بها الجزائر مع كل من إنجلترا و فرنسا، في 12 ديسمبر 1791 م، ثم إبرامها نهائيا في 09 ديسمبر 1791 م من طرف داي

(1) - سعيدوني، المعاهدة الجزائرية الإسبانية، المرجع السابق، ص 73.

(2) - سعيدوني، المرجع نفسه، ص، 73-74.

(3) - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص، 171.

الجزائر حسان باشا و القائم بالأعمال و ممثل قنصلية ملك إسبانيا بالجزائر الدون مكابيل دولاريا، و دخلت حيز التنفيذ الفعلي برفع الحصار الجزائري عن الحامية الإسبانية بوهران في أول محرم 1206 هـ الموافق لـ 1 سبتمبر 1971 م و الانسحاب النهائي من وهران في 3 رجب 1206 هـ الموافق لـ 24 فيفري 1792 م⁽¹⁾.

أما مضمون بنود هذه المعاهدة فقد نصت على ما يلي :

1- يتخلى الإسبان عن وهران و المرسى الكبير كما كان في عهد الباي بوالشلاغم من حيث التحصينات و المدفعية و بإمكانهم أن يخربوا التحصينات التي أقيمت بعد حكم هذا الباي.

2- يلتزم الإسبان بدفع 12 ألف سلطاني لحكومة الداى سنويا.

3- يفتح المرسى الكبير للتجارة الإسبانية وحدها دون غيرها من البلدان.

4- كل سفينة إسبانية ترسو في ميناء المرسى الكبير تدفع 55 ريالاً ، 40 منها لبيت المال و البقية لقائد الميناء.

5- بإمكان الإسبان أن يشتروا كل سنة ألف حمولة من القمح بسعر السوق دون أي تدخل من الباي.

6- تعطى مهلة للسكان مدتها أربعة أشهر لإخلاء مدينة وهران و المرسى الكبير.

7- سحب كل الفرق العسكرية المحيطة بوهران و إيقاف كل العمليات العدائية⁽²⁾.

و يعلق أحمد توفيق المدني على المبالغ المالية التي يدفعها الإسبان على أنها تدفع مقابل إقامة الإسبان لمركز تجاري في جامع الغزوات و مباشرة صيد المرجان في الساحل الغربي للجزائر⁽³⁾.

و مما يلاحظ أن بنود هذه المعاهدة لم تنص على بعض الإجراءات المتفق عليها مثل ضرورة إرجاع كل ما استحوذ عليه الإسبان بوهران و المرسى الكبير من عتاد

(1) - سعيدي، المرجع السابق، ص 71 .

(2) - ابن سحنون الراشدي: الفتح الجمانى في ابتسام الفخر الوهرانى تحقيق و تقديم المهدي البوعبدي، مطبعة البحث قسنطينة 1973 نقلا عن صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 172-173 ، راجع كذلك سعيدي، المعاهدة الجزائرية الإسبانية (1791) ، المرجع السابق ، ص 71-84).

(3) - أحمد توفيق المدني حرب الثلاثمائة سنة المرجع السابق، ص 352 .

ومؤن عند استيلائهم عليها سنة 1732 و على كل فإن هذه المعاهدة (1791م) سمحت بإلغاء بنود اتفاق الهدنة لعام 1786 التي وقع في شأنها الخلاف وسمحت بتحويل حالة السلم المؤقت بين الجزائر و إسبانيا إلى علاقة صداقة وتعامل تجاري لفائدة الطرفين و هذا ما يسمح لنا بالقول بأن معاهدة السلام و الصداقة الإسبانية الجزائرية لعام 1791م قد وضعت حد لحالة التوتر و العداء بين البلدين استمرت منذ سقوط غرناطة ولم تنته إلا بانسحاب آخر جندي إسباني من وهران و المرسى الكبير بعد احتلال عسكري دام 260 سنة⁽¹⁾ و بذلك وضع الفصل الختامي للملحمة العدائية بين إسبانيا و الجزائر و التي أطلق عليها اسم حرب الثلاثمائة سنة (1491-1791م) لارتباطها بالصراع الحضاري بين عالمي الإسلام و المسيحية⁽²⁾ .

و عليه فإن طابع العلاقات الجزائرية الإسبانية كان يتصف في أغلب فتراته بالتوتر و العداء ولكن بدرجة أقل مع إنجلترا وفرنسا، أما عن طبيعة العلاقة بين الولاية و بقية الدول المسيحية الأخرى ، هولندا، السويد ، الدنمارك ، البندقية فإنهم لا يأبهون كثيرا بصداقة أو عداوة الولاية، و إنما اكتفوا بعقد معاهدات سلام مع الجزائر نظير دفع إتاوة سنوية للولاية إلى جانب تمثيل قنصلي في الجزائر .

نفس الشيء بالنسبة لعلاقة الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث عقدت الولاية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر (1795) صلحا مع الولايات المتحدة مقابل دفع هذه الأخيرة مليون دولار ثمنا لذلك و ابتداء من عام 1796 م تعهدت بأن تدفع إتاوة سنوية تتمثل في ذخائر حربية و إتاوات بحرية بما يعادل 22 ألف دولار ذهباً و أصبح لها بذلك قنصل يمثلها في الجزائر .

و في الأخير نستطيع القول رغم أن علاقات الجزائر بدول أوروبا كانت تتسم بطابع الحروب بسبب كل ما ذكرناه آنفاً، إلا أن ذلك لم يمنع من نمو هذه العلاقات و تطورها وتحسنها في بعض الأحيان و الأزمنة ، مع بعض الجهات خاصة بلدان شمال

(1) - سعيدوني المرجع السابق بص ص 83- 84 .

(2) - سعيدوني المرجع نفسه، ص 84 .

أوربا و إنجلترا و فرنسا ، وهولندا، والدويلات الإيطالية و إسبانيا و البرتغال و الولايات المتحدة الأمريكية.

2- العلاقات الجزائرية مع الدول المغاربية:

لقد ظهر صراع تقليدي بين الدول المغاربية (الجزائر ، تونس، المغرب الأقصى) منذ أقدم العصور وكان العامل المحرك لهذا الصراع هو قضية الحدود ، إذ كانت حدود الدول الثلاث قبل مجيء العثمانيين غير مستقرة ، ولكن بمجرد أن دخل العثمانيون الجزائر ، رسموا الحدود النهائية بين الجزائر وجيرانها ، إلا أن ذلك لم يضع حدا للصراع القائم بين دول المغرب العربي ، فقد قام التونسيون بعدة محاولات للاستيلاء على منطقة قسنطينة و عنابة و القالة ، وكان رد الجزائريين على تلك المحاولات قويا حيث شنوا حملات تأديبية ضد التونسيين وقد تدخلت الدولة العثمانية في عدة مناسبات لحل النزاع بين الجزائر وتونس ، لكن دون جدوى (1) نفس الشيء بالنسبة للطرف المغربي هو الآخر قام بعدة محاولات ضد الجزائر لكن بالمقابل هذه المحاولات تلتقت ردا قويا من طرف الجزائريين .

وستتعرف أكثر من خلال هذا الطرح على حيثيات الصراع بين إيالة الجزائر وجارتها تونس والمغرب الأقصى .

تحدثنا في بداية هذا المبحث عن الدول الثلاث التي كانت قائمة في المغرب العربي، وهي الدولة الحفصية في تونس والدولة الزيانية في الجزائر ، والدولة المرينية في المغرب ، كما سبق الإشارة إلى أن الدولة الزيانية كانت أكثر عرضة لهجمات الدولتين: المرينية والحفصية وهذا بهدف إضعاف الدولة الزيانية والاستيلاء على ممتلكاتها.

وما إن استقر العثمانيون في الجزائر حتى اتخذوها قاعدة للحكم ونقطة انطلاق لفتوحاتهم في المغرب حينها تم فتح طرابلس عام 1551م وتونس نهائيا عام 1574 م

(1) أرزقي شويتم ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره (رسالة ماجستير) كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة الإسكندرية ، 1988 ، ص 33.

وصارت كل منهما إقليما تابعا عثمانيا يخضع لحكم البيلربايات في الجزائر ، وإذا كان العثمانيون قد استطاعوا الاستيلاء على تونس وطرابلس فإنهم أدركوا أن فتح المغرب الأقصى سوف يستعصى عليهم ما دام الإسبان يحتلون مدينة وهران كل هذا في ظل وجود تحالف لمحمد الشيخ السعدي حاكم المغرب الأقصى مع الإسبان ضد العثمانيين غير أنه اغتيل عام 1557 م (1) فخلفه ابنه عبد الله الغالب بالله الذي نهج نفس سياسة والده فطلب من الإسبان أن يساندوه ضد العثمانيين فتنازل لهم عن ميناء باديس (2) ، وفي المقابل كان البايبرباي حسن بن خير الدين قد جهز حملة تتكون من ستة آلاف تركي سار بهم برا بينما أرسل المدفعية بحرا مع ثلاثة آلاف جندي آخرين على متن أربعين قطعة بحرية ، وفي طريقه إلى مستغانم التحق به حوالي 16 ألف رجل من المشاة ، ولكن قبل وصوله إلى تلمسان غادر الملك المغربي (الشريف السعدي) هذه المدينة خوفا من الهزيمة وبقي البايبرباي في تلمسان إلى أن جاء خبر مقتل الشريف السعدي ، وقيام ابنه عبد الله الغالب بالله مقامه ، فتحرك نحو مدينة فاس التي وصلها في أوت 1557 م فكانت هناك معركة خارج المدينة ، قتل فيها عدد كبير من الخلق من كلا الطرفين ولم يحقق حسن باشا نصرا ، كما وقع مع صالح رايس سنة 1554 م.(3)

ومع تعيين البيلرباي علج علي اتجهت أنظاره إلى المغرب الأقصى مجددا ، وقد أنته الفرصة حيث أعلن عبد الملك على استرداد العرش من ابن أخيه المتوكل السعدي عام 1575م وكان عبد الملك قد التجأ مع أخيه أحمد إلى قسطنطينية وشارك في الحملة التركية على تونس (4) فطلب من البيلرباي بعد انتصار الأتراك في تونس - مساعدته على استرداد مملكته ، واعداء إياه في حالة الانتصار أن يصبح تابعا للدولة العثمانية وأن يعاونه على استرداد وهران والمرسى الكبير ، وقد لقي هذا الطلب هوى في نفس البيلرباي

(1) كان مقتل الملك المغربي نتيجة مؤامرة دبرها حسن باشا نفسه ، أرسل إليه عدد من الجنود الأتراك أو هموه أنهم جاؤوه فارين من باشا الجزائر فأمنهم وأثناء حملة من حملاته في جبال الأطلس إغتالوه ونقلت رأسه إلى إستانبول راجع صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي المرجع السابق ص 84 .

(2) - شارل أندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، من الفتح الإسلامي إلى 1830 م ص ص 268 - 269 نقلا : عن صالح عباد ، المرجع نفسه ص 97 .

(3) - صالح عباد المرجع نفسه ، ص 84 .

(4) - هذه الحملة تدخل في إطار التواجد الإسباني بتونس وكانت النتيجة تصفية الاحتلال الإسباني من حلق الولد ومن تونس نهائيا منذ 1574 م لتصبح تونس بذلك إيالة عثمانية إلى جانب الجزائر وطرابلس .

الذي حصل بسهولة على موافقة السلطان بعد أن أوضح له أنه لا يمكن القيام بأي عمل جاد ضد الإسبان في غرب الجزائر ، طالما بقيت المغرب معادية لهم ، فأصدر البيلرباي أوامره إلى نائبه في الجزائر ، بإعداد حملة على المغرب وتنصيب عبد الملك على العرش ، ونجحت الحملة ودخل عبد الملك فاس منتصرا (1) ، وبعد عامين ونصف استشهد في معركة القصر الكبير (2) في الوقت الذي دعم حكمه في البلاد ، وأخذ يستعد لمساعدة العثمانيين في وهران ، وظل مشروع فتح المغرب الأقصى يشغل اهتمام البيلرباي علي عالج ، فقد عاد إلى الجزائر في عهد خليفته جعفر (1580 - 1582) للإعداد لفتح المغرب ولكنه استدعى للمشرق (3) إذ تولى رئاسة الأسطول العثماني وتنتهي مشاريع الدولة العثمانية في فتح المغرب الأقصى بوفاة علي وإلغاء نظام البيلربايات .

ويتبين مما سقناه أن تبعية طرابلس وتونس للجزائر في عصر البيلربايات ، ثم ما أثبتته الجزائر من قدر على الوقوف ضد أطماع الأشراف السعديين في إقليم تلمسان ، وكذا تدخلها لتنصيب السلطان عبد الملك على العرش الذي كان يدين بالتبعية والولاء للبيلرباي (حاكم الجزائر) قلب كل ذلك ميزان القوة في المغرب لصالح الجزائر وغير الأوضاع التي كانت سائدة قبل دخول الأتراك ، وجعل من الجزائر مركز ثقل الحكم العثماني في المغرب العربي .

ولكن عندما فصل الباب العالي الولايات الثلاث ، وأصبح لكل ولاية حاكم مستقل عن الآخر ، ضعفت الجزائر كمركز قوة ، وأصبحت مجرد ولاية عادية كبقية ولايات الدولة العثمانية (4) ولكن على الرغم من هذا فإن الولاة الذين تعاقبوا على الحكم فيها لم تفارقهم فكرة فرض نفوذهم على السلطة كلها ، ولعل ذلك يرجع إلى أيمانهم بأن ولاية الجزائر أعرق في النشأة وأنها تحملت العبء الأكبر في إزاحة الاستعمار عن بلاد

(1) - يذكر أحمد توفيق المديني أن الأتراك انتصروا بسهولة في هذه الحملة التي عرفت بمعركة الركن حيث أن الأندلسيين انقلبوا على محمد المتوكل على الله وانضموا إلى الأتراك وحليفهم " عبد الله راجع ، المدني ، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا ، ط 2 ، م و ك الجزائر 1984 ، ص 404 .

(2) - هناك إختلاف بين المؤرخين حول وفاة مولاي عبد الملك ، فقد ذهب إلى أنه قتل في معركة القصر ، غير أن جوليان يورد أن مولاي عبد الملك مات نتيجة المرض وأن سيباستيان (ملك البرتغال) والمتوكل ماتا غرقا في مياه وادي المخازن ، ولهذا سميت معركة القصر الكبير بواقعة وادي المخازن أو واقعة الملوك الثلاثة ، راجع صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 98 .

(3) - تم استدعاؤه من طرف السلطان العثماني سليم الثاني ليقود قيادة الأسطول التركي ، فخلفه على حكم الجزائر عراب أحمد .

(4) - من بين الأسباب التي أدت بالباب العالي لإتباع هذا الأسلوب في الحكم هو خوفه من استقلال الجزائر عن السلطة العثمانية هذا من جهة من ناحية أخرى أن الإنكشارية ظلت طوال فترة حكم البيلربايات تنبئ تخوفات و شكوك الباب العالي هذه التخوفات جعلت من رجال الدولة العثمانية يرون أن جمع السلطة في الولايات الثلاث الجزائر ، تونس ، طرابلس تحت حكم رجل واحد قد يشكل خطرا على الإمبراطورية العثمانية لدى تقرر تقسيم الحكم بفصل هذه الولايات عن بعضها البعض ، راجع عمار عمورة ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ص 97 و كذلك صالح فركوس المختصر في تاريخ الجزائر ، ص 90-91 .

المغرب فضلا عن أن الحكم في الولايات الثلاث ، كان يخضع لحاكمها البربري ، واعتقادهم أنهم الورثة الشرعيين له ، على أن النفوذ الذي كان يسعى إلى تحقيقه هؤلاء الولاة في البلاد المجاورة لهم ، لم يكن يعني التوسع الإقليمي ، سواء بالنسبة للمغرب الأقصى ، أو للولايتين الشرقيتين (تونس ، طرابلس) وإنما كان يعني ما يعرف في العصر الحديث بمناطق النفوذ ، حيث تخضع دولة صغيرة لسياسية دولة كبيرة وما يتبع ذلك من استغلال الدولة الكبيرة للدول التي تدور في فلكها ، على أن الخلافات حول رسم الحدود الإقليمية ، كانت تثير ردود الفعل من هذا الجانب أو ذاك .⁽¹⁾

وقد كان حكام ولاية الجزائر يلجأون إلى نفس الوسائل التي كان يلجأ إليها الحفصيون والمرينيون ضد الدولة الزيانية ، إما بتشجيع الثورات ، كما فعلوا بالنسبة للمغرب في عهد السلطان إسماعيل ، وإما باستغلال الاضطرابات والتنازع على الحكم ، فيتدخلون عسكريا ، كما حدث بالنسبة لتونس في عهد الأسرة المرادية⁽²⁾ في القرن السابع عشر وإما بتسيير الجيوش مع المنشقين من أفراد الأسرة الحاكمة واجلاسهم على العرش ، كما حدث لعلي ابن أخ الباي الحسين بن علي مؤسس الأسرة الحسينية⁽³⁾ إذ أرسل مع الداوي باب إبراهيم (1732-1745) عام 1735 جيشا ساعده على انتزاع الحكم من عمه وتنصيبه بايا على تونس .

و لعل هدف حكام الجزائر من وراء هذه السياسة ، إيجاد مصادر جديدة للمال بإرغام تونس والمغرب بقوة السلاح ، على دفع إتاوة سنوية لهم ، وإذا كان الأشراف السعديون

(1) - من بين المسائل التي تناولها الباحثون الجزائريون أثناء دراستهم لموضوع العلاقات بين الدول المغاربية ، مسألة الحدود التي تعتبر العامل المحرك في ظهور الصراع بين هذه الدول (تونس ، الجزائر ، المغرب الأقصى) ومن أجل التخفيف من هذا الصراع ظهرت محاولات الوفاق بين هذه الدول الثلاث .

1 - الاتفاق الجزائري التونسي : فيعد الخلاف الشديد بين تونس والجزائر والذي إنتهى بانتصار الجزائر على تونس منذ 1625 م . تقدم باي تونس يوسف داي فعقد صلحا مع الجزائر ومن بين بنود هذا الصلح ترسيم الحدود بين البلدين حيث تم الاتفاق على تعيين الحد بين التراب الجزائري والتونسي بخط يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى رأس جبل الهفا ، ومنه إلى وادي ملاق ومن هناك إلى وادي السيرات في الجنوب ، وبهذا الصلح هدأت الفتنة بين الطرفين إلى حين .

2 - الاتفاق الجزائري المغربي : حيث تم رسم الحدود الجزائرية المغربية في عهد حسن بن خير الدين بعد أن لوفد للتفاوض مع حكومة المغرب الصالح أبا عبد الله محمد الخروبي الذي وفد على سلطان المغرب أكرمه غاية الإكرام وتم على يده تخطيط الحدود المغربية التي بقيت كذلك إلى الآن للمزيد من المعلومات راجع رايح يونان ، المغرب العربي ، المرجع السابق ، ص 343 - 360 .

(2) - حكمت هذه الأسرة من 1631 إلى غاية 1705 أي حوالي أربعة وسبعون سنة كان آخر حكامها الباي إبراهيم الشريف (3) - دام حكم هذه الأسرة مائتين وأربعين وخمسون سنة (1705 - 1957) تداول فيها الحكم تسعة عشر بايا أشهرهم حمودة بن علي باي راجع فيلالي السايح ، العلاقات الجزائرية التونسية ، المرجع السابق ، ص 9 .

والعلويون لم يتعرضوا نسبيا لهجمات العثمانيين ، وبالتالي لدفع إتاوات لهم فإن تونس كانت هدفا مستمرا لتلك الحملات ، بقصد إرغام حكامها على احترام التزاماتهم المالية المتمثلة في الأتاوات السنوية التي كانوا يتعهدون بدفعها لأوجاق الجزائر .

غير أن تونس كانت ترفض هذه المطالب التقليدية ، بل كانت تسعى مرارا لضم قسنطينة على اعتبار أنها الوارث الشرعي للعهد الحفصي ، ومن جهة أخرى نجد أن المغرب الأقصى هو الآخر كان ينظر إلى الجزائر على أنها تشكل خطرا عليه ينبغي تفاديه بكل الوسائل حتى ولو اقتضى الأمر التحالف مع المغرب (1).

لذلك عمد التونسيون والمغاربة في العقد الأخير من القرن السابع عشر إلى التحالف مرتين للقيام بعمل عسكري مشترك ضد الجزائر كما عمدت الجزائر إلى التحالف مع حكام طرابلس (ليبيا) ، وقد كان التونسيون يستهدفون بذلك وضع حد للتدخل في شؤونهم الداخلية ، والتخلص من الإتاوات التي كانت تفرض عليهم أما المغاربة فيبدو أنهم كانوا يرمون إلى هدف مزدوج :

أولا : الانتقام من العثمانيين لتشجيعهم الثورات ضد مولاي إسماعيل .

ثانيا : تحقيق الحكم القديم للمغرب في التوسع في إقليم تلمسان ، غير أن هذا الحلف لم يحقق للبلدين ، الآمال المعقودة عليه ، ذلك لأن الحليفين لم يحسنا التنسيق الزمني لتحركات جيشهما ، ولذلك مكننا عدوهما من أن يهزمهما الواحد بعد الآخر ، ففي المرة الأولى للحلف حاول مولاي إسماعيل أن يتوسع في إقليم تلمسان ، مستغلا الاضطرابات بين الإنكشارية والدايات ، فسار إليه الداوي شعبان (1689 - 1695) عام 1692م على رأس جيش مؤلف من الإنكشارية وأبناء البلاد واشتبك مع قواته في مجاز المولوية في معركة حامية ، فألحق بجيش إسماعيل هزيمة منكرة (2).

وتابع فلول جيشه المنهزم إلى أسوار فاس ، ويبدو أن مولاي إسماعيل أدرك الخطر الذي يتهدد عرشه ، فخضع للداوي وعاد العثمانيون محملين بالغنائم .

(1) - صالح فرкос : المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 108.

(2) - جهز الداوي شعبان جيشا قوامه عشرة آلاف من الجنود المشاة و ثلاثة آلاف من الفرسان ثم نزع بهم صوب المغرب الأقصى فدارت رحى الحرب بين الفريقين و انتصر فيها الجزائريون رغم قلتهم حيث قتلوا خمسة آلاف من جنود المغاربة، بينما لم يقتل من الجزائريين سوى مائة جندي، راجع، محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ص ص 23-24.

وفي عام 1694 م ، قرر الداوي شعبان معاقبة باي تونس ، الباي محمد بمساعدة طرابلس ، لأنه كان قد تحالف مع مولاي إسماعيل في هجومه السابق على تلمسان ، فتوجه إليه وهزمه ، ونصب أحمد بن شركس بايا على تونس ، وعاد إلى الجزائر في 16 فبراير 1695 م ، ومعه المدافع التي استولى عليها ومائة وعشرون بغلة محملة بالذهب والفضة وعدد كبير من العبيد⁽¹⁾ .

وفي المرة الثانية للحلف غزا باي تونس ، مراد باي⁽²⁾ الجزائر عام 1700 م ، فهزم باي قسنطينة وقتله واستأنف المسير نحو الجزائر العاصمة إلا أن جيش الداوي قطع طريقه بالقرب من مدينة سطيف ، واشتبك معه في معركة ضارية لم تدم إلا بضعة ساعات ، تكبد فيها جيش باي تونس أفدح الخسائر ، فسارع بالانسحاب وتابعه جيش الداوي إلى ما بعد الحدود الجزائرية التونسية⁽³⁾ ولما عاد الجيش منتصرا إلى الجزائر (العاصمة) قاد الداوي حاج مصطفى (1700 - 1705) بنفسه عام 1700 م حملة ضد مولاي إسماعيل الذي كان قد غزا إقليم تلمسان للمرة الثانية في الوقت الذي كان فيه حليفه باي تونس مراد باي - يتقدم نحو العاصمة من الشرق ، وقد وقعت المعركة بين العاهلين في مكان ، قيل إنه يدعى وادي جديوة⁽⁴⁾ ولم تستمر سوى ثلاث ساعات ، انهزم فيها مولاي إسماعيل وعلى الرغم من الهزيمتين اللتين مني بهما مولاي إسماعيل على التوالي ، فانهما لم يتنياه عن مشاريعه التوسعية ، وعن السعي للانتقام من الأتراك ، فقد تمكن أحد أبنائه أن يتسلل عبر الحدود الجنوبية ، ويحتل منطقة عين ماضي ، وأن يضع أحد أبناء أخيه بحامية في بوسمغون⁽⁵⁾ ، وذلك في الفترة الواقعة بين عام 1710 و 1713 ، غير أن تمرد أبناء مولاي إسماعيل على والدهم ، وما حدث بين أبنائه من انقسامات وتنافس على الحكم صرفنه عن مشاريعه ومن ثم عاد الهدوء إلى الحدود الغربية لولاية الجزائر ، ولاسيما أن

(1) - محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص، 25.

(2) - الباي مراد قتله التونسيون بعد فشله في المعركة التي دارت رحاها بينه وبين الداوي للحاج مصطفى حيث استخلفه الباي إبراهيم الشريف.

(3) - بدأ لداوي الحاج مصطفى عمله بإنجاد قسنطينة والتقى جيشه بجيش مراد باي عند العلما على مقربة من سطيف في 3 أكتوبر 1700 وشن الحاج مصطفى هجوما عنيفا دحر به مراد باي وترجع إلى الحدود التونسية الجزائرية راجع رابح بوثار ، المغرب العربي ، المرجع السابق ص 371

(4) - وادي جديوة هو أحد فروع وادي الشلف .

(5) - وهي منطقة واقعة بين عين الصفراء والبيض .

مولاي إسماعيل كان قد اعترف باتفاقية الحدود بين المغرب والجزائر ، التي كان قد اعترف بها من قبله سلفه في الحكم أخوه الرشيد الذي توفي عام 1672 م .

ومنذ مطلع القرن الثامن عشر حتى نهايته ، لم تقع مشاكل تستحق الذكر بين العثمانيين في الجزائر والأشراف العلويين في المغرب إلى أن اندلعت ثورة درقاوة في الغرب الجزائري عام 1810م⁽¹⁾ حيث اتهم سلطان المغرب بتحريض الدراويين ضد الأتراك ، كما اتهم مولاي عبد الرحمان بمساندته للثورة التيجانية على باي الغرب الجزائري عام 1827 م⁽²⁾ .

أما تونس، فقد كانت على العكس من ذلك، إذ ظلت طوال القرن الثامن عشر ، والتلث الأول من القرن التاسع عشر في نزاع دائم مع حكام الجزائر وهدفا لحملاتهم العسكرية ، ليس فقط من أجل الحدود ، وإنما لأن حكام الجزائر منذ مطلع القرن الثامن عشر ، تحولوا بأنظارهم إلى تونس كمصدر مالي جديد يعوض انكماش موارد الخزينة ، وبالتالي يمكنهم تأمين رواتب الإنكشارية .

وقد ساعدهم على تشديد الهجمات على تونس ، والإمعان في قرض الإتاوات عليها ، خروج المغرب الأقصى من ميدان الصراع وانشغاله بمشاكله الداخلية ، هذا إلى جانب أن حكام الجزائر ، فيما يبدو قرروا مهادنة المغرب والافراد بتونس ، إدراكا منهم بأن إثارة المنازعات بينهم وبين المغرب ليس من شأنها سوى دفع حكامه إلى التكتل مع تونس ضد مصالحهم المالية لاسيما وقد أصبحت الإتاوات المفروضة على تونس لا غنى عنها لسد العجز في ميزانية الجزائر .

وقد مضى تاريخ البايات في تونس يتأرجح بين الاعتراف بالولاء للجزائر حيناً ، فيبدون لحكامها الود ، ويرسلون إليهم في كل عام الإتاوات المفروضة عليهم ، وبين إنكار هذا الولاء حيناً آخر ، فيعربون عن سخطهم ويمتنعون عن دفع ما ألفوا دفعه من إتاوات ، ويظهر هذا الموقف الأخير بوضوح ، كلما حظيت تونس ببايات أقوياء ، لا يكتفون برد

(1) - قامت هذه الثورة تزامناً مع ثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري.

(2) - قام الدراويين وأتباع الطريقة التيجانية بإشعال نار الثورة في الجنوب الوهراني ، حيث سار محمد الكبير التيجاني لمحاصرة مسكر إلا أنه هزم أمام الباي حسن في عين البيضاء وقتله وتمكن من إخضاع تلمسان في معركة سيدي مجاهد ، وبذلك أفلح لداي حسين في قمع هذه الثورات في الجهة الغربية منذ عام 1825 م والجهة لشرقية منذ 1826 ، راجع رابح بونار ، المغرب العربي ، ص ص 382 - 383 .

هجمات أعدائهم من أتراك الجزائر فحسب وإنما يقومون بحملات انتقامية على الجزائر نفسها .

ولقد كانت مدينة قسنطينة ، التي تقع شرق الولاية الهدف الدائم لهذه الحملات ، فمثلا حين تولى حمودة باشا (1782 - 1814) وهو من أبرز بايات تونس (1) رفض دفع الإتاوات المقررة للجزائر : فلما تولى الداوي أحمد (1805 - 1808) أعلن عليه الحرب عام 1806 م ، وطالبه بدفع إتاوة الخضوع والتخلي الصريح عن ادعاء سيادته على جزيرة طبرقة ، وبعد أن حاول حمودة باشا المصالحة وأعيته الحيل للوصول إلى ذلك ، حارب الجزائر بجيش قوامه عشرون ألف جندي وضع على رأسه الكاهية سليمان الذي هاجم مدينة قسنطينة ، وأخذ يقصفها لمدة ثلاثين يوما متوالية (2) ثم رفع الحصار عنها حين علم بوصول النجدات من العاصمة ولكنها اشتبكت مع قواته في يومرزوق (3) وألحقت بها هزيمة عام 1807 م ، وكان رد فعل الجزائر هو غزو تونس بجيش حاصر مدينة الكاف ولكنه انهزم ، ثم حصل باي تونس على السلم بشرط واحد وهو دفع الإتاوات التقليدية .

ويظهر أن حكام الجزائر خشوا فيما بعد من ازدياد قوة حمودة باشا ، و شعروا بأنه يشكل خطرا عليهم ، فطالبوه بهدم حصون مدينة الكاف (4) ، وتنكيس علم تونس أمام الجزائر ، فلم يرضخ الباي لهذه الشروط المهينة ، وفضل متابعة الحرب ، فلجأت الجزائر هذه المرة إلى استخدام أسطولها ضد تونس ، حيث حاصر الرايس حميدو ميناء حلق الوادي عام 1811 م واستولى على فرقاطة التونسية ذات 38 مدفعا (5)

وقد حاول الباب العالي ، منذ زمن بعيد ، عقد الصلح وإحلال السلم بين الولايتين ، ولكن بدون جدوى ، فقد كان الممثلون الذين يوفدهم إلى الجزائر لهذا الغرض يواجهون بالرفض وأحيانا يتعرضون للإهانات ، ولكن السلطان محمود الثاني أبلغ الداوي الحاج علي

(1) - ذهب الباحث عمير اوي إلى أن الوثائق ولدراسات تؤكد أنه منذ أن تولى حمودة باشا ، الحكم على رأس الأسرة الحسينية (1782) تحسنت الأوضاع داخل البلاد بما فيها أحوال تونس الخارجية للمزيد من المعلومات راجع عمير اوي علاقات بايات الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال ، دار البحث ، قسنطينة ، 2002 ، ص 43 .

(2) - محمد صالح العنترى : فريدة منسوبة (تقديم وتعليق) بحى بو عزيز ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 ، ص 94 .

(3) - العنترى : نفس المصدر ، ص 95 - 101 .

(4) - صالح عباد : المرجع السابق ، ص 216 .

(5) - العنترى : المصدر السابق ، ص 102 .

بأنه إن لم يطع أو امره في الحين في عقد الصلح مع تونس ، فسوف يرسل إليه من يأتيه برأسه ، فلم يكن من الداي في هذه المرة إلا الرضوخ ، فتم الصلح بين البلدين ، غير أن الصلح بينهما لم يدم طويلا ، ذلك لأن باي تونس لم يقبل هدم حصون الكاف التي التزم بهدمها ، وكان هذا الالتزام أحد شروط الصلح ، فاستؤنفت الحرب بين الطرفين (1) فعاود الباب العالي التدخل لعقد الصلح بينهما ، ويؤكد هذا ، ما ورد في رسالة من الداي عمر (1815-1817) (2) إلى السلطان العثماني محمود الثاني يقول فيها : " ليكن في علم المقام الشاهاني أنه كان قد صدر فرمان شاهاني عالي قبل أربع سنوات بخصوص النصائح مع التونسيين إلا أن الذين كانوا يتولون الحكم آنذاك لم يضعوا فرمان موضع التنفيذ وبعد إطلاعي عليه قمت فورا بالامتنال لمضمونه الشريف والعمل بمقتضاه ، وحررت رسالة إلى التونسيين أذكرهم فيها بالوحدة والأخوة القائمة بين الجزائر وتونس وأحثهم على الطاعة والامتنال للحكم ومضمون الهمايوني الذي صدر في الموضوع والإقدام على دفع الهدايا إلى الجزائر كما جرت العادة ... غير أن الرسالة المرسلة إلى باشا تونس قد وقعت خارج تونس في يد ابنه الذي أخبر والده بمضمونها وهو غير راغب في تنفيذ المطلوب منهم " (3) .

إن ما ورد في الرسالة يؤكد أن هدف الجزائر من شن حملاتها ضد تونس لم يكن الغرض منها احتلالها أو الاعتداء على شعبها بل كانت الجزائر تهدف من وراء ذلك أن تحترم تونس تلك المعاهدات التي أبرمتها معها ، وهذا ما يؤكد حمدان خوجة حيث قال : " إن هذه الحروب لم تكن من أجل التنافس على السلطة ، ولقد كان الغالب يدخل تونس منتصرا فيخلع الباي الحاكم وينصب الباي الجديد ثم يقيم معه معاهدات ... ولم يحاول الغالبون ولو مرة واحدة الاستيلاء على تونس أو الاستحواذ على ممتلكات الأهالي، حيث كانوا دائما يحترمون الأملاك بما فيها من عقارات ومنقولات ولم يتسببوا

(1) - صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي ، المرجع السابق ، ص 216 .
(2) - كان رجلا نشيطا صاحب دراية في شؤون الإدارة بفكر وشخصية وهذا ما جعل القنصل الفرنسي (دوفال) يصفه بأنه كان يتمتع بفكر وشخصية هادئة وطبع عنيف غير أنه عادل " لذلك فقد أظهر سياسة متشددة إزاء تونس حيث طالب الباي التونسي ، محمود بتسديد المطالب التقليدية التي كانت في ذمة تونس للجزائر وتحطيم حصون الكاف التي كانت تنطلق منها الحرب ضد الجزائر راجع فيلالي السابح ، العلاقات الجزائرية التونسية ، المرجع السابق ص 7 - 8 .
(3) - م.م.و.د.ب. بالجزائر رسالة الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني رقم لوثيقة 1231/31210 ، نقلا عن أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر ، المرجع السابق ص 29 .

أبدا في قلب النظام الاجتماعي ، وإنما كانوا يغادرون البلاد بعد إبرام المعاهدات مباشرة⁽¹⁾ .

وعلى أية حال فإن الفتنة بين الجزائر وتونس بقيت مشتتة رغم المحاولة التي قام بها الداوي علي عام 1817 م لإخمادها إذ أرسل مبعوثين إلى باي تونس للتباحث معه في سبيل الصلح بين البلدين ، ولكن الحكومة التونسية عارضت محاولة الصلح وبقي الحال كذلك حتى 1821 حيث تدخلت الدولة العثمانية ووضعت حدا للصراع بين البلدين⁽²⁾ وقد قال الزهار عن نهاية هذا الصراع " ولما وصلت الفرمانات والرسل لأميري البلدين عندئذ تم الصلح وفرح جميع المسلمين واستبشروا بإطفاء الفتنة " ⁽³⁾.

وعليه نستطيع القول أن محور العلاقات بين الولايتين في حالة السلم والحرب كان مشروطا بإرسال التونسيون للإتاوة التقليدية ولعل العبارة التي وردت في رسالة الداوي عمر إلى السلطان محمود الثاني ، التي يقول فيها : " وجهت رسالة إلى التونسيين طالبا منهم عقد الصلح على أن يرسلوا بدون تردد - كما هو مألوف - الهدايا وفي حالة قبولهم فإننا سنضع الحرب " هي السمة التي كانت تميز العلاقات بين الولايتين طوال قرن ونصف القرن تقريبا ولا يختلف الأمر مع المغرب الأقصى على أساس أن جوهر الخلاف كان حول مسألة ترسيم الحدود والتخوف المستمر من الجزائر التي كانت تسعى جاهدة لضم المغرب الأقصى تحت لواء الدولة العثمانية .

(1) - حمدان خوجة: المصدر السابق، ص ص 113 - 114 .

(2) - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 29-30 .

(3) - الزهار ، مذكرات نقيب الأشراف (تحقيق أحمد توفيق المدني) ، ص ، 147 نقلا عن أرزقي المرجع نفسه، ص 30 .

خلاصة

انطلاقاً من مباحث هذا الفصل نستطيع القول أن نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في هذه الحقبة قد اختلف العديد من المؤرخين في تحديد طبيعته و استقرت الآراء حوله في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول:

يرى أن الوجود العثماني استعمار وسيطرة، ونجد هذا عند جل المؤرخين الفرنسيين و بعض المؤرخين الجزائريين كعبد الرحمن بن آسنيو و مولود قايد و كلاهما يرى أن الأتراك لم يستطيعوا أن يندمجوا بالسكان الجزائريين و بالتالي بقيت مؤسسات الدولة مختلفة و منفصلة عن الشعب و هذا حكم يستند إلى رأي المدرسة الاستعمارية التي نعتت الحكم التركي بكونه إقطاعياً و طاغياً و متخلفاً، و زعموا أن الأتراك غزاة أجانب استعماريون لا هدف لهم سوى الغزو و القرصنة البحرية و أصروا على هذه المزاعم إلى غاية احتلالهم للجزائر عام 1830 و استمر في هذا الزعم حتى بعد الاحتلال.

الاتجاه الثاني:

يرى أن الوجود العثماني بالجزائر كان كله فائدة خير على البلاد، و أن قدوم الأتراك العثمانيين كان بطلب من السكان بواسطة مجلس الأعيان لصد الهجمات الصليبية الأوروبية، و هذه وجهة نظر بعض المؤرخين الجزائريين أمثال سعيدوني.

غير أن الاتجاه الأخير فهو رأي وسط إذ يرى أنه بالرغم من تعسف و ظلم الأتراك و الضغط الذي مورس على الأرياف الجزائرية بواسطة الجباية المجحفة و الضرائب الكبيرة فإنهم قدموا خدمات جليلة للجزائر و ديار الإسلام بتصديهم للغزو الصليبي الأوروبي فلولا تضحياتهم لكانت الكثير من المدن و السواحل الجزائرية أوروبية إلى الأبد.

و لعل هذه الإستراتيجية التشويحية الموجهة إلى إنكار الوجود الإيجابي للدولة الجزائرية في هذه المرحلة يهدف إلى تحقيق غايات منها تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر و إضفاء طابع المهمة الحضارية على هذا الاحتلال، و هي نظرة خاصة دائما بباحثين و مؤرخين جزائريين.

أما فيما يخص أنظمة الحكم و الإدارة في الأراضي البايليكية فيمكن القول بأن الوجود العثماني بالجزائر كان يتميز بالمرونة في الحكم من خلال أربع مزايا هي:

أولاً: تربع الأتراك على قمة الحكم تاركين القاعدة للوسطاء بينهم و بين الرعية.

ثانياً: تمكنهم من ممارسة الحكم بقوات ضئيلة.

ثالثاً: خفف عنهم عبء النفقات .

رابعاً: جنبهم قرابة ثلاث قرون اندلاع ثورة عارمة في البلاد ضد حكمهم.

و من جهة أخرى نجد الحكم العثماني كان يقوم على فكرة التوازن فلم تحدد اختصاصات الأجهزة الإدارية بشكل واضح، ولم تجمع أي سلطة في يد واحدة مما أدى إلى تعقيد جهاز الإدارة و تداخل الاختصاصات و لم تكن فكرة التوازن محصورة في الأجهزة الإدارية و إنما امتدت أيضا إلى سياسة حكم الرعية.

و لكن في المقابل نجد هذا الحكم على مستوى النظام الإداري قام بالقضاء على احتكار المناصب العليا من طرف الأقلية التركية و أصبح الكراغلة و الحضر يشاركون الحكم بواسطة تقلدهم المناصب العليا (مثل منصب الباي و الخزانجي و أغا العرب)، كما أن الإدارة الجزائرية احتفظت في العهد العثماني بالعمل ببعض الأنظمة الإدارية الاجتماعية التي كانت سائدة و معمول بها في الفترات الإسلامية السابقة (الموحدين، الزيانيين، و الحفصيين، و المرينيين) و من هذه التقاليد الإدارية نذكر وظائف المحتسب و القياد و شيخ البلدة و سلطة شيوخ القبائل و الاعتراف بنفوذ مرابطي الزوايا و الطريقة، بالإضافة إلى نظام قبائل المخزن، إذ احتفظ العهد العثماني بأنظمة كانت سائدة في الفترة

الإسلامية، أثبتت قدرتها على دعم سلطة الحاكم بأقل التكاليف العسكرية و الأمنية الممكنة .

و عليه فكل هذه التقاليد الإدارية تنفي الفكرة القائلة بأن الإدارة الجزائرية في العهد العثماني كانت تفتقر إلى كل تقليد تركي أصيل.

أما على مستوى الإدارة في البايكات، فقد كان البايات يتمتعون بسلطات كبيرة ضمن الحدود الإقليمية للبايك بتفويض من الداي لكن هذه السلطات لم تكن مطلقة، بل يتم فرض مجموعة من القيود على هاته الاستقلالية الإقليمية، خوفا من أن تتطور هذه الاستقلالية إلى انفصال عن الدولة ، و لعل أهم ما يلاحظ على مستوى البايكات هو تأزم العلاقة بين الحكام المدعّمين بالقوة العسكرية و الأهالي المتأثرين بشيوخ القبائل و رجال الزوايا (المرابطين)، هذا من جهة و من ناحية أخرى توتر العلاقة بين جماعات المخزن المكلفة بالمراقبة و جمع الضرائب و جماعات الرعية الخاضعة و التي كانت تعاني البؤس و الحرمان كما ظهر صراع بين طائفة الكراغلة و بعض القبائل ضد السلطة الحاكمة، كل هذه الأوضاع تدخل في إطار ما يعرف بالصراع بين السلطة المركزية و المحلية.

و في ختام هذا الفصل تطرقنا إلى مسألة علاقات الجزائر الخارجية سواء مع الدول الأوروبية المسيحية أو الدول الشقيقة تونس و المغرب الأقصى و قد خلصنا إلى أن علاقات الجزائر مع الدول المسيحية و بالخصوص الأوروبية منها تتأرجح بين السلم و الحرب، و إن كان طابع الحروب هو الغالب، و لم تمنع هذه السمة من نمو علاقات دبلوماسية مع فرنسا و إنجلترا و هولندا و غيرها من الدول.

فالاستقلالية التي أخذتها الجزائر عن الدولة العثمانية منذ 1671 جعلت الكثير من الدول الأوروبية و الدول العظمى آنذاك تبرم المعاهدات و الاتفاقيات مع الجزائر و هذا اعترافا منها بالجزائر ككيان سياسي له مقومات السيادة.

أما فيما يخص علاقات الجزائر مع الدول المغاربية فقد تميزت بالتوتر في أغلب فتراتها و السبب يعود في ذلك إلى مسألة ترسيم الحدود و تخوف كل طرف من آخر على اعتبار أن الجزائر كانت تنظر إلى تونس على أنها إقليما تابعا لها من حيث المطالب التقليدية (دفع الأتاوات)، و كذلك اختيار من يحكم من الدايات عندما يشغر المنصب، غير أن مجلس الأوجاق بتونس ظل يرفض هذه التبعية.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

قضايا الواقع الاقتصادي

أولاً: نشاط البحرية الجزائرية ومسألة (القرصنة).

ثانياً: نظام الملكية العقارية (ملكية الأرض) نموذجاً.

ثالثاً: استرقاق الأسرى.

الفصل الثالث:

قضايا الواقع الاقتصادي

يعتبر الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية جانب مهم جدا و هذا بالنظر للقضايا التي يطرحها، فقد كانت له آثار حاسمة و انعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية و النظم الإدارية و الحالة الاجتماعية بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية ، فنلاحظ مثلا أن الدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط رجال البحر و نظام الإتاوات و الهدايا الإلزامية كما أن الوضع الاقتصادي ظل هو الآخر يتحكم في الصراع و التنافس بين فرق الأوجاق و جماعات الرياس، هذا فضلا عن أن الحياة الاقتصادية تبرز لنا الدوافع و الأهداف الحقيقية للثورات الداخلية .

أما القضايا التي تعكس الحياة الاقتصادية فهي مع تشعبها و تعدد وجوهها فإننا ركزنا في هذه الدراسة على بعض القضايا التي نالت اهتمام الباحثين الجزائريين و التي كانت محل نقاش و جدال كبيرين لدى العديد من الباحثين المهتمين بتاريخ الجزائر الحديث و من مجمل هذه القضايا نذكر: القرصنة و شؤون البحرية- وضعية الملكية العقارية في الريف و المدينة و استرقاق الأسرى⁽¹⁾ .

أولا : نشاط البحرية الجزائرية و مسألة القرصنة :

I: نشاط البحرية :

تميزت الظروف الدولية التي عرفت فيها البحرية الجزائرية نشاطا ملحوظا بتزايد قوة الدول الأوروبية و باختلال التوازن لصالح العالم المسيحي بعد مرحلة التفوق الحضاري الإسلامي التي انتهى في القرن الحادي عشر الميلادي، وبعد فترة من توازن القوى بين عالمي الإسلام و المسيحية طيلة القرون الثلاثة التالية (القرن الثاني عشر و الثالث عشر و الرابع عشر للميلاد).

(1) تم اختيار هذه المسائل باعتبارها قضايا إشكالية طرحتها الكتابات الغربية (الأوروبية) و الجزائرية بأقلام مختلفة .

بدأت أوروبا تعرف تطورا اقتصاديا متسارعا و نهضة علمية متطورة و تزايدا ديموغرافيا كبيرا، في الوقت الذي بدأ فيه العالم الإسلامي و منه الجزائر تعيش ركودا اقتصاديا و خمولا فكريا و انكماشاً ديموغرافيا، لم يحد من نتائجه السلبية سوى ظهور الدولة العثمانية، وقيام الجزائر في نطاق هذه الدولة الإسلامية بمهمة الدفاع عن الإسلام في الحوض الغربي للبحر المتوسط⁽¹⁾ و قد اقتصر نشاط البحرية الجزائرية في القرن السادس عشر في البحر الأبيض المتوسط على التصدي للاعتداءات الأوروبية و قد امتد هذا النشاط في القرن السابع عشر إلى سواحل أوروبا الجنوبية و بالتالي تغير موقف الجزائريين الدفاعي إلى موقف هجومي، كما امتد نشاطهم إلى المحيط الأطلسي إذ وصلوا إلى إنجلترا و إيرلندا و إسبانيا⁽²⁾.

و يرجع الفضل في تحقيق هذا التفوق إلى نوعية السفن التي كانوا يستعملونها، حيث كانت تمتاز بميزتين هما الانخفاض و السرعة مما سمح لها بأن تنفذ عملياتها الحربية بكل نجاح⁽³⁾.

و قد أورد هذا مولاي بلحميسي عند حديثه عن مميزات الأسطول البحري الجزائري و قد عددها في النقاط التالية⁽⁴⁾:

- 1- الاعتماد على السفن الصالحة للبحرية و الدفاع عن السواحل و ذلك بالتخلي عن السفن الضخمة البطيئة التي لا تصلح للمناورة أثناء المعركة.
- 2 - اعتماد أولوية السرعة.
- 3- التخلي عن المدافع الضخمة.
- 4- الاهتمام بالكفاءة الهجومية، التي يجب أن تكون أعلى من كفاءة العدو.

(1) - سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 191.

(2) - Cat, petit Histoire de l'Algérie. T.1.P.285

- نقلا عن أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل تهيأته مرجع سابق، ص 41.

(3) - أرزقي المرجع نفسه، ص 42.

(4) - مولاي بلحميسي، تاريخ البحرية الجزائرية (1516-1830) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983، ص 49-50.

و من الصعب تحديد حجم الأسطول الجزائري في العهد التركي، في غياب إحصائيات دقيقة تسمح بتتبع تطوره و الحركة السريعة التي عرفها نتيجة المعارك التي خاضها و التي كانت تؤدي إلى استئصالها أحيانا⁽¹⁾ .

و نكتفي بذكر ما ذهب إليه بلحميسي بأن ميناء الجزائر كان به سنة 1630 م ما لا يقل عن سبعين سفينة و هذا الرقم هو أعلى رقم عرفته البحرية الجزائرية على مدى ثلاثة قرون من وجودها ، و بعد معركة ليبانتو عام 1571 لم تعد الجزائر تملك سوى ثلاث سفن و حوالي 30 بارجة من أحجام مختلفة⁽²⁾ .

و على كل فالشيء الملفت للانتباه هو أن النشاط البحري في بداية الأمر كان الهدف منه هو الدفاع عن الإسلام و حماية أراضيه من الحملات الصليبية الأوروبية ليتحول فيما بعد إلى أغراض اقتصادية بحتة طلبا للغنائم و المكاسب.

1 - الغنائم البحرية :

يقول الباحث سعيدوني⁽³⁾ : ظلت القرصنة لمدة طويلة موردا للرزق و مصدرا للثروة و عاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد بالجزائر العاصمة، فكانت مهنة مريحة في نظر الكثير من المؤرخين المحدثين ، تتال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع و العشر و تحظى بـ 12% من أسعار السفن المحتجزة، و تضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات القرصنة باعتبارها غنائم حرب مشروعة، كما أنها تتال قسما و افرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبيين⁽³⁾ و قد اختلف المؤرخون في النسبة التي كانت تحصل عليها الدولة من غنائم البحر ، فمنهم من يذكر الثمن و منهم من يذكر العشر، و منهم من يذكر السبع، ما هو أكيد هو أن النسبة أخذت ترتفع مع تقلص حجم الغنائم، في حين ذهب حمدان خوجة إلى أن نسبة ما تحصل عليه الدولة من غنائم هو

(1) - صالح عباد، المرجع السابق، ص 323.

(2) - بلحميسي: المرجع السابق ص 63 .

(3) - سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني المرجع السابق، ص ص، 113 .

الخمس حيث يقول: "عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان و توزع قيمتها حيناً على ذوي الحقوق و تأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها (1).

و قد عرفت الغنائم البحرية تكاثراً كبيراً في الفترة الأولى للعهد العثماني، ثم أخذت في التناقص حتى كادت أن تتلاشى في القرن الثامن عشر، ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني نموا ملحوظا مع محاولة تطوير البحرية و زيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة انشغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية و فتوحات نابليون، و قد ارتبط تجدد نشاط البحرية الجزائرية بعهود بحارة مشهورين في مقدمتهم الرايس حميدو (1790-1815)⁽²⁾، و كذلك بفعل الظروف الدولية الملائمة و التي ساعدت بقسط أو بأخر في تغطية العجز المالي للإيالة بين سنتي 1805 إلى 1815 بأرباحها البالغة ثمانية ملايين فرنك.

و قد أورد سعيدوني الغنائم البحرية التي كانت تأخذ منها الدولة الخمس و يوزع الباقي على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول و هذا من خلال السنوات التالية:

- 1628-1634 تم الاستيلاء أثناء الحرب ضد فرنسا على 80 سفينة اسر بها 1331 شخصا، مما جعل قيمة مجمل الغنائم في تلك الحرب ترتفع إلى حوالي 4752000 جنيه.
- 1737-1799 : استولى البحارة الجزائريون على 376 سفينة، منها 16 سفينة برتغالية أسرها الرايس حميدو عام 1797، بها 118 أسيرا، وفي سنة 1785، أسرت بعض السفن الجنوبية و البندقية و قدرت قيمة غنائمها بخمسة و سبعين مليون فرنك.
- 1800-1802 : قدر عدد الغنائم بـ 575152 فرنكا و تم الاستيلاء على 25 غنيمة قدر ثمنها بـ 194231 فرنكا.
- 1805-1815 : قدرت قيمة الغنائم بـ 8 ملايين فرنك منها 1800 أسير و 30 سفينة.

(1)- حمدان خوجة ، المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ن الجزائر 1975- ص 118 .

(2)- سعيدوني، وراقات جزائرية، المرجع السابق، ص 196 .

- 1825: بلغ عدد الغنائم ثمانية سفن، أغلبها هولندية و إسبانية و إنجليزية، قدرت قيمتها بحوالي 770415.74 فرنكا.

- 1827: قيمة الغنائم قدرت بـ 700000 فرنكا⁽¹⁾.

هذا جانب من الغنائم البحرية التي تعد مصدرا من مصادر الخزينة في العهد التركي بفعل نشاط البحرية الجزائرية، ومن جهة أخرى هناك مصدر آخر للخزينة نتيجة هذا النشاط ألا وهو إتاوات الدول الأجنبية و الهدايا القنصلية.

3: الإتاوات و الهدايا الإلزامية : فرضت الدولة الجزائرية على الدول الأوروبية المتعاملة معها تجاريا إتاوات، مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط⁽²⁾ و قد تعددت هذه الإتاوات منها ما يأخذ على شكل التزام تعاقدي مقابل السلم أو عدم تعرض الرياس للسفن التجارية للبلد المعني أو مقابل التزامات تجارية كما تؤخذ على شكل عوائد و هي عبارة عن هدايا تقدم بمناسبة تعيين القناصل أو بمناسبة مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض⁽³⁾ و هذا لا يعني صفة "الصلوصية" أو "القرصنة" أو الاعتداء التي حاول الكتاب الأوروبيون إلصاقها بالبحارة الجزائريين، لتبرير تحرشاتهم و التمهيد لاعتداءاتهم و مما يلاحظ أن هذه الأتاوات كانت تختلف حسب العلاقات التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الأتاوات⁽⁴⁾ فإسبانيا كانت تساهم بما قيمته 48000 فرنك سنة 1807 و بعد توقيعها على هدنة 1785 و انسحابها من وهران ألزمت بدفع 18000 فرنك⁽⁵⁾ نفس الشيء بالنسبة للدول التي كانت تقدم للزمة مقابل السلم كل سنتين كالولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، هولندا، السويد، الدانمارك، فقد كانت تدفع ما قيمته 125 ألف فرنك، ولكن ابتداء من عام 1791 م لم تعد للزمة سوى 54 ألف تدفعها السويد سنويا، وحوالي 50 ألف فرنك تدفعها البرتغال سنويا، في حين نجد أن الولايات المتحدة

(1)- سعيدوني: ورفقات جزائرية المرجع السابق، ص 196

(2)- سعيدوني، المرجع نفسه، ص 197 .

(3)- صالح عباد، المرجع السابق، ص، 351 .

(4)- سعيدوني، المرجع السابق، ص 197 .

(5)- سعيدوني، المرجع نفسه ، ص 197.

الأمريكية قد تخلصت من دفع اللزمة مند 1815 بعد أن ضربت الجزائر بأحد أساطيلها و اكتفت بتقديم العوائد نفس الشيء فعلته هولندا سنة 1816 بعد مشاركتها في حملة إيكسموث في حين بقيت بعض الدول كالبرتغال، السويد، الدانمارك،⁽¹⁾ تدفع اللزمة إلى غاية احتلال الفرنسيين مدينة الجزائر سنة 1830 .

هذا بالإضافة إلى الإتاوات الموظفة على بعض الدول الأخرى، التي يتوجب دفعها في بعض المناسبات وهي تخص إنجلترا ، فرنسا، البندقية، النرويج، النمسا و غيرها من الدول.

فرنسا كانت تدفع قبل سنة 1790 ما قيمته 37000 جنيه، وبعد سنة 1790 تعهدت بدفع 27000 قرش أي 108000 فرنك، و في سنة 1816 ألزمت بدفع ما قيمته 200000 فرنك ، أما إنجلترا فقد تعهدت في سنة 1807 بدفع 100000 قرش أو 267500 فرنك مقابل نيلها بعض الامتيازات ، في حين نجد النمسا دفعت ما قيمته 200000 فرنك سنة 1807 م، و النرويج ما قيمته 12000 فرنك عام 1822 م بالإضافة للبندقية التي دفعت سنة 1747 إتاوة 2200 سكة ذهب سنويا⁽²⁾.

و على كل فرغم هذه المصادر المتعددة فإن الخزينة في العهد التركي كانت فقيرة نسبيا خاصة في أواخره على الرغم من أن النفقات تكاد تنحصر في دفع رواتب الجند إلا أنها كثيرا ما عجزت عن دفعها ولعل هذا السبب حسب سعيدوني هو الذي جعل الأتراك شديدي الحرص على الأموال العمومية.

و قد ترك نشاط البحرية عدة آثار و نتائج على مختلف أوجه الحياة بالجزائر خلال العهد العثماني⁽³⁾ و يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- **التأثير على نظام الحكم :** إذ أدت أرباح الجهاد البحري إلى تزايد نفوذ الرياس (جنود البحر) على حساب فرق الأوجاق (الجيش البري) في الفترة التي عرفت ازدهار

(1)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص: 352 .

(2)- سعيدوني، المرجع السابق، ص 198 .

(3)- من بين هؤلاء الرياس المشهورين: خير الدين بربروس، حسن بن خير الدين، صالح رايس، علج علي، وغيرهم من رياس البحر

البحرية (1518- 1671) فأصبح البايبربايات (1518-1578) يعينون من بين رياس البحر المشهورين⁽¹⁾.

كما أن الدايات في بداية الأمر كانوا يختارون من رياس البحر و عندما وضعفت البحرية و قلت أهميتها أصبح هؤلاء الدايات يعينون من بين ضباط الجيش البري المكون من فرق الأوجاق التي تتشكل منها النوبات و المحلات.

2- التأثير على علاقات الجزائر الخارجية: حيث كانت اهتمامات الحكام في فترة قوة البحرية الجزائرية تتجه نحو الخارج و لم يتحول الاهتمام إلى الداخل إلا بعد شح مصادر الجهاد البحري.

3- التأثير في النظام المالي و الضريبي: إذ كلما كثرت مصادر دخل البحرية خف العبء على سكان المدن و الأرياف، وكلما شحت هذه المصادر كلما ازداد الضغط المالي على الأرياف مما أدى هذا إلى قيام انتفاضات و ثورات شعبية.

4- أدى النشاط البحري كذلك إلى رفاهية مجتمع المدن و زيادة غنى طائفة الحضر (البلدية)، كما تجمعت ثروات طائلة في أيدي البحارة و التجار و قد ورد في أحد الوثائق حسب سعيدوني أن ثروات علي بتشني (Piccinino) قدرت بـ 600 أسير، منهم 300 يعملون على ظهر السفن المشاركة في الجهاد البحري، هذا في الوقت الذي كان فيه الريف يعيش اقتصادا معاشيا يتميز بتعاقب سنوات الجفاف و المجاعة⁽²⁾.

5- اثر نشاط البحرية في نوعية العنصر البشري بالمدين ، فأصبح عدد الأسرى يقدر في بعض الفترات بربع سكان مدينة الجزائر، و جلبت عناصر جديدة كان لها مكانة هامة في المجتمع الجزائري مثل العنصر الأندلسي، و جماعات اليهود و الأعلاج و قد قدرت نسبة

(1)- سعيدوني، ورقات جزائرية المرجع السابق ص 200.

(2)- سعيدوني، المرجع نفسه، ص 201.

هؤلاء الأعلام⁽¹⁾ في مدينة الجزائر سنة 1580 بـ 5000 نسمة و في سنة 1634 م ارتفع عددهم إلى حوالي 8000 نسمة⁽²⁾.

و على كل هذا كل ما له علاقة بنشاط البحرية التي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق انتعاش اقتصادي عاد بالفائدة على الخزينة العامة للدولة الجزائرية و كذا صيانة كيان الأمة من خلال الملاحم البحرية و الوقائع العسكرية التي زخرت بها البحرية الجزائرية في العصور الحديثة (1518-1830).

و لكن ثمة مسألة باتت تطفو إلى السطح و تثير الاهتمام بالنسبة لتاريخ هذه الفترة إلا و هي قضية القرصنة.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)- الأعلام جاء في لسان العرب أن كلمة عالج تعني الرجل الشديد الغليظ كما تعني الرجل من كفار العجم أما كملول فهي تعني المسيحيون الذين أسلموا و أصبحوا أترাকা كما يذكر أبو القاسم سعد الله أن الأعلام هم المرتدون على الديانة المسيحية بعدما تركوا، انظر ابن منظور، لسان العرب ط 1 دار صادر للطباعة و النشر، بيروت 1997، مج 4 ص 405، راجع كذلك صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي ص 62، و كذلك سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب، بيروت 1989، ج 1 ص 16.

(2)- سعيديني المرجع السابق ص 201.

ب- مسألة القرصنة:

لقد أغرقت الأدبيات الأوروبية عبر الأجيال مسألة الجهاد في بحر من الزيف و التضليل و التحامل إلى درجة أن كلمة القرصنة أصبحت مرادفة في المفهوم العام الشائع لكلمة اللصوصية و عنوان يطلق على البحرية و البحارة المغاربة في هذا العصر و بالخصوص البحارة الجزائريين⁽¹⁾ و هو ادعاء مغرض بعيد عن الحقيقة و الواقع لأن أول من مارس أعمال القرصنة و توسع في تطبيقها بكل وحشية و شراسة هم الأوروبيون أنفسهم أعقاب الحروب الصليبية و بداية التراجع الإسلامي بالأندلس و ذلك بدافع الحقد الديني و الرغبة في الغنم البحري المادي، و الدليل على ذلك هو مباركة الحكومات الأوروبية لأعمال قراصنتها، و تقديم الحماية و العون المادي لهم كما فعلت إنجلترا، و فرنسا و النمسا، و الإمارات الإيطالية ن بل و حتى بعض دول شمال أوروبا مثل الدانمارك⁽²⁾.

* مفهوم القرصنة :

القرصنة CORSA كلمة إيطالية تعني السباق، ومنها اشتقت كلمة قرصان CORSARO و هو الذي يقوم بفعل التسابق و قد استعملت هذه الكلمة - لأول مرة- بمعنى السباق أو التسابق البحري، أي الهجوم و الاعتداء على سفن أو سواحل الدول الأخرى في القرن الرابع عشر⁽³⁾ لم تدخل كلمتا قرصنة و قرصان اللغة الفرنسية إلا في القرن السادس، عشر⁽⁴⁾ حيث كانت الكلمة المستعملة قبل هذه الفترة هي ATTAQUE التي تعني الهجوم و يرى البعض أن القرصنة هي اللصوصية و النهب على مياه البحار بعيدا عن سلطان الدولة⁽⁵⁾ و هو تعريف لا يعبر بدقة عن معنى القرصنة، ذلك أن القرصنة لا تعني اللصوصية و النهب في كل الحالات، كما أنها لا تقع

(1)- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 249 .

(2)- يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملكيات الوطنية و الدولية، المرجع السابق، ص 55 .

(3) عبد الناصر جبار بنو حفص و القوة الصليبية في غرب البحر المتوسط، في القرنين 8-9 هـ (14-15م)، رسالة ماجستير كلية الآداب- قسم التاريخ جامعة القاهرة، 1990، ص 99 .

(4) - أخذت كلمة قرصان Corsaire في اللغات الأوروبية فيما بعد معنى القسوة و قد استعملت بشكل خبيث للإساءة للعرب و المسلمين في تعبير شاع استعمالها في الغرب في وقت من الأوقات مثل هذا رجل قاس، أو بربري. راجع عبد الناصر جبار ص 99 .

(5)- عبد الناصر جبار، بنو حفص و القوى الصليبية في غرب البحر المتوسط في القرنين 8 و 9 هـ (14-15 م)، المرجع السابق، ص 101 .

دائماً بعيداً عن يد سلطان الدولة، ويرى البعض الآخر إنها تشكيل من مساعدي البحرية النظامية يعملون بأمر من الدولة تصدره بواسطة خطاب مكتوب يسمى *Lettre de Marque* و بهذا فهم يؤدون مهمتهم باسم الدولة و هذا ما يفرق بينهم و بين اللصوص الذين يقومون بعملياتهم خارج هذا الإطار .

و يعرفها فريق ثالث بأنها "سفن مسلحة من طرف بحارة خواص يعملون بموافقة الدولة"⁽¹⁾ و عليه انطلاقاً من هذه التعاريف فإن القرصنة هي الحملات التي تشنها دولة ضد السفن التجارية لدولة أخرى، تكون بينهما عداوة أو حرب لاعتراض تجارتها أو إعاقة تطورها الاقتصادي و لإضعاف قدرتها القتالية ، أما الاستيلاء على السفن بما فيها فلم يكن مقصوداً في حد ذاته⁽²⁾.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين القرصنة و اللصوصية فهذه الأخيرة هي نوع من النشاط البحري⁽³⁾ يقوم به مجموعات من اللصوص لحسابهم الخاص، لا يفرقون بين سفن الصديق أو العدو فغرضهم في المقام الأول هو الحصول على الغنيمة بغض النظر عن كون الضحية من المسلمين أو من المسيحيين، وهذا النوع من النشاط الذي لا يميز بين الضحايا كان ينفرد به اللصوص الأوروبيون إلى جانب ذلك نجد أن هذا النشاط هو بعيد عن سلطة الدولة، و في المقابل يوجد نشاط آخر يسمى حق الملاحقة أو الانتقام⁽⁴⁾ و هو حق يمنحه السلطان لرعاياه القادرين على استرداد أملاكهم المحفوظة، أو ما يعادلها أو على الأقل ما تبقى منها بالقوة من اللصوص أو القراصنة الذين اعتدوا عليهم، فاستعمال القوة في هذه الحال يكون بغرض استرداد الحق، وبالتالي فهذه العمليات لا تعد قرصنة أو لصوصية .

و على هذا الأساس لا توجد أية علاقة إطلاقاً بين الجهاد البحري من جهة و القرصنة و اللصوصية من جهة أخرى ، فالجهاد عمل يكون هدفه الأساسي الدفاع عن

(1) عبد الناصر جبار، المرجع السابق، ص 101 .
 (2) هناك من ذهب إلى أن اللصوصية ظهرت مع اضطهاد العرب في الأندلس و ما يثبت ذلك أن المغاربة خرج بعضهم إلى البحر و هاجموا سواحل مواطنهم السابقة و نهبوا الصيادين الإسبان و التجار الصغار الذين وقعوا في طريقهم ، وقد جاء وابل من العرائض إلى الملوك الكاثوليك يطالب أصحابها بالنجدة ضد هؤلاء المغيرين الذين نهبوا القرى و الكنائس و سرقوا الفقراء الذين وقعوا في أيديهم ، راجع جون وولف، الجزائر و أوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله المرجع السابق، ص 25 .

(3) - ما يرادف هذا المصطلح عند المسلمين: "الجهاد البحري" .

الإسلام و السعي إلى نشره، أما القرصنة و اللصوصية فأهدافها بعيدة كل البعد عن هدف الجهاد البحري⁽¹⁾ .

هذا من حيث تحديد المفهوم أما من حيث التطورات التي عرفتتها القرصنة يمكن القول رغم ارتباط "القرصنة" باسم الأتراك، فإن الأتراك ليسوا هم الذين أوجدوها في المغرب الإسلامي، بل كانت القرصنة سابقة على وجودهم في المنطقة.

و بالتالي ليست القرصنة شيئا جديدا في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، فمنذ قرون سابقة على القرن الخامس عشر، كان المسيحيون يلجأون إليها⁽²⁾ فالحروب الصليبية خير مثال على ذلك فقد أقامت حالة حرب شاملة في البحر المتوسط لفترة طويلة بين القوتين الإسلامية و المسيحية أفرزت مناخا مساعدا على تطور القرصنة بحيث أصبح ينظر إليها على أنها صيغ الحرب الاقتصادية على الحدود ومن ثم فلم يكن غريبا أن يعترف القانون السائد وقتها عمليا بشرعية ممارستها على نطاق واسع حتى أصبحت في بعض الأحيان بديلا للحرب نفسها⁽³⁾ .

غير أن توقف الحروب الصليبية لم يؤد إلى توقف القرصنة و إنما ازداد نشاطها و اتسع نطاقها بشكل أكثر من ذي قبل خصوصا في العصر الحديث حيث تطور أسلوب المجابهة الدعائية ضد المسلمين لتحتل صفة القرصنة و اللصوصية البحرية مكانة الصدارة في هذه المواجهة⁽⁴⁾ .

لقد حظيت الجزائر بحصة الأسد في هذا التنديد و التشيع إلى أن أصبحت توصف بكونها " وكرًا للصوصية البحرية و القرصنة"⁽⁵⁾ .

في حين ذهب العديد من الباحثين إلى أن هذا النشاط لم يقتصر على الجزائر فقط و إنما مارسته دول أوروبية عديدة حيث يقول كات CAT في هذا الباب: " لم يقوموا

(1)- عبد الناصر جبار، بنو حفص و القوى الصليبية، المرجع السابق، ص 103 .

(2)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 20 .

(3)- عبد الناصر جبار، المرجع السابق، ص 104 .

(4)- عبد الناصر جبار، المرجع نفسه، ص 104 .

(5)- جمال فنان معاهدات الجزائر مع فرنسا، (1619 - 1830). المرجع السابق، ص 250 .

وحدهم بالقرصنة بل هناك الإنجليز و الهولنديون و أناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة و عنف⁽¹⁾.

إلى جانب هذا إذا كانت الجزائر قد مارست كأية دولة بحرية في الشرق و في الغرب القرصنة بمفهومها الشرعي و القانوني الذي حددته قوانين البحار التي كانت جارية و الأعراف السائدة في هذا العهد فإنه لم يحدث منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة أن مارست هذه البلاد لصووية بحرية أو أقرتها في أي نقطة أو مكان من أراضيها⁽²⁾.

و مهما يكن، فهناك شهادات لمؤرخين أوروبيين تبين مدى الغطرسة و الشدة التي وصلت إليها القرصنة الأوروبية مقارنة مع القرصنة الجزائرية و لكن الراجح هو الجهاد البحري حسب مولود قاسم⁽³⁾ و من بين هذه الشهادات فقرتين قصيرتين لمؤرخين فرنسيين أحدهما إدوار كات CAT الذي كتب في هذا السياق: " لقد كان الهولنديون و الإنكليز، و أناس من جميع الدول، أكثر شراة و وحشية في قرصنتهم من الجزائريين، بحيث أصبح البحر الأبيض المتوسط بؤرة لقطاع البحر " ⁽⁴⁾.

و الآخر هو شارل أندري جوليان (Charles André Julien) الذي كتب: " إذا كانت حياة الأسرى الأوروبيين المستعملين في تجديف السفن تثير أكبر شفقة، فقد كانوا أسعد حظا بكثير من الأسرى البربر يسكنين (من بلدان المغرب) الذين كانوا مستعملين في تجديف سفن ملك فرنسا و الذين كانوا يوسمون بالحديد المحمي و يمنعون من ممارسة شعائر دينهم " ⁽⁵⁾.

و يصف مولود قاسم في هذا الباب أن القرصنة في فرنسا لم تكن حكرا على عهد الملكية وحده فحتى الثورة الفرنسية كانت لها قرصنتها المسلحة، كما يدل على ذلك

(1) - Cat : petit Histoire d'Algérie P.291.

- نقلا عن أرزقي شوينام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره، ص، 41 .

(2) - جمال قنان، المرجع السابق، ص 250 .

(3) - يحبذ مولود قاسم استعمال مصطلح الجهاد البحري بدلا من القرصنة على أعمال البحرية الجزائرية.

(4) - Cat , Petit Histoire d'Algérie, P292.

(5) - Ch. A. Julien : Histoire de l'Afrique du Nord P 163.164.

مرسوم من حكومتها التنفيذية ضد دول الجزائر ، وتونس، وطرابلس بتاريخ 15 فيفري 1799 يذكر فيه بالنص الواضح " ضرورة تسليح القراصنة الفرنسيين" (1) .

فعمل البحرية الجزائرية كان مقاومة ضد عدوان ، وجهاد ضد إرادة التصير و التمسيح، و ليس قرصنة كما ادعى وزعم الأوروبيون، وحتى مع التسليم بأنه قرصنة في بعض الحالات و الفترات، فإن الأوروبيين هم الذين سبقوا إليه و مارسوه كحركة للغنم و السلب و النهب وهم الذين أرغموا الجزائريين على عمل المثل في إطار رد الفعل(2) .

لذلك نجد أن الأوروبيين لم يمارسوا هذا العمل فقط، بل مارسوا مع القرصنة، حرفة تجارة الرقيق في الشواطئ الإفريقية إحياء لما كان يقوم به أجدادهم الرومان في العصور القديمة(3) .

و عليه يمكن القول أن ما كانت تقوم به الجزائر في عرض البحر الأبيض المتوسط إنما هو دفاع عن النفس، فهي مسؤولة لمقاومة على عاتق الجزائر بحكم موقعها ، وكونها عرضة و هدفا لغارات متتالية لذلك تحولت الجزائر من موقع الدفاع إلى الهجوم . حيث أخذت قواتها البحرية تضرب أوكار القراصنة الأوروبيين في عقر ديارهم و على شواطئ بلدانهم(4) و لقتهم دروسا لا تنسى حتى اضطرت حكوماتهم أن تشتري السلام و الأمن لها، ولمراكبها البحرية بالمال و المعاهدات و تبادل الأسرى.

(1) - مولود قاسم، المرجع السابق، ص 75 .

(2) - يحي بوعزيز، من تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 56 .

(3) - يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص 56 .

(4) - من الأمثلة التاريخية التي تثبت هذا ما قام به مراد راييس بالهجوم على شواطئ آيسلندا في سنة 1616 و عاد منها إلى الجزائر بأربعمئة أسير ، في سنة 1619 ثم اكتساح الجزيرة البرتغالية ما ديرا على المحيط الأطلسي ، وفي سنة 1631 قام البحارة الجزائريون بالهجوم على شواطئ الأنجليز و أغلقوا مدخل بحر المانش و أخذوا أسرى من بحر الشمال، للمزيد من المعلومات راجع مولود قاسم (نايت بلتاسم)، شخصية الجزائر الدولية، المرجع السابق، ص 72-73

ثانيا: نظام الملكية العقارية (ملكية الأرض نموذجا) :

يعتبر نظام الملكية من أهم القضايا الاقتصادية التي لا زال يكتنفها الغموض و يثار حولها التساؤلات و الاستفسارات في كثير من الأحيان، فهو الذي يحدد لنا الطابع العام للحياة الريفية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، فالأرض كانت أساس كل الأحداث التي وقعت بين الجزائريين و الأتراك العثمانيين و الفرنسيين، كما أنها كانت بجانب القبيلة و الأسرة أساس الحياة الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي⁽¹⁾. و على هذا الأساس يمكن أن نتساءل كيف هي نظرة الباحثين للأرض و ما هي مختلف أنماط الإنتاج المعتمدة؟.

عرفت حيازة الأرض اضطرابات كثيرة خلال العصور الوسطى نتيجة الاضطرابات السياسية، فقد كانت دول تنهار و تقوم غيرها مكانها بشكل دوري فانهيار دولة و قيام أخرى كان يؤدي إلى تحويل الأراضي إلى حيازة جماعية أو فردية⁽²⁾. و ما يلاحظ خلال العهد العثماني هو أن الأراضي أصبحت موزعة بين البايك و العرش و الملك و الوقف ، وهذه هي أنواع الملكية التي عرفت هذه الفترة، و لم يبق من الفترات السابقة سوى أراضي الموات.

و لكن قبل الحديث عن هذه الأراضي تجدر الاستشارة إلى مكانة هذه الأراضي في المجتمع الجزائري، و نوعية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية، فالأرض بالنسبة لسكان الريف هوية بقدر ما هي مردود مادي⁽³⁾ هذه القناعة أصبحت القاسم المشترك بين كل الجزائريين و عامل توحيد و دافعا قويا لمحاربة كل من حاول الاستيلاء على هذه الأرض⁽⁴⁾.

(1)- تناول بالدراسة جوانب من هذه القضية الباحث عمير اوي أمجد تحت عنوان " ملكية الأرض في الجزائر قبل و بداية الاحتلال الفرنسي، راجع كتاب: من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، مطبعة البحث قسنطينة 2000 ص ص 37- 55 .

(2)- - صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق ص 376 .

لقد تناول بعض المؤرخين هذه الدراسة التاريخية الهامة و يبدو أن قلة الدراسات حول نظام الملكية العقارية يعود إلى قلة الوثائق و المصادر حول هذا الموضوع.

(3)- عمير اوي، من الملتقيات التاريخية ، المرجع السابق ، ص: 38 .

(4)- يؤكد الأستاذ الباحث عمير اوي على مكانة الأرض فهي تمثل العمود الأساسي في حياة الجزائريين لتأتي بعدها "القرصنة" ثم التجارة و الحرف الصناعية ، للمزيد من المعلومات راجع، عمير اوي قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار البدي ، عين مليلة، 2005 ، ص ص 111-112 .

فسمة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للريف الجزائري حسب عمير اوي لا يمكن أن تتحدد في شكل مطلق بالقبيلة و العلاقات فيما بينها فقط، إنما تحدد أيضا في النظام العقاري (الأرض)⁽¹⁾.

هذا من حيث مكانة الأرض و قدسيتها لدى الفرد الجزائري خلال تلك الفترة، ولكن السؤال المطروح: ما نوع الإنتاج المهيمن في الجزائر ما قبل الاحتلال؟ للإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن نلاحظ أن افتراض تأويل تكوين المجتمع الجزائري قبل الاحتلال له الفضل على الأقل أن يدرس بانتباه وفق علاقات إنتاج مختلفة، وهذا بالتطرق إلى مختلف الأطروحات التي تناولت علاقات الإنتاج في الجزائر خلال العهد العثماني.

لقد أورد صالح عباد في دراسته لهذا الموضوع آراء الكثير من الفرنسيين المهتمين بتاريخ الجزائر و خصوصا حول هذه المسألة ، حيث استدل بدراسة لغاليسو (Gallissot) هذا الأخير الذي انتهى في دراسته للمجتمع الجزائري إلى خلاصة مفادها: أن المجتمع الجزائري قبل الاستعمار هو مجتمع إقطاعي بلا شك⁽²⁾.

انطلاقا من هذه النظرة فإن المجتمع الجزائري يكون إذن مجتمع الطبقات ، كما أنه مجتمعا اقتصاديا تميزه إقطاعية الحكم⁽³⁾ و حسب غاليسو ما يؤكد هذه الطبقة هو وجود طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمال الأرض و التي هي في قبضة فئات من الأرستقراطية يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية و يشكلون الطبقات العليا للجهاز السياسي و قد حصر فئة الأرستقراطية في (رؤساء القبائل، و الأسياد الجهويين) الذين يشكلون الأرستقراطية الريفية خارج المناطق التي تراقبها المدن .

و يضيف بأنه هناك أرستقراطية ثانوية هي أرستقراطية العائلات التي أقامت قوتها على هيبة دينية⁽⁴⁾ بعد كل هذا يحتفظ غاليسو على تشبيه الإقطاع الجزائري بالإقطاع

(1)- عمير اوي، من الملتقيات المرجع السابق ص 38.

(2)- صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص: 381 .

(3)- عبد القادر جغلون، محاولة التحديد كيفية الإنتاج السائدة في الجزائر قبل الاحتلال، مجلة الوثائق الوطنية عدد 3، مجلد 1، الجزائر 1975، ص 54 .

(4)- صالح عباد المرجع السابق: ص 381..

الأوروبي، بدليل أن البرجوازية فيه ضعيفة بالمقارنة مع ما كان في أوروبا⁽¹⁾ لكن أطروحة الإقطاعية لقيت عقبات كثيرة، لهذا وجدت معارضة من الكثير من المهتمين بتاريخ الجزائر، و لعل كارل ماركس هو أول من رفضها إذ يؤكد أن أسس المجتمع الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي، كانت تقوم على نمط الملكية العقارية القبلي - المشاعي أي الطابع العتيق للملكية و الأرضية لذلك فهو يرى أن الملكية القبلية و العائلية هي الشكل الأكثر انتشارا⁽²⁾ و بعبارة أخرى فإن ماركس اعتبر النظام العقاري الذي كان سائدا في الجزائر يقوم على نمط أسلوب الإنتاج الآسيوي.

و كذلك من بين الأطروحات التي ترفض التفسير الإقطاعي كأسلوب في تكوين المجتمع الجزائري ما ذهب إليه فالنسي (Valensi) التي رفضت أطروحة غاليسو بصفة جذرية ، فهي تنفي سيطرة النمط الإقطاعي، سواء من حيث تطور وسائل الإنتاج أو من حيث ملكية الأرض أو من حيث البنية الطبقيّة أو من حيث العلاقات الاجتماعية⁽³⁾.

فقد أقرت بوجود نمط عتيق في الجزائر قبل الاحتلال باعتبار أن هذا النمط كان يقوم على أساس وحدة الدم و اللغة و العادات و التقاليد و تكون الأرض فيه ملكية جماعية و غير مجزأة⁽⁴⁾.

و لكن رغم كل هذه الطروحات إلا أنها لا تعطينا تفسيراً موضوعياً لطبيعة التكوين الاجتماعي الجزائري و للنظام العقاري من حيث ملكية الأرض.

و قد انتقد عبد القادر جغلول أطروحة كل من غاليسو و فالنسي و ماركس حيث يرى أن تحليل غاليسو يحدد على مستوى القوى الداخلية للتغيير الاجتماعي فقط و لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات القائمة بين التكوين الاجتماعي في الجزائر و التكوينات الاجتماعية بأوروبا ، حيث يتطور الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي⁽⁵⁾ .

(1) - عمير اوي، من الملتقيات التاريخية، المرجع السابق ، ص 38.

(2) - عبد القادر جغلول، المرجع السابق ص 57 .

(3) - صالح عباد، المرجع السابق، ص 382.

(4) - عمير اوي، المرجع السابق، ص 39 .

(5) - عبد القادر جغلول، المرجع السابق ص 68.

و من جهة أخرى يطرح التناقض الداخلي للطريقة الإنتاجية الآسيوية، حيث أن الجزائر عرفت منذ القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر نمو واسع للملكيات الخاصة (الفردية) و هذا يتنافى مع الطرح الآسيوي⁽¹⁾.

كما أن فالنسي ذهب إلى أن هذا النمط يقوم على أساس استغلال الإنسان ، في حين يرى جغلون أن النمط الآسيوي يقوم على أساس استغلال الوجهين الأرض و الإنسان، بدليل أن الأرض كانت بيد الدولة التي كان لها حق جباية الضرائب و للفرد الحق في الانتفاع بالمرود فقط⁽²⁾.

و يمكن أن نضيف بعض الآراء التي تعزز ما ذهب إليه عبد القادر جغلون في نقده لهذين الأسلوبين، ومن أمثلة ذلك نذكر ما ذهب إليه حمدان خوجة حيث يقول: " لا نجد في الجزائر التقسيم الاجتماعي الإقطاعي المتمثل في الحكام و المحاربين الكادحين بالوضوح الذي نجده عليه في أوروبا الإقطاعية، رغم أن بوارده موجودة فالحكام موجودون و الأجواد المحاربون و فرسان المخزن موجودون ، ولكن الفلاحين لا يزالون يمتلكون السلاح للدفاع عن قبائلهم حتى في المناطق التي يسودها الملك العائلي"⁽³⁾.

و يرى عمير اوي بأن النظام العثماني لم يسمح بتحويل نظام الملكية إلى نمط إنتاج إقطاعي، بفعل أن هذا النظام الإداري كان مركزيا و رؤوس الحكم فيه (بايات و دايات) غير مستقرين و مستقرين، إذ أن معدل الحكم للدايات و البايات لم يكن يتعدى ثلاث سنوات ، و هي المدة التي لم تسمح بنشأة طبقة مهيمنة وراثية، إلى جانب هذا حافظ العثمانيون على نمط ملكية القبيلة للأرض خاصة أرض العرش منها⁽⁴⁾.

و يضيف بأن النمط الآسيوي هو مستبعد في التكوين الاجتماعي الجزائري عشية الاحتلال و هذا راجع لوجود شرائح أرستقراطية كانت متميزة بمواصفات جعلتها مستقلة عن السلطة المركزية العثمانية، الأمر الذي منع السلطة المركزية من أن تملك الأرض كلها و هو من الشروط الأساسية لوجود النمط الآسيوي⁽⁵⁾.

(1)- جغلون ، المرجع السابق ص 67.

(2)- عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر الحديث (ترجمة فيصل عباس) دار الحداثة، بيروت 1982، ص 40.

(3)- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 73 .

(4)- عمير اوي، المرجع السابق، ص 40.

(5)- عمير اوي، المرجع نفسه، ص 40-41 .

إلى جانب هذا نضيف بعض الانتقادات الموجهة لأطروحة أسلوب الإنتاج الإقطاعي و التي تجعلنا نؤكد أن هذا الأسلوب لم يكن هو السائد. فبينما الإقطاعي في أوروبا يتعامل مع الفرد ، تتعامل الدولة في الجزائر مع القبيلة أو العشيرة أو العائلة الكبيرة ككيان قائم بذاته، ولا تتعامل مع الفرد، و في الكثير من الأحيان تفرض العقوبة على القبيلة بكاملها أو العشيرة أو العائلة بسبب أخطاء ارتكبها أحد أفرادها أو أكثر (1).

كما أن دور الدولة الإقطاعية يختلف عن دور الدولة في الجزائر ، فالدولة الإقطاعية دولة لا مركزية بالمعنى الكامل للكلمة، ليس لها دور اقتصادي و لا دور إداري أو قضائي، وحتى الدور العسكري منوط بإرادة أولئك الإقطاعيين، الذين يملكون القوة العسكرية الحقيقية ، إذ أن قوات الدولة ما هي إلا تجميع لقوات هؤلاء الإقطاعيين فإن رفضوا المشاركة في الحرب فلن تقع الحرب، أما الدولة الجزائرية فهي مركزية و ليست وراثية كما هو الشأن في أوروبا، يخضع قادة الولايات للسلطة المركزية التي لا تعينهم إلا لفترة لا تتجاوز مبدئيا الثلاث سنوات و لم يحصل أن حولت القيادة الولائية إلى نظام وراثي كما هو الشأن في أوروبا(2)

و كذلك من بين الأدلة التي تنفي الأسلوب الإقطاعي في الجزائر هو أن الفائض المقتطع من الفلاحين في شكل ضرائب هو فائض ضعيف تقتطعه الدولة بصفة مباشرة ، في المناطق التي تخضع لسيطرتها المباشرة و بطريقة غير مباشرة في المناطق التي تخضع للقادة المحليين، كما أن موارد القرصنة وحدها تفسر ضعف الفائض المقتطع من الفلاحين(3).

ولكن بالرغم من هذا لا يمنعنا من القول بوجود إقطاعية خاصة بعد تقهقر نشاطات القرصنة، إذ نلاحظ منذ أواخر العهد التركي توسعا في الملكية الخاصة أو الفردية للأرض و ازدياد في عدد الخماسيين و انتشار للحركات المعادية للسلطة المركزية .

(1)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق ص 383

(2)- عباد ، المرجع نفسه، ص 383-384

(3)- نفسه، ص 383.

إذ يذكر سعيدوني: أن الملكية الفردية كانت تتوسع خاصة حول المدن، مثل مدينة الجزائر، حيث أصبحت الأراضي في حوزة برجوازية محلية تتألف من الموسرين من الأتراك و الحضرة و الكراغلة و اليهود و بعض التجار و القناصل الأوروبيين، لذلك نجده يقول " هكذا اختفت الملكيات المشاعية بالفحص (مدينة الجزائر) و تلاشت وحدة القبيلة لتحل محلها جماعات من السكان ذات أصول حضارية و انتماءات عنصرية مختلفة" (1) .

و في هذا الصدد يذكر حمدان خوجة أنه كان يملك جزءا كبيرا من سهل متيجة و أنه كان يزرع لحسابه الخاص في هذا السهل حوالي مائة و ستين حمولة من القمح و حوالي مائة أو مائة و عشرين من الشعير (2) و يشير حمدان كذلك إلى وجود ملكيات واسعة يملكها أغنياء في المناطق البعيدة عن المدن، و أن هؤلاء الأغنياء كانوا يعيشون " عيشة معتدلة و منتظمة" (3) .

و يشير صالح عباد إلى أن السلطة التركية لعبت دورا متناقضا بخصوص توسع الملكية الفردية للأرض، فهي من جهة كانت تبيع الأراضي المصادرة في المزاد العلني، لكن المصادرة نفسها كانت تكبح إقبال الناس على شراء الأراضي من جهة أخرى فالأمثلة بهذا الخصوص عديدة، نذكر:

انتزاع الباي الوزناجي عشر أراضي لقبيلة حسن بن علي التابعة لبابيك التيطري، في أواخر القرن الثامن عشر بدعوى المنفعة العامة، كما صادر مصطفى بومرزاق أراضي أولاد ملال في بابيك التيطري أيضا ثم باعها لجيرانهم أولاد بن زكور من نفس القبيلة، وصادر أحمد باي أراضي قبائل أولاد عبد النور بالهضاب العليا الشرقية، و كانت المصادرة تمس أراضي الأفراد و خاصة أراضي القادة الذين يطاح بهم أو يقتلون (4) .

(1) - سعيدوني، دراسات و أبحاث (الفترة الحديثة و المعاصرة) ج 2، بوك الجزائر 1988، ص ص 147-148 .

(2) - حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص ص 86-87 .

(3) - خوجة، نفس المصدر، ص ص 70-71 .

(4) - صالح عباد، نمرجع السابق، ص ص 386-387 .

و لعل أكبر دليل جسد توسع هذه الملكية الفردية في أواخر العهد التركي هو تحويل العديد من أراضي المخزن إلى ملكية فردية⁽¹⁾ .

يقول ناصر الدين سعيدوني بهذا الخصوص: " تحولت مساحات شاسعة من أراضي البايك المخصصة لفرسان المخزن إلى ملكيات خاصة، عندما تمكنت بعض العائلات المنتمية إلى المخزن من الاستحواذ على الجزء الأكبر من أراضي المشاتي التي كانت تعيش عليها⁽²⁾ و أصبح في استطاعة هاته الأسر أن تمارس حق الملكية بآتم معنى الكلمة من ميراث و بيع و شراء و غير ذلك" وقد نتجت هذه الظاهرة عن " الأحوال السياسية و الظروف العسكرية التي عرفتها البلاد الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية، و المتميزة بانعدام الأمن و كثرة الثورات و انحراف الموظفين و استبداد الحكام زيادة على سوء الحالة الاقتصادية و تردي القدرة المالية للإيالة نتيجة لهذا التغيير أصبح البايات يسلمون تحت الحاجة و عند الضرورة بحق ملكية بعض عشائر المخزن التامة للأراضي التي كانت تقيم عليها و تتكفل بحراستها و استغلالها⁽³⁾ .

و على كل فإن أهمية وضعية أراضي المخزن تكمن في أنها أكسبت عشائر المخزن صفة إقطاعية كان لها تأثير ملموس على حياة جانب كبير من سكان الريف قبل الاحتلال ، و ترتبط هذه الصفة الإقطاعية بكيفية استغلال الأرض و بطريقة حيازتها و نوع الخدمات و الارتباطات المترتبة عليها ، لذلك حسب سعيدوني النظام الإقطاعي في الجزائر نجده ممثلا في عشائر المخزن دون سواها فهي النموذج الوحيد للإقطاع في الريف الجزائري⁽⁴⁾ .

ولكن في المقابل ينفي صفة الإقطاعية على بعض الأراضي كأرض العزل التي أصبحت تابعة للبايك ، وكذلك أراضي أخرى تابعة للأوقاف و سبل الخيرات ، و أراضي العرش و الملكيات و الأحواش الخاصة ، وكذلك الأراضي التي منحها الحكام للمرابطين و شيوخ رؤساء القبائل و بعض الموظفين مقابل أجور و ترضيات و منح لا غير ، كما ينفي

(1) - عباد : المرجع السابق، ص 387 .

(2) - سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 114 .

(3) - سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 546 .

(4) - سعيدوني ، دراسات و أبحاث ، المرجع السابق ص 116 .

صفة الإقطاعية عن جميع أنواع الأراضي التي أعطيت لبعض الأفراد لاستغلالها وتقديم كراء عنها للبايات⁽¹⁾.

ومنه بهذه الصفة الإقطاعية لعشائر المخزن أصبحت تمثل طبقة وسطى في الأرياف تماثل طبقة الكراغلة بالمدن فهي تشد الحاكم إلى المحكوم ، وتخدم مصالح الجماعة التركية الحاكمة على حساب سكان الأرياف ، مما يجعلها تؤلف في نظر سعيدوني قوة حربية عازلة لا طبقة اجتماعية رابطة ، وعامل تفرق وتشتت لأهالي الريف لا وسيلة جمع وتأليف بين السكان⁽²⁾ وبالتالي نستطيع القول بأن قبائل المخزن الاجتماعية ساهمت وبصورة فعالة في تعميق الصفة الإقطاعية للمجتمع الريفي الجزائري.

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى استنتاجات تستند إلى ما توصل إليه بعض الباحثين في دراستهم لهذه الأساليب الإنتاجية لتفسير طبيعة التكوين الاجتماعي الجزائري، حيث خلص عبد القادر جغلول إلى أن التناقضات الداخلية لطريقة الإنتاج الآسيوي وصلت إلى نقطة حرجة يميزها بصفة خاصة تشكيل ملكية عقارية خاصة وهامة وطبقة فلاحية خارجة عن القبيلة، ساهمت في إحداث أزمة مجموع التكوين الاجتماعي الجزائري⁽³⁾ أما الباحث صالح عباد فهو يرى بأن أسلوب الإنتاج الذي كان مهيمنا في الجزائر إنما هو أسلوب الإنتاج الآسيوي ، على الرغم من أنه لا ينكر وجود إقطاعية وأسلوب إنتاج قديم⁽⁴⁾ ، كما يرى أن البناء الفوقي المتمثل أساسا في السلطة هو في حقيقته آسيوي⁽⁵⁾

إلا أن الباحث عميرواي يرى بأنه لا يمكن القول بوجود نوع محدد من هذه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، أي أن المجتمع الجزائري لم يكن عتيقا ولا إقطاعيا ولا آسيويا فهو يتفق مع ما ذهب إليه نوشي (NOUSHI) حين حلل المجتمع الجزائري قبل مجيء الاحتلال الأوروبي وقال عنه : " ليس من الضرورة بمكان

(1)- سعيدوني: دراسات وأبحاث المرجع السابق ، ص 117.

(2)- سعيدوني : ورقات جزائرية المرجع السابق ، ص 123.

(3)- جغلول : محاولة تحديد كيفية الإنتاج السائدة في الجزائر قبل الاحتلال، المرجع السابق ، ص 72.

(4)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 399.

(5)- عباد المرجع نفسه، ص، 399.

وليس مفيدا أيضا أن نقيم وضعية الجزائر بقياس يجعل منها المطابقة لما عرفته أوروبا من علاقات إنتاج إقطاعية أو جرمانية. إنه بالنسبة إليّ لا أرى فائدة من هذا الإدماج، وبناءا عليه إنني أفضل ترك المغرب العربي عامة (والجزائر منه) في خصوصياته وأصوله (1).

لذلك نستطيع القول رغم تعدد هذه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية و اختلاف آراء الباحثين في تحديد أي هذه الأنماط أساس للتكوين الاجتماعي الجزائري ، فإن القبيلة أو العشيرة تبقى هي قاعدة الهرم الاجتماعي ونظام الأرض هو أساسها. بعد التعرف على نظرة الباحثين للأرض ولأسلوب الإنتاج فيها نتطرق إلى نقطة أخرى لها ارتباط وثيق بهذا الجانب ونخص بالذكر مختلف أشكال وأنواع الأرض في الجزائر خلال العهد العثماني.

وعليه بالاعتماد على بعض المصادر والمراجع يمكن أن نشير أنه ثمة خمسة أنواع من الأراضي سادت الجزائر خلال الفترة المدروسة سبق الإشارة إليها في بداية البحث ، وإن كانت بعض المراجع تذكر أربعة أنواع من الأراضي هي : أرض البايك والمخزن والعرش والملك (2) في حين ذهب البعض إلى ثلاثة أنواع فقط (3).

وأهم ما يلاحظ على هذه الأراضي أنه لا توجد إحصائيات دقيقة تحدد مساحتها ، إلا إذا استثنينا الإحصائيات التي وردت في تقرير فارنيي سنة 1873 م والتي تعود إلى ما بعد 43 سنة من سقوط السلطة التركية بالجزائر (4).

وعلى كل فالنوع الأول من هذه الأنواع الخمسة أرض الملك (ملكية خاصة) فحسب محمد العربي الزبييري هي قليلة لا تكاد تكون موجودة ، إلا في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية (5) تتواجد في الأوراس والقبائل الصغرى ووحدات الصحراء ، وهذا

(1) Noushi (A) « Réflexion critiques sur le dossier l'Algérie précoloniale » in sur le féodalisme , - C.E.R.M Paris , 1971 , p.p 181-187.

نقلا عن عميراي ، من الملتقيات التاريخية المرجع لسابق ، ص 41.

(2) - فالرأي الذي ذهب إلى أربعة أنواع من الأراضي يرى بأن النوع الخامس (أراضي الموات) هي سابقة عن الفترة العثمانية.

فهي تعود إلى القرن السابع الميلادي راجع صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ، ص 375.

(3) - مثل هذا الرأي كل من سعيدوني ، محمد العربي الزبييري ، صالح فركوس.

(4) - صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 377.

(5) - الزبييري ، التجارة الخارجية المرجع السابق ، ص 58.

ما حال دون تمكن الأتراك من السيطرة عليها بحكم تواجدها في المناطق البعيدة عن المدن ، فصفة الملكية الخاصة نابعة من شراء القبائل لهذه الأراضي من الباي بعقد مكتوب⁽¹⁾ .

وبالتالي يمكن اعتبار هذا النوع من أرض الملك ضمن الملكية الخاصة الذي يختلف عن الملكية العامة التي هي أرض العرش ، فهذا النوع من الملكية الخاصة يتواجد بالجبال ذات الكثافة السكانية العالية ، ولصاحب هذه الملكية الحق في التصرف بها كأن يبيعها أو يهبها ، لكن العرف لا يسمح بذلك لمالكها فردا أو أسرة ، بحكم أنها حيازة لا تفتت حتى لا تفتت الأسرة⁽²⁾ .

ولكن الشيء الملاحظ على هذا النوع أنه ينقسم إلى قسمين .

1- ملك عائلي وملك فردي : هذا الأخير هو الأقرب إلى مفهوم الملكية الفردية في أوروبا وقد عرف انتشارا واسعا في أواخر العهد العثماني بالجزائر ، حيث لعبت عمليات المصادرة والبيع في المزاد العلني⁽³⁾ من قبل السلطات التركية دورا كبيرا في توسيعه، تخلت بموجبه الدولة عن بعض أراضيها لفائدة المخزن وفرسانه وحسب تقرير فارنبي فإن مساحة أراضي الملك بلغت حوالي ثلاثة ملايين هكتار في شمال البلاد (وهي المناطق التي كانت مراقبة من طرف الأتراك بصفة عامة) وثلاثة ملايين هكتار في الواحات وبعض المناطق التي لم يراقب الأتراك إلا جزء بسيط منها⁽⁴⁾ .

تعد ساهم هذا النوع من الملكية في تمويل خزينة الدولة عن طريق موارد الضرائب المختلفة (غرامة اللزمة بجانب الزكاة والعشور التي كانت مفروضة على هذا النوع من الملكية ، ومن جهة أخرى ساهمت هذه الملكية في الحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها داخل التكوين الاجتماعي الجزائري، لذلك نجد أن الباحث عميرواي يؤكد على

(1) - عميرواي ، من الملتقيات التاريخية المرجع السابق ، ص 44 .

(2) - يذكر عميرواي أن، الأرض حيازة غير قابلة للتجزئة ، فهي وسيلة تضامن مٹما هي وسيلة رزق ، راجع عميرواي ، المرجع نفسه ، ص 46 .

(3) - كانت ملكيات كثيرة في العهد العثماني تصادر وتباع بالمزاد العلني وكانت عائدات البيع تعود إلى خزينة الدولة والذي يشرف على هذه العملية هو الخزانجي راجع عميرواي ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ص 113 .

(4) - يذكر عميرواي إحصائية أخرى لفارنبي والمقدرة بأربعة ملايين ونصف مليون هكتار .

أن هذا النوع من الملكية كان أحد العوامل الأساسية التي حدد العلاقة بين الجزائريين من جهة وبين كل من السلطة العثمانية والسلطة الاستعمارية الفرنسية من جهة أخرى⁽¹⁾.

هذا كل ما له علاقة بالنوع الأول، أما النوع الثاني فيتمثل في أراضي الوقف.

2- أراضي الوقف: إن الشيء الملاحظ على الوقف أنه لا يقتصر على الأراضي، بل يشمل عقارات أخرى كالمباني ويقسم إلى نوعين، الوقف العام وهو الذي يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من أجلها، والوقف الخاص الذي لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقطاع نسل صاحب الحبس، ويعرف هذا الأخير باسم الوقف العائلي، بينما يعرف النوع الأول باسم الوقف الجبري⁽²⁾.

وبطبيعة الحال هذا النوع من الأراضي لا يخضع للضرائب ولا إلى الالتزامات المالية⁽³⁾ لذلك نجد إقبال الناس على هذا الشكل من الوقف يعود إلى استيلاء السلطة وغيرها من أصحاب النفوذ على أراضي الملك، فالوقف لم يكن سوى وسيلة لمواجهة هذا التعسف⁽⁴⁾ وعلى هذا الأساس أصبح هذا النوع من الأراضي حسب سعيدوني يشكل بفحص الجزائر أحد أنماط الملكية الشائعة والتي لا يمثلها من حيث الأهمية و الاتساع إلا بالملكيات الخاصة، في حين اختفت الأراضي الأميرية (البايك) أو المتروكة (العرش) ولم يعد لها أهمية تذكر⁽⁵⁾.

ويصف قائلا: " أن انتشار الوقف بفحص الجزائر أدى إلى ظهور قطاع كبير من الملكيات التي لا تخضع لقوانين البيع ولا تنماشى وأحكام الوراثة وهذا ما ساعد على عدم تفتيت الملكية بفحص الجزائر وحال دون انتقالها من يد إلى أخرى⁽⁶⁾."

3 - أراضي البايك: وهي الأراضي التي أصبحت ملكا للدولة بطرق مختلفة مثل المصادرة وامتلاك ما لا وارث له وهي في أغلبها تقع بالقرب من المدن⁽⁷⁾ تبلغ

(1) - عمير اوي، من الملتقيات، المرجع السابق - ص، ص 45-47.

(2) - صالح عباد، المرجع السابق، ص 379.

(3) - صالح عباد، المرجع نفسه، ص 379.

(4) - نفسه ص 380.

(5) - سعيدوني دراسات وأبحاث (الفترة الحديثة والمعاصرة) ج 1 ص ص 149-153.

(6) - سعيدوني المرجع، المرجع نفسه ص ص 149-153.

(7) - عباد المرجع السابق ص 379.

مساحتها بمليون ونصف مليون من الهكتارات حسب تقرير فارنبي ، ويذكر عميراي إحصائية أخرى لفارنبي تقدر بتسعة ملايين هكتار معظمها تتواجد في التل (1) ، ويقدر عدد الملكيات العقارية في هذه الأراضي بـ 5000 ملكية عقارية من مجموع 8000 ملكية (2).

ويحصر بعض الباحثين الجزائريين هذه الأراضي في ثلاثة أصناف هي :

* الصنف الأول : يشمل الأراضي التي سلمت للقبائل مقابل تسديد رسوم العشور والحكور (3) عليها .

* الصنف الثاني : أراضي الملك التي تعود ملكيتها لبعض الأفراد ولا يؤخذ عنها سوى حق الزكاة.

* الصنف الثالث : أملاك تعود للأوقاف فهي ملكيات موقوفة على المساجد (4).

هذه الملكيات كان الداي يتصرف فيها بصفة مطلقة ، إذ كان يمنحها لمن يريد وينزعها حين يشاء ، ولعل سياسة الدايات هذه من الأسباب التي دفعت الجاليات الأجنبية من مسيحيين ويهود إلى ممارسة التجارة من دون التفكير في ملكية الأرض ، مثلما تكون سلوكيات الداي أحد الأسباب التي دفعت الأهالي إلى أن يوقفوا على ذويهم وعلى المؤسسات الخيرية أراضيهم للانفلات من المصادرة (5) ، وعلى كل فإن الصنف الأول من الأراضي التي كانت تقيم عليها عشائر تعود للبايلك وليس لتلك العشائر الحق في تملكها بحيث يمكن تحويلها (أي العشائر) من مكان إلى آخر أو طردها منها حسب رغبة البايات ، ومع ذلك فإن تلك العشائر كانت ملزمة بدفع رسوم الحكور ولكن هذا النوع من الضرائب لم يكن يطبق على كل القبائل كما لم يكن يشملها جميعا (6).

(1)- عميراي ، من الملتقيات ، المرجع السابق ، ص 51.

(2)- عميراي ، قضايا مختصرة في تاريخ الحديث ، المرجع السابق ص 112.

(3)- * العشور : هي نوع من أنواع الضرائب يؤخذ من نتاج الأرض أو الحيوان.

* الحكور : وهي ضريبة مستحقة تدفع كراء أراضي الولاية.

(4)- ذهب إلى هذا التصنيف كل من الباحثين ، ناصر الدين سعيدوني وعميراي أمحمد.

(5)- عميراي ، قضايا مختصرة ، المرجع السابق ن ص ، ص 112-113.

(6)- سعيدوني ، ورفات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 162-163 .

أما الصنف الثاني من هذه الأراضي فإن الملكية فيه تكون شبه خاصة (فردية) وينطبق هذا القول على أراضي العزل، فرغم أنها تخضع لأراضي البايلك إلا أن ينطبق عليها وضع أراضي الملك .

أمام هذا الوضع أصبحت أراضي البايلك تستغل من طرف مالكيها، أو يعهد إلى العمل بها لأشخاص آخرين عن طريق الكراء⁽¹⁾، وينال مالك الأرض في حالة استئجارها أربعة أخماس المحصول ويترك الخمس الباقي للمستأجر الذي يعرف بالخماس⁽²⁾، شريطة أن يساهم صاحب الأرض بالمعدات، أما مصاريف الحصاد وتهيئة الأرض فيتقاسمها المالك مع الخماس بنفس النسبة التي يحصل عليها كل منهما⁽³⁾ أما مهمة الإشراف على أراضي العزل بالبايلك والسهر على حسن استغلالها فكانت من صلاحية قائد الدار⁽⁴⁾، فهو الذي يسدد مصاريف الخماسة ويراقب جمع المحاصيل والأقوات في مخازن الدولة.

فبهذه الصلاحيات أصبح قائد الدار له حق التصرف في استغلال الملكيات الخاصة بالبايلك المعروفة بالعزل⁽⁵⁾ .

أما في المقابل كانت هناك أنواع من الضرائب مفروضة على المناطق التي كان النفوذ العثماني ملموسا فيها هذا ما جعل الكثير من القبائل تتهرب من دفع مثل هذه الضرائب وإعلان الحرب ضد النظام العثماني.

وقد كانت أقوى أداة لتطبيق هذه السياسة الضريبية هو اعتماد السلطة التركية على القبائل المخزنية⁽⁶⁾ .

بفضل هذه القوة المخزنية تمكن النظام العثماني من حماية نفسه من القبائل الجبلية والصحرانية، بل وبفضلها تمكن من الاستيلاء على أراضي خصبة واسعة ونسج

(1) - سعيدوني ، ورقات جزائرية، المرجع سابق ، ص 163.

(2) - يقدم لنا حمدان خوجة وصفا دقيقا للعلاقة بين الخماس وصاحب الأرض بقوله " إن المالكين أو أصحاب المزارع يستخدمون العمال والرعاة الخ ، وليس لهؤلاء أرض وأموال ولا مواشي وإنما تعطى لهم التسيقات حسب حاجاتهم ويسكنون بأزواجهم ولولادهم عند المالك ، ويقوم كل واحد منهم بما يقدر عليه من عمل ، ويعطى المالك أو أصحاب الضيعة للعامل خمس الغلة مقابل أتعابه والمجهودات المادية التي تقوم بها أفراد أسرته " راجع حمدان خوجة المصدر السابق ص 73.

(3) - سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 163

(4) - سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 164.

(5) - عمير اوي ، من الملتقيات التاريخية ، المرجع السابق ص 51.

(6) - عمير اوي المرجع نفسه ، ص 52.

عن هذه السياسة العثمانية القائمة على مبدأ حماية النظام بقبيلة ضد قبيلة بقاء قبائل كثيرة معزولة في مناطق جبلية و صحراوية ، وغير مقبلة بشكل واسع على فلاحه الأرض ، حيث كان مردود الفلاح في مواطن القبائل المخزنية يقسم بينهم وبين الباقي فكان المخزني صاحب دور أساسي ، فهو جندي وفلاح وجابي (1).

4- أراضي العرش : (ملكية مشاعة) وهي أراضي يستغلها كامل أفراد القبيلة كل حسب طاقته ، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر والفاقة ، وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج ، فإنه يشترك مع غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر على الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى وهو عيب كانت تخشاه القبيلة (2) ، وقد حدد فارنبي مساحة هذا النوع عام 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار (3).

فأراضي العرش بوضعيتها لا تسمح بقيام أو ظهور الملكيات الخاصة التي تفصل بين ملكية وسائل الإنتاج والعمل ، لكنها تسمح بظهور التفاوت بين العائلات الكبيرة والعائلات الصغيرة ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العائلات التي نتكلم عنها هي العائلة المركبة من أسر عدة ، يقودها الذكر الأكبر سنا ، سواء كان الأب أو ابنه الأكبر (4). ولا شك أن العامل الحاسم الذي أبقى هذا النمط من الحياة هو ضعف وسائل الإنتاج والظروف الطبيعية القاسية التي تحد من نمو المردود الفلاحي الذي يحتم تكتل وتضامن أفراد العائلة والعشيرة (5).

وما يمكن ملاحظته على هذه الملكية المشاعية أنها غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة ، وليست ملكية خاصة ، أي للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها ، وفي حالة الوفاة دون ترك وارث تعود هذه الملكية إلى الجماعة للتصرف فيها (6).

(1) - عمير اوي المرجع السابق ص 53.

(2) - الزبيري ، التجارة الخارجية في الشرق الجزائري ، المرجع السابق ، ص 59.

(3) - عمير اوي ، المرجع السابق ، ص 47.

(4) - صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ، المرجع السابق ، ص 377.

(5) - عباد ، المرجع نفسه ، ص 377.

(6) - عمير اوي من الملتقيات التاريخية المرجع السابق ص ص 47-48.

والمتتبع لحركة المجتمع الجزائري حسب عمير اوي يمكن أن يحصر فيه جملة من العوامل، جعلت هذا النوع من الملكية ينتشر بكثرة، ومن ضمن تلك العوامل ما يتصل باقتطاع الضريبة على الأرض الذي لم يكن بشكل مطلق ومفروض إلا على الملكية الخاصة بالإضافة إلى أن التملك الخاص كان يتطلب قدرة الدفاع عنه وهو أمر لم يكن سهلا للفرد الجزائري آنذاك لهذا الميل إلى الملكية المشاعية (العرش) الذي تتولى فيه القبلية الدفاع عنه وقد كان لهذا النوع من الأراضي دورا كبيرا في تحديد العلاقة بين الجزائريين وبين السلطتين العثمانية والفرنسية(1).

أما النوع الخامس والأخير هو أرض الموات (الصحراوية) وهي أراضي خالية من السكان (2) ومعطلة ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة وقد اعتبرت عشرية أي أنها ملك خاص لمن يستصلحها(3).

وحسب عمير اوي أن هذا النوع من الأراضي يختلف عن الأنواع الأخرى في أسس، أولها اعتماده على مياه الآبار والأنهار حيث كان ملكا خاصا ولمالكة الحق في بيعه أو وقفه خلافا لمنطقة الشمال التي تعتمد على مياه الأمطار ، أما الأساس الثاني فيتمثل في أن هذه الأرض شاسعة قدرها فارني بحوالي 26 مليون هكتار كان يفلح منها حوالي 3 مليون هكتار فقط ، وكان قسم منها يتصرف به الأفراد كأنه ملكية خاصة ، ويحصر الكثير من الباحثين أنواع الأراضي بالصحراء إلى ثلاثة أصناف هي :

1- أرض الواحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما هو الشأن بالنسبة لواحة سيدي عقبة(4) .

2- أرض الجلف أو البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار.

3- أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة(5).

(1)- عمير اوي ، المرجع السابق ، صص 48-49.

(2)- الزبيري ، المرجع السابق ، ص 59.

(3)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 375.

(4) - RINN (L) le Royaume d'Alger sous le dernier Bey in R.A. 1897 p 1321.

نقلا عن عمير اوي المرجع السابق ، ص 50

(5)- عمير اوي ، المرجع نفسه ، ص 50

هذه جملة من أنواع الأراضي التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني وبما أننا نتحدث على ملكية الأرض فلا بد من الإشارة إلى النظام الضريبي المطبق على هذه الملكية العقارية.

كان في العهد الأول لحكم الأتراك بالجزائر نظام خاص لجمع الضرائب ، فقد كانت الدولة تأمر ثلاثة أجنحة عسكرية بالنزوح من الجزائر لتتفرق على الولايات الثلاث من أجل قبض الضرائب، وفي نفس الوقت تدعم أركان الدولة بتفقد آراء القبائل و اتجاهاتهم السياسية حيال الدولة التركية بالجزائر⁽¹⁾، وتلك الأجنحة هي :

1- الجناح الشرقي : يوجه إلى ولاية قسنطينة.

2- الجناح الجنوبي : يوجه إلى ولاية التيطري.

3- الجناح الغربي : يوجه إلى ولاية وهران.

وكان في كل ولاية من هذه الولايات كتبية مكونة من أتراك وكراغلة ورجال مخزن، تقف بجانب الباي لتلتقي بالجناح النازح من الجزائر ثم يطوف الجميع بالولاية لجمع الضرائب اللازمة، وكانت غالبية الضرائب تدفع عينا لا نقدا⁽²⁾.

فقد كان باي قسنطينة يبعث إلى داي الجزائر كل سنة بمائة ريال " بوجو" أي حوالي مائة وثمانين ألفا من الفرنكات بالصراف الفرنسي آنذاك، وهذا زيادة على عدد وافر من العبيد وكمية كبيرة من البرانس والأغطية الصوفية والجلود المدبوغة والخيول المسومة إلخ...⁽³⁾.

ويمكن أن نتعرف على بعض أنواع هذه الضرائب وهي على الشكل التالي :

1- اللزمة : وهي الأتاوات السنوية المفروضة على الكيانات التي كانت تتمتع بشبه استقلال ذاتي مثل توقرت - ورقلة - عين ماضي ، ومشيخة بني عباس وغيرها من الكيانات والمشیخات .

(1)- محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية تقديم وتحقیق محمد عبد الكريم ، ش.ون.ت. الجزائر ، 1972 ، ص 41.

(2)- محمد بن ميمون : نفس المصدر ، ص 41.

(3)- نفسه ، ص 41.

2- **ضريبة العقار** : بما فيها أشجار النخيل التي يؤدي مالكوها ثمنها عينا للدولة على كل نخلة بإنفراد⁽¹⁾.

3- **الغرامة** : ضريبة نقدية أو عينية غالبا ما كانت تدفع في الشرق عينا (حيوانات من جمال وخيول إلخ) وذلك بسبب نقص النقود لدى الأهالي وهي نوعان: ثابتة ومتحولة في الصيف والشتاء الأولى تدفع نقدا وعينا والثانية نقدا فقط ، وتدفع الغرامة من قبل القبيلة باعتبارها كائنا جماعيا فعلى سبيل المثال يدفع أولاد علال في التيطري ما قيمته 7200 فرنك في الصيف و 3600 فرنك في الشتاء⁽²⁾ ويذكر سعيدوني بأنه هناك غرامات غير ثابتة مثل ضيفة الباي التي عرفت في بايلك الشرق والغرب باسم ضيفة الدنوش بمداخلها يشتري الباي أغلب الهدايا التي يقدمها الـداي⁽³⁾ ويحدد الباي قيمتها سنويا حسب أهمية القبيلة ومحاصيلها، جزءا منها يدفع صيفا والجزء الآخر يدفع شتاءا.

4- **الموونة (المونة)** : هي في الحقيقة نوع من العشور تفرض على نوع آخر من الأراضي المختلفة في ملكيتها وفي علاقة سكانها بالسلطة التركية تسلم المونة إلى (دار المونة) لحساب الباي ، وهذا النوع من الضرائب يفرض على القبائل التي لها نوع من الاستقلال الذاتي كما هو الشأن في قبيلة فليسة التي لم يتمكن الأتراك من التدخل في شؤونها الداخلية، وتقدم هذه القبيلة ما قيمته حوالي 500 ريال بوجو من التين والزيتون والأغنام والحبوب والفضة⁽⁴⁾.

إلى جانب هذه الضرائب نجد الأعشار و الزكوات وقد سبق الإشارة إليها وهي مقدار معين من لدن الشرع يؤخذ من نتاج الأرض والحيوان نفس الشيء بالنسبة للحكور.

(1)- محمد بن ميمون ، المصير السابق ، ص 40.
 (2)- صالح عباد ، الجزائر ، خلال الحكم التركي ، المرجع السابق ، ص 347.
 (3)- سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني المرجع السابق ، ص 98.
 (4)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 347.

ثالثا : استرقاق الأسرى

لقد أثارت هذه القضية جدالا محتدما ، وعولجت من طرف الأوروبيين والمسلمين على السواء كل من وجهة نظره ، خاصة خلال القرن التاسع عشر ، ولا نهدف من وراء هذا المبحث الدخول في تفاصيل هذا الجدل ، بقدر ما نهدف إلى إبراز التعنت والتجني للأدبيات التاريخية الأوروبية حول الجزائر وحول البلدان الإسلامية، فهي ترى أن هذا العمل (استرقاق الأسرى) هو وفقا على المسلمين فقط ، وأن الدول المسيحية لم تعرفها قط.

لقد ذهب الباحث جمال قنان في معالجته لهذه القضية أن الإسلام لا يحرم تحريما قاطعا مسألة استرقاق الأسرى وأنه في نفس الوقت لا يحبذها ولا يشجع على العمل بها، غير أن المسلمين في فترات تاريخية مختلفة أصبحوا يمارسون هذه العادة إقتداء بغيرهم من الشعوب ، إذ أصبحت عادة جارية في معاملة الأسرى(1).

وبمرور الزمن اكتسبت هذه العادة طابعا شرعيا باجتهاد من الفقهاء الذين حاولوا أن يستجيبوا لمتطلبات عصرهم بالرد بالمثل على مسلك الدول غير الإسلامية في معاملة أسراها من المسلمين وقد بقيت هذه العادة جارية لدى المسلمين وغير المسلمين في معاملة أسرى الحرب و كانت تبيحها الأعراف السائدة(2).

بحكم هذه العادة كان الأسرى المسلمين يباعون ويشترون في أسواق النخاسة بأوروبا ، كما كان وضع الأسرى الأوروبيين في البلدان الإسلامية ، غير أنه لوحظ منذ نهاية القرن السابع عشر اتجاه عام على صفتي المتوسط نحو نبذ هذه العادة ، وقد لوحظ هذا التطور بالنسبة للجزائر عندما أقدمت على إلغاء هذه الممارسة مع الإسبان حيث عاملت الأسرى الإسبان في حربها الأخيرة ضد هاته البلاد معاملة أسرى الحرب(3).

وعلى كل حتى نتعرف أكثر على هذه المسألة لا بد من تحديد المفهوم حيث ذهب الباحث لمنور مروش في حديثه عن الرقيق في الجزائر ، أن مصطلح رقيق

« Esclave » هو مطابق لمعنى الأسرى المسيحيين، والذي أخذ طابع خاص في

(1)- جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830) . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987 ، ص 253.

(2)- قنان ، المرجع نفسه ، ص 253.

(3)- جمال قنان ، قضايا دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر مرجع سابق ، ص 100-101.

الجزائر العثمانية⁽¹⁾ ، وقد قدم جملة من الملاحظات في هذا الجانب وأولى هذه الملاحظات أن هذا المصطلح في اللغة العربية يقصد به العبد ، كما يعني كذلك العابد لربه، كما يستعمل بمعنى المملوك (Mamlûk)⁽²⁾.

أما في أرشيفات الجزائر فإن العبد يعني دائما عبد أسود أما بالنسبة للأسرى المسيحيين الأوروبيين فنستعمل إما نصراني أو علج أو أسير⁽³⁾.

و على أية حالة ثمة معلومات متوفرة حول الأسرى الأوروبيين بالجزائر خلال الفترة العثمانية ، ذلك أن مؤلفات كثيرة بعضها كتب من طرف أسرى سابقين في الجزائر⁽⁴⁾ تعطي صورة دقيقة لحالتهم - بعضا منها كتب بموضوعية و بقدر من التجرد يثير الإعجاب و البعض الآخر كتب بحقد و تحامل، و هي تعد مصدرا من مصادر تاريخ الجزائر، لما تحتويه من مادة خبرية عالية القيمة، ومن جهة أخرى عرفت الجزائر شخصيات بارزة كانوا بمثابة أسرى (أسرتهم السفن) الجزائرية ، فاعتنقوا الإسلام و أصبحوا أترাকা بالمهنة كما يسميهم هايدو . و قد اشتهروا في المعارك التي كان يخوضها الجيش العثماني ضد أوروبا، وقد اشتهر من رياس الطائفة الذين اعتنقوا الإسلام- البيلرياي علج علي- و علي بتشيني و حسن كورصو و غيرهم .

و من الملاحظ أن شروط حياة الأسرى بالجزائر إذا ما قورنت بوضعية الأسرى المسلمين بالبلاد الأوروبية كانت حسنة بل ممتازة حسب سعيدوني بالاستناد إلى شهادة بعض الكتاب الأوروبيين أمثال لوجي دوتاسي (Laugier de tassy) الذي

(1) - MEROUCHE (Lemnour), Recherches sur l'Algérie a l'époque ottomane, Monnaies
Prise et Revenus 1520-1830. Editions Bouchene, Paris, 2002, P 211

(2) - Merouche, Ibid, P211.

(3) -Ibid, P211.

(4) - من بين هؤلاء الأسرى نذكر، هايدو الإسباني الذي كان أسيرا في الجزائر حتى سنة 1580م، تيدنا (THEDNAT) الذي وقع في قبضة القرصنة الجزائرية أسيرا، و انتهى به المطاف في الغرب عند الباي محمد الكبير فعينه خزندار (وزيرا) ثم افتدى نفسه و أصبح حرا بالإضافة إلى الأسير الدانماركي (Harck olufs) (1708-1754). و من أشهر هؤلاء الأسرى كذلك نذكر، العالم الفرنسي جان فيان (Jean vaillant) الذي أسر عام 1674، الأمريكي كاتكارت الذي أسر بعد الاستيلاء على أول سفينة أمريكية عام 1785م للمزيد من المعلومات راجع عميراي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ص،ص 27-37، و كذلك، سعيدوني ، رقيات جزائرية، صص 195-196 .

انتقد أقاويل و دعايات رجال الدين المسيحيين المغرضة لحمل الدول الأوروبية على محاربة الجزائر و احتلالها⁽¹⁾.

هذا و كان الأسرى المسيحيون التابعون للبايلك، أو الذين يمتلكهم الخواص⁽²⁾ يكلفون بأعمال مختلفة مثل العمل في ورشات بناء السفن و مقالع الحجارة و مصانع الأسلحة و غيرها، ومنهم من يشتغل في البساتين أو يقومون بالخدمة في المنازل و المقاهي، و يتقاضون مقابل ذلك علاوات شهرية و هدايا متنوعة في المواسم و الأعياد، و لا يحد من حريتهم سوى قضاء الليل في سجون البايك المخصصة لهذا الغرض⁽³⁾.

أما القناصل و مبعوثي الدول الأوروبية و ممثلي الشركات و الوكالات التجارية الأجنبية و رجال الدين، فكانوا يعيشون في معزل عن باقي السكان و لا يخضعون للمعاملات المالية و الأحكام القضائية و القوانين المعمول بها في البلاد، و إن كانوا يتعرضون في بعض الأحيان إلى غضب الحكام و استبدادهم عند توتر العلاقات مع دولهم، هذا وقد كان هؤلاء الأجانب ينزلون فنادق معينة أو يقيمون في أحياء منعزلة أو يسكنون منازل خاصة بهم في ضاحية باب الوادي أو خارج باب عزون أو في المرتفعات المشرفة على المدينة⁽⁴⁾.

و بالتالي هذا ما يفند مزاعم الأدبيات الأوروبية في تعامل المسلمون مع الأسرى الأوروبيون كما أن ممارسة استرقاق الأسرى ليست وقفاً على المسلمين و إنما الأوروبيون هم السابقين لهذا العمل.

(1) - ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ج 3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 105.

(2) - و نقصد بهم تلك الطائفة من الأسرى القابلة للبيع و الشراء راجع جمال قنان: معاهدات الجزائر - المرجع السابق ص 253 .

(3) - سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 105.

(4) - سعيدوني و البوعبدلي، المرجع نفسه ص 105.

إذ تشير الروايات إلى أن الإسبان عند احتلالهم لوهران عام 1509 م قتلوا حوالي أربعة آلاف من سكان المدينة و أسروا حوالي 8 آلاف آخرين تحت إشراف الكاردينال خمينيس⁽¹⁾

و من جهة أخرى استغل التوسكان (في وسط إيطاليا حاليا) توتر العلاقات الفرنسية- الجزائرية و شنوا حملة على مدينة عنابة ، حيث نهبوا المدينة و أسروا ألفا و خمسمائة شخص و قتلوا باي قسنطينة محمد بن فرحات⁽²⁾.

و في باب توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية نذكر أنه من بين أسباب هذا التوتر قضية الأسرى الأتراك الذين وقعوا بين أيدي الفرنسيين منذ بداية القطيعة بين البلدين، ولم تنته هذه القضية إلا عندما أبرمت معاهدة 1628 م بين الجزائر و فرنسا التي نصت على إطلاق سراح الأسرى من كلا الجانبين⁽³⁾.

و هذا لا يعني بأن الجزائر لم تمارس استرقاق الأسرى، ولكن هذه الممارسة كانت في إطارها القانوني، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن رياس البحر الجزائريين استولوا في الفترة الواقعة بين 1613- إلى 1621 م على 936 قطعة بحرية كان على متن هذه القطع البحرية عدد كبير من الأفراد سيقوا إلى سوق العبيد⁽⁴⁾.

و من جهة أخرى يضيف مولاي بلحميسي أنه في فترة ما بين 1630 و 1634 استولى رياس البحر على 80 سفينة فرنسية كان على متنها 1331 شخصا، أصبحوا من الأسرى أو العبيد ، و في سنة 1681 م استولى هؤلاء الرياس على حوالي 30 سفينة على متنها ثلاثمائة رجل⁽⁵⁾

(1)- عرف هذا الكاردينال باسم الراهب الفرنسيكاني فقد كان من أكبر المحرضين على احتلال المريني الكبير، كان هذا الوزير الممن رغم المعارضة التي لقيها من طرف مجلس الوزراء، ورغم أن إسبانيا كلها استخفت بمشاركة الراهب في ثوب كاردينال، فقد أصر على أن يقود الحملة بنفسه ضد وهران راجع صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 30 .

(2)- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ج 3، دار الثقافة بيروت، 1980- ص 119 نقلا عن صالح عباد ، المرجع السابق ص 113 .

(3)- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 98 .

(4)- صالح عباد، المرجع السابق ص 114 .

(5)- Moulay Belhmissi , Histoire de la marine Algérienne E.N.A.L .Alger, 1983, P.. P 54-55.

و ترتبط هذه القضية ارتباطا وثيقا بالجانب الاقتصادي إذ تعتبر مورد من موارد الخزينة بدليل أن فداء الأسرى يتطلب أموال ضخمة و لأخذ فكرة عن ضخامة هذه المداخيل يمكن أن نشير إلى ما ذهب إليه الباحث مروش عندما تحدث عن المبالغ التي كانت تدفع سنويا للجزائر مقابل فداء الأسرى الأوروبيين فعلى سبيل المثال نذكر:

- 1656 بلغ سعر الأسرى الأوروبيين من 65 إلى 397 ألف قرش.

- 1663-1664 : من 38 إلى 172 ألف قرش .

- 1665-1666 : من 100 إلى 255 ألف قرش.

- 1699-1700 من 110 إلى 496 ألف قرش.

و خلال نفس هذه السنوات بلغ سعر الرقيق السود في الجزائر ما بين 140 إلى 200 ألف قرش⁽¹⁾.

و يضيف سعيدوني في هذا الباب أن إسبانيا كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش، مقابل إطلاق عدد من رعاياها المحتجزين بالجزائر، يتراوح ما بين 200 و 300 أسير⁽²⁾.

و منه نستطيع القول أن هذه التركة ساهمت في زيادة مداخيل الخزينة العامة، و بالتالي تحقيق الأرباح .

و لكن الشيء الملاحظ أن عدد الأسرى يخضع لفضل النشاط البحري ففي نهاية القرن السادس عشر قدر عدد الأسرى المسحيين بمدينة الجزائر بـ 25 ألف⁽³⁾ أي ما يعادل ربع سكان مدينة الجزائر البالغ عددهم آنذاك حوالي مائة ألف نسمة⁽⁴⁾ ثم تناقص عند ضعف النشاط البحري حيث قدر عددهم في الربع الأول من القرن الثامن عشر: عشرة آلاف أسير⁽⁵⁾ و قدرها البعض الآخر بحوالي 2000 أسير في

(1) -Merouche ,Ibid,P 214 .

(2) - سعيدوني و المهدي البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، ج3، المرجع السابق، ص 29 .

(3) - سعيدوني ، المهدي البوعبدلي، المرجع نفسه، ص 104 .

(4) - سعيدونين ورقلة جزائرية، المرجع السابق، ص 194 .

(5) - سعيدوني المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 104 .

سنوات (1727-1737) و حدها آخرون ما بين 9 إلى 10 آلاف أسير في نفس الفترة⁽¹⁾ ثم تناقص عددهم كثيرا قبل أن يرتفع مرة أخرى بفعل تجدد نشاط البحرية الجزائرية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر إثر هجوم اللورد إكسموت (1816) اضطرت حكومة الداى إلى إطلاق جميع الأسرى البالغ عددهم 1642 أسيرا، و عند الاحتلال الفرنسي لم يكن عدد الأسرى يتجاوز العشرين فردا أغلبهم من الجنود الإسبان الفارين من الخدمة العسكرية⁽²⁾.

و نظرا لأهمية هذه القضية كانت الدول الأوروبية تلجأ إلى الحلول الدبلوماسية لمعالجة هذه المسألة مع الطرف الجزائري و كانت تستغل في بعض الأحيان الظروف الدولية التي تمر بها الجزائر خصوصا خلال القرن الثامن عشر أين عرفت الجزائر ضعفا في أسطولها الحربي و تراجعها في نشاطها البحري .

و لعل من بين المؤتمرات الدولية التي عالجت هذه المسألة مؤتمر فينا 1815

الذي تمّ التوقيع في إحدى معاهداته في 9 جوان 1815 م بتحريم الاسترقاق في الجزائر بالخصوص و في بقية الأقطار المغربية الأخرى تونس و طرابلس⁽³⁾.

و في الحقيقة فإن سلبية أهداف هذا المؤتمر بالنسبة إلى الجزائر كانت سياسية و اقتصادية، فتحرير العبيد المسيحيين يعرقل تطور البلاد فيهدم اقتصادها و بذلك تتمكن الدول الأوروبية من فرض سيطرتها الاقتصادية و العسكرية على الجزائر⁽⁴⁾ .

و بالفعل منذ سنة 1816 بدأت الجزائر تتراجع عن استمرار في هذه العملية حيث قامت في عهد الداى عمر بإبرام معاهدة مع إنجلترا تضمنت إطلاق سراح الأيونيين

(1) - Merouche ,Ibid,P214.

(2) - سعيدوني، المهدي البوعديلي، المرجع السابق ص 104 .
(3) - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق ، ص 61.
(4) - محمد زروال، المرجع نفسه، ص 61.

و النابوليين، و السردينيين مقابل فدية مالية و نلمس بصفة فعلية منذ حملة (إكسموت) أوت 1816 ، و التي بموجبها تخلت الجزائر عن استرقاق المسيحيين⁽¹⁾ .

وعلى هذا الأساس نستطيع القول رغم ما قيل عن الجزائر حول ممارستها لعمالية الاسترقاق فإن هذه الممارسة كانت في إطارها القانوني تختلف كثيرا عن معاملة الدول الأوروبية للأسرى المسلمين وهذا بشهادة مؤرخين وباحثين غربيين .

الأمير عبد القادر للقادر للعلوم الإسلامية

(1)- زروال، المرجع السابق ص 65.

خلاصة

نخلص في هذا الفصل إلى أن النشاط الاقتصادي بالجزائر أثناء العهد العثماني كان يخضع لعوامل متنوعة منها ما يتصل بالتنظيمات المالية و الإجراءات الجبائية و منها ما يعود إلى نوعية الملكية و طريقة استغلال الأرض، و منها ما يخضع للنشاط البحري أو ما يعرف بأعمال القرصنة حسب الكتابات الأوروبية و ما نتج عنها من استرقاق الأسرى.

ففيما يخص المسألة الأولى المتعلقة بالقرصنة فقد أخذت حيزا كبيرا في الأدبيات الأوروبية، إذ نعتت نشاط البحرية الجزائرية في العصر الحديث بالقرصنة و وصفت رجالها بالقراصنة، و هو ادعاء مغرض بعيد عن الحقيقة و الواقع لأن أول من مارس أعمال القرصنة و توسع في تطبيقها بكل وحشية هم الأوروبيون أنفسهم في أعقاب الحروب الصليبية، و بداية التراجع الإسلامي بالأندلس و ذلك بدافع الحقد الديني و روح الانتقام و الغنم البحري .

و من جهة أخرى هناك قضية أخرى لها تأثير كبير في النشاط الاقتصادي و يتعلق الأمر بملكية الأرض هذه المسألة التي كان لها تأثير كبير في معظم الأحداث السياسية على أساس أنها تحتل مكانة مهمة في المجتمع الجزائري بجانب القبيلة و الأسرة، و على كل خالصنا إلى أنه ثمة خمسة أنواع من الأراضي هي : أرض ملك، و أرض عرش، و أرض باييك، و أرض موات، و أرض وقف، و إن كانت بعض المراجع تذكر أربعة أو ثلاثة أنواع فقط من الأراضي.

أما من جهة نمط الإنتاج السائد في الجزائر فإنه من خلال دراستنا للتكوين الاجتماعي الجزائري يصعب الحكم بوجود نمط اقتصادي معين قائم على الأرض، حيث اختلف العديد من الباحثين في تحديده، فهناك من اعتبر أن ما كان سائدا في الجزائر من ملكيات أرض إنما هو النمط الآسيوي و هناك من وصفه بالعتيق، لكن لا يمكن القول بوجود نوع محدد من هذه الأنماط الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، أي أن المجتمع الجزائري لم يكن إقطاعيا و لا آسيويا و لا عتيقا.

ومن بين القضايا الأخرى التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي مسألة استرقاق الأسرى التي أثارت جدلا محتدما تم تناولها من طرف الباحثين الأوروبيين و المسلمين على السواء ، إذ تعتقد الأدبيات الأوروبية في كتابتها أن الجزائر كنموذج للبلدان الإسلامية كانت السبابة إلى ممارسة هذا الفعل ، بل اعتبرت هذه الأدبيات ممارسة هذا الفعل وقفا على البلدان الإسلامية فقط، لكن الواقع التاريخي يثبت عكس ذلك ، فالجزائر تعاملت مع هذه الظاهرة بناء على الأعراف و القوانين الدولية المعمول بها آنذاك، و المتعلقة بكيفية معاملة أسرى الحرب.

و إذا ما نظرنا إلى كيفية معاملة الأسرى نجد أن الدول الأوروبية كانت قاسية في تعاملها مع الأسرى المسلمين على عكس البلدان الإسلامية التي عاملت الأسرى المسيحيين معاملة خاصة حيث أدمجتهم في جميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

الفصل الرابع

قضايا الواقع الاجتماعي والثقافي

1- قضايا الواقع الاجتماعي

أولا : الوضعية الديمغرافية للجزائر في العهد العثماني

ثانيا : طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الجزائري

2- قضايا الواقع الثقافي

أولا : حركة التعليم والثقافة

ثانيا : المؤسسات الدينية ودورها في المجتمع الجزائري

ثالثا : الطرقية كسلطة دينية ومدنية في المجتمع الجزائري

الفصل الرابع

قضايا الواقع الاجتماعي و الثقافي :

من بين القضايا التي تناولتها الكتابات الجزائرية في دراستها للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر القضايا الاجتماعية و الثقافية، هذه المسائل التي كانت لها انعكاسات عديدة على الحياة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري وهذا بالاستناد إلى مصادر و وثائق محلية مهمة ، إلا أن هذه المادة المصدرية الخاصة بهذين الجانبين شحيحة وقليلة ولهذا فإن المسائل الفكرية و القضايا العلمية و العلاقات الاجتماعية تكاد تختفي في كتابات الباحثين الجزائريين إلا في القليل، منها فلا يمكن أخذ فكرة عنها إلا بطريقة غير مباشرة وذلك باستقراء المعلومات و المقارنة بينها.

وقد تم التركيز في هذا الفصل على دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، ووضعته الديموغرافية وهذا بالتطرق إلى أوضاع الأقلية التركية وجماعة المولدين (الكراغلة) والحضر (البلدية) والدخلاء (البرانية)، ومختلف الخدمات التي كانت تحظى بها و الالتزامات التي تخضع لها .

أما على المستوى الثقافي فقد تم التركيز على أوضاع الحركة التعليمية و الثقافية ومختلف المؤسسات الدينية من مساجد وزوايا ومدارس مع إبراز دورها ومكانتها في المجتمع الجزائري .

1- قضايا الواقع الاجتماعي

اتسم العصر التركي بالجمود مما كان له أعمق الأثر على الحياة الاجتماعية في الجزائر، وإن كانت الحياة الاجتماعية في المدن تختلف عن الحياة في القرى أو الصحراء، ولقد عرف المجتمع الجزائري عدة مدن هامة هي: الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، بسكرة، عنابة، جيجل... إلخ، كانت تشكل الحواضر الكبرى للجزائر قبل وخلال الفترة العثمانية، وحتى نتعرف على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري نطلب الأمر الإشارة إلى الوضعية الديموغرافية لهذا المجتمع، إذ ليس هناك اتفاق تام بين المؤرخين على تعداد الشعب الجزائري طوال العهد العثماني، إذ كانت الدولة العثمانية تقدر الضرائب على الأملاك بمختلف أنواعها وليس على عدد الأفراد، ومن هنا أتت صعوبة حصر تعداد الشعب الجزائري قبل عام 1830، وليس هذا الخلاف منصبا على الدولة الجزائرية فقط بل حتى على مدينة الجزائر وحدها.

أولا - الوضعية الديموغرافية للجزائر في العهد العثماني:

تشير بعض الدراسات إلى أن عدد سكان الجزائر العاصمة قد بلغ خلال القرن السابع عشر حوالي 100.000 نسمة، منهم 30.000 أوروبي، وعند احتلال الجزائر من طرف فرنسا عام 1830 لم يكن في العاصمة سوى 32.000 ساكن، منهم 18.000 عربي، 4.000 تركي، 1000 قبائلي، 2000 زنيجي، 2000 كرغلي (أي ينحدر من أب تركي وأم جزائرية) و 5000 يهودي⁽¹⁾.

ويذكر حمدان خوجة في كتابه المرأة أن عدد سكان إيالة الجزائر كان عشرة ملايين نسمة⁽²⁾.

لكن الإحصائيات الفرنسية تنفي هذا الرقم نفيا قاطعا، فحسب إحصاء 1856، بلغ عدد سكان الجزائر 2.3 مليون نسمة فقط⁽³⁾.. إن هذا الرقم أقل من الرقم الحقيقي، خاصة إذا علمنا أن عمليات الغزو كانت سببا في مقتل عدد كبير من السكان خلال ربع

(1)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص73.

(2)- حمدان خوجة، المرأة، تحقيق محمد العربي الزبيري، للمصدر السابق، ص51.

(3)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص354.

قرن من العمليات العسكرية لهذا يذهب بعض المؤرخين إلى القول أن عدد السكان في الجزائر حوالي ثلاثة ملايين نسمة ، ويبدو هذا الرقم معقولا باعتباره رقما تقريبا⁽¹⁾، وقد ذهب إلى هذا ياكونو (Yacono) حسب الباحث عمير اوي⁽²⁾.

في حين هناك من يؤيد رأي حمدان خوجة الذي قال: " أن عدد سكان الجزائر يبلغ عشرة ملايين نسمة ، لأن سكان المدن في ذلك الوقت كانوا يزيدون عن الأربعمائة ألف نسمة، وهم لا يمثلون سوى 3% من مجموع الجزائريين⁽³⁾ .

وبالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية عن سكان القطر الجزائري في العهد العثماني، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن سكان الجزائر في نهاية العهد العثماني كان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ونصف مليون نسمة، وأن 5% من هؤلاء السكان كانوا يعيشون في المدن ، و95% من السكان الجزائريين كانوا يعيشون في الريف⁽⁴⁾، ولهذا فإن الباحث سعيدوني يرجح أن سكان البلاد الجزائرية كانوا لا يقلون بأي حال من الأحوال عن 3000.000 و لا يزيدون على الأرجح عن 4000.000 نسمة⁽⁵⁾.

وقد استند إلى هذا الحكم بعد عرض جملة من الإحصاءات المعتدلة مثل : إحصاء بوتان سنة 1808 الذي يقدر السكان بما لا يقل عن 2800.000 نسمة ، ولا يزيد عن 3000.000 نسمة ، وإحصاء شالرعام 1822 الذي يقدر بـ 1870.000 نسمة وكذلك إحصاء بيرو الذي يحدد السكان بـ 250.000 نسمة ومعلومات اللجنة الإفريقية سنة 1832 التي رأت أن العدد يتراوح ما بين 2000.000 و 4000.000 نسمة⁽⁶⁾.

ولذلك فإن الاختلاف الكبير حول عدد السكان في الجزائر مرده إلى أن السلطات لم تكن تهتم بعمليات الإحصاء، ولكن الشيء الملاحظ هو أن معظم الباحثين يرجعون تعداد ثلاثة ملايين نسمة كرقم معقول بالنسبة للفترة الأخيرة من العهد العثماني.

(1) - صالح عباد ، المرجع السابق ص ، 354.

(2) - YACONO « peut on évaluer la population de l'Algérie vers 1830 » in .R.A année 1954, p-p 277-307.

نقلا عن عمير اوي ، علاقات بابلج الشرق الجزائري ، المرجع السابق ، ص 20.

(3) - صالح فرحوس ، المختصر في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ص 126.

(4) - ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي لجزائر في أواخر الفترة العثمانية، المرجع السابق، ص 41.

(5) - سعيدوني ، وثائق جزائرية ، المرجع السابق ، ص : 566.

(6) - سعيدوني المرجع نفسه ، ص 566.

ولهذا نستنتج أن عدد السكان رغم اختلاف الروايات وتضاربها يعكس بصدق أوضاع المجتمع وحالة الاقتصاد، إذ كلما نشطت التجارة وازدهرت الزراعة وتطور الإنتاج الصناعي كلما قلت الوفيات و ازداد عدد السكان ،وكلما انكمش النشاط الاقتصادي وساءت الأحوال الصحية والظروف المعيشية كلما تناقص عدد السكان(1).

وقد ساهمت جملة من العوامل في تناقص عدد السكان بالجزائر من أبرزها :

أ- الاضطرابات الداخلية : ساهمت الاضطرابات الداخلية التي نشبت في مطلع القرن التاسع عشر إلى حد كبير في تناقص عدد السكان نعني بذلك ، اضطرابات عام 1805 التي نشبت بين اليهود و الانكشارية والتي أودت بحياة الداوي مصطفى(2).

ب- الحملات الأوروبية : كانت الحملات التي تشنها الدول الأوروبية ضد الجزائر من حين لآخر من إحدى العوامل الخارجية التي أدت إلى تناقص عدد السكان، نذكر من هذه الحملات ، الحملة الإنجليزية الهولندية عام 1816 (3).

ج- انتشار الأمراض والأوبئة : حيث تعرضت الجزائر لأمراض وأوبئة مختلفة أصابت سكانها مرات عديدة ، أحدثت خسائر تكاد تكون خيالية من كثرة هولها وارتفاع عدد الضحايا(4).

وذهب محمد العربي الزبيري إلى أن الأوبئة ظلت تجتاح البلاد طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر والرابع الأول من القرن التاسع عشر، وأن مرة تعرضت فيها الجزائر للطاعون قبل الاحتلال ، هي سنة 1816 ولم يخف إلا سنة 1822 (5).

وقد قدم الأستاذ سعيدوني ترتيبا زمنيا لهذه الأوبئة والأمراض التي عرفت الجزائر طيلة ثلاثة قرون ، فهو يرى أن الأوبئة كانت تتكرر كل عشرة أو خمس عشرة سنة ، وأنها في بعض الأحيان تستقر لبضع سنوات كما حدث ذلك طيلة أعوام 1784-1798 ولهذا فهو يرى ، أن القرن السابع عشر عرف 61 سنة خالية من الوباء بينما تميزت

(1)- سعيدوني : ورقات جزائرية ، المرجع السابق ص 569.

(2)- أرزقي شونام : نهاية الحكم العثماني بالجزائر وعوامله انهيارد. المرجع السابق، ص 74.

(3)- مصطفى باشا ، ابن أخت بابا حسن ، تولى سنة 1798 الحكم واغتيل سنة 1805 ، في عهده اجتاحت الجراد اجتاح كامل أرجاء البلاد ، و أصيبت الإبلالة بمجاعة كبرى، وبلغ نفوذ اليهوديين بكري وبوجناح أقصاه ، نقلنا عن الزبيري ، للتجارة الخارجية للشرق الجزائري ، ص 18.

(4)- سعيدوني : المرجع السابق ص ص 560 562.

(5)- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية في شرق الجزائر، المرجع السابق، ص، 50.

39 سنة منه بانتشار الأوبئة ، وأن القرن الثامن عشر عرف هو الآخر 79 سنة بدون أمراض بينما 21 سنة منه شهدت تكرار هذه الأوبئة⁽¹⁾.

قائمة عدد سكان المدن الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

النواحي	عدد السكان
أ- الناحية الوسطى	يقدرون ما بين 7000 و 15000 نسمة لكن تناقص سكانها إلى 2000 بسبب زلزال 1825 .
1- البلدية	
2- القليعة	ما بين 1500 و 3500 والراجح أنهم كانوا يبلغون 3000 نسمة.
3- المدينة	ما بين 4000 و 8000 نسمة والراجح أنهم كانوا حوالي 8000 نسمة .
مليانة	نفس التقديرات بالنسبة للمدينة.
شرشال	ما بين 2000 و 3000 نسمة.
تنس	حوالي 900 نسمة
دلس	حوالي 600 نسمة
ب- الناحية الغربية	
تلمسان	ما بين 800 و 15000 الراجح أنهم كانوا يقدرون بـ 12000 .
وهران	ما بين 6000 و 10000 نسمة
مستغانم	ما بين 1200 و 4000 نسمة
مازونة	حوالي 2600 نسمة
معسكر	حوالي 6000 نسمة
الناحية الشرقية	
قسنطينة	ما بين 15000 و 30000 والراجح يقدرون بـ 25000
عنابة	ما بين 2000 و 4000 والراجح 3000 نسمة
جيجل	حوالي 1800 نسمة
بجاية	كانوا يقدرون في القرن السادس عشر بـ 18000 نسمة.
القل	حوالي 1000 نسمة
تبسة وسكيكدة وزمورة وميلة وسطيف	لا يتجاوز سكان كل منها 2000 نسمة

(1)- سعيدوني ورفقات جزائرية المرجع السابق، ص. 561.

ثانيا - طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الجزائري :

تتطلب دراسة أوضاع المجتمع والتعرف على أحوال السكان تناول الأقليات من حيث وضعيتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي وعلاقتها بالسلطة .

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني عدة مجموعات سكانية وأقليات عرقية (1) ، كانت منتشرة على مستوى الريف والمدينة ، كما شهدت وجود طبقات من حيث الترتيب الاجتماعي ومستوى الدخل (2).

إن الشيء الملاحظ على المجتمع الجزائري أنه مجتمع تراتبي، يتكون من شبه ثلاثة طبقات، أهمها الطبقة التي تتكون من الأرسنقراطية الريفية وأعيان المدينة والأخرى تتكون من أقلية حاكمة مؤسسة لنظام إداري سياسي، والثالثة تتكون من عامة الأرياف والمدن (3).

وترى الباحثة الواليش فتيحة أن الطبقة الأرسنقراطية تتشكل من الفئات الحاكمة بمختلف انتماءاتها حيث كانت هذه الفئة تتشكل من الأقلية التركية إضافة إلى الكراغلة والبلدية ذوي الأصل الحضري، وقد اصطحح عليها بالأرسنقراطية الريفية ذات مهام حربية أكثر منها عسكرية وأيضا دينية (4).

وعليه فإن هذه الطبقة بمختلف فئاتها تتمتع بامتيازات هامة، ودور اقتصادي واجتماعي في تسيير شؤون البلاد (5).

ويمكن أن نميز الفئات الاجتماعية التالية:

1- طائفة الأتراك (الأقلية التركية): كان الأتراك يشكلون طائفة منعقدة و منعزلة

عن المجتمع الجزائري، متمسكة بلغتها التركية وبمذهبها الحنفي ، تخضع لنظام قضائي خاص ولها امتيازات خاصة (6).

(1)- سعيدوني و المهدي البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني ، مرجع سابق ، ص 92.

(2)- لواليش فتيحة ، الحياة الحضريّة ببابك الغرب ، رسالة ماجستير معهد التاريخ ، جامعة الجزائر 1994 ، ص 112.

(3)- عميرواي ، من الملتقيات التاريخية ، قسنطينة (الجزائر) 2000 ، ص 40.

(4)- لواليش فتيحة ، المرجع السابق ، ص 112.

(5)- لواليش ، المرجع نفسه ، ص 112.

(6)- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) دار هومه ، الجزائر ، 2005 ، ص 357.

أما العزلة التي ظلت تعيشها الأقلية التركية فترجع أسبابها إلى رغبة الحكام الأتراك في المحافظة على امتيازاتهم، وميل غالبية العناصر التركية إلى التمسك بعاداتها ولغتها وأسلوب عيشها ونمط حياتها ، واعتقاد الكثير منهم بكونهم جماعة ممتازة تتفوق على باقي العناصر الأخرى⁽¹⁾، ولهذا السبب بالذات امتنع أغلب الموظفين الكبار على الزواج بالجزائريات، وفضل الدايات وقادة الجيش حياة العزوبة منذ سنة 1720⁽²⁾.

لقد كانت الأرستقراطية التركية تتقاسم الوظائف مع الفئات الاجتماعية الأرستقراطية الأخرى، كراغلة، حضر، و أجواد (المخزنية)، ضمن هذه الفئات نجد الفئة ذات الأصل التركي، تحتل الوظائف الإدارية العالية والهامة في تسيير شؤون البايك ، أما الوظائف الأخرى فقد كانت تقوم بها الفئات السابقة الذكر⁽³⁾، وفي مقدمتهم الكراغلة، هذه الفئة التي تمثل الطبقة الثانية في الأرستقراطية الحضرية .

2- جماعة الكراغلة : تكونت هذه الجماعة نتيجة تزواج الجيش التركي (الإنكشارية) بنساء البلاد، وظهرت لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية ، وهي الجزائر وتلمسان ومعسكر وقلعة بني راشد ومستغانم ومازونة ومليانة والمدينة والبيدة والقلية وبسكرة وقسنطينة وعنابة⁽⁴⁾، ففي مدينة الجزائر ناهز عدد الكراغلة في نهاية القرن السادس عشر ستة آلاف نسمة وأصبحوا فيما بعد يشكلون الأغلبية بمدينة تلمسان، ويؤلفون شبه حكومة خاصة بهم وينتاسمون المدينة مع طبقة الحضر، ولهم ديوان خاص، وبالتالي فهؤلاء الكراغلة طائفة فوق الطوائف الأخرى ولكن تحت طائفة الأتراك ، ووجود هذه الطائفة يعبر بوضوح عن إرادة الأتراك في الحفاظ على نقاوة طائفتهم، وعن إرادتهم في تجنب الاختلاط بأهالي البلاد خاصة⁽⁵⁾.

ولا يقتصر وجود الكراغلة في المدن ، كما هو الحال بالنسبة للأتراك ، بل كانوا متواجدين في الأرياف كذلك، ويعود كراغلة الأرياف إلى أولئك الذين طردوا من مدينة الجزائر أثناء تمردهم على السلطة التركية في سنة 1629 ، وقد قدر حمدان خوجة

(1)- سعيدوني و البوعبدلي ، الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص 93.

(2)- سعيدوني و البوعبدلي، المرجع نفسه ، ص ، 93.

(3)- الوائش فتيحة ، المرجع السابق ، ص 113.

(4)- سعيدوني و البوعبدلي، المرجع السابق ، ص 94.

(5)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص ، 357.

عددهم وقتئذ بين ثمانية وعشرة آلاف⁽¹⁾، وعلى الرغم من حركات التمرد التي تزعمها الكراغلة على سلطة آبائهم الأتراك ، إلا أنهم احتفظوا ببعض الامتيازات ، مثل حق الانخراط إلى الإنكشارية و أهليتهم لتولي بعض المسؤوليات الهامة⁽²⁾.

وبالفعل استطاعت بعض العناصر الكراغلية بفضل موقعها و امتيازاتها أن تصل إلى بعض المناصب العالية في السلطة وقيادة البايلاكات ، حيث تربع بعض الكراغلة على بايلك الغرب، ونشير هنا إلى الباي مصطفى الأحمر الذي كان كراغليا وحكم في الفترة الممتدة ما بين 1738-1748 ، كما سيطر الكراغلة على الحكم وذلك ابتداء من عهد الباي محمد الكبير أي في 1779 إلى 1830⁽³⁾، أما على مستوى بايلك الشرق فنجد أحمد باي بالإضافة إلى الباي محمد الذباح في بايلك التيطري⁽⁴⁾.

بعدها أشرنا إلى فئة الكراغلة باحتلالها المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي، ننتقل إلى فئة أخرى ضمن الطبقة الأرستقراطية ألا وهي فئة المخزنية .

3- الفئة المخزنية : تعرف في بايلك الشرق بنبلاء السيف ، و لقبت بالأجواد في بايلك الغرب الجزائري، كانت تقوم بقيادة أهم القبائل المخزنية⁽⁵⁾، و يمكن تعريفها بأنها تجمعات سكانية تعمرية اصطناعية، متميزة في أصولها مختلفة في أعرافها، منها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من أستقدم كأفراد أو متطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية تربط مصالحها بخدمة الحكومة التركية بالجزائر⁽⁶⁾.

(1)- حمدان خوجة ، المرآة ، تحقيق وتقديم محمد العربي الزبيري ، الشركة ، الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص 155.

*توتر العلاقات بين العناصر التركية و الكراغلة ابتداء من عام 1596 م واشتد التنافس إلى صدام مسلح انتهى عام 1629 حيث حاولوا الكراغلة الحد من نفوذ الأتراك والسيطرة على مقاليد الحكم ، بالاعتماد على عناصر الزواوة العاملة بالجيش ، لكن تقطن الأتراك لخطتهم وتجس بعض أفراد جماعة البرانية من بني ميزاب عليهم ، أدى إلى القضاء على تمردهم في يوم 19 رمضان 1028 هـ الموافق لـ 12 ماي 1629م ، للمزيد من المعلومات أنظر سعيدوني ، الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص 95..

(2)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 358.

(3)- الوايش فتيحة ، الحياة الحضريّة في بايلك الغرب ، المرجع السابق ، ص 114.

(4)- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 358.

(5)- Jaques Berque, Esquisse d'une histoire de la Seigneurie Algérienne in « R de la méditerranée T,2,N°29,1999,P19.

* نقلا عن لداليش فتيحة ، الحياة الحضريّة في بايلك الغرب ، المرجع السابق ، ص 113 .

(6)- سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 ، ص 113 .

لقد كان لهذه الفئة وظائف منها القيادة: حيث تسمح بتحريك الرجال في حالة حمل السلاح داخل القبائل المخزنية، إضافة إلى الاستقلال الضريبي على القبائل السرية⁽¹⁾. و بالتالي كانت هذه المخزنية أقوى لتطبيق سياسة ضرائبية، وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية و الإدارية من تقاليد التبعية و الولاء، التي طبقها الموحدون و إتبعها فيما بعد الزيانيون بتلمسان و بنو حفص بجاية و قسنطينة، وقد عمل الأتراك على إبقاء هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب و معاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات، ثم وسعوا صلاحياتها في القرن الثامن عشر، فأصبحت تشارك في الحملات الفصلية و الحملات البعيدة المدى⁽²⁾، وقد يصل عددها في بعض الأوقات 30.000 رجل منهم 15.000 فارس و محارب ينتمون في أغلبهم إلى القبائل المخزن التالية:

- الدواير، الزمول، العزارة، الزمالة، العبيد، الزواتة⁽³⁾، بالإضافة إلى قبائل دواودة و أمراء بني عباس و أحرار الحناشنة و أولاد عاشور في فرجيوثة ثم أولاد عز الدين في الزواغة و الوادي الكبير⁽⁴⁾.

في مقابل هذه الخدمات تحظى قبائل المخزن ببعض الامتيازات بصفتها شبه إقطاعية، و من بين هذه الامتيازات استغلالها لأجود الأراضي، و حصولها على موارد مالية من القبائل الأخرى، خاصة أثناء جباية الضرائب، الأمر الذي مكنها من بسط نفوذها⁽⁵⁾.

و قد ذهب الباحث سعيدوني إلى كون عشائر المخزن⁽⁶⁾ أصبحت تؤلف طبقة وسطى في الأرياف تماثل طبقة الكراغلة في المدن، و ذلك باعتبارها طائفة اجتماعية تشد

(1)- الواليش فتيحة، المرجع السابق، ص 113.

(2)- عمير اوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، المرجع السابق، ص 52.

(3)- سعيدوني و البوعبدلي، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 106.

(4)- صالح عياد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) المرجع السابق ص ص 362 - 363.

(5)- عمير اوي، المرجع السابق، ص 53.

(6)- فضل الباحث ناصر الدين سعيدوني التسمية بعشائر المخزن عن قبائل المخزن بحكم أنها تجمعات سكانية تعمرية اصطناعية متمايزة في أصولها و مختلفة في أعرافها، أنظر سعيدوني، وضعية عشائر المخزن الاجتماعية و الآثار التي تترتبت عنها، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 87، تونس، 1977، ص ص 69-77.

الحاكم إلى المحكوم، و تخدم مصالح الجماعة التركية الحاكمة على حساب سكان الأرياف⁽¹⁾.

و بالتالي فإن وضعية قبائل المخزن الاجتماعية ساهمت بصورة فعالة في تعميق الصفة الإقطاعية للمجتمع الريفي الجزائري، لما تركته من بصمات واضحة في مداشر و دواوير الجزائر العثمانية، لذلك نجد سعيدوني يعبر عن هذا بقوله: " لو أردنا أن نجد ميزة للريف الجزائري آنذاك، لما وجدنا أفضل من أن نصفه بأنه فترة إقطاع قامت أثناءها عشائر المخزن بحماية ورعاية مصالح رجال البايك بالأرياف طيلة الفترة العثمانية"⁽²⁾.

كما عرف المجتمع الريفي الجزائري طبقة أرستقراطية أخرى و يتعلق الأمر بالأرستقراطية الدينية المتمثلة في الأشراف و المرابطين.

4 - فئة المرابطين و الأشراف :

اعتمدت الأقلية التركية على مستوى مختلف البايكات في إدارة شؤون الريف الجزائري على شيوخ الزوايا و الأشراف، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني و أصالة نسبهم⁽³⁾. و مما يلاحظ أن سلطة البايكات حاولت ربط هذه المشيخات القوية بالسلطة و إخضاعها لتصرف الحكام، لذلك عمدت التقرب إلى شيوخها و مرابطيها و نوي الرأي منها عن طريق إسقاط المطالب المخزنية عنها، و تقديم الهدايا و إصدار فرمانات التولية، مقابل خدمات محددة مثل تأمين و جمع الضرائب من الدواوير و المداشر التابعة لهم، ولهذا أصبح هؤلاء الشيوخ و الزعماء المحليين واسطة بين الأهالي البعيدين عن السلطة البايك و بين رجال البايك⁽⁴⁾، و أداة طيعة يستخدمها الحكام في بسط نفوذهم غير المباشر على المجموعات القبلية التي يصعب إخضاعها.

و ترى الباحثة الواليش فتيحة أن الأرستقراطية الدينية المتمثلة في الأشراف و المرابطين لعبت دورا مهما على مستوى باييك الغرب، حيث وقفت هذه الفئة إلى جانب

(1) - عمير اوي، من الملتقيات المرجع السابق، ص 53.

(2) - سعيدوني، دراسات و أبحاث للمرجع السابق، 125.

(3) - سعيدوني و البوعجدي، الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، 108.

(4) - سعيدوني، المرجع السابق، 125.

الفئة المخزنية و الباي في الجهاد صدا الإسبان خاصة في عهد الباي محمد الكبير⁽¹⁾، و قد كانت هذه الفئة متمركزة بضواحي معسكر و مازونة، و شكلت الرباطات قلاعا و زوايا و مدارس متنقلة⁽²⁾.

و ما يلاحظ منذ بداية العهد العثماني أن الأتراك كانوا يطمنون أكثر إلى المرابطين⁽³⁾، حيث نصح الأتراك بحسن التعامل مع المرابطين حتى يتمكنوا من السيطرة على الجزائر⁽⁴⁾، وكما يقول حمدان خوجة " فقد شرح الناس للحاكم التركي بأن يمنح المرابطين ثقة مطلقة لأن ذلك يمنع الجميع من أن يقفوا موقفا معارضا ، و من ذلك الحين لم يكتف الأتراك بأن فرضوا على أنفسهم احترام هؤلاء المرابطين، وإنما صاروا يقدمون لهم اكبر الامتيازات و أئمنها ، و صارت أماكن سكناهم و ضرائحهم، بعد موتهم مقدسة، كما أن القانون لا يمس كل من لجأ إليها . كانت هذه إحدى الوسائل التي استعملها الأتراك لاكتساب ود العرب و البربر، و هناك وسيلة أخرى استعملوها و تتمثل في أنهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدين⁽⁵⁾ .

وقد استمر التحالف بين المرابطين و العثمانيين إلى القرن الثاني عشر هجري (18م)، ففي هذا القرن تغير ميزان القوة بنقص موارد البحر مما أدى إلى فرض الدولة ضرائب جديدة على السكان ، وهذا التحول الاقتصادي قد أدى إلى تحول العلاقات الدينية و السياسية بين العثمانيين و حلفائهم المرابطين، فمنذ نهاية القرن المذكور شهد الريف الجزائري ثورات المرابطين على العثمانيين، أما في المدن فقد ظل العلماء و المرابطون على تحالفهم مع العثمانيين طالما أن هؤلاء يضمنون لهم العيش و التعويضات اللازمة⁽⁶⁾.

(1)- الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب، المرجع، ص 114 .

(2)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 1 المرجع السابق، ص، 272 .

(3)- سعد الله، المرجع نفسه، ص 469 .

(4)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 364 .

(5)- حمدان خوجة، المرأة المصدر السابق، ص، ص 110-111 .

(6)- سعد الله، المرجع السابق، ص 184 .

لقد كانت الطبيعة الأرستقراطية بمختلف انتماءاتها و فئاتها هي التي تتحكم في تسيير شؤون البايلكات، و المالكة لأهم و أخصب الأراضي سواء في بايلك الغرب أو الشرق و حتى في بايلك التيطري.

بعد التعرف على الأرستقراطية الحضرية و الريفية نحاول الآن أن نستعرض مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى ، وقد كانت تشمل سكان المدن في مقابل سكان البادية، و هي تضم العلماء و التجار و أصحاب الحرف و الصنائع و الكتاب الإداريين، ويرى أبو القاسم سعد الله أنه من الخطأ الشائع إطلاق أهل الحضر على مهاجري الأندلس فقط تبعا لوصف الأوروبين لهم (بالمور)، ذلك أن أشمل وصف لهم هو سكان المدن، بما في ذلك سكان المدن الأصليين و المهاجرون الأندلسيون، كما يشمل كل من استوطن المدن من أهل البادية و تمدن، و بالرغم من الدور الاجتماعي و الاقتصادي الذي تلعبه هذه الفئات إلا أنها كانت محرومة من التطلع السياسي، و هذا لاحتكار العثمانيين للسلطة⁽¹⁾.

هذا وقد اهتم أفراد هذه الفئات بتنمية ثرواتهم، و استغلال أملاكهم، و استثمار مزارعهم الواقعة قرب المدن، وهذا ما جعلهم يؤلفون برجوازية المدن الصغيرة، التي عرفت بخضوعها للبايلك و قلة اهتمامها بأمور السياسة و شؤون الحكم⁽²⁾، فرغم سيطرتهم على الحياة الاقتصادية طيلة القرن السادس عشر ، إلا أنهم لم يؤثروا في نظام الحكم و لم يعدلوا أسلوب الحكام في معالجة الأمور الاقتصادية و المسائل السياسية، و حتى العائلات الحضرية التي عرفت كيف تتعامل مع بعض الحكام اقتصر نشاطها على المحافظة على امتيازاتها فقط، مثل عائلات ابن الفقون و ابن الجليل و ابن باديس بقسنطينة⁽³⁾، ولم تشكل البرجوازية فئة متجانسة ، إنما شكلت فئات متعددة حيث نجد على الأقل فئتين⁽⁴⁾.

أ- فئة العلماء و الإداريين: لقد شكل العلماء نخبة دينية ذات امتيازات معتبرة، فكانت تحتل بذلك مكانة هامة في حياة المدينة، هذه النخبة هي التي كانت تؤمن

(1) - سعد الله ، المرجع السابق صص 149-150 .

(2) - سعيدوني و البوعبدلي ، الجزائر في العهد العثماني ص، المرجع السابق، ص 97

(3) - سعيدون و البوعبدلي ، المرجع نفسه، ص 97 .

(4) - لواليش فتحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب، المرجع السابق ص، 116 .

المهام الرئيسية لإدارة المدينة، وإذا كانت هذه الفئة مكملة للجهاز الإداري، فهي التي تشرف على تكوينه و توجيهه، و لهذا فإن للعلماء مهام أخرى حكومية و إدارية و تجارية، فهم يشكلون تحالفا في نفس الوقت مع النخبة الحاكمة و البرجوازية التجارية و الحرفية (1) .

و بالتالي مثلت فئة العلماء و الإداريون فئة من البرجوازية الحضرية، قاعدتها الاقتصادية ناجمة عن خدماتها للطبقة الحاكمة، إنها تشكل فئة عليا من البرجوازية و تحتل مكان الوساطة ما بين هذه الأخيرة و الطبقة الحاكمة ، و مثلما كان الإداريون يعيشون من خدماتهم للسلطة الحاكمة، كان العلماء كذلك يعيشون من مردود تبليغ العلم و الدين و المعرفة، أما على مستوى البنية العامة للمجتمع فإن رجال الدين و العلم كانوا يشكلون الوسيط الطبيعي بين السلطة و باقي السكان. و الفئة الثانية فتمثل في التجار و الحرفيين.

ب- فئة التجار و الحرفيين: تشكل هذه الفئة القاعدة الاجتماعية الأكثر اتساعا في المجتمع، و قد كانت هذه الفئة تحت سيطرة الفئة الحاكمة، و ذلك بطرق شتى منها الضغط الضريبي و كذا الوضع السياسي و تأثيره على النشاط الحرفي و التجاري (2)، حيث ساهم انعدام الاستقرار السياسي في عدم ازدهار المنتج الحرفي و توسع التجارة ، ولكن رغم كل هذا فقد وجدت برجوازية تجارية و حرفية، و هذا ما جعلهم يؤلفون برجوازية المدن الصغيرة (3)

و يمكن أن نشير إلى أن هذه الفئة تنتمي إلى طائفة الحضرة و التي بدورها تصنف إلى صنفان ، صنف البلديين و صنف الأندلسيين، فالصنف الأول هم أهالي ولدوا بالمدينة و استقرت عائلاتهم بها منذ القديم (4) .

أما الأندلسيون فقد تكاثروا عددهم مع مجيء الأتراك و تشجيعهم للجهاد البحري ضد النصارى، و أصبحوا يؤلفون نسبة كبيرة من سكان المدن الساحلية، إثر صدور قرارات الطرد الجماعية في سنوات (1609 إلى 1614)، و تميزت سنوات 1610.1667.1670

(1)- الواليش فتحة، المرجع السابق ص 118 .

(2)- الواليش فتحة، المرجع نفسه، ص 120 .

(3)- سعيدوني و أبو عبدني ، المرجع السابق ص 97 .

(4)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 358 .

بوصول عدد كبير منهم إلى مدينة الجزائر حتى أصبح عددهم يفوق 25 ألف نسمة (1).
و قد كانت الهجرة الأندلسية عامل ازدهار اقتصادي و تطور عمراني ونمو بشري، حيث بعثت مدنا من أنقاضها بعد أن أصابها الاضمحلال مثل (تنس و دلس و جيجل و شرشال، كما أنشئت مدن جديدة كالقلية و البلدية) و طوروا بعض المدن القديمة كتلمسان و آرزيو و مستغانم و عنابة(2).

وقد كان الأندلسيون في مدينة الجزائر يقومون بحرف عديدة ، بعضهم يصنع الأسلحة، و البعض الآخر يصنع البارود ، وغيرهم يصنع الأقفال، و منهم من اهتم بالتجارة و البناء و الخياطة و صناعة الأحذية و الخزف(3).

و بذلك أصبح أفراد الجالية الأندلسية يشكلون برجوازية المدن الساحلية التي لم تكن موجودة قبل حلولهم بالبلاد، بل ركزوا كل نشاطهم على احتكار بعض الصناعات و المهن و ممارسة التجارة، وكان همهم الرئيسي في ذلك ليس السعي لاكتساب النفوذ السياسي، و الوصول إلى المناصب العليا بالدولة، و إنما الرغبة في تنمية ثرواتهم و استغلال أملاكهم، و استثمار مزارعهم، و بذلك أصبح الأندلسيون يؤلفون طبقة ميسورة الحال، مع بقية إخوانهم من سكان الحواضر بالنسبة إلى بقية سكان البلاد الجزائرية(4)، و مما يلاحظ أن طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون و الأشراف(5) رغم كثرة عددها في أوائل العهد العثماني ، وتمكنها من التحكم في الاقتصاد واكتساب الثروات إلا أنها لم تلعب الدور الاجتماعي الذي لعبته البرجوازية الصغيرة في المدن الأوروبية آنذاك، وذلك لتعرضها لعمليات المصادرة و الترخيم و التضييق من قبل الحكام و إتباع نظام الاحتكار الذي جمد طاقاتها، و لتخوف الأتراك و الكراغلة منها و نفورها و ترفعها

(1)- سعيدوني و البوعبدلي المرجع السابق ص 98.

(2)- سعيدوني و البوعبدلي ، المرجع نفسه، ص 98 .

(3)- صالح عباد، المرجع السابق، ص 359 .

(4)- سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر المرجع السابق، ص 144 .

(5)- الأشراف ينتمون إلى طبقة الحضر و تتميز بانتسابها إلى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتهر أغلب أفرادها بالورع و التقوى و هذا ما أكسبهم احتراماً و تقديراً كبيرين لدى الحكام و باقي السكان، راجع سعيدوني و البوعبدلي ، الجزائر في العهد العثماني، ج3، ص 99 .

عن الجماعات البرانية (1) ، و هذا ما جعل هذه الفئة تعيش في صراع مستمر وتنافس فرضه الوضع الاجتماعي بالمدن.

و يمكن أن نشير إلى أن المناصب الإدارية كانت توزع على أساس التقسيم الاجتماعي فالأقلية التركية تحتكر المناصب العليا، تليها جماعة الكراغلة التي استحوذت على المناصب الإدارية الضئيلة الأهمية مع بعض الوظائف الدينية و الخدمات الثقافية، في الأخير يأتي بقية السكان و هم طائفة البرانية (2) .

و الشيء الملفت للانتباه هو أن هذا التدرج في الصلاحيات لم يكن يقر أفضلية عنصر على آخر، بل هو يعكس مصالح الجماعات التي يتألف منها مجتمع المدن وخاصة مدينة الجزائر ، فيحافظ بذلك على نفوذها الاجتماعي و نشاطها المتميز و علاقاتها الخاصة (3)، نفس الشيء بالنسبة للمجتمع الريفي الذي كان يؤلف غالبية سكان الإيالة الجزائرية إذ كانت تزيد نسبتهم العددية على 94% من مجموع السكان في حين لم يكن يتجاوز سكان المدن و الحواضر في أحسن الأحوال 6% (4) .

وقد قسم رين (5) سكان الأرياف إلى عدة فئات و قبائل، منها قبائل المخزن و المرابطين و الأجواد، التي تمثل الفئة الأرستقراطية الريفية ، في حين تمثل قبائل الرعية و القبائل الممتعة الطبقة العامة .

لهذا فإن البناء الاجتماعي بالأرياف لا يختلف كثيرا عن أوضاع المدن، و إن كانت تتحكم فيه نوعية العلاقة مع الحكام، إذ تحتل الصدارة في مجتمع الأرياف قبائل المخزن، بينما قبائل الرعية ظلت في آخر السلم الاجتماعي، رغم الخدمات التي تقدمها و الأعمال

(1) - تتشكل طائفة البرانية من أناس غادروا الأرياف بحثا عن العمل في مدينة الجزائر و هم معروفون باسم القبيلة أو الجهة التي جاؤوا منها، فمنهم البسكريون ومنهم القبائليون و المزابيون و الأغواطيون والجيجليون ، راجع صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، ص 359 ، وكذلك سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني ج، ص 99-102

(2) - سعيدوني و رفات جزائرية، مرجع سابق ، ص 252 .

(3) - سعيدوني، المرجع نفسه، ص 253 .

(4) - سعيدوني ، النظام المالي للجزائر (1792-1830) ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1985، ص 41.

Lowis Rinn, Marabouts et Khoun, librairie Edideur Alger, 1884, p 351.

نقلا عن صالح عباد ، المرجع السابق، ص 362.

(5) - قبائل الرعية: وهي القبائل التي لم تحظ بأي امتياز من السلطة التركية، وهي التي كانت تدفع الضريبة و الرسوم المختلفة، كما كانت تفرض عليها أعمال السخرة راجع صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي، ص 367 . * القبائل الممتعة: تتألف في أغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية الحصينة كالبابور* - جرجرة- الونشريس، و شمال قسنطينة و الأوراس، و قد قدر الفرنسيون عددها عام 1830 بـ 320.000 نسمة من مجموع السكان الإجمالي للمزيد من المعلومات راجع سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، ص 109.

التي تكلف بها، أما وسط السلم الاجتماعي فتحته القبائل الحليفة أو المستقلة (1)، و هي بحكم علاقاتها مع الحكام و طبيعة اقتصادها تعيش على هامش النشاط الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية، مما يترك أثرا سياسية على جهاز الدولة الإداري و نظامها السياسي (2).

و بما أننا نتحدث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية، يمكن أن نشير إلى قضية مهمة تتحصر أساسا في كون المجتمع الجزائري لم يكن مجتمعا طبقيًا، على غرار ما كان شائعا في أوروبا ذلك الحين، و غاية ما هنالك أن بعض القبائل تحظى بأنواع من الامتيازات الإدارية، كالإعفاء من الضرائب بالنسبة لقبائل المخزن، بالإضافة إلى الاحترام و التبجيل بالنسبة للقبائل التي تشتمل على أسر شريفة، لكن هذه الامتيازات لم تكن أبدية (3).

وقد ذهب فالنسي في تحليله للتكوين الاجتماعي الجزائري على أنه متكون من خلايا أثنية لا طبقية، و السيطرة فيه كانت من مجموعة على مجموعة لا من سيد على مجموعة (4).

ومن ثم لا يمكن الحديث عن صراع طبقي في المجتمع الجزائري، مثلما ذهب إليه لوتسكي من أن الوجود الطبقي الإقطاعي في الجزائر كان كبيرا، و هو الذي عرقل تطور البلاد (5).

و في الأخير يمكن أن نلخص إلى أن الحكم العثماني أو الحكام العثمانيون تعاملوا مع الجزائريين بدرجات متفاوتة بأن قسموا السكان إلى أصناف حسب أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية، لا لكونهم رعايا خاضعين، وإنما مجموعات سكانية متفاوتة في الواجبات و الحقوق.

(1) - سعيدوني و البوعديلي، الجزائر في العهد العثماني، ج3، المرجع السابق ص 112 .

(2) - سعيدوني و البوعديلي، المرجع نفسه، ص 112 .

(3) - الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش.و.ن.ت.، اجزائر 1972، ص 46 .

(4) - Valensi (L) Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830) Flammarion paris 1961

نقلا عن عميراي من الملتقيات التاريخية الجزائرية، المرجع السابق، ص : 39 .

(5) - لوتسكي، تاريخ الإقطار العربية الحديث، بيروت، 1980 صص، 201-208 نقلا عن عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني دار البعث، قسنطينة (الجزائر)، 2002، ص 42 .

2- قضايا الواقع الثقافي

لا شك أن الحياة الثقافية ترتبط إلى حد بعيد بجميع أنشطة الحياة الأخرى، من سياسية واقتصادية واجتماعية... بل لا

نكون مغالين في الرأي إذا قلنا أن الثقافة انعكاس حقيقي لتلك الأنشطة المختلفة، و لقد أصيبت الحياة الثقافية بما أصيبت به أوجه الحياة الأخرى (الخدمات العامة) من اضمحلال، أو بمعنى أدق اتسمت بالجمود و الركود و عدم النزوع إلى التجديد، و حكمنا هذا مستند إلى التطور و الاضطراد الذي عرفته المجتمعات الأوربية في بداية العصر الحديث، هذا من ناحية و من ناحية أخرى استنادا إلى تطورها المضطرد إبان العصور الوسطى من الدولة العباسية.

فالحياة الثقافية التي كانت سائدة في الجزائر في بداية القرن السادس عشر الميلادي ظلت على ما هي عليه حتى بداية القرن التاسع عشر ، و بمعنى آخر أن الحياة الثقافية لم تسجل أي تقدم و ازدهار طوال الحكم العثماني في الجزائر.

و لكن المتفهم لطبيعة الحكم العثماني في جميع الولايات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية يجد أن إيديولوجية (طبيعة) الحكم العثماني كانت على هذا الأساس- إذ أن هذه الدولة ينقسم عهدها إلى عهدين متميزين :

العهد الأول الذي بدأ منذ القرن السادس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر، هذه الفترة اتسمت بالتوسع العثماني، أو بعصر الهجوم ، ومن بداية القرن الثامن عشر حتى انهيار الإمبراطورية اتسم هذا العصر بالدفاع.

ولنا أن نتساءل كيف كانت حركة التعليم والثقافة في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وهل يصح أن نطلق على هذا العهد بعهد الانحطاط الثقافي، أم أن عهود الانحطاط الثقافي والسياسي قد بدأت قبل هذه الفترة؟.

أولاً- حركة التعليم والثقافة :

كانت حركة الثقافة والتعليم في الجزائر قبل دخول العثمانيين تتركز في ثلاث حواضر أساسية ، هي مدينة تلمسان في الغرب الجزائري، مدينة بجاية ومدينة قسنطينة في الشرق الجزائري ، وكانت هذه الحواضر تعد بحق مراكز للتعليم والثقافة و الإشعاع

علمية ، توارثت العلم والمعرفة نذكر منها أسرة ابن مرزوق والمقري والعقباني في تلمسان، وأسرة ابن باديس ابن قنفذ والفكون في قسنطينة، وأسرة المشدالي و العبريني في بجاية (1).

وهناك من الباحثين من يرى أن الحياة الثقافية في ظل الحكم العثماني، خاصة طيلة القرنين الأولين من الحكم كانت المدن الجزائرية تعيش حركة ثقافية وفكرية ودينية تضيء بنور معرفتها على جميع أرجاء القطر الجزائري وخارجه (2).

وحسبنا أن نشير إلى أننا سنقتصر في هذا المبحث على تناول الأرضية التي قامت عليها الحياة الثقافية خلال العهد العثماني ومختلف وجهات النظر حول الحياة الثقافية والعلمية للمجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، حيث يرى البعض أن الحركة الثقافية كانت أقرب إلى الثقافة التقليدية، لا تساير العصر الحديث، وهذا لقلّة إيجاب الجزائر لعلماء بارزين سواء في الميدان الفقهي أو الأدبي أو العلمي، وذلك لأن جهد الأتراك كان منصبا على الميدان العسكري، وخلق هذا هوة عميقة واسعة بين المسلمين و الأوروبيين حال دون إطلاع الجزائريين على ما كان يجري في أوروبا من إختراعات وتطورات تقنية (3).

وفي هذا السياق ذهب أبو القاسم سعد الله إلى أن الحكام العثمانيين في الجزائر كانوا غرباء عن الثقافة العربية، وعن تاريخ الحضارة الإسلامية، وهو الذي جعلهم كولاية وسلاطين، يستأثرون بشؤون الحكم من سياسة واقتصاد وإدارة، تاركين القضايا الأخرى لفئة أخرى (4).

ويضيف الباحث عمير اوي أنه في العهد العثماني لم تحظ الثقافة في الجزائر بالأهمية الكبيرة من طرف العثمانيين بمثل ما حظيت به بقية القطاعات الأخرى، وفي مقدمتها القطاع العسكري ويرجع هذا الأمر إلى عاملين هما:

(1) - العبد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ، مجلة سيرتا ، العدد 3، الجزائر ، 1980 ، ص ، 58.

(2) - عبد الحميد حاجيات ، الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان ، مجلة الأصالة ، عدد خاص ، جويلية ، أوت 1975 ، ص 136-155.

(3) - عمورة عمار : موجز في تاريخ الجزائر ، ط1، دار ربحانة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 ، ص 109-110.

(4) - سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج، الغرب الإسلامي ، 1988 ، ص 388.

* الظروف الخاصة بنشأة الدولة العثمانية التي كانت في عصر يتطلب الاعتماد على القوة الحربية.

* انتشار الطريقة المتصوفة في البلاد العربية الإسلامية التي تولت بنفسها نشر الثقافة ، وقد يكون عامل ثالث يتمثل في شعور العثمانيين بأنهم غرباء عن هذه البلاد⁽¹⁾.

لذلك لا نستغرب أن يكتب بعض الأوربيين في القرن الثاني عشر (18م) نقدا لأدعا للحالة العقلية التي كان عليها المجتمع الجزائري ، كما كتب آخر في أوائل القرن الثالث عشر (19م) نقدا ألدع من نقد صاحبه بعد أن لم يجد في المجتمع الجزائري، ما كان يطمح إليه من أفكار وتجديد ونشاط عقلي قائلا : " أن الأفكار تموت إذا لم تجد مجالا للتجديد المستمر"⁽²⁾ ، وقد قال أيضا بأنه كثيرا ما كان يخرج إلى شوارع العاصمة (مدينة الجزائر) ، فلا يجد " شيئا يستدعي انتباهه فلا مكتبة ولا مقهى فيه جريدة...".

ويرجع أبو القاسم سعد الله هذا الوضع الذي آلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة إلى توجه أوروبا نحو العالم الإسلامي وخوضها لحروب مع الدولة العثمانية، لذلك فهو يرى بأن فرنسا لم يكن في مقدورها أن تحتل الجزائر لو لم يكن المجتمع الجزائري على النحو الذي وصفه به ابن العنابي و شو و بانانتي⁽³⁾.

و يضيف صاحب كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية أن الثقافة في القطر الجزائري ، كانت جهوية إقليمية أكثر منها قطرية عمومية، و إنها محصورة في أشخاص معينين، و أماكن محدودة و إذا كانت كذلك فهي عاجزة عن التأثير الذي هو شرط أساسي لثقافة الشعوب أينما كانوا و حيثما بانوا، و كانت الحركة الأدبية أقل انتشارا من الحركة الدينية، و لعل ذلك راجع إلى سببين اثنين :

أولاً: أن الدولة التركية الجزائرية قد كانت أعجمية اللسان...، فهي لا تهتم إلا برجال الحرب و لأن العصر عصر اضطراب و انتقام.

(1) - عمير اوي ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، دار البعث ، قسنطينة ، 2000 ، ص 30.

(2) - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق ، ص ، 161.

(3) - سعد الله، المرجع نفسه، ص 388.

ثانياً: أن التوجيه التعليمي كان دينياً أكثر منه أدبياً لاسيما الزوايا التي لم تؤسس إلا لتكون مرتعاً للعلوم الدينية و الفنون الإسلامية⁽¹⁾.

إلى جانب هذا نجد أبو القاسم سعد الله قد تحفظ في القول بوجود سياسة تعليمية عثمانية رسمية، بل نفى ذلك تماماً مستثنيا محاولة بعض البايات بشكل فردي⁽²⁾.

لقد قيل الكثير عن موقف الترك من الثقافة، سواء في بلادهم أناضوليا، أو في البلاد التي دخلت تحت دولتهم كالجزائر، و أقصى ما أتهم به الترك حب المال و البربرية و الجهل و الاهتمام بالأمور العسكرية دون المدنية، و نحو ذلك من الاتهامات التي تجردهم جملة و تفصيلاً من الحضارة و الثقافة، فشارل فيرو CHARLES Feraud يرى بأن العهد التركي في الجزائر كان عبارة عن "بربرية ثقافية"، أو أن الشعب قد قلد حكامه الأتراك في جهلهم و بعدهم عن العلم و العلماء⁽³⁾.

و يرى أبو القاسم سعد الله أن ما ذهب إليه السيد شو SHAW هو الأقرب إلى الصواب، عندما لاحظ قبل فيرو بفترة طويلة وهو يتحدث عن حالة العلوم و الفنون في الجزائر وقتها، بأنها مازالت عند المسلمين " كما كانت منذ مدة في حالة الدنيا... فالفلسفة و الحساب و الطبيعيات و الطب التي كانت ملكاً لهم عدة قرون قد أصبحت الآن لا تكاد تعرف أو تدرس"، و قد أرجع شو ذلك إلى عدم الاستقرار لدى العرب، و المظالم التي كان يعانيها الحضر على يد الأتراك⁽⁴⁾.

و لكن حسب سعد الله أن شو كان يصف وضعاً خاصاً شاهده بل عاشه أثناء وجوده في الجزائر، و لم يكن يدرس العصر عن بعد، كما نعمل نحن الآن، فرؤيته شخصية رغم أن نتائجها صحيحة إلى حد بعيد.

و لعل هذا الحكم كان يستند إلى أن العثمانيين كانوا يفتقرون إلى أشياء أساسية كي يهتموا بالأدب و العلم و الفن في الجزائر⁽⁵⁾.

(1) - محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية، تحقيق محمد بن عبد الكريم ش، و ذبت، الجزائر، ص 55-57.

(2) - سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ج 1، للمرجع لسابق ص 313-315.

(3) - شارل فيرو مقدمة (كتاب العدواني) في مجلة (روكاي) 1868، نقلاً عن سعد الله، المرجع السابق، ص 189.

(4) - سعد الله، المرجع نفسه، ص 190.

(5) - نفسه، ص 190.

لقد كانت لغة الأوجاق العامة هي التركية، و هي لغة للحديث أكثر منها للكتابة، و قد جعلوها لغة رسمية في الدواوين و في المعاهدات و بعض السجلات، بالإضافة إلى ذلك أن العثمانيين كانوا يشعرون بالغبرة في الجزائر، رغم كونهم مسلمين و مدافعين عن الإسلام، و هذا الشعور قد جعلهم مبتعدين عن الأهالي غير منتمين إليهم، و لا مندمجين فيهم، و هذا العامل هو الذي لم يشجع على إيجاد إحساس أدبي و فني مشترك، رغم وجود إحساس روحي و مصيري مشترك⁽¹⁾، و مع ذلك فقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني تراثا أدبيا و فنيا و علميا يستحق الذكر، و أن هذا المخزون الثقافي هو من إنتاج علماء و أدباء و متقنين جزائريين، و بالتالي فهو خارج نطاق الحكم، فأصحابه لم يجدوا التبني و لا تشجيع من الحكام العثمانيين.

وقد عرف هذا العصر بعض الرواد الأوائل في الحياة الثقافية، و لمع منهم علماء أجلاء في شتى فروع الثقافة من أبرزهم :

* أبو العباس أحمد المقرئ⁽²⁾.

* ابن عمار⁽³⁾ و كتابه الرحلات - سجل ملاحظة أثناء رحلة إلى مكة و ذلك في غضون القرن الثامن عشر.

* الورتلاني - كتب أيضا رحلة إلى الشرق.

* عبد القادر المشرفي - و رسالته " بهجة الناظر في أخبار الداخلين و لاية الإسبانيين بوهران كبني عامر".

* حمدان خوجة - و كتابه " المرأة" - و يعتبر هذا الكتاب من أهم الوثائق المعاصرة للغزو الفرنسي على الجزائر.

* الحاج أحمد بن المبارك و كتابه (تاريخ قسنطينة).

(1) - سعد الله المرجع السابق ، ص ، 191.

(2) - هو أبو العباس أحمد بن أحمد بن يحيى بن عبد الرحمان بن أبي العيش بن محمد المقرئ القرعشي، ولد بتلمسان سنة 986 هـ.

1578 م و توفي سنة 1041 هـ - 1632م و دفن بمقبرة المجاورين رحمه الله ، و ترك للثقافة العربية ثروة كبيرة في شتى الفنون.

(3) - هو الحاج أحمد بن عمار الجزائري مفتي المالكية بمدينة الجزائر، كان نابغة زمانه في العلوم النقلية و العقلية ، كان مفتيا سنة

1771 و لم يعرف بالضبط زمان وفاته .

* صالح العنتري و كتابه (تاريخ بايات قسنطينة) و يعرف أيضا بفريدة منسية في تاريخ الجزائر .

و غير ذلك من العلماء العظماء في شتى فروع العلوم النظرية، أما العلوم البحثية أو الفنية مثل الفلك و الطب و غير ذلك، فلم تكن معروفة على مستوى علماء الجزائر، إنما كانت معروفة فقط لدى الدايات أنفسهم أو جنود الإنكشارية، إذ كان بينهم الأطباء الذين يقومون بعلاج هذه القوات، و قد أسدى العلماء خدمات جليلة عبر مراحل تاريخية لصالح الجزائر، إذ كانوا أداة رشد خاصة في المناطق التي لم يكن للنظام السياسي العثماني نفوذ فيها و كان دورهم خارج الجزائر كبيرا، ونذكر من مواقفهم أنهم حلوا مشاكل سياسية بين الحكام و الرعية، مثلما توسطوا في حل مشاكل بين نظام الحكم في الجزائر وجيرانها، حيث مثلوا الوفد الجزائري إلى تونس عام 1037 هـ ، و كذلك إلى المغرب عام 1064 هـ .

و قبل الحديث عن حركة التعليم في مختلف الحواضر الجزائرية في العهد العثماني يمكن أن نشير للدور الذي لعبته الأوقاف في تنشيط هذه الحركة، خصوصا على مستوى الريف، إذ كانت أغلب أعباء التعليم تمول من هذا المصدر الخيري، إذ كان للوقف دور هام في تمويل التعليم انطلاقا من المؤسسات الثقافية المحصورة في المساجد و المدارس و الزوايا، و الأسر الموسعة و الضيقة، التي نشرت و تولت مهام التعليم العربي الإسلامي، فكان الاعتناء بالعلوم و الآداب و المهام الدينية في المدينة بيد الحضر، و في الريف بيد شيوخ الزوايا⁽¹⁾.

و الشيء الملاحظ أن المراكز الثقافية عرفت انتشارا كبيرا في الريف الجزائري، و قد عبّر عن هذا الشيخ البوعبدلي في محاضرة ألقاها في المؤتمر الإسلامي بالجزائر العاصمة قائلا: " إن العصر العثماني امتاز في الجزائر بانتقال المراكز الثقافية من المدن إلى الجبال و القرى، و اشتهرت عدة معاهد إذ ذاك في كامل القطر كمعاهد بني يعلى العجيسي و عبد الرحمان اليلولي و أحمد بن باديس و قرومة و بني خليل و سماته و لمدية، ثم معاهد الراشدية و مازونة و الوانشريس و اليعقوبي و ندرومة و نواحي

(1) - عمير اري أمينة: من تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص: 126 ..

تلمسان كعين الحوت و الشيخ بن أحمد البيدي...⁽¹⁾، فمن بين الخدمات التي تقدمها الأوقاف و مختلف البوادي و الحواضر الجزائرية التي تزخر بالمساجد و المدارس، أن مدينة الجزائر مثلا كانت تتوفر على 106 مساجد أهمها: الجامع الأعظم الذي يقوم بخدمة 19 مدرسا و 18 مؤذنا و 8 حزايبين و 13 قیما، بالإضافة إلى ثلاثة وكلاء يسهرون على تنظيم الأعمال به⁽²⁾.

أما مدينة قسنطينة فكان عدد أماكن العبادة و التعليم فيها يزيد عن 100، منها 35 مسجدا و 169 زاوية و 7 مدارس رئيسية و 600 تلميذ منهم 150 تلميذ من الأرياف، كلهم يتقاضون منحة سنوية من وكيل الأوقاف تقدر بـ 36 فرنك للطالب، مع إعانة نصف سنوية تتألف من كمية من الزيت و الشموع و البخور و السجاجيد.

و الجدير بالذكر أن فائض مردود الأوقاف كثيرا ما يستغل في إنشاء أماكن جديدة للعبادة و التعليم، مثل زاوية الجامع الأعظم بالجزائر التي بنيت بفضل مردود الأوقاف عام 1039 هـ / 1630م، تتألف من طابقين من الغرف لإيواء المدرسين و الطلبة و الفقهاء⁽³⁾.

و بالتالي بفعل عوائد الأوقاف تمكن حكام الجزائر من الأتراك أن يجدوا حولا ملائمة لتسيير بعض المصالح التي لم يكن لها دخل محدد ينفق عليها، مثل الشؤون الثقافية التي ما كان لها أن تستمر لولا مداخيل الأحماس، التي كانت تساهم بنفقات الدراسة و سد حاجة طلاب العلم، و تتكفل بأجور المدارس و القائمين على شؤون العبادة بالزوايا و المساجد و المدارس⁽⁴⁾.

و منه نخلص إلى أن الأحماس ساهمت إلى حد كبير في تحمل و دفع نفقات المدارس، و كما أن التعليم مرتبط بالحركة الدينية فإن مردود المؤسسات الدينية و الأحماس كان يساعد على توظيف الأساتذة، و العناية بالمؤسسات الخاصة بالتعليم، و في هذا

(1) - العبد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، سيرتا، العدد 3، الجزائر 1980، ص: 60.

(2) - سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) للمرجع السابق ص: 162.

(3) - سعيدوني، المرجع نفسه ص: 162.

(4) - نفسه، ص: 193.

المجال يمكن أن تضرب مثالا على ذلك الباي محمد الكبير الذي استفاد التعليم في عهده من مردود الأحباس في كل من مازونة، معسكر، تلمسان و مستغانم⁽¹⁾.

لا شك أن الحياة العلمية و الثقافية للمجتمع الجزائري كانت انعكاس حقيقي لما تعيشه المجتمعات الإسلامية الأخرى خلال تلك الفترة، و لهذا برزت عدة حوافر جزائرية كبيرة عرفت نشاطا فكريا و حركة ثقافية تعليمية، وصل تأثيرها إلى الريف الجزائري، فكيف كانت هذه الحركة يا ترى؟

*** التعليم:** تميزت الحياة الثقافية بالطابع الإسلامي الذي كان أقوى رباط يجمع

بين سكان الجزائر على اختلاف طبقاتهم، وكان الشعب الجزائري مدفوعا بطبعه إلى حب العلم على الرغم من حالة عدم الاستقرار النسبي، التي عرفها المجتمع الجزائري آنذاك، نتيجة للحروب العديدة طوال ثلاثة قرون مع الدول الأوروبية، و التي كانت متمثلة في الحملات الإسبانية، و حقيقة أن التعليم في الجزائر كان حرا من سيطرة الدولة العثمانية، و لم تكن الدولة العثمانية تبدل جهدا ملحوظا في النهوض بالحياة الثقافية بصفة عامة، إنما كانت هناك أحباس مخصصة للصرف على أوجه التعليم المختلفة (الابتدائي - الثانوي - العالي).

لقد عرف التعليم بصفة عامة مستويين، ما يسمى بالمستوى الأول و هو ما يعادل الابتدائي، و كان يتم تلقينه عبر المدارس الصغيرة أو ما يسمى بالكتاتيب، و المستوى الثاني تشرف عليه المدارس على المستوى الحضري و الزوايا في الأوساط الريفية، و نلاحظ هنا أن التعليم مرتبطا بالحركة الدينية، كما أن الطابع الديني كان ميزة المرحلة و عاملا أساسيا في ثقافة العصر⁽²⁾.

و قد ذهب محمد العربي الزبيري إلى أن التعليم كان منتشرًا في كامل أنحاء القطر، و كان جميع الجزائريين قبل الاحتلال يحسنون القراءة و الكتابة، غير أن طرق

(1) - الأرشيف الوطني - سجلات البايك علية 205 - 216 رقم السجل 311، و علية 23 رقم السجل 233، السنة 1701، نقلا عن الوائيش فتحة، الحياة الحضرية في بابك الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، ص 163.

(2) - الوائيش فتحة: المرجع نفسه، ص 160.

التدريس لم تتطور منذ مئات السنين بل ظلت تقليدية لا تعتمد على أية وسيلة تربوية⁽¹⁾، و يضيف أن التعليم في ذلك الحين كان يشتمل على ثلاثة مراحل:

(1)- المرحلة الابتدائية : و فيها يدخل التلميذ الذي يتراوح سنه ما بين الرابعة و السادسة إلى الكتاب، و يحفظ القرآن تحت إشراف معلمين يختارهم سكان القرية أو الحي.

(2)- المرحلة الثانوية :و تتم في المساجد، و فيها يتلقى الطالب مبادئ الفقه و اللغة و النحو و الصرف و الميراث و الحساب.

(3)- المرحلة العالية : و تكون في المدارس المحلية و المساجد الكبيرة و الجامعات العربية مثل الأزهر و الزيتونة، و لا يدخلهما إلا المتفوقون من الطلبة⁽²⁾.

و كان التعليم العام الرسمي من حظ الأبناء الذكور ، أما البنات لم يحظن بتعليم يرفع من شأنهن، و يعد هذا من مساوئ نظام الحكم العثماني في الجزائر، في حين كانت بعض العائلات تعلم أبنائها في البيوت، و عدم اهتمام المجتمع بتعليم المرأة جعلها مهضومة الحقوق في الحياة اليومية⁽³⁾.

و قد كانت كل من تلمسان و قسنطينة ثاني المدن الجزائرية بعد الجزائر العاصمة تحظى بمكانة ثقافية و بنشاط العلماء، فاشتهرت قسنطينة بمساجدها و زواياها و بيوتها الكبيرة التي تعج بالمكتبات التي تحتوي على كتب المشاركة و الأندلسيين، بالإضافة إلى التأليف المحلية⁽⁴⁾.

إن الخط البياني للثقافة في الجزائر كان يسير في حالة إتراد و صعود، فبعد النزاع السياسي الكبير الذي عانت منه هذه الثقافة في القرن العاشر (16م) الذي شهد هجرة العلماء الواسعة و كثرة الحروب، أخذت الحياة تدب فيها في القرن الحادي عشر باستقرار الأوضاع و ازدهار الحياة الاقتصادية و توارد العلماء المسلمين على الجزائر، ثم شهد القرن الثاني عشر (18م) و أوائل القرن الثالث عشر حركة قوية في صفوف العلماء و العناية بالتعليم و كثرة التأليف.

(1)- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 48 .

(2)- الزبيري: المرجع نفسه، ص 48 .

(3)- عمير اوي، من تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 127 .

(4)- يذكر أبو القاسم سعد الله أن عدد التلاميذ في تلمسان بلغ 2000 تلميذ و في قسنطينة ما يزيد على 1300 تلميذ، أنظر كتابه تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 333.

ففي أواخر القرن المذكور (الثاني عشر) بدأت حركة نشيطة بتشجيع التعليم و العناية بالأوقاف و الاهتمام بالعلماء و الكتب، و قد ساهم في هذه الحركة بعض البايات أمثال صالح باي و الحاج محمد الكبير⁽¹⁾.

و لهذا كان لهؤلاء الحكام الأتراك أيد ببيضاء في تشجيع بناء المساجد و المدارس في العديد من الحواضر الجزائرية، و قد كانت قسنطينة و تلمسان و العاصمة أهم المراكز الثقافية في البلاد⁽²⁾.

لقد ساهمت عوامل مختلفة في إثراء الحياة الثقافية في المدن الجزائرية الكبرى خلال العهد العثماني، كقسنطينة و تلمسان بالإضافة إلى مدينة الجزائر، حيث قامت بها العديد من المؤسسات و المراكز يلتقي ويتبادل من خلالها الأفراد و الجماعات مختلف الأفكار، فالماضي الثقافي لمدينة تلمسان، و تراث مدينة ندرومة، و فيما بعد مازونة، و مستغانم و معسكر باعتبارها تمثل مدن بايلك الغرب، يشرح لنا الأدوار التي قامت بها هذه المراكز في التأثير و التأثير⁽³⁾.

لقد استفادت هذه المدن من تراث الأندلس و ذلك عن طريق الهجرات البشرية التي عرفتها المنطقة، حيث تلقت المنطقة أكثر من غيرها على مستوى الإيالة نتيجة القرب الجغرافي، ثانيا تأثرت المنطقة بالحياة الثقافية التي كانت سائدة بالمغرب الأقصى، و أخيرا المشاركة و المساهمة بصفة فعالة في الرحلات جنوب - شمال - شرق - غرب، حيث المبادلات المختلفة التي عبرت المنطقة و ما لها تأثير على المجال الحضاري⁽⁴⁾.

كما أن وجود مراكز ثقافية و علمية على مستوى الوطن العربي، الأزهر و الزيتونة و القرويين قد أثر في مدارس حواضرنا و نخبتها المثقفة، سواء عن طريق الاحتكاك بخبرجي هذه المعاهد عبر رحلات الحج، أو عن طريق تشجيع منها للحركة العلمية⁽⁵⁾.

(1) - سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 دار الغرب الإسلامي 1998، ص 19 ..
 (2) - ليون راس الناصري: عجائب الإسفار و لطائف الأخبار، مخطوط بالمكتبة الوطنية تحت رقم 1632، ورقة رقم 2 نقلا عن صانح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر، ص 127.
 (3) - توليش فتيحة، الحياة الحضارية المرجع السابق، ص 156..
 (4) - توليش فتيحة، المرجع نفسه، ص 157.
 (5) - نفسه، ص 157.

فقد اهتم الباي محمد بن عثمان بتشييد دور العلم من مساجد ومدارس، فقد بنى مدرسة في مدينة معسكر، ومدرسة في وهران، وثالثة بمدينة مازونة، ومن أشهرها المدرسة المحمدية بمدينة معسكر، التي أشار إليها المؤرخ أبو راس الناصري في حديثه عن المدارس⁽¹⁾، وقد اشتهرت بعدد من العلماء أمثال: الرماصي القلعي، عبد القادر المشرفي وأبي راس الناصري⁽²⁾.

أما في مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، فقد أسس صالح باي 1193 هـ (1779 م) مدرسة سيدي الأخضر التابعة للمسجد المسمى بهذا الاسم، كما شيد مدرسة سيدي الكتاني سنة 1190 هـ (1776 هـ) لتعليم مختلف الفنون وجعل لمدرسة سيدي الكتاني نظاما خاصا محكما، وما تزال هذه المدرسة قائمة إلى وقتنا الحاضر³، نفس الشيء بالنسبة لمدينة الجزائر التي كانت توجد بها عدة مدارس منها المدرسة العثمانية التي أشار إليها أبو راس الناصري لهذا نجد بول قافاريل Paul Gaffarel⁽⁴⁾ وهو أحد المؤرخين الغربيين يقول: "كانت قسنطينة على عهد الأتراك...عاصمة دينية، وكان العلماء يتمتعون فيها بالسيادة المطلقة والنفوذ التام، كما أنها كانت غاصة بعدد كبير من الطلبة يغتربون من خمس وعشرين مدرسة للعلوم الدنيوية والأخروية، ثم يتفرقون في أنحاء القطر لينشروا ما اغتربوه من العلوم، إن قسنطينة كانت حقا مبعث نور الجزائر، كما كانت تشرف العلماء وتقدرهم حق قدرهم".

والفضل في تبوأ قسنطينة هذه المكانة يعود إلى حركة التعليم الشعبية التي قامت على أكتاف الأسر المحلية الكثيرة التي تولت مهمة بناء المؤسسات والتدريس بها العلوم التقليدية.... إذ تبين لنا أن عدد المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي بلغ 93 مؤسسة.

(1)- العيد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص 65.

(2)- سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، الجزائر، 1981، ص ص 178-179.

(3)- العيد مسعود، المرجع السابق، ص: 65.

(4)- PAUL CAFFAREL : L'Algerie Paris Imprimerie de l'institut ,1883, p123 - (1)

نقلا عن محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية بتحقيق محمد بن عبد الكريم، المصدر السابق ص 52.

وبالتالي أن مدينة قسنطينة كانت ، خلال هذا العهد العثماني ثاني مدينة في القطر الجزائري أهمية ، إذ تأتي بعد العاصمة في الأهمية ، وتظهر هذه الأهمية في كون وهران ظلت تحت الحكم الإسباني إلى سنة 1205 هـ / 1792 باستثناء (فترة 1119هـ - 1145هـ)، وكون مدينة تلمسان قد تراجعت مكانتها خلال هذا العهد، وتعود هذه المكانة إلى عدة عوامل ، كونها مدينة داخلية ومحصنة طبيعيا وبعبءة عن غارات العدو البحرية التي طبعت ذلك العهد ، وكونها قريبة من تونس ، ومن جهة أخرى فإن بعد قسنطينة عن العاصمة جعل حكامها شبه مستقلين عن السلطة المركزية⁽¹⁾.

وفي المقابل عرفت بعض المدن الجزائرية إلى جانب الحواضر الكبرى كقسنطينة والجزائر العاصمة وتلمسان حركة تعليمية وثقافية ساهمت في تنمية الحركة الثقافية بالجزائر خلال الفترة العثمانية ، ويمكن أن نعدد مظاهر هذه الحركة باعتماد لغة الأرقام والإحصاءات والتي تعتبر وحدها الكفيلة في إعطاء صورة واضحة عن حالة التعليم في هذه المدن.

فمدينة عنابة كانت توجد بها قبل الاحتلال الفرنسي 39 مؤسسة للتعليم العام وزاويتان و37 مسجدا علميا هذا فضلا عن ثلاث زوايا في الريف القريب من المدينة ، وفي سطيف زاويتان بقيتا مزدهرتين هما : زاوية أولاد مصباح وزاوية ابن علي الشريف، أما دائرة بسكرة وسيدي عقبة وطولقة كانت على جانب كبير من الازدهار⁽²⁾. أما بالنسبة للقبائل في شمال قسنطينة ، فلا توجد أرقام إحصائية بخصوص حالة التعليم قبل عام 1830 ، و إن كان يذكر وجود حوالي 16 زاوية أساسية مبعثرة في المنطقة يديرها مرابطون ذوو نفوذ أشهرها :زاوية " مولاي طرفة" بين القل وجيجل وزاوية ابن علي الشريف في وادي آقبو.

ولكن بالرغم من انتشار التعليم وكثرة معاهده ، فإن الجزائر كانت تفتقر سواء العهد العثماني أو قبله إلى معهد رئيسي كبير يلم شتات المثقفين ، ويجمع وجوه نشاطهم العلمي والثقافي كجامع الزيوتنة في تونس وجامع القرويين في المغرب الأقصى، وعدم وجود

(1) - سعد الله ، المرجع السابق ، ص ، 169 .

(2) - العبد مسعود ، المرجع السابق ، ص 71 .

مثل هذين المعهدين في الجزائر يرجع إلى وجود معاهد إقليمية ومراكز ثقافية في حواضر البلاد الكبرى كمدينة الجزائر العاصمة ، ومدينة تلمسان ، ومدينة بجاية ومدينة قسنطينة، وبقدر من التوازن بينها في المنزلة العلمية، ولذلك لم يكتب لواحد منها من أن ترتقي إلى مستوى المعاهد الموجودة في المشرق أو المغرب⁽¹⁾.

وحتى نكون منصفين إزاء الحكم العثماني بالجزائر حول مسألة حركية التعليم والثقافة بين الانحطاط و الازدهار، نستطيع القول أنه قبل دخول العثمانيين واستقرارهم في البلاد لم يكن هناك توازن أو شبه توازن في هذه الحركية على مستوى المدينة والريف، فيما كانت الحواضر الجزائرية الكبرى تشهد حركة تعليمية ثقافية جد مزدهرة، كان الريف يعاني من وطأة الجهل والامية ، وفي الوقت الذي كان فيه العلماء يتركون حواضر العلم المشهورة في الجزائر وينزحون خارج البلاد ، كان سكان الريف في بعض الجهات يبحثون عن قاض أو إمام ، أو من يملك قدرا من المعرفة.

وبالتالي فكرة التوازن في التعليم بين الريف والمدينة لم تظهر إلا في العهد العثماني أين اتسعت قاعدة التعليم وعمت كافة أنحاء البلاد.

(1)- العيد مسعود ، المرجع السابق ، ص 71.

ثانيا - المؤسسات الدينية ودورها في المجتمع الجزائري :

بدأت المؤسسات الدينية تظهر بالجزائر وكل بلدان المغرب العربي الأخرى منذ القرن الأول الهجري (السابع الميلادي)، عندما وصل عليها الإسلام على أيدي الفاتحين المسلمين الأوائل، وكان المسجد هو النواة الأولى لهذه المؤسسات ثم ظهرت بالتدريج مؤسسات أخرى شاركته في رسالته وخففت عنه بعض الأعباء، وهي المدارس العلمية والكتاتيب القرآنية والزوايا والمعمرات (1).

فالتطور النسبي والعدي الذي عرفه المجتمع الجزائري في مجال الثقافة العربية الإسلامية مرده بالدرجة الأولى إلى مختلف المؤسسات الثقافية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة العثمانية، والمتمثلة في المساجد والزوايا والمدارس والتي تولت مهمة نشر الدين الإسلامي والتعليم العربي ، الأمر الذي دفع الكثير من المفكرين على وصف ما كان عليه المجتمع الجزائري من مستويات فكرية ، ومنهم حمدان بن عثمان خوجة الذي قال أن طاقات فكرية كانت تكمن في أوساط المجتمع الجزائري الذين اعتنوا بالعلوم والآداب فكان منهم الشعراء وأساتذة في التاريخ ومشرعون (2).

وقد حدد صاحب كتاب التحفة المرضية هذه المؤسسات في سبعة مراكز كل منها يقوم بوظيفته التي أسندت إليه أحسن قيام حسيما تتطليه ظروف العصر ، وتقتضيه قوانين إقليم القطر وعوائد السكان (3).

المركز الأول:

كتاتيب القرآن وقد خصصت لاستظهار كتاب الله العزيز ، وهي أول محل يتلقى فيه الطفل الحروف الهجائية بواسطة اللوح المصاصل ، والقلم القصبي ، وتكون هذه الكتاتيب - غالبا- في أضرحة الأولياء وفي الدكاكين.

(1)- يحي بوعزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 ، ص ، 127 .
 (2) - HAMDAN (k) LE Miroir p73 .
 (3)- محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية . المصدر السابق ، ص 58.

المركز الثاني:

الزوايا وقد كانت الزوايا تحتل مكان الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب.

المركز الثالث:

المساجد وقد كانت - فيما عدا أوقات الصلاة - مرتعا لحلقات الدروس اليومية ومختلف العلوم التي كانت تدرس في ذلك العهد لاسيما في المدن والقرى.

المركز الرابع:

المدارس وهي أمكنة خصصت لإلقاء الدروس بها ، ولا توجد إلا في المدن الرئيسية مثل: قسنطينة - الجزائر - بجاية - وهران - تلمسان التي بها مدرسة سيدي أبي مدين ، والتي قرأ فيها ابن خلدون ودرس فيها أيضا.

المركز الخامس:

الدكاكين التجارية ، التي كانت تستعمل نهارا للبيع والشراء وفي الليل للمسامرات الأدبية.

المركز السادس:

الأندية المنزلية وهي التي كانت تقام في منازل وجهاء البلاد، وأعيان ذوي النفوذ والسلطة المحلية، وقد استمرت هذه العادة إلى عهد الاحتلال الفرنسي⁽¹⁾.

المركز السابع :

المكتبات العامة والخاصة وهي التي كانت تضم أشتات المخطوطات وقد كانت هذه المكتبات العامة موزعة على القطر الجزائري حسب أهمية الأماكن ، من حيث الثقافة و الاعتناء بتدريس العلوم لاسيما المدن ، مثل الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان ومازونة ويقول بول قافاريل Paul Gaffarel : " وكان أهل قسنطينة مولعين باقتناء الكتب والبحث عن نفائس المخطوطات" ، أين وجدت فرنسا عند دخولها لمدينة قسنطينة 17 مكتبة.

(1)- محمد بن ميمون الجزائري ، المصدر السابق ، ص 60.

وبالتالي كان اهتمام الجزائريين بهذه المراكز كبيرا، إذ كانت المدن الجزائرية مثل قسنطينة تضاهي في بعض الفترات مدينة كل من فاس والقاهرة من حيث العلماء والتعليم، إذ كانت مساجدها وزاياها وبيوتها الكبيرة تعج بالمكتبات التي تحتوي على كتب المشاركة و الأندلسيين بالإضافة إلى التأليف المحلية (1).

ولعل أهم هذه المراكز الثقافية الزاوية، فقد كانت ثقافية متعددة المهام، إذ كان لها دور علمي وديني واجتماعي وسياسي في المجتمع الجزائري (2).

* الزوايا

كانت الزوايا في العهد العثماني منتشرة في الريف والمدينة، منها ما ينتسب إلى ولي فيكون بها ضريحه، ومنها التي تنتسب إلى طريقة من الطرق الصوفية، وقد شبه الكتاب الأوروبيون هذه الزوايا بجامعة أوروبا في العصور الوسطى، ولعل من أشهر الزوايا التي عرفت الجزائر خلال هذه الحقبة نذكر الزاوية " الراشدية "، "زاوية القادرية" بالقطنة غرب الجزائر، و زاوية قرومة في بلاد القبائل الكبرى، ثم زاوية ابن علي الشريف في منطقة بجاية، و زاوية عين ماضي و زاوية طولقة بالصحراء، وقد تحدث الجغرافي و الرحالة الإنجليزي " شو" عن بعض الزوايا فقال: " أن زاوية جماعة الصهريج ببلاد القبائل، يدرس بها خمسمائة من الطلاب وتتولى الإنفاق عليهم، كما أن زاوية نقاوس تنفق على مائتي طالب" (3).

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية أعلام الجزائر من العلماء في هذا العهد تتلمذوا في هذه الزوايا أمثال: عبد الرحمن باش ترزي (4) في قسنطينة، وابن عزوز في برج طولقة بالإضافة على سعيد قدورة و أبوراس الناصري وغيرهم من علماء الجزائر. و الزوايا نوعان:

(1) - سعد الله، القاضي الأديب الشادلي القسنطيني: م، وك، طر، الجزائر 1985، ص 32، نقلا عن عميروي، من املثقيات التاريخية الجزائرية، دار المرجع السابق، ص: 31.

(2) - عميروي، المرجع نفسه، ص ص: 31-32.

(3) - العيد مسعود: حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص، 63.

(4) عبد الرحمن باش ترزي: وهو المؤسس لزاوية باش تارزي بقسنطينة، والملقب بعبد الرحمن بن أحمد بن حمودة بن مامش المعروف بباش تارزي توفي بقسنطينة في حدود عام 1221 هـ الموافق لـ 1806 م.

أ- النوع الأول : نوع خلواتي يدعي شيوخها المعرفة بأسرار دينية غيبية خاصة القدرة على تلقينها لأتباعهم، الذين يلقبونها "بالمريرين" و"الإخوان" و"الفقراء" حسب اختلاف الجهات والمناطق، ويقوم شيخ الزاوية بمهمة التعليم بنفسه إن كان متقفا وفي حالة العكس يوظف من يقوم بالمهمة بدله ويحمل نوابه ألقاب "المقدم"، "الوكيل"، "النقيب" و"الخليفة" حسب اختلاف الجهات.

ب- النوع الثاني : غير خلواتي، لا يدعي شيوخها معرفة أسرار دينية معينة، ويمكن اعتبار هذا الصنف من الزوايا بمثابة كتاتيب قرآنية وكثيرا ما يكون لهذه الزوايا بنوعيتها، خاصة الخلواتية، فروع كثيرة داخل البلد وخارجه. أما من حيث دور وأهمية الزوايا، فقد لعبت الزوايا الدينية بمختلف أنواعها، أدوارا كبيرة في الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية، بل وحتى السياسية بالجزائر وأغلبها إيجابي والبعض سلبي⁽¹⁾.

فمن حيث الناحية الإيجابية :

- * اهتمت بتحفيظ القرآن، ونشره بصورة مكثفة في الأجيال الإسلامية المتعاقبة، وعمقته بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
- * احتضنت اللغة و الثقافة العربية الإسلامية و نشرتها بشكل واسع و مكثف و فتحت أبوابها لطلاب العلم و المعرفة.
- * عملت على نشر الإسلام في المواطن و الأصقاع التي لم يصل إليها خاصة الأقاليم الصحراوية النائية كما فعلت التيجانية و السنوسية⁽²⁾.
- * منحت للطريقة سلطة روحية و دينية و مدنية و قضائية، وعن طريقها كان لها من الولاء الشعبي ما يضاهي بل ما يفوق الولاء العام لنظام الحكم القائم⁽³⁾.
- * عملت على إزالة الفوارق الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة فقربت بين الأغنياء و الفقراء و العلماء و الأميين.

(1)- يحي بوعزيز، تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، صص 132-134.

(2)- يحي بوعزيز المرجع نفسه، ص 134.

(3)- عمير اوي من الملتقيات التاريخية الجزائرية، المرجع السابق ص 31.

* لعبت دورا بارزا في إنهاء الخلافات و الخصومات بين مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية.

* كانت هذه الزوايا بمثابة مخازن، ودواوين للكتب و المخطوطات في مختلف العلوم و الفنون، و ذلك بفضل اهتمام شيوخها و أتباعها بالعلم و التعليم و النسخ و النقل و التأليف و الجمع، غير أن معظم ما بها من تراث تسرب إلى البلدان الأوروبية خلال فترة السيطرة الاستعمارية على الجزائر.

* شاركت هذه الزوايا مشاركة فعالة في مقاومة نظم الحكم، و قد ظهرت في شكل ثورات ضد رجال الحكم العثماني في غرب ووسط و شرق البلاد، كثورة درقاوة في الشرق بقيادة ابن الأحرش، وكذا ثورة الزبوشي الرحماني (ت 1810) في رجاس (ميلة) و الذي قتل عثمان باي عام 1804م⁽¹⁾.

و في المقابل كما كان للزاوية دور ايجابي كان لها دور سلبي.

- من الناحية السلبية:

* اتبعت هذه الزوايا أساليب عتيقة و مناهج مختلفة و تمسكت بتقاليد بالية لم تكن تتلاءم مع التطورات الحديثة التي صحبت النهضة الأوروبية الحديثة، ومن هنا ساد التخلف الذهني و الاجتماعي بين أتباعها الكثيرين.

* انتشرت الدروشة و الخرافات و الأباطيل و البدع الدينية⁽²⁾ و من ثم تكون قد ساهمت في عدم تكوين رأي شامل و متقارب أو موحد، مثلما تكون قد شجعت الإقبال على العلوم التقليدية النقلية من دون العلوم الأخرى، و هذا الوضع أثر في السياسة الفرنسية فيما بعد حيث تفتنت إلى ضعف البنية الذهنية الجزائرية المحكومة إلى هذا المستوى الثقافي السكوني الذي تزعّمته الزاوية، و من ثم كان دورها بحق تراثيا⁽³⁾.

(1)- féraud (L) « Zebouchi ot Osman-Bey » in R.A année 1862. PP.120-127

نقلا عن عمير اوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهادي عين مليلة (الجزائر)، 2005، ص 79.

(2)- يحي بو عزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق ص: 135.

(3)- يقول حمدان خوجة في معرض حديثه عن الخرافات ببلاد القبائل: " وفي عهد الأتراك كان الحكام يرون أن من واجبهم أن يدارو هذه الأوهام ليستولوا على النفوس المرآة، ص 257 ويقول أيضا ويدافع سياسي كان الحكام الأتراك يحافظون على بقاء هذه الأسس الفاسدة، نقلا عن العيد مسعود، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني، سيرتا، العدد 10، مجلة يصدرها معهد علوم الاجتماعية قسنطينة، الجزائر 1988، ص 29.

وقد كانت للزاوية علاقة وطيدة بنظام الأوقاف ، كون العديد من الميسورين وأصحاب العلم، قاموا ببناء زوايا خاصة بهم ،ومولوها بالأموال، وخصصوا نصيبا للشيخ فيها والمقرئين ،وكانت عنوانا عن تضامنهم الاجتماعي وحبهم للعلم والمعرفة ، ومحاربتهم للجهل والفقر، والأمثلة عديدة عن زوايا كثيرة نشأت ، فنجد أن مدينة قسنطينة مثلا احتوت على العديد من الزوايا كزاوية سيدي عبد المؤمن وزاوية سيدي مخلوف وزاوية أولاد الفكون، وزاوية رضوان خوجة وغيرها، وقد أخرجت هذه الزوايا ومثيلاتها كثيرة في بجاية وتلمسان والجزائر العاصمة العديد من المتعلمين، كرباطات يربط فيها المقاومون ولهذا فالزوايا انتشرت بكثرة في العهد العثماني لانتشار الطرق الصوفية⁽¹⁾.

* المساجد :

لقد اهتمت الحواضر قبل دخول العثمانيين بمساجدها التعليمية، و انفردت كل حاضرة بجامعها الأعظم الذي كان يمثل معهد التعليم المتوسط والعالي كالجامع الأعظم بالعاصمة والجامع الأعظم بمدينة تلمسان ، وجامع بجاية وجامع قسنطينة ، وقد اهتم العثمانيون في الجزائر كأفراد ببناء المساجد بترشيد المساجد وتأمين الموارد لصيانتها ، والإنفاق على إقامة الشعائر الدينية فيها ،فقد قدر هايدو الإسباني عدد المساجد في مدينة الجزائر سنة 1581 م بمائة مسجد، بينما لم يكن عددها يتجاوز اثنين قبل دخول الأتراك ويعني أنهم شيّدوا هذا العدد الهائل من المساجد في خلال ثلاثي قرن فقط⁽²⁾.

أما قسنطينة فقد بلغ عدد المساجد بها خمسة وسبعون، منها خمسة مساجد كبرى وسبعون جامعا صغيرا و 13 مدرسة قرآنية استحدث لها الأتراك نظاما دقيقا يتقيد به المدرسون والطلبة ويخضع له العاملون بأماكن الدرس والعبادة حتى تؤدي دورها الثقافي والتعليمي على أحسن وجه⁽³⁾.

(1)- جميلة معمري :الدور الزوايا في مقاومة الجهل و التبشير المسيحي ،مجلة الشهاب الجديد، العدد الثالث ، أفريل، الجزائر ، 1425 هـ 2004 م ، ص 280.

(2)- العيد مسعود ، حركة التطعيم والثقافة خلال العهد العثماني ، المرجع السابق ص 64.

(3)- محمد الهادي العروق ، مدينة قسنطينة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1984 ، ص ، 81.

ويذكر المؤرخ العربي الزبيري أن قسنطينة وحدها كانت تشتمل على اثنين وأربعين مسجدا للتعليم الثانوي يدرس فيها ما بين ست وسبعمئة تلميذ⁽¹⁾.

وذكر صاحب كتاب أم الحواضر أن مدينة وهران هي الأخرى عرفت آثار إسلامية كانت منتشرة بأحياء المدينة القديمة، وأهم هذه الآثار المساجد، والتي من أبرز نذكر :
جامع محمد الكبير الذي تأسس عام 1206هـ - 1791 - جامع سيدي هواري - جامع باشا أسسه حسن باشا آخر⁽²⁾ بايات وهران في عام 1210 هـ - 1796 م .

ولهذا فللمسجد وظيفة أساسية تكمن في تحفيظ القرآن الكريم وتعليم الفروض الدينية وبعض العلوم الإسلامية ، ومعرفة شؤون الناس وعلاج مشاكلهم وقضاياهم اليومية⁽³⁾، والمساجد ثلاثة أنواع :

1- النوع الأول مما أسسه الحكام والأمراء والولاة كجزء من عملهم الوظيفي، لخدمة المجتمعات الإسلامية وتيسير سبل أداء شعائرهم الدينية ولكسب عطف الرعية ولربما الشهرة كذلك ، ومن ضمنها بالجزائر جامع بن مروان ، وصالح باي بعنابة ، وجامع الباي بقسنطينة، والجامع الكبير بالعاصمة ، والجامع الكبير بتلمسان والجامع الكبير بندرومة.

2- النوع الثاني أسسه كبار الأثرياء للتقرب إلى الله واستمالة بعض الفئات الاجتماعية وشيوخ الدين لكسب الشهرة كذلك ، وأعداد هذا النوع كثيرة بالجزائر ومن ضمنها :
جامع سيدي لخضر بقسنطينة ، سيدي رمضان ، وسيدي عبد الرحمن الثعالبي بالجزائر العاصمة وسيدي الصوفي ببجاية ، سيدي الحاوي ، وأبي مدين بتلمسان.

3- نوع ثالث مما أسسته الهيئات والجمعيات الخيرية والدينية وإن كان هذا ينطبق على فترة ما بعد الوجود العثماني⁽⁴⁾ وهي تكملة لعمل الولاة وكبار الأثرياء وشيوخ الدين.

(1) -Noudri (André) « Constantine à la veille de la conquête » cahiers de Tunis N° 11, TR 1955 p 386.

نقلا عن الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، المرجع السابق ، ص ص 48-49 .

(2) - محمد المهدي بن علي شعيب ، أم الحواضر في الماضي والحاضر ، المرجع السابق ، ص ص 192-193 .

(3) - يحي بو عزيز مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، ، المرجع السابق ص 127 .

(4) - يحي بو عزيز المرجع نفسه ، ص ص 127-128 .

وبالتالي نستطيع القول أن للمسجد وظيفتين ، وظيفة دينية وأخرى تعليمية ، فبالرغم من ظهور المدارس وانتشارها مشرقا ومغربا إلا أنها لم تستطع أن تتنافس المساجد أو تقلل من قيمتها العلمية ، وإنما تعايش الاثنان جنبا إلى جنب للاضطلاع برسالة التربية والتعليم في العالم الإسلامي.

المدارس:

تأسست بالجزائر قبل العهد العثماني عدة مدارس حظيت بشهرة كبيرة، وقد أشار إلى بعضها الرحالة المغربي حسن الوزان فذكر أن تلمسان كان يوجد بها خمس مدارس حسنة التصميم⁽¹⁾ مزدانة بزخارف الفسيفساء، وأنه شاهد في بجاية عددا آخر من المدارس، كما شاهد في قسنطينة مدرستين وقد عرف أبو راس الناصري المدرسة بقوله : " المدرسة المتعارفة عندنا الآن ، هي التي تبنى لدراسة العلم، أي لتعليمه وتعلمه " ⁽²⁾، وقد لعبت المدارس في المدينة نفس الدور الذي لعبته الزوايا في الريف خلال العهد العثماني فهي تزود الدولة بما تحتاج إليه من قضاة ومفتين وغيرهم من الموظفين ، ويعين المدرسون فيها من طرف الداوي باقتراح من مدير الأوقاف، والكثيرون منهم يجمعون بين وظيفة التدريس والإفتاء والقضاء⁽³⁾.

كما عرفت هذه المدارس ثلاث مراحل من التعليم الابتدائي - الثانوي - فالعالي ، هذا الأخير الذي لم يكن مهما في عهد الجزائر العثمانية، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي والحنفي ومن القاضيين المالكي والحنفي ، وكان ذلك المجلس يعين ناظرا يقوم على التدريس ويقدم للداي بالجزائر وللباي بقسنطينة وبوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس،⁽⁴⁾ ومكانة المجلس بمقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية.

(1) - العبد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ، المرجع السابق ، ص 65

(2) - العبد مسعود ، المرجع نفسه ، ص 65.

(3) - (M.EMERIT , l'état intellectuel et moral en Algérie en 1830 ,in revue international de l'enseignement , Juillet , Septembre , 1955.

نقلا عن إبراهيم مياسي ، موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين ، مجلة الشهاب الجديد ، العدد الثالث ، أفريل ، الجزائر ، 1425 هـ 2004 م ، ص ص ، 293 - 294.

(4) - إبراهيم مياسي ، المرجع نفسه ، ص ، 295.

أما من حيث المدارس التي عرفتھا الجزائر خلال هذه الفترة، فقد كان بعاصمة الجزائر عدد لا بأس به من المدارس، مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد، ومدرسة حسن باشا في جوار جامع كنتشاوة، ومن المدارس التي اشتهرت بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية، ومدرسة سيدي الأخضر، ونظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونة التي نالت شهرة كبيرة منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة (1).

وجرت العادة أن تؤسس هذه المدارس بجوار المساجد نظرا للصلة الوثيقة بين الدين والعلم، ولكن هذا ليس شرطا، غير أن كل مدرسة لا بد أن يؤسس داخلها بيت (مسجد) للصلاة. وتتوعدت العلوم والمعارف التي تدرس بها إلى ثلاثة أصناف:

أولا: العلوم الدينية مثل تحفيظ القرآن وشرحه وتفسير الحديث وتعليم الفقه والتوحيد والمنطق والأصول.

ثانيا: علوم اللغة والأدب كالنحو والصرف والبلاغة والعروض والقوافي وقواعد الإنشاء باعتبارها أداة ووسيلة لإتقان العلوم الدينية (2).

ثالثا: العلوم الطبيعية والتجريبية كالقائك والحساب والطب وغيرها... إلخ. ولهذا لا يختلف منهاج الدراسة في الزاوية عنه في المدرسة أو المسجد (3)، ولكن رغم كل هذا يمكن أن نستنتج بعض الفروق الموجودة بين المدرسة والزاوية منها:

1- أن الزاوية هي بديل متطور للرباط في العصور الأولى للإسلام، بهذه البلاد، انتشرت في الجبال والسهول والواحات، أما المدرسة فهي مؤسسة علمية انتشرت أساسا في المدن.

2- الزاوية مؤسسة حرة بينما تصطبغ المدرسة بشكل أو بآخر بالصبغة الحكومية.

3- ومن الفروق أيضا أن الزاوية تعتمد في مواردها على الأوقاف التي حبسها عليها الحكام وتديرها الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- الزاوية تضطلع إلى جانب وظيفة التعليم بنشاطات أخرى في مختلف نواحي الحياة، بينما تقتصر المدرسة على التعليم فقط (1).

(1) - إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 295.
 (2) - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص 128.
 (3) - العبد مسعود، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص 65.

ولكن رغم هذا الاختلاف والتباين القائم بين المؤسستين إلا أنهما يشتركان في أداء رسالة واحدة تمس عمق المجتمع الجزائري ، كما أن الحركة التعليمية التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن مقتصرة على الزوايا والمساجد والمدارس فقط ، وإنما شهدتها مؤسسات أخرى كالكتاتيب.

1- الكتاتيب : بدأت هذه الكتاتيب في الظهور منذ صدر الإسلام وانتشرت في سائر البلاد الإسلامية ، منها الجزائر وبلدان المغرب التي تطورت فيها تطورا كبيرا وواسعا في العصر الحديث، وانتشرت أكثر في عهد الاستعمار الفرنسي خلال القرنين 19 و 20 كأسلوب ووسيلة لمواجهة سياسة التنصير و التمسيح الفرنسي وحماية الشخصية العربية الإسلامية للجزائر⁽²⁾.

وقد كان هذا النوع من المؤسسات التعليمية (الكتاتيب) منتشرًا في طول البلاد وعرضها⁽³⁾ وهي موجودة في كل الحواضر والقرى بصورة مكثفة ويطلق عليها في الجزائر اسم المسجد⁽⁴⁾ ، كما أن هذه المؤسسة أدهشت القادة الفرنسيين عقب احتلالهم للجزائر ، إذ كتب الجنرال دوماس DOUMAS في تقرير له في هذا الصدد ، يقول " إن التعليم الابتدائي في الجزائر ، كان أكثر انتشارًا مما يتصوره الإنسان، عموماً فاتصالاتنا بالأهالي في الأقاليم الثلاثة ، أظهرت بأن نصف السكان من الذكور يعرفون القراءة والكتابة" ، وقد علفت على ذلك السيدة ألفون صاحبة كتاب القراءة والكتابة" فإنهم جميعاً قد مروا بالمدرسة الابتدائية (الكتاب) وكانوا يستطيعون قراءة القرآن في صلواتهم، فكل القبائل وكل الأحياء في المدينة كان لها قبل الاحتلال الفرنسي - مدرسة ومعلم"⁽⁴⁾.

ويرتكز منهاج التعليم في الكتاتيب على تعليم القرآن والكتابة ، واستظهار كتاب الله ، يضاف إلى ذلك أحياناً - تعلم مبادئ الحساب أما طريقة التعليم المتداولة فهي لا تعدو

(1) - يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 129.

(2) - العيد مسعود ، المرجع السابق ، ص 62

(3) - يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 129.

(4) - العيد مسعود ، المرجع السابق ، ص 62.

أن تكون تمارين للذاكرة على الحفظ وشحن حاستي السمع والبصر والتدريب على صناعة الخط والزخرفة⁽¹⁾.

ومعظم هذه الكتابات القرآنية في الجزائر بسيطة المظهر والمبنى قليلة الإمكانيات المادية، تعتمد أساليب تقليدية، وإن كان رغم كل هذا فإن دورها مهم جدا في المحافظة على القرآن الكريم وعلى الطابع الإسلامي العربي للجزائر.

تلك هي الوضعية التعليمية للمجتمع الجزائري خلال الفترة العثمانية، حيث شهدت الجزائر معاهد للتعليم كانت منتشرة في كافة أنحاء البلاد في المدن والقرى وفي السهول والجبال وحتى في مضارب القبائل، وما سجله الكتاب الفرنسيون ومختلف المقالات والدراسات والتقارير الصادرة عن مصلحة الاستخبارات العسكرية⁽²⁾ يشهد على مدى ما بلغته الجزائر من حيث انتشار التعليم وقلة الأمية، فقد كتب الفرنسي روزيت الذي رافق الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 قائلا: "أن الشعب الجزائري ربما يملك من التعليم أكثر مما يملك الشعب الفرنسي"، ما أجمله الكاتب روزيت في تلك العبارة لا يخلو من مغزى ودلالة، فصلته التقارير السرية التي كان يرفعها ضباط جيش الاحتلال لرؤسائهم عن حالة التعليم ومعاهده في الجزائر، ولهذا لا أحد ينكر الدور التربوي التثقيفي والسياسي الذي لعبته الزوايا والمساجد والمدارس وما كان لها من تأثير على الحياة الفكرية والاجتماعية

(1) - العبد مسعود المرجع السابق، ص 62.

(2) - إبراهيم مياسي، موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين، المرجع السابق، ص 296.

ثالثا: الطريقة كسلطنة دينية ومدنية في المجتمع الجزائري:

في ظروف القرن الخامس عشر المتميز بالتشتت السياسي والأزمة الاقتصادية وبهزيمة المسلمين في الأندلس وهجرتهم نحو المغرب الإسلامي، في ظروف هذه الأزمة التي شهدها المغرب برزت ظاهرة لم يشهدها المغرب الإسلامي من قبل وهي ظاهرة انتشار التصوف والطريقة، يقول فرديناند برودويل في هذا الصدد " ابتداء من القرن الخامس عشر نشاهد بكل وضوح تجديدا للإسلام المغربي وتجمعا للمجتمع الإسلامي حول أكليروس الطرق"⁽¹⁾.

وقد ذهب الباحث صالح عباد في تفسيره لانتشار الطريقة إلى الأزمة العامة التي تعرض لها المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى عوامل خارجية ساهمت في تغذيتها كهزيمة الموحدين في معركة العقاب وما أعقبها من انتصارات إسبانية في شبه الجزيرة الإيبيرية وما صاحبها من انتشار المسيحية، وظهور الهجرات الجماعية للأندلسيين وصولا إلى الغزو الأيبيري لسواحل المغرب وما تركته من آثار عميقة في نفسية المغاربة، الشيء الذي ساهم في ظهور الانطواء على الذات بالنسبة لسكان المغرب الذين لم تكن لهم القوة للرد على همجية إيبيريا، فلم يجدوا العزاء إلا في رجال الصوفية والأشراف⁽²⁾.

لذلك كان لظهور وانتشار الطريقة في المشرق والمغرب الأقصى دورا كبيرا في انتشارها بالجزائر منذ القرن 16م.

لقد احتلت الطريقة مكانة هامة في المجتمع الجزائري من حيث مساهمتها في تفعيل الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفت الجزائر خلال العهد العثماني وسنركز في هذا المبحث على الدور السياسي والثقافي التي لعبته هذه الجماعات الدينية⁽³⁾ من حيث علاقاتها بالسكان والنظام العثماني.

لقد ذهب الباحث ألفريد بيل في دراسته للحركة الصوفية والطريقة إلى إبراز التحول الحاصل الذي شهدته المجتمعات الريفية خصوصا بعد ظهور الزوايا التي أقيمت

(1)- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي المرجع السابق، ص ص 22-23.
 (2)- فرديناند برودويل، الإسبان وشمال إفريقيا من 1492 إلى 1577، المجلة الإفريقية عدد 29، 1928، ص 218، نقلا عن صالح عباد، المرجع السابق ص 22.
 (3)- هناك من اصطلح على الطريقة بالجماعات الدينية " الإخوان" وهذا ما ذهب إليه الأستاذ الباحث كمال فيلالتي أثناء ترجمته وتحقيقه لكتاب الإخوان لإدوارد دو نوفور.

في الأرياف و التي استطاعت أن تحل محل المدن من حيث اعتبارها مراكز للدراسات الإسلامية .

لقد استطاعت الزوايا أن تكسب ثقة الجماهير الريفية وصارت بديلا إلى حد كبير عن علماء العلوم الدينية في الجامعات ، ونشرت الإسلام الصوفي في الأرياف والمدن ومهدت لانتشار الطرق الصوفية (1).

لقد عرفت الجزائر في العصر الذي ندرسه إلى جانب التصوف الفردي التصوف الجماعي أو ما يمكن أن نسميه بالتصوف الشعبي ممثلا في الطرق الصوفية وبظهور هذه الطرق ، لم يعد إلا عدد قليل يمارس التصوف بمفهومه القديم أي الانعزال والتعبد (2).

وقد ظهرت الطرق الصوفية في الجزائر في بداية القرن 16 م و أخذت تنمو في هذا القرن ، ثم انتشرت على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن 18 م والرابع الأول من القرن 19 م (3).

ومهما يكن فالطريقة كانت تنتشر عبر أنحاء الوطن إلى درجة أن البعض عددها بستة عشرة طريقة منها ثلاثة عشرة طريقة تنتمي إلى الشاذلية، (4) كما أورد الضابط لويس رين أن للشاذلية وحدها إحدى وعشرين طريقة وزاوية فرعية لكل منها اسم خاص وذلك في كتابه المرابطون والإخوان (5).

وإلى جانب الطريقة الشاذلية نجد الطريقة القادرية والتجانية والدرقاوية التي انتشرت في الجزائر حسب رأي الباحث عمير اوي (6)، الذي يرى أن أغلب هذه الطرق كانت قبل مجيء الاحتلال الفرنسي طرقا صوفية بالاسم لا بالممارسة، الأمر الذي يمكن أن يفسر به سبب ميل بعضها إلى الصف الفرنسي فيما بعد نتيجة ابتعادها عن التصوف الحقيقي (7).

(1)- الفريد بيل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح العربي إلى اليوم ، ترجمة عبد الرحمان البدوي ، بيروت 1981، ص 394 ، نقلا عن صالح عباد المرجع السابق ، ص 23

(2)- العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني ، سيرتا العدد 10 ، مجلة بصدرها معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة الجزائر ، 1988، ص 10.

(3)- العيد مسعود ، المرجع نفسه، ص 10.

(4)- عمير اوي أمميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس ، دار البعث قسنطينة (الجزائر) ، 2002 ، ص 30.

(5)- يحيى بو عزيز مع تاريخ الجزائر المرجع السابق، ص 133.

(6)- عمير اوي ، علاقات بايلك الشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 30

(7)- عمير اوي ، المرجع نفسه ، ص 30.

كما أن أغلب هذه الجماعات الدينية تختلف فيما بينها في الشكل وتتفق في المضمون بإنتمائها للدين الإسلامي السني (1).

وقد تعايشت الطرق الصوفية في بداية نشأتها مع المرابطين ، مظهرة احترامها لما اكتسبوه من نفوذ ثم أخذت تحل شيئا فشيئا محلهم حتى أدمجتهم فيها كلية تقريبا (2). كما لم يجد الأتراك بدا من التعامل مع الصوفية و الطرقية، ولم يجدوا صعوبة في ذلك إذ لم تكن الحركة الصوفية غريبة عنهم (3).

ومهما يكن فقد كانت كل من الرحمانية والقادرية والطيبية والتجانية والزيانية الأكثر انتشارا في معظم المناطق الجزائرية ، في عين البيضاء وطولقة وجرجرة وسوق أهراس .. إلخ ، وكانت زواياها متواجدة في كل الأنحاء سواء للتعليم أم للإطعام أم لتقبل الهدايا (4).

وقد اهتمت الطرق الصوفية بالتربية الروحية والتعليم ولكن بعضها أعطى أهمية أكثر لنشر التعليم كالطريقة الرحمانية ، ولذلك كثرت الزوايا التعليمية لهذه الطريقة ، بينما نجد الطريقة الدرقاوية والشاذلية وكذلك التجانية أعطت أهمية لتربية الجماهير من الناحية الروحية (5). وبالتالي يمكن أن نتساءل كيف كانت علاقة الطرق الصوفية بالسكان؟.

لقد عملت الجماعات الدينية على ملء الفراغ في المجتمع الريفي الذي كان يتطلب من سكانه إلا قليلا من العمل ، وفي عصر كانت فيه الحياة بسيطة لم تكتفها الحضارة ، وفي مجتمع يعيش في عزلة عن حكومته التي لم تكن تولي للسكان أهمية لا من حيث التعليم ولا من حيث التوجيه الديني، فماذا كان يمكن أن يكون عليه حال المجتمع الجزائري على مستوى الريف لولا الطرق الصوفية؟.

(1) - ادوارد دونوفو الإخوان ، ترجمة وتحقيق كمال فيلاي ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2003 ، ص 24.

(2) - العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني المرجع السابق ، ص 10.

(3) - سعد الله ، تاريخ الجزائر I ، الثقافي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 423.

(4) - عمير اوي ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، المرجع السابق ص ، ص 32-33.

(5) - العيد مسعود ، المرجع السابق ، ص 14.

لقد حققت الصوفية الطرق الوحدة الروحية بين أفراد الشعب وهو ما أهمله الأتراك عن عمد ، لأن الوحدة الروحية تتعارض مع سياستهم وتخوفهم من أن تتقلب الوحدة الروحية إلى وحدة وطنية تقضي على سلطانهم⁽¹⁾.

كما أن الطريقة لم تجذب إليها الرجال فقط وإنما جذبت النساء إليها أيضا، وخاصة التجانية والرحمانية وذلك لتحقيق أهداف منها :

أولا : إضعاف شأن المرابطين ، ذلك أن المرأة بحكم طبيعتها ، هي العميل الأول للمرابطين ، ولكي يتم احتواء الطرق الصوفية للمرابطين ، كان لا بد من تجديدهم من العنصر الحيوي المتمثل في المرأة.

ثانيا: تربية المرأة روحيا وخلقيا وتعليمها مبادئ الدين، وهو ما أعلن عنه مؤسس الطريقة الرحمانية محمد بن عبد الرحمن في رسالة بعث بها إلى الداوي ، ولعل الذي جعله يهتم بتربية المرأة وتعليمها ما شاهده من انحلال الأخلاق في مجتمع القرية ببلاد القبائل⁽²⁾ .

وقد أشار إلى هذا الانحلال، معاصره الرحالة الحسين بن محمد الورتلاني في كتاب رحلته.

كما استطاعت الطريقة استمالة العديد من القبائل إليها بعد أن كانت هذه القبائل تميل بدرجة كبيرة للمرابطين الذين كان أغلبهم في خدمة " الأوجاق " بهذا الميل يمكن الحكم على القبائل بالتطور و التطلع إلى أفق أوسع من أفق المرابط، وبالتالي تعد الطريقة من جانب آخر عامل توحيد لأكثر من قبيلة بل لأكثر من موطن،⁽³⁾ وعلى هذا الأساس أصبح لشيخ الطريقة نفوذا أوسع في أوساط المجتمع من نفوذ شيخ القبيلة وأوسع من نفوذ الباي⁽⁴⁾.

والشيء الملاحظ على الطريقة أنها اتخذت الوسط الريفي مجالا لنشاطها ، وذلك لأن الريف يعد مجالا صالحا لنشر دعوتها ، وكسب الأتباع بحكم المستوى العقلي

(1)- العيد مسعود ، المرجع السابق ، ص 17.

(2)- العيد مسعود، المرجع نفسه ، ص 14.

(3)- عمير اوي ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 34.

(4)- عمير اوي ، علاقات بايلك الشرق بنونس ، المرجع السابق ، ص 29.

لسكان الريف وفي الوقت نفسه كانت بمنأى عن مركز الحكم ، وبعيدا عن رقابة السلطات التركية (1).

وقد استعملت الجماعات الدينية عدة أساليب ووسائل لجذب الناس إليهم، وتعتبر هذه الوسائل السبب الرئيسي في إقبال الجزائريين على الانتماء إلى الطرق بكثرة وبالتالي انتشارها ومن بين هذه الأساليب ما أداعه شيوخ الطرق عن أنفسهم من ادعاءات تذهل عقول السذج والبسطاء ، فيقبلونها بكل ثقة وإيمان ، لذلك كانت الكثرة الغالبة من المسلمين تنظر إلى هؤلاء "الإخوان" وخاصة شيوخهم كنفوس عزيزة وعلى اتصال عميق بالقوى الروحانية (2) ، كما ينظرون إلى ما يأتونه ويفعلونه كسر خفي على كل مسلم يعمر قلبه الإيمان أن ينحني أمامه في صمت ، كما فشل حتى بعض العلماء ورجال الدين الرسميين في العهد العثماني من إضعاف قوة شيوخ الطرق وإضعاف نفوذهم ، وليس أدل على هذا ، من ثورة أتباع الطريقة الرحمانية على العلماء الذين أرادوا أن يوقعوا بالشيخ محمد عبد الرحمن شيخ الطريقة الرحمانية فاضطرت الحكومة إلى الإيعاز إلى العلماء بتبرئة الشيخ من الانحراف خشية منها من ثورة أتباعه (3).

ومن ثم لم ينجح العثمانيون ولا العلماء وحتى المرابطون في الصمود أمام الطرفين، فالطريقة وحدت المجتمع روحيا إلى حد كبير وهو ما عجزت عنه السلطة العثمانية، لأن الطرق الصوفية لها نظام إداري ، يشبه النظم الإدارية للحكومات لذلك العهد، ولا سيما فيما يتصل بالمناصب وجباية المال وتسخير الأتباع في استثمار الأراضي والعقارات المحبوسة على زوايا الطريقة، وكذا فيما يتصل برعاية الأتباع وتسييرهم أو حكمهم كما أن للطرق أسرار كإسرار الدولة ، لم يكن يطلع عليها سوى الذين يتولون شؤونها من رجال الطريقة، بينما لا يوجد شيء من ذلك عند المرابطين (4).

(1) - العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية ، المرجع السابق ، ص 11.

(2) - العيد مسعود ، المرجع نفسه ، ص 12.

(3) - نفسه ، ص 12.

(4) - نفسه ، ص 19.

ولكن بقدر ما كان هؤلاء المرابطون الطرقيون نعمة على المجتمع بحملهم لواء الثقافة والتعليم وفض النزاعات وتوفيرهم للأمن ، بقدر ما كانوا أيضا نعمة على المجتمع بما أحدثوه من صراعات محلية فيما بينهم وبنشرهم لشيء من الخرافة والشعوذة في وسط المجتمع الجزائري⁽¹⁾ مما أدى هذا إلى حدوث صراعات مع طبقة العلماء وكذلك السلطة المركزية ، فكيف كانت علاقة الطريقة بالسلطة العثمانية في الجزائر خلال الفترة المدروسة ؟

علاقة الطريقة بالعثمانيين :

سبق الإشارة إلى أن الأتراك لم يجدوا صعوبة في التعامل مع الطرق الصوفية فإذا كانت الطرق قد اتخذت مواقف سياسية في المغرب الأقصى فإننا لا نلاحظ ذلك بقوة في الجزائر إلا في أواخر العهد التركي مع الطريقة التيجانية والدرقاوية⁽²⁾ ، إذ اعتمد العثمانيون في أواخر وجودهم بالجزائر على المرابطين الذين يدعون الشرف في قمعهم للطرق الصوفية الثائرة ضدهم كالدرقاوية مثلا ، إذ كثيرا ما استمال العثمانيون الشيوخ المرابطين إلى صفهم بمنحهم امتيازات إلا أن الطريقة تمكنت من الانتشار⁽³⁾.

وكنتيجة للفساد الذي ظهر داخل أجهزة الحكم منذ مطلع القرن التاسع عشر قامت عدة انتفاضات وتمردات وثورات ضد الولاة والحكام العثمانيين⁽⁴⁾ وهذا بعد إرهاب العثمانيين للقبائل بزيادة الضرائب حين انكشفت موارد القرصنة ، وهنا جعلت القبيلة تبحث لها عن قوة جديدة تحميها وتلتف حولها فوجدت هذه القوة في الطريقة الصوفية التي يتألف أتباعها من عشرات القبائل لا من قبيلة واحدة⁽⁵⁾ كما أدرك الشعب مدى الخطر الذي يتهده من الخارج خاصة أن العثمانيين الذين سلمهم زمام قيادته -خلال ثلاثة قرون- مقابل الدفاع عنه ، أصبحوا عاجزين عن القيام بهذه المهمة الأساسية التي

(1)- عمراوي، من المنقبات التاريخية، المرجع السابق، ص 33 .

(2)- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830) ، المرجع السابق ص،25.

(3)- عمراوي ، المرجع السابق ، ص 34.

(4)- فيلاي السابق ،العلاقات الجزائرية التونسية 1792-1837 المرجع السابق ، ص 4.

(5)- العبد مسعود ،المرجع السابق ، ص 10.

كانت تبرر وجودهم لذلك ألتف حول الطرق الصوفية (1) فظهرت بوادر ثورة شعبية ضد سلطة الأتراك.

الثورات ضد العثمانيين :

رغم الإحساس المشترك بين العثمانيين والجزائريين وكذا التضامن والتحالف ساعة الخطر المشترك (2) إلا أنه كانت هناك أطراف جزائرية معارضة للنظام العثماني منذ بداية وجوده في الجزائر ، سواء في الريف أو المدينة ومن هذه الأطراف كان بعض العلماء الذين نقموا على بعض الحكام ، وكانت أيضا بعض الأسر والقبائل وكذلك بعض رجال الطرق الصوفية (3) ، هذه الأخيرة التي قامت منذ مطلع القرن التاسع عشر بعدة ثورات ، كان أهمها الثورة الدرقاوية التي قادها كل من ابن الأحرش وابن الشريف في شرق وغرب البلاد ، والثورة التيجانية التي قادها سيدي محمد التيجاني في الجنوب الغربي من البلاد (4) وقد كانت هذه الثورات متعددة الوسائل والغايات فبعضها كان له طابع ديني ، وبعضها كان له طابع سياسي وطني ، وبعضها كان له دوافع اقتصادية ، كما أن البعض منها كان نتيجة تمرد شخص صافي المغامرة أو طمعا في الجاه والسمعة، ومن هذه الثورات ما كان قصير المدى محدود المكان ، وما كان طويل المدى واسع المجال (5) وقبل الشروع في ذكر تفاصيل هذه الثورات ، نشير إلى أن معظم الدراسات التي تناولتها ، اكتفت فقط بوصف المعارك التي نشبت بين الثائرين والسلطة الحاكمة ، كما أنها غالبا ما ترجع أسبابها إلى السياسة الجبائية التي اتبعتها البايات أثناء جمعهم للضرائب من الأهالي (6) .

(1) - العيد مسعود، المرجع السابق ، ص 11 .

(2) - سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ، المرجع السابق، ص 206.

(3) - عمراوي ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق، ص 78 .

(4) - أرزقي شويتام ، حماية الحكم العثماني بالجزائر وعوامل إخماده ، المرجع السابق، ص 77 .

(5) - سعد الله ، المرجع السابق ، ص 206 .

(6) - أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 77 .

ولم تبرز الدراسات الأبعاد الحقيقية لتلك الثورات وهذا راجع لقلة المصادر التي تناولت تلك الثورات من جهة وإلى تحيز تلك المصادر للسلطة الحاكمة من جهة أخرى إذ كانت تصف زعماء الثورات بالمغامرين وأصحاب الشعوذة⁽¹⁾.

وسنركز على الثورات التي قامت خلال القرن 19 م ، مع العلم أنه هناك ثورات سابقة عن هذه الفترة ضد العثمانيين وعليه فإن الفترة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر كانت مليئة بالثورات ، مثال ذلك ثورة ابن الأحرش سنة 1804 في شرق البلاد وثورة درقاوة سنة 1805 م في غربها ، وثورة محمد بن أحمد بن سالم التيجاني سنة 1826 في جنوبها.

1- ثورة ابن الأحرش : اسمه الكامل هو محمد بن عبد الله الشريف⁽²⁾ ويعرف لدى العامة ابن الأحرش أو بالبودالي⁽³⁾ أما عن أصله ، فقد أجمعت معظم المصادر على أنه من المغرب الأقصى ، إذ وصفه الزباني بأنه " فتى مغربي مالكي مذهبا درقاويا درعي نسباً"⁽⁴⁾ أما عن تاريخ ظهوره على مسرح الأحداث ، فإن ذلك يعود إلى عام 1800 وهو العام الذي قاد فيه فوجا من الحجاج المغاربة إلى المشرق لأداء فريضة الحج، ولما عاد من الحجاز ، توقف بمصر التي كان سكانها يخوضون غمار المجابهة آنذاك ضد الجيوش⁽⁵⁾ الفرنسية بقيادة نابليون (1798-1801) ، وقد قيل أن ابن الأحرش جمع جيشه من المغاربة والجزائريين وانظم إلى الجنود المصريين لمحاربة الفرنسيين وأظهر أثناء المعارك التي خاضها ضدهم شجاعة كبيرة ، مما جعله يكتسب

(1)- محمد بن يوسف الزباني ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تقدم وتعليق المهدي البوعبدلي ، ص 207 ، نقلا عن أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 77.

أشهر هذه الثورات ، ثورة سليم التومي ، الذي قتله عروج بربروس ، ثورة الزبانيين في تلمسان وقتلهم عروج ، ثورة ابن القاضي أمير إمارة كوكو ، ثورة قبيلة السويد (بمدينة تنس) ، ثورة زواوة ضد القائد العثماني المشهور بالذباح عام 1158 هـ في البويرة ، ثورة الكراغلة عام 1634 ، وغيرها من الثورات ، للمزيد من المعلومات راجع عمراوي ، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر المرجع السابق ص 78 .

(2)- محمد الصالح العتري ، مجامع قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابع بونار ، ص 29.

(3)- يقول الباحث كمال فيلاي ، أنه من الخطأ أن يعرف صاحب هذه الثورة القبائلية باسم ابن الأحرش ، كان يسمى أحيانا بالشريف بالرغم من أنه لم يكن ينتمي إلى النسب الشريف ، ولكن سمي بهذه التسمية لصرامته في الجهاد ولتقشفه وزهده في الحياة ، راجع ادوارد دونوفو ، الإحوان ، ترجمة وتحقيق ، كمال فيلاي ، المرجع السابق ، ص 90.

(4)- الزباني ، المصدر السابق ، ص 207.

(5)- أرزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص 78 .

شهرة وصيئا ثم عاد إلى المغرب وتوقف في تونس وتعرف على حاكمها حمودة باشا استقبله وأكرم وفادته وحاول استغلال طموحه وشجاعته فأوعز له حسب بعض الروايات بالثورة على الحكم العثماني بالجزائر ووعده العون والمساعدة⁽¹⁾ وذكر الزهار " أن حمودة باشا استدعى في أحد الأيام ابن الأحرش ووسوس له قائلا : "أني رجلا مثلك شجاع أو كلام بهذا المعنى يجب أن يذهب إلى ملك الترك (بالجزائر) وينزعه من أيديهم ونحن نمذك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك، فما كان يظنه واقعا .." ثم أن ابن الأحرش اتسع في عقله مثل هذا الكلام وتعلق به قلبه فوافق على ذلك " (2).

وهنا تبدأ المرحلة الثانية من حياة ابن الأحرش التي استهلها بالتعرف على مدينة عنابة التي قدم إليها حسبما يعتقد على ظهر سفينة بريطانية⁽³⁾ ثم تحول فيما بعد إلى مدينة قسنطينة حيث قضى بعض الوقت اطلع فيه على أحوالها ، بعدها توجه في ظروف غامضة إلى مدينة جيجل قصد الاستقرار بها⁽⁴⁾ وهناك بدأ ابن الأحرش ينشر دعوته ، ويعد العدة لإعلان الحرب على السلطة الحاكمة في الشرق الجزائري، وقد تمكن من جمع عدد كبير من الأنصار من قبائل المنطقة ، كأولاد عيدون وبني مسلم وبني خطاب وغيرهم⁽⁵⁾ كذلك يذكر الزياني عنه أنه " ادعى أنه الإمام المهدي المنتظر ... وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، قرأت منه الناس العجائب وأظهر لهم الغرائب.... فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا"⁽⁶⁾.

وقال عنه العنصري " زعم صاحب الوقت ، وأن دعوته مستجابة والنصر يتبعه حيثما يتوجه وبارود عدوه لا يضره ولا يصيب أتباعه ، بل يرجع لديهم ماء"⁽⁷⁾.

ويرجع نجاح ابن الأحرش في استقطاب سكان الأرياف لتقبل دعوته إلى عدة أسباب منها : استعداد سكان الأرياف للقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة التي أنقلت

(1)- سعيدوني ، ورققات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 312.

(2)- أحمد الشريف الزهار : مذكرات تقيب الأشراف ، تحقيق وشرح أحمد توفيق المدني ، ص 185.

(3)- Garrot (H) : Histoire générale de l'Algérie, p 621.

نقلا عن أرزقي شويتام ، حماية الحكم العثماني بالجزائر وعوامله الفياهره ، المرجع السابق ، ص 79.

(4)- سعيدوني المرجع السابق، ص، 312.

(5)- العنصري المصدر السابق،ص، 29.

(6)- الزياني ، المصدر السابق ، ص 207 نقلا عن أرزقي شويتام ، ص 79.

(7)- محمد الصالح العنصري ، مجامع قسنطينة ، المصدر السابق ، ص 29.

كاهلهم بالضرائب ، ويعزى عدم تحركهم من قبل إلى عدم وجود قائد يقودهم ويوحد صفوفهم ، والدليل على ذلك أنه بمجرد أن ظهر ابن الأحرش على مسرح الأحداث تمسكوا به والتفوا حوله ، كما أن الريفيون يطيعون ويحترمون كل من ينتمي إلى أية طريقة سلفية⁽¹⁾.

في ظل هذه الظروف و الأسباب بدأ ابن الأحرش يخطط لإعلان الثورة على سلطة البايك في عهد الباي عصمان (عثمان) الذي حكم قسنطينة بين 1218/1217 هجرية الموافق لـ 1803 و 1804 م⁽²⁾ ، حيث أعلن الجهاد على سلطة البايك وأمر أتباعه بمهاجمة الحاميات التركية و الاستيلاء على مراكزها ، فخضعت له مدينة القل وانسحبت الحامية التركية من مدينة عنابة عندما علمت بعزم ابن الأحرش مهاجمتها⁽³⁾ غير أن ابن الأحرش ما لبث أن غير خطته وأمر أتباعه بالتوجه للاستيلاء على قسنطينة مركز البايك ، وربما يكون الدافع إلى ذلك غياب الباي عثمان الذي كان بالجهات الغربية من البايك لجمع الضرائب⁽⁴⁾ وقد سار ابن الأحرش إلى قسنطينة في جموع غفيرة من رجال القبائل، حيث ذكر العنتري أنها كانت تبلغ العشرة آلاف محارب⁽⁵⁾ وهناك من ذهب إلى أن عددهم أكثر من هذا⁽⁶⁾.

وقد انتهى خبر الهجوم على قسنطينة إلى الباي عصمان عندما كان يجوب بلاد أولاد دراج ما بين المسيلة وبسكرة بالمحلة الفصالية⁽⁷⁾ بعد أن انتهى من تقديم الضرائب السنوية (الدنوش) الواجب دفعها إلى بايك الشرق لخزينة الجزائر فاجتاز بسرعة وطن ريغة بناحية البابور وسارع إلى الالتحاق بقسنطينة عن طريق ميلة وهناك تمكن الفرسان المصاحبون له من تتبع جموع الثائرين المتراجعين عن مدينة قسنطينة ، وهذا بعد تصدي

(1)- أرزقي شويتام، المرجع السابق ، ص 79.

(2)- ادوارد دونوفو ، الإخوان ، ترجمة وتحقيق كمال فلاحي ، المصدر السابق ، ص 90.

(3)- سعيدوني ، ورفقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 314.

(4)- سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 314.

(5)- محمد الصالح العتري ، المصدر السابق ، ص 29.

(6)- قدرها دونوفو (De neveu) بين عشرة آلاف واثني عشر ألف مقاتل ، وذهب مرسي وفايسات وغرامون إلى القول بأنها قد تبلغ الستين ألف رجل ، لكن سعيدوني علق على هذا القول الأحرر ويرى فيه شيئا من المبالغة نظرا للأوضاع الديمغرافية بتلك الجهة راجع سعيدوني ، المرجع السابق، ص 314.

(7)- الشيخ أحمد المبارك ، تاريخ حاضرة قسنطينة، ص 13، نقلا عن سعيدوني ورفقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 316.

قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض لهجوماتهم هذا الأخير الذي تولى أمور قسنطينة في غياب الباي عصمان ، وقد تمكن فرسان الباي من إحداث هزائم في صفوف هؤلاء الجموع بمكان يعرف ببوقصيبة على وادي القطن ، وقد ركز بعض الرواة أن جثث الأموات من أنصار ابن الأحرش بقيت ملقاة في العراء مدة شهر ولم يجسر أحد على الاقتراب منها ومواراتها التراب⁽¹⁾

و عندما وصل الباي عصمان إلى قسنطينة سارع إلى إعادة تنظيم الدفاع عنها وبدأ يستعد لملاحقة ابن الأحرش و إيقاع الهزيمة به⁽²⁾ خصوصا عند وصوله إلى دار إمارته وجد عصمان باي رسالة شديدة اللهجة حملها له باش سيار⁽³⁾ من باشا الجزائر الذي يقول له فيها : " رأسك أو رأس محمد بودالي ! " فغادر الباي قسنطينة في شهر أوت من عام 1804 م (1218هـ) متوجها إلى ناحية وادي الزهور حيث يقوم ابن الأحرش، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من فرق اليولداش " الإنكشارية" و جماعات القوم " فرسان المخزن" و فور وصول الباي عصمان إلى بلاد المتمردين أرسل مبعوثا يخبرهم أنه لم يأت من أجل الحرب و إنما جاء ليقبض على بودالي ووعدهم أنه سيغض الطرف عن تمردهم إن سلموه للعدالة و أسواق قسنطينة ستنتج لهم كما كانت عليه في الزمن السلم بإمكانهم تسويق منتوجاتهم و اقتناء حاجاتهم منها، و بعد زمن قصير حاول المفاوض باسم القبائل مباغثة الباي فقال له : " نحن نوافق على إيقاف بودالي و تسليمه لكم، لكن لنتمكن من ذلك نطلب منكم أن تضعوا تحت تصرفنا فرقة من فرسانكم لتساعدنا على إيقاعه رهينة بين أيديكم لأننا نتوقع مقاومة شرسة من قبل الإخوان" ⁽⁴⁾ .

لكن الباي لم ينفطن للمكيدة و المناورة التي نصبت له من طرف القبائل حيث بادروا في قتل فرقة الفرسان التي امتثلت لأوامره و محاصرتهم من كل جهة فلم يتردد الباي

(1) - Féraud(c,h) Oued El-Kebir et collo,in Revue africaine, 1858-1859,p 202-203

نقلا عن سعيدوني، و رقات جزائرية ع ص 316 ..

(2) - سعيدوني، المرجع نفسه، ص 316

(3) - الباشا سيلر: و هو المسؤول عن قافلة البريد ، و يحمل بنفسه رسائل الباي إلى الباشا بالجزائر العاصمة و يعيد رسائل الباشا إليه و يصحب الخليفة إلى العاصمة عندما يحمل النوش إلى الباشا.

(4) - أدوار دونوفو، الإخوان، (ترجمة وتحقيق كمال فيلاي)، المصدر السابق، ص 94-95 .

عصمان في نجدة فرسانه المحاصرين⁽¹⁾، و بعد ساعات دامية من القتال أرغم على الانسحاب.

أما نهاية الباي عصمان إثر هذه الهزيمة فتكاد تتفق حولها أغلب المصادر و إن كانت تختلف بعض الشيء في سرد تفاصيلها⁽²⁾ و ملخصها أن الباي عثمان لما ثيقن من فشل خطته في القضاء على ابن الأحرش حاول فك الحصار المضروب عليه و التراجع إلى ناحية الميلية حيث كان يعسكر سابقا، ولم يجد مسلكا لذلك سوى طريق صعب يعرف بممر بوغدر حيث يوجد في أسفله مستنقع عميق وواسع يطلق عليه أهالي تلك الجهة تسمية "درياب الماء" و هناك كبه فرسه و انحدر إلى حافة السهل و عند ذلك اغتنم الفرصة المرابط الزبوشي⁽³⁾ و قد كان يحقد على الباي و يمني نفسه بالانتقام لكرامته منه فطعنه بسيفه.

بعد هذه الأحداث التي انتهت بموت الباي عثمان و القضاء على حامية بايلك الشرق تبدأ المرحلة الأخيرة من حياة ابن الأحرش التي تعرض أثناءها إلى مصاعب جمة من جراء مطاردة فرق الإنكشارية له، بدأ تصميم السلطة المركزية بالجزائر على وضع حد لهذه الثورة الخطيرة، وفي المقابل خاض ابن الأحرش عدة معارك كانت آخرها معركة "رابطة" بعدها اختفى عن الأنظار ، في حين هناك من يرى أنه قتل في هذه المعركة⁽⁴⁾، غير أنه نجد الكثير من الذين اهتموا بهذا الموضوع يؤكدون على وفاته أو اختفائه بعد مشاركته في حركة درقاوة في الناحية الغربية، فنجد ناصر الدين سعيدوني يورد أن ابن الأحرش يظهر من جديد في صفوف ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي بالغرب و يخوض إلى جانبه معارك ضد الأتراك، منها معركة "جديوية" و التي يختفي بعدها⁽⁵⁾ و هناك من ذهب إلى هذا و أكد أن البودالي (ابن الأحرش) بقى إلى جانب ابن

(1)- سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 318 .

(2)- من أهم المصادر التي تتعرض إلى هزيمة عصمان باي حسب سعيدوني نذكر:

- الشيخ أحمد المبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة ص 14 .

- العنكري، مجاعات قسنطينة ص 13 .

(3)- و هو الزبوشي الرحمانى قام بثورة ضد العثمانيين توفي عام 1810 م في رجاس بميلة.

(4) Féraud (L) « Zebouchi et Osman Bey » in R.A. année 1862 p 125.-

نقلا عن سعيدوني، ورقات جزائرية ، المرجع السابق، ص 321.

(5)- سعيدوني ، المرجع نفسه، ص 320.

الشريف إلى أن دس له من قتله، أما خليفه السابق الزبوشي فقد توفي سنة 1810 و دفن في زاوية رجاس غير بعيد عن ميله⁽¹⁾

هذه هي وقائع الأحداث المرعبة التي هزت عمالة قسنطينة و زعزعت نفوذ الأتراك فيها، بعد هذه الثورة ظهر على الساحة درقاوي آخر يدعى ابن الشريف بضاحية وهران و يعتقد أنه خليفة بودالي استطاع بدعوته أن يحرك قبائل العرب ويزيد من تعقيد شؤون الإباحة كما قامت ثورة في جنوب الإيالة بزعامة محمد بن أحمد بن سالم التيجاني سنة 1826 م هذا الأخير الذي تمكن بفضل كراماته و أفعاله النبيلة و كذا حكمته وورعه أن يزيد من نفوذه في المجتمع على حساب حكومة الباشاوات الأتراك الذين أصبحوا يخشون من تزايد سلطة هذا المرابط فجمعوا جيشا كبيرا و قاموا بحملة على عين ماضي. حيث قصد سيدي أحمد التيجاني هذا الأخير الذي وعدهم بأن العناية الإلهية سوف تنتصر لهم مما أثار هذا حماسا و حيوية في سكان عين ماضي الذين استطاعوا إحداث خسائر بشرية في صفوف الأتراك بلغ عددهم حوالي 6000 قتيلًا .

وبعد وصول بقايا الجيوش المهزومة إلى الجزائر اشتد غضب الباشا فاستدعى مقدم إخوان التيجاني وشنقه، وخشية من أن يكون مصير إخوان الطريقة مثل المقدم امتنعوا عن الذهاب إلى المسجد⁽²⁾. أمام هذا الموقف تقول الروايات أن الباشا رأى في الحلم أنه حوّل إلى امرأة و هذا بسبب دعوة المرابط سيدي أحمد التيجاني وقد أجابه هذا الأخير بأنه سوف يظل على هذا الحال إذا لم يترك إخوانه يتجمعون في زاويتهم عندها و عد أن يحمي إخوان التيجاني، فتحول بعد هذا الوعد إلى رجل ، بعدها استيقظ و عقله مشوشا من جراء التهديد المرهوب الذي سمعه و منذ ذلك الوقت غير الباشا في سياسته إزاء التيجانيين.

و منه نستطيع القول أنه رغم الامتداد الجغرافي الواسع لهذه الثورات إلا أنه لم يتمخض عنها نتائج هامة حيث كان ينقصها التنظيم العسكري و القيادة السياسية الرشيدة ، ولكن ذلك لا يجعلنا ننقص من هذه الحركة الشعبية التي سجلها التاريخ للشعب الجزائري

(1) - صالح عباد، المرجع السابق، ص 200 .

(2) - ادوارد دونوفو، الإخوان (ترجمة و تعريب كمال فيلاي ، المصدر السابق، ص 77-78).

في العصر الحديث، كما أن الهدف من تناولنا لهذه الثورات يستند إلى إبراز دور الطريقة كعقيدة دينية و حركة سياسية لهذه الثورات الشعبية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل أن المجتمع الجزائري في العهد العثماني قد اتخذ شكلا هرميا يقوم أساسا على الخدمات المقدمة و الإمتيازات المتحصل عليها لصالح فئات المدن و عل الجماعات التي تقطن الريف ، كما أن التنظيم الاجتماعي أصبح يقوم على مبدأ التفاضل نتيجة العلاقة غير المتوازنة (السلطة الحاكمة و بقية الرعية) و هذا من خلال نوعية التعامل مع البايك، هذا التعامل الذي يتحكم فيه امتلاك القوة العسكرية و درجة اكتساب الثروة و النفوذ الأمر الذي جعل العلاقات الاجتماعية في أغلب الأحوال تتميز بالتأزم و الاضطراب.

أما على مستوى الحياة الثقافية و الروحية للمجتمع الجزائري فقد اعتمدت على جهود المؤسسات التعليمية من مساجد و زوايا و مدارس و كتاتيب، كما قام توازن هذه الحياة الثقافية و الروحية على المحافظة على الأطر و التنظيمات التقليدية التي خضعت لها، و في مقدمتها هيئة الأوقاف التي كان لها دور كبير في تغطية المطالب الاجتماعية و تلبية الحاجيات الثقافية للفرد الجزائري.

من ناحية أخرى كان لكل من الفقيه في المدينة و المرابط في الريف أثر واضح في المعاملات الاجتماعية، و دور في تربية المجتمع و صياغة نظريته و قناعاته الروحية، و هذا ما زاد في تماسك البنية الاجتماعية و حافظ على طابع الحياة الثقافية و الفكرية التقليدية بعيدا عن التنوع و الفاعلية و الحيوية التي طبعت الثقافة في المغرب الأوسط (الجزائر) في العصور الإسلامية السابقة و خاصة في عهد الموحدين و خلفائهم من الزيانيين و الحفصيين و المرينيين. و على هذا الأساس يمكن القول بان التأثيرات الثقافية و الاجتماعية قد انحصرت في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني في مظاهر محددة لا تتعدى الألقاب الإدارية و النظم العسكرية ، و هذا ما أبعد المؤثرات المضادة للأسس الثقافية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني، مما أدى في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة و في إطار النشاط الاقتصادي التقليدي إلى المحافظة على توازن الحياة الثقافية و الروحية لسكان المدن و الريف، و سمح لسكان البلاد الجزائرية أن يحققوا اندماجا و تطورا ملحوظا في إطار قيمهم العربية الإسلامية و هذا ما جعل الفترة العثمانية بحق محطة وصل حضاري في تاريخ الجزائر.

آئته

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

بعد هذا العرض البسيط لهذه النماذج من الكتابات الجزائرية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال نستطيع القول أن هذه الكتابات قد اتخذت موقفا حياديا من قضايا تاريخ الجزائر الحديث بحجة مقتضيات البحث العلمي النزيه ومتطلبات الموضوعية التاريخية ، كما أن هذه المدرسة الجزائرية نجحت إلى حد ما في سد الفراغات وملء الفجوات التي ظل يشكو منها التاريخ الجزائري في مختلف عصوره ، كما استطاعت من خلال بعض التأليف الأكاديمية من مواكبة الدراسات التاريخية الأوروبية ولعل ما يؤكد هذا أن الاهتمام بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر لم يبدأ إلا مع حصول الجزائر على استقلالها (1962) ولم يتطور إلا بفضل الجهود الرامية إلى ربط جامعة الجزائر التي ورثتها الجزائر عند استقلالها بواقعها الجزائري ومحيطها الحضاري العربي الإسلامي .

ولهذا كان لهذا الاهتمام المتزايد بتاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي نتائج إيجابية على اهتمامات طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية ، مما يبشر بمستقبل حافل لهذا الإختصاص ويدفع الباحثين إلى إعادة تقييم الأحداث ورد الاعتبار لهذه الفترة. وكتقويما عاما لهذه الكتابات سجلنا جملة من الملاحظات والاستنتاجات نلخصها في النقاط التالية:

1- احتوت الكتابات والمؤلفات التاريخية الجزائرية على قيمة تاريخية نلمسها أكثر فيما تضمنته من وثائق رسمية خام جاءت في شكل رسائل ومعاهدات تحمل أكثر من دلالة تاريخية سواء كانت من الداوي أو الباوي أوبين الداوي والباب العالي أو حتى مع قناصل وممالك الدول الأوروبية ولعل الشيء الذي يثمن هذه القيمة التاريخية هو قيام الباحثين والمؤرخين الجزائريين بنشر وتحقيق المخطوطات وبعض المصادر التي ساهمت وبدرجة كبيرة في عملية البناء للتاريخ الوطني الجزائري (مخطوط ، التحفة المرضية ، فريدة منسية ، مجاعات قسنطينة ... الخ) .

كما صورت هذه الكتابات الجانب الاجتماعي وهذا من خلال دراستها للوضعية الديموغرافية والاجتماعية وكذا مختلف العلاقات الاجتماعية بين السلطة والرعية كما أبرزت وحدة الشعور الديني من خلال تفاعل الشعب الجزائري مع قضية الاحتلال الاسباني لوهران حيث أن هذا

التفاعل لم يمس الشعب الجزائري فقط وإنما مس كل شعوب المغرب العربي وعليه يمكن القول بأن هذه الكتابات لم تكثف بإعادة صياغة المؤلفات التاريخية السابقة وإنما أضافت شيئاً جديداً لتاريخ الجزائر الحديث.

2- غلبة المنهج الوصفي على المنهج التحليلي إلا في القليل من الدراسات التاريخية التي حاولت أن تغلب جانب التحليل على الوصف بالرغم من أن تاريخ الجزائر الحديث يمكن أن يكتب بشكل تحليلي أكثر لأنه صار من الواضح الآن أن مادة غزيرة من الوثائق والمخطوطات والمؤلفات النادرة عن تاريخ الجزائر لاتزال دون تحقيق ونشر مما يسهل هذا على المختصين والمهتمين بالدراسات التاريخية من الاستفادة منها .

3- غلبة المواضيع السياسية على كتابات الباحثين الجزائريين رغم أن الوثائق التاريخية الموجودة بالأرشيف الجزائري اهتمت وبدرجة كبيرة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في الفترة الأخيرة من تاريخ الجزائر العثمانية ومن أهم هذه القضايا الصنائع بأنواعها العملة ، الأسعار والمعاملات التجارية ، المرافق الاقتصادية والاجتماعية نظام الجباية وفي الجانب الاجتماعي تناولت أوضاع الأقلية التركية جماعة الكراغلة ، والحضر والدخلاء بالإضافة إلى الجماعات الخاصة من الأندلسيين ، المرابطين والأشراف .

أما على المستوى الثقافي فقد احتوت هذه الوثائق على وضعية المؤسسات الدينية من مدارس ومساجد وزوايا وأضرحة ومن بين الأسباب التي أدت للباحثين إلى الاهتمام بالقضايا السياسية دون القضايا الأخرى نذكر:

1- غياب الوثائق الرسمية الموجودة بالأرشفات الأوربية والتي تمثل جانباً مهماً من تاريخ الجزائر الحديث .

2- اعتماد الباحثين الجزائريين في كتاباتهم على الأعلام الأوربية حيث ركزت هذه الأعلام على التاريخ السياسي بالإضافة إلى بعض القضايا الهامشية مسّت الجانب الاقتصادي والاجتماعي .

4- ساهمت الكتابات الجزائرية منذ 1962 إلى حد ما في التعبير عن واقع المجتمع الجزائري من خلال نظرة يمكن أن توصف بأنها أكثر إعتدالاً ونلمس هذا في ردها على طروحات المدرسة الاستعمارية الفرنسية حول بعض القضايا كمسألة الوجود العثماني بالجزائر -

القرصنة والجهاد البحري - استرقاق الأسرى - حركة التعليم والثقافة هذا من جهة ومن ناحية أخرى عبّرت عن واقع المجتمع الجزائري من خلال دراستها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ففي الواقع السياسي أبرزت طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتطور الحاصل في مختلف أنظمة الحكم السياسية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى النزاع الذي كان قائما بين فرق الوجاق وجماعات الرياس أما على المستوى الاقتصادي فقد أوضحت أن للعلاقات الخارجية الجزائرية دور كبير في توجيه الجانب الاقتصادي من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية .

أما فيما يخص الواقع الاجتماعي والثقافي فقد أبرزت لنا طبيعة العلاقات الاجتماعية على مستوى الريف والمدنية حيث تناولت حالة السكان في المدن بمختلف طوائفهم من أتراك وحضر وكراغلة وغيرهم ووضعيات سكان الأرياف ومعاملة البايك لهم بمختلف طبقاتهم من مخزن ورعية وأحلاف ومستقلين وما نتج عن تلك المعاملة من ثورات وأعمال انتقامية .

ومن الناحية الثقافية بينت لنا دور المؤسسات الدينية في الحركة الثقافية والتعليمية للمجتمع الجزائري.

ولكن رغم كل هذا يمكن القول بأن الإنتاج التاريخي الجزائري لم يصل بعد إلى حد إرساء أسس مدرسة تاريخية جزائرية محايدة في أحكامها منهجية في أسلوبها موضوعية في تقييمها لأحداث الماضي وهذا راجع للواقع الصعب الذي يعيشه المؤرخ الجزائري .

وفي المقابل هذا لا ينفي وجود بعض الأعمال الناجحة لمؤرخين وباحثين جزائريين فرضوا أنفسهم على الساحة الوطنية وعلى الصعيد الدولي بمستواهم العلمي الأكاديمي المتميز .

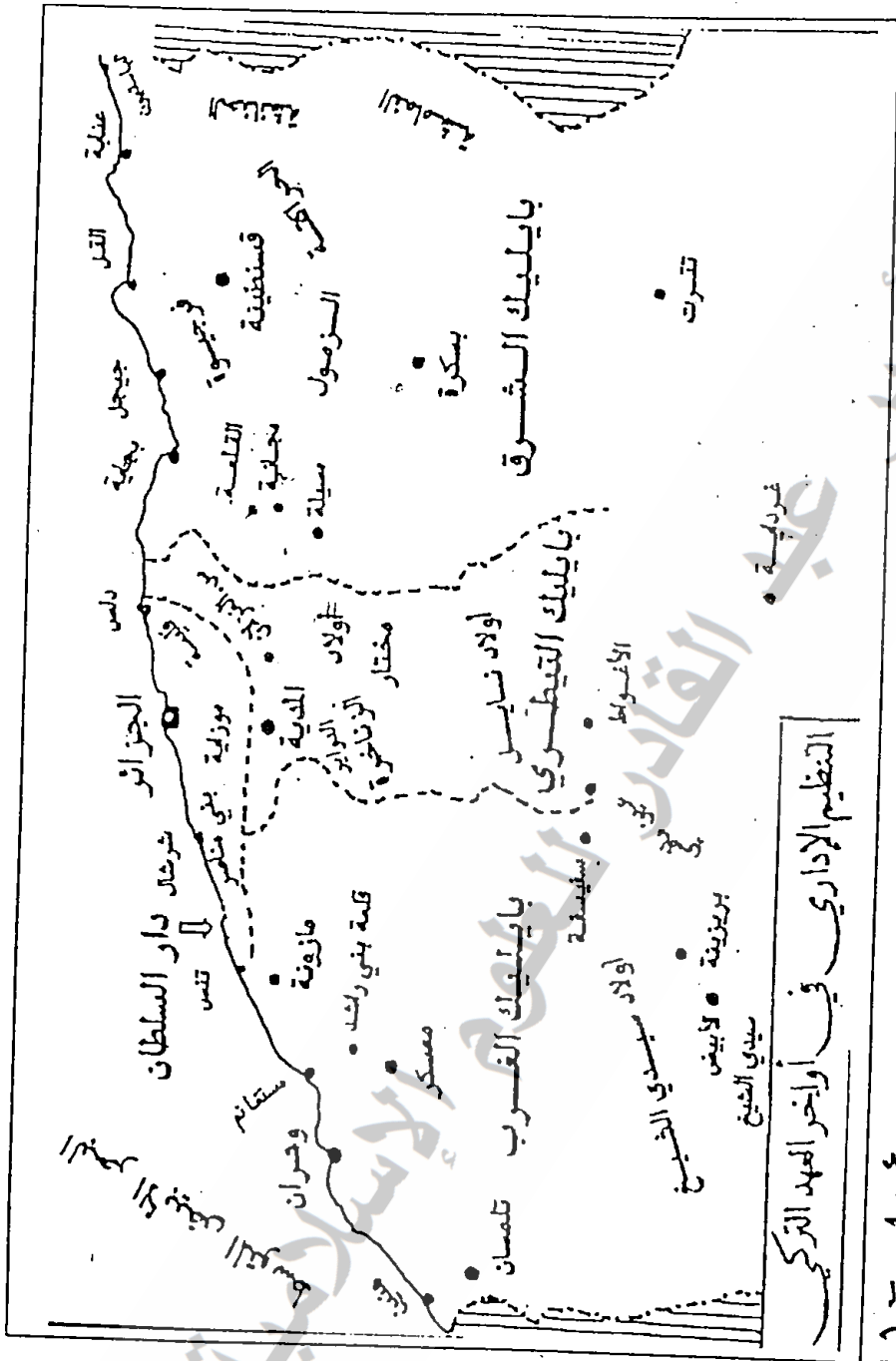
وعليه حتى نستطيع القيام بعملية البناء لتاريخ الجزائر وبالأخص الفترة العثمانية أصبح اليوم لزاما على الباحثين والمؤرخين إعادة تصحيح الأحداث وتقويمها وذلك بالعودة إلى الوثائق الجزائرية الأصلية الموجودة في دور المحفوظات الأجنبية خاصة في جنوب غرب أوربا وشرق البحر المتوسط أو البلاد التركية العثمانية واعتقد أن مهمة ورسالة المركز الوطني للدراسات التاريخية هي هذه على أن يستقطب كل الباحثين دون استثناء بدلا من الإقتصار على فئة قليلة منهم كما نلاحظ اليوم وعليه اقتضى الأمر توجيه وترشيد الدراسات التاريخية إلى البحث في الميادين الحيوية من تاريخ الجزائر العثمانية ولا سيما المتعلقة بالنشاط الاجتماعي

والحالة الثقافية والوضع الاقتصادية مع الاستفادة من الوثائق التاريخية المتوفرة واستغلالها في عملية إعادة بناء التاريخ الوطني الجزائري .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

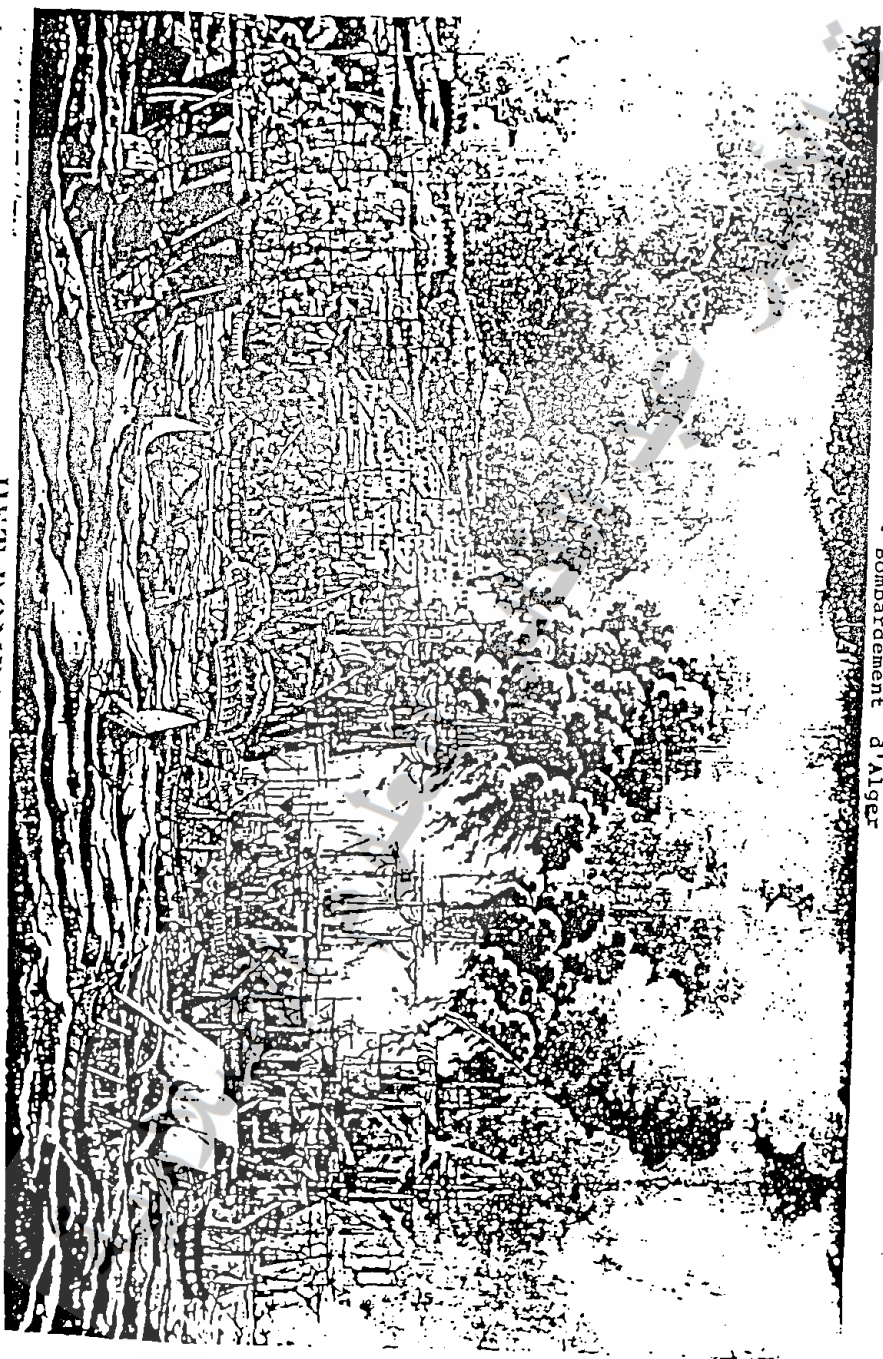
الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية



ن بطة ملطقة بالعقل (لثاني تدعى موهوب) - أنظمة الحكم
 والإدارة في الأرمينية البيليكية، ص 123

Bombardement d'Alger



EXPÉDITION DE LORD PENNORTH (1816)

LE BOMBARDEMENT (1816)

صلاة 1 كساورو - ملكة اسرائيل بالبحر (الثاني) صروف
على استاد - الجزائر مع الدوله المصريه
157 CP

معاهدات سلم و تجارة من القرن السابع عشر إلى غاية القرن التاسع عشر

تاريخها	عدد المعاهدات	الدول و الإمارات و الممالك
1830 - 1619	59	فرنسا
1760 - 1622	09	هولندا
1824-1662	08	المملكة المتحدة
1791-1760	04	أسبانيا
1782-1768-1763	03	البندقية
1816-1815-1795	03	الولايات المتحدة الأمريكية
1822-1757-1748	03	الطقسان
1748-1727	02	النمسا
1749-1729	02	السويد
1813-1626	02	البرتغال
1757-1751	02	الإمارات الألمانية
1816	01	ساردينيا
1772	01	الدنمارك
1816	01	نابولي
1816	01	الجزر الأيونية
1816	01	صقلية

- قائمة معاهدات سلم و تجارة بين الجزائر و مختلف الدول و الممالك و الإمارات الأوروبية من القرن 17 إلى القرن 19 م .
- ملحق بالفصل الثاني يتعلق بعلاقات الجزائر مع الدول المسيحية ص 147 .
- المرجع: نتائج الملتقى الدولي حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر، عبد الكريم بجاجة.

قائمة برسائل الماجستير التي نوقشت حول الفترة العثمانية (نظام تحديه)

الإسم و اللقب	عنوان الرسالة	المشرف
سيد أحمد بلبوري	الإحتلال الإسباني الأول لوهرا و انعكاساته الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية	منور الصم
غطاس عائشة	العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر (1619-1649).	مولاي بلحميسي
حموش نعيمة	مساهمة بحرية إيالة الجزائر في حروب الإمبراطورية العثمانية البحرية.	ناصر الدين سعيدوني
فيلالي السايح	العلاقات الجزائرية التونسية.	يوسف مناصرية
أحمد سيساوي	النظام الإداري في بايلك الشرق الجزائري.	ياسر حسن عباس
أرزقي شويتام	نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800-1830).	خليل عبد الحميد عبد العالي
خليفة حماش	العلاقات بين إيالة الجزائر و البا العالي (1798-1830).	خليل عبد الحميد عبد العالي

- ملحق خاص بالفصل الأول يتعلق بنماذج من الدراسات غير منشورة ص 58.

الإسم و اللقب	عنوان الرسالة	المشرف
القشاعي فلة	النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837).	ناصر الدين سعيدوني
محمد الطيب عقاب	قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني	رشيد يورويبة
موساوي عربية سليمة	الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني	عبد العزيز العربي
شريفة طيان	ملايس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني	ناصر الدين سعيدوني
عمر بلبشير	المورسكيون الأندلسيون في المغرب الأوسط خلال القرنين 16-17.	عسازي جاسم الشمري
محمد بوشناقفي	الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر (1700-1830).	بوعلام بلقاسمي
بن عتو بلبروات	الباي محمد الكبير و مشروعه الحضاري (1779-1799).	بوعلام بلقاسمي
رحمونة بليل	العلاقات التجارية في إيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط (مرسيليا و ليفورن 1700-1827).	دحو فغورور

الإسم و اللقب	عنوان الرسالة	المشرف
محمد بن جبور	صورة الجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية خلال القرنين 17-18م.	غازي الشمري
الجيلالي شقرون	العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية (1776-1830).	عبد المجيد بن نعيمة
جميلة معاشي	الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري	حماد حسين
الواليش فتيحة	الحياة الحضرية في بايلك الغرب خلال القرن الثامن عشر	مولاي بلحميسي
خيرة أحمد بن بلة	دراسة في النقوش الكتابية التذكارية على المباني بمدينة الجزائر في العهد التركي	عبد العزيز سالم
محفوظ رموم	الثقافة و المثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830).	كمال فيلالي
زكية زهرة	التنافس الدولي على الجزائر خلال القرن الثامن عشر	ناصر الدين سعيدوني

قائمة برسائل ماجستير (نظام جديد)

المشرف	عنوان الرسالة	الاسم و اللقب
فاطمة الزهراء قشي	معاملات و مبادلات اقتصادية في قسنطينة أواخر العهد العثماني	صدر هودة يوسف
أحمد صاري	أسرة بن قانة و مكانتها السياسية و الاجتماعية خلال العهد العثماني	محمد أوجرتني
عمير اوي احميدة	موقع المخزينة في النظام العثماني في الجزائر	حليمة أمقران
عمير اوي احميدة	حركة التأليف التاريخي في الجزائر خلال العهد العثماني	زبيدة خليفي
أحمد صاري	أسرة أولاد مقران خلال العهد العثماني (1518-1837)	لخضر بوطبة
عمير اوي احميدة	السلطة و المجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني	حنان لطرش
فاطمة الزهراء قشي	مراسيم الدنوش و مزيتها في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني	رقية قندوز

قائمة برسائل دكتوراه (نظام قديم).

الإسم و اللقب	عنوان الأطروحة	المشرف
سي يوسف محمد	علج علي و دوره في حوض البحر المتوسط خلال القرن 16م	أبو القاسم سعد الله
درياس لخضر	المدفعية الجزائرية في العهد العثماني	رشيد بورويبة
درياسي يمينة	السكة الجزائرية في العهد العثماني	رشيد بورويبة
خلاصي علي	قصة الجزائر (القلعة و قصر الداوي).	رشيد بورويبة
فاطمة الزهراء قشي	قسنطينة المدينة و المجتمع	محمد الهادي الشريف
محمد العربي الزبيري	التجارة الخارجية في الشرق الجزائري	أبو القاسم سعد الله

قائمة المصجلين لتعضير رسائل دكتوراه (نظام جديد).

الإسم و اللقب	عنوان الأطروحة	المشرف
مرتاض عبد الحكيم	الطرق الصوفية بالجزائر في العهد العثماني (1518-1830).	عبد الحميد حاجيات
بن عتو بلبروات	المدينة و الريف في الجزائر العثمانية	بوعلام بلقاسمي
بوشنافي محمد	القضاء و القضاة في الجزائر في العهد العثماني (16-19م).	بوعلام بلقاسمي
رحمونة بليل	القناصل و القنصليات الأوروبية في الجزائر العثمانية (1564-1830).	دحو فغورور

المصادر والمراجع

جامعة الأمير
القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع :

1 - المصادر الأولية باللغة العربية :

- ابن سحنون الراشدي
- الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، قسنطينة 1973.
- أحمد شريف الزهار (نقيب الأشراف)، مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني ش.و.ن.ت الجزائر 1980.
- حمدان بن عثمان خوجة
- المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت. 1972 الجزائر.
- شالر وليام
- (قنصل أمريكا في الجزائر)، مذكرات (1816 - 1824) تعريب إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت. 1982.
- كاتكارت جيمس لنذر
- (أسير الداوي) مذكرات ، تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.
- محمد بن ميمون الجزائري
- التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ط1، ش.و.ن.ت. الجزائر 1972 .
- محمد بن يوسف الزباني
- دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تحقيق المهدي البوعبدلي. ش.و.ن.ت. الجزائر.
- محمد صالح العنصري
- فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2005.
- مجاجات قسنطينة، تحقيق رابح بونار، الجزائر 1971.
- مسلم بن عبد القادر، أنيس الغريب والمسافر تحقيق رابح بونار. ش.و.ن.ت. الجزائر 1974.
- نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي، نشر كلية الآداب مطبعة البعث، قسنطينة 1965.

- ابن شعيب محمد (المهدي)
- تاريخ قسنطينة أم الحواضر في الماضي والحاضر ، قسنطينة 1980.
- الزيري (محمد العربي)
- التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1972.
- مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة، بوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1973.
- العروق (محمد الهادي)
- مدينة قسنطينة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- المدني (أحمد توفيق)
- حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 - 1792) ط2، م.و.ك. الجزائر 1984.
- بن أشنهو (عبد الطريف)
- تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.
- بوعزيز يحيى
- الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1992 ج1، ج2.
- مع تاريخ الجزائر (في الملتقيات الوطنية و الدولية) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- بوحوش عمار
- التاريخ السياسية للجزائر ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997.
- يونسار (راجح)
- المغرب العربي (تاريخه و ثقافته)، ط3، دار الهدى عين مليلة الجزائر 2000.
- جفلول عبد القادر
- تاريخ الجزائر الحديث ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت 1982.
- حليمي عبد القادر ، مدينة الجزائر ، ط1 الجزائر 1972.
- دونوفو، إدوارد، الإخوان، ترجمة و تحقيق كمال فيلاي، دار الهدى، عين مليلة
- الجزائر 2003.

- زروال (محمد) : العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791 - 1830) مطبعة حلب الجزائر 1994.
- سنيسرونيام، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، الجزائر ش.و.ن.ت 1980.
- سعد الله (أبو القاسم)
- أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ش.و.ن.ت 1978.
- تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ج1.
- تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ج1.
- سعيدوني (ناصر الدين)
- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني) م.و.ك. الجزائر، 1984.
- ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة و المعاصرة) المؤسسة للكتاب الجزائر 1988
- النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني م.و.ك. الجزائر 1985
- منطلقات و آفاق. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000
- أساسيات منهجية التاريخ. دار القصبه، الجزائر 2000
- سعيدوني و الشيخ البوعديلي
- الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) ج3، الجزائر 1984
- عباد (صالح)
- الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومه الجزائر، 2005
- عمورة (عمار)
- موجز في تاريخ، ط1. دار ربحانة الجزائر للنشر و التوزيع 2002
- عمير اوي (أحمدة)
- من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار البعث قسنطينة (الجزائر)
- علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني و بداية الإحتلال الفرنسي دار البعث، قسنطينة ((الجزائر)، 2002،
- قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر) 2005

- من تاريخ الجزائر الحديث ، مطبوعات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية . قسنطينة

2000

- فركويس (صالح)

- المختصر في تاريخ الجزائر ، دار العلوم ، عنابة(الجزائر)2002

- قنان جمال

- معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619-1830)م.و.ك الجزائر 1987

- قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني

للمجاهد، 1994

- نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)م.و.ط.الجزائر، 1987

- نايت بلقاسم (مولودقاسم)

- شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل سنة 1830 ط1 دار البعث ، قسنطينة

(الجزائر) 1985 ج1

- وولف - ب (جون) الجزائر و أوروبا ترجمة أبو القاسم سعد الله .م.و.ك الجزائر 1986

التاريخيات :

- العهد مسعود :

- حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ،مجلة سيرتا العدد 3، الجزائر 1980.
- المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني ،مجلة سيرتا العدد 10 قسنطينة الجزائر ، 1988
- الزبيري محمد العربي

- مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال ،مجلة الأصالة ،مارس أبريل الجزائر 1973

- تأسيس شركة بكري و بوجناح ،مجلة الأصالة ،مارس أبريل الجزائر ،1975

- المدني أحمد توفيق :

- الدولة الجزائرية تدافع عن إستقلالها ضمن الجامعة العثمانية، مجلة التاريخ. ع7 الجزائر 1981

- المبلي محمد :

- موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر ،مجلة الأصالة العدد 14-15 /1973.

- بلحميسي مولاي

- الثورة على الأتراك في الجزائر مجلة الثقافة العدد48.الجزائر ديسمبر 1973.

- موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر مجلة الأصالة عدد 14-15 1973

- جغلول عبد القادر

-محاولة تحديد كيفية الإنتاج السائدة في الجزائر قبل الإحتلال مجلة الوثائق الوطنية ، العدد3،الجزائر 1975.

- حماش خليفة الترجمة عن اللغة التركية في الجزائر (تاريخها وواقعها) مجلة تصدر عن

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد11 ،2002.

- حاجيات عبد الحميد

- الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان ،مجلة الأصالة ،عدد خاص ،1975.

- منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر ،مجلة الأصالة العدد 14-15 ، 1973

سعيدونسي ناصر الدين

- مذكرة حول إقليم قسنطينة. مجلة الأصالة عدد، 70-71 الجزائر 1979.

- وضعية عشائر المخزن الاجتماعية و الآثار التي ترتبت عنها م،ت،غ، عدد87، تونس 1977

- المعاهدة الجزائرية الإسبانية (1791) مجلة الدراسات التاريخية العدد 7 الجزائر 1993

- موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر وصلحياتهم الادارية ومهامهم

الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة المؤرخ العربي العدد 31 ، بغداد 1987.

سي يوسف محمد

- دراسة مخطوط عجائب الأسفار ولطائف الأخبار لأبي راس الناصري مجلة الدراسات

التاريخية العدد 2 ، الجزائر 1986.

شنييتي محمد البشير

- لمحة عن كتاب حرب الثلاثمائة سنة ، مجلة التاريخ ، العدد 18 ، الجزائر 1985.

قداش محفوظ

- الجزائر في العهد التركي مجلة الصالة ، العدد 52 الجزائر ديسمبر 1979.

قشي فاطمة الزهراء

- لمحة عن كتاب أبحاث في تاريخ الجزائر العثمانية ، العملات ، الأسعار ، المداخل من

1520 - 1830 مجلة الإنسانيات العدد 19 - 20 جانفي - جوان 2003 مج 1 - 2 .

مياسي ابراهيم :

موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين ، مجلة الشهاب الجديد ، العدد 3 الجزائر

2004.

مولود قاسم نايت بلقاسم :

- لسنا يتامى التاريخ ، مجلة الأصالة ، العدد 56 السنة السابعة أفريل 1978 .

بلس شهاب الدين:

- بمناسبة مرور أربعين يوما على وفاة أحمد توفيق المدني مجلة التاريخ ، العدد 18

الجزائر 1985 .

قائمة المطبوعات غير منشورة (رسائل ماجستير - دكتوراه)

- ارزقي شويتم ، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ ، جامعة الاسكندرية 1988.
- القشاعي فلة المولودة موساوي
- النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771 - 1837) رسالة ماجستير ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر 1992.
- الواليش فتحة
- الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر 1994 .
- بن خروف عمر
- العلاقات بين الجزائر والمغرب (1517-1659) رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة دمشق 1983 .
- جبار عبد الناصر
- بنو حفص والقوة الصليبية في غرب البحر المتوسط (14-15 م) رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة القاهرة 1990 .
- حماش خليفة
- العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798 - 1830) ، ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ ، جامعة الاسكندرية 1988 .
- سيساوي أحمد
- النظام الإداري ببابك الشرق (1791 - 1830) رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاجتماعية قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة 1988.
- محمد سي يوسف
- قلج علي باشا ودوره في البحرية العثمانية ، ماجستير ، معهد التاريخ ، الجزائر 1988.

- خطاس عائشة

- العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر ،ماجستير ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر 1985.

- فيالي السايح

- العلاقات الجزائرية التونسية (1792 - 1837) ماجستير ، معهد العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ ،جامعة قسنطينة 1998.

- معاشي جميلة

- الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري ، ماجستير معهد العلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 1991 .

عبد القادر للعلوم الإسلامية

- BELHAMISSI MOULAY la libération d'Oran en 1708 in R.h .C.M . N°9
Alger ,1970
- histoire de la marine algérienne E .N.A.L Alger 1983.
- FILALI (k):les prélèvement d'impôts sur les tribus de Constantine in , R.h
.M. N°63-64 1991.
- GAID (MOULOU).
- l'Algérie sous les turcs .s .n .e .tunis 1973 .
- chronique des bey de Constantine office de publications universitaires.
- MAHFOUD KADDACHE, l'Algérie durant la période ottomane, O.P.U
Alger .1992
- MEROUICHE LEMNOUAR , Recherches sur l'Algérie a l'époque ottomane
(monnaies , prix et revenus) 1520 – 1830 , édition bouchene , paris 2002.

مؤلفات ووثائق مساعده

- ابن منظور ، لسان العرب ط1 دار صادر للطباعة والنشر بيروت 1997 ، مج 4 .
- ارجموندكوران ، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (1827 - 1847)
ترجمة عبد الجليل التميمي ط2 تونس 1974 .
- التميمي (عبد الجليل)
1- أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1819 المجلة التاريخية المغربية العدد 06 تونس ، جويلية 1976 .
- 2- الدفاتر التركية والعربية في الجزائر المجلة التاريخية المغربية العدد 2 .
- Devoulx albert la marine de la r2gence d4alger , r . a . n/13 . 1869 .
- de grammont . Histoire d4alger sous la domination turque (1516 - 1830)
,paris , ernestle rousse , 1887.
- Julien (Ch .A) histoire de l'Afrique du nord , paris , 1964 .
- Shaw thomas(DC)voyage dans la régence d'Alger , édition , Tunis ,
bouslama , 1980.
- Venture de paradis Tunis et Alger ou 18siècle mémoires et observations ,
paris , Saind BAD 1983.

الفهارس

جامعة الأميرة
القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأفراد والأعلام

	الصفحة	-
162	أندري دوريا	الأب لوفاشي
165	ألبيردوفو	الأميرال دوكين
	- ب -	إبراهيم باشا
96	الباي أحمد	إبراهيم بوصبع
87	الباي رجب	ابن الأحرش
87	الباي علي	ابن الجليل
	-269-268-255-231	ابن الشريف الدرقاوي
	274-273-271-270	ابن العنابي
274	البودالي	ابن الفقون
115	بابا حسن	ابن المفتي
106	بابا عروج	ابن باديس
137	بابا علي	ابن حمادوش
128	بكداش	ابن خلدون
152	بكري	ابن زكور
115	بوشلاغم	ابن سجنون
117	بوشناق	ابن شنب
240	باتانتي	ابن عمار
14-13	بواسوني	ابن عسكر
151	بونابرت	ابن عزوز
224-152	بوتان	ابن قنفذ
177	بومرزوق	ابن مريم
23	بويار	ابن ميمون
26-22	بيربر وجير	أبو العباس أحمد المقرئ
270-177-140-70	حمودة باشا	أبو القاسم
	- ت -	بوراس الناصري
20	التامقروطي	آل عثمان
	- ج -	آل قاضي
19	جان أندري بايسونال	أحمد الشريف الزهار
29	جان ديني	أحمد الأعرج
97	جان لافوري	أحمد باي
149	جعفر باشا	أحمد بن المبارك
3	جمال الدين شيال	أحمد بن شركس
181-108-96-91-57-22	جمال قنان	أحمد توفيق المنني
112-41	جون وولف	أحمد جواد
	- ح -	أحمد خوجة
16-14	الحاج أحمد باي	أحمد شاوش
60	الحاج حسين	أحمد عبد السلام
175	حاج مصطفى	أحمد القلي
258	حسن الوزان	أحمد منصورا
123-120	حسن بن خير الدين	انوار دونوفو
265	الحسين بن محمد الورتلاني	اروين
148-115-71-70	حسين باشا	إسماعيل العربي
40	حسين خوجة	
35	حسين رجب	
-118-117-116-73-71-37	حمدان خوجة	
-224-202-200-178-175		
251-243-228		
	- خ -	
71	خليفة حماس	إسماعيل حقي أزون
78	خليل أفندي	انطونيو بارتسيلو
		أكسموت
	218-189-19	

241-240-19	شو	97-72-60-56-41-35	خير الدين
	- ص -	106-104	- د -
--117-88-87-82-45	صالح باي	177-138-118	الداي أحمد
171	صالح رايي	159-152-90	الداي حسين
	- ع -	174-54	الداي شعبان
2	عبد الجليل التميمي	178-156-152-103	الداي عمر
281-127	عبد الرحمان بن أشنهو	236-225	الداي مصطفى
253	عبد الرحمان باشا ترزي	14	دلير
42	عبد الرزاق بن حمدوش	150	دستريس
248-243	عبد القادر المشرفي	152	دوقال
199-27	عبد القادر جغلول	150	دوكيس
162	عبد الله الزباني		- ذ -
165-36-33	عثمان باشا	19-13	ذبي بورمون
104-72-64	عروج	102-25-23	ذبي غرامون
172-163-106-58	علج علي		- ر -
139-100	علي باشا	96	رشيد باشا
140-139-118-14	علي خوجة	3	رقية شارف
114	علي شاموش	22	روبان
139	عمر باشا	25-23	روني باسي
117	العنثري	28	رين
	- غ -		- ز -
30	غاربال كولين	52	الزباني
239-33	الغبريني		- س -
	- ف -	148	السلطان الحفصي أبي عبد الله
39--19	فاتير ذي بارادي	86	السلطان سليم الثاني
125	فايسات	102	سبنسر
99-97-60	فرانسو الأول	22	ستيفان غزال
22	فلاندان	253	سعيد قدورة
262	فانتيردي بارادي	87	سلطان بن منصر
22	فريماننت	1	سليم الأول
115	فيرو	99-97	سليمان القانوني
115	فيليب الخامس	150	سنان باشا
	- ك -	274-260	سيدي أحمد التيجاني
195	كات	248	سيدي الأخضر
2	كوران	252	سيدي أبي مدين
	- ل -	257	سيدي عبد الرحمان
27-23	لاكوست	257	سيدي الصوخي
25-19	لوجي داي تاسي	248	سيدي الكتاني
165-150-61-60-52	لويس الرابع عشر	19	سيمون بفايفر
152	لويس الثامن عشر	61	سيمون دونصا
	- م -		- ش -
25-23	ماسون	42	الشيخ البشير الإبراهيمي
199	ماركس	145-60-54-41	شارل الخامس
247-245-231-80-58	محمد الكبير	195-36	شارل أندري جوليان
115-15	محمد بقطاش	38	شارل روبرت أجيرون
248-117-116	محمد بن عثمان باشا	241	شارل فيرو
165	محمد كور عبيدي	162-148	شارل كان

		103	محمود الثاني
		67	مراد الثالث
		118-117-116	مصطفى باشا
		127-125-15	مصطفى بو الشلاغم
		88-87	المقراني
		239	المقري
		149	موريس سورون
		37	موريس فيوليت
		176-175-179-115	مولاي اسماعيل
		250	مولاي طرقة
		115	ميزو مورنو
		- ن -	
		156-152-151	نابليون
		27-23	نوشي
		- ه -	
		19	هايدو
		- و -	
		33	الورتلاني
		72	وليام شالر
		- ي -	
		224	ياكونو
		95	يوسف بن تاشفين

القادر للعلوم الإسلامية

175	عين مناصي	248-246	الأزهر
- ف -			أسبانيا
16	فاس	-115-64-61-43-37-34-33 .218-153-151	استانبول
55-64-63-62-57-51-45-43	فرنسا	73-71-51	أسيا
- ق -		76	إفريقيا
62	القالاة	76	الأندلس
250-248	القرويين	107-96-72-47-46-35	إنكلترا
109-100-97-96	القسنطينية	156-153-115-64-62-43	أمريكا
126-87-82-57-56-55-25	قسنطينة	185-182-153	أوروبا
271-150-62	القل	76-51-21	إيطاليا
- ك -		216-162-153	- ب -
178-177	الكاف		الباب العالي
- ل -		-111-109-78-77-77-76-75 .143-149-147	باب عزون
138	ليفورنيا	216	باريس
- م -		12	بايلك التيطري
127-116-79	مازونة	127-126-123	بايلك الشرق
163-162-153-151	مالطا	127-123-122-88	بايلك الغرب
227-127	المدية	127-223-88	البحر المتوسط
106-72-71-62-53-35-18	المرسى الكبير	108-106-23-10-9-8	البرتغال
150-63-61	مرسيليا	109-64	بجاية
171-163-161-80-62	مستغانم	162-161-108-106-72-62	برج الفنار
109-151	مصر	161-108	برج العيون
127-115-80-79-48	معسكر	15	برج المرسى
72-69	المغرب الأوسط	18	- ت -
204	المغرب العربي		تلمسان.
- ه -		108-106-72-64-27	تتس
169-157-153-115-62	هولندا	234-161-62	- ج -
- و -			الجامع الأعظم
175	واد جديوة	256	الجامع الكبير
272	واد القطن	257	جامع باش
272	واد الزهور	257	جامع بجاية
١٢		256	جامع بن مروان
		257	جامع سيدي رمضان
		151	جبل طارق
		28-21-20-25-16-13-12-9-8	الجزائر
		61-60-35-34-33-32-29-28	
		278-234-161-150-62	جيجل
			- د -
		153	الدانمارك
		234-161-62	دلس
			- ز -
		250-248-246	الزيتونة
			- ش -
		234-162-161-150-115-106-62	شرشال
		110-65-24	شمال إفريقيا
			- ط -
		63	طولون
		218-196-170-163-109-69-55	طنزابلس
			- ع -
			عزابة

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
6-2	الجامعة الجزائرية (جامعات)	88-87	ابن قانة (عائلة)
-15-13-12-11-8-7-5-4-3	الجزائريين	88-87	ابن جلاب (عائلة)
-27-26-25-23-21-18-17			
131-144-95-58-29-28			
222	جماعة المولدين	-56-54-46-36-34-27-21-8	الأتراك
		-107-105-99-96-95-66-65	
118-117-116-81-73	الجيش الإنكشاري	212-201	الأحباس
75	الجيش العثماني	245-96	الإخوان
		266-263	الأرشيف الوطني الجزائري
		47-45	الأرشيفات الرسمية
		20	الإسبان
234-222	الحضر	56-53-35	الإشراف
182-173-97-66-65	الحفصيون	262-230-74-65	الإشراف العلويين
150	الحكومة الفرنسية	176	الأسرة الحسينية
105	الحماديين	173	الأسرة المرانية
		173	أسرى
51	دار السكة	57-20-18-10-9	الأعلاج
176-131-80	درقاوة	190	أعيان الجزائر
128	دريد (قبيلة)	106-2	الأنطلسيون (الأنطلس)
229-80	الدواير	-192-145-107-96-72-2	
229-87	دواودة	247-232	
		133-111-109-25	الإنكشارية
35-34	الدولة الجزائرية	137-132-131-1	الأهالي
101-100	الدولة العثمانية	-242-134-116-76-75-55-9	الأوجاق
-113-111-102-74-73	الديوان	265	
134-122-121		21	الأوربيون
		272	أولاد دراج
105	الرستميين	202	أولاد زكور
-114-111-110-107-44	رياس البحر		
217-165-155		229	أولاد عاشور
		202	أولاد عبد النور
229-80	زماله	270	أولاد عبدون
229	الزمول	229	أولاد عز الدين
229-133	اللزواتة	213	أولاد علان
252-245-39-12	الزوايا	251	أولاد الفكون
182-97-66-65	الزياتيون	202	أولاد ملال
		143	أولاد نايل
156	السردنيين	13	الأوقاف الإسلامية
		156	الأيونيين
		88-51-45-10	بايلك
267-39-15-12-11	الطرق الصوفية	10	البجارة الجزائريين
80	الطبيبة	37	بربر
		227-127	بني راشد
154	العبيد	107	بني عباس
37	عرب	146	بني عبد الواد
-203-131-119-80-75-46	عشائر المخزن	127	بني ميزاب
-236-229-228-209			
		63	التجار الفرنسيون
145-66	الفاطميين	74-3	التونسيون
13-23-20-18-17-13	الفرنسيون	131-8	التيهانية
131	فليسة		

253-80	التاريخية
80-46-16-8	القبائل
79-74	القضاء
12	- ك -
-201-182-137-130-128	الكتائب
-228-227-226-218	الكرافة
-82-80-66-39-32-26-15	- م -
263-266-267-231-230-183	المرابطون
37	مركز الدراسات التاريخية
182-173-97	المرينيين
-247-245-244-243-96-39	المساجد
252	المستشرقين
29	المعاهد العليا
39	المغاربة
174-10	الموحدين
262-182-146-145	- ن -
156	النابوليين
74-16-13	نقابة الأشراف
137-131-128	النمامشة
66-65	- و -
56	الوطاسيون
112-110-109	وكالة كاب نيقر
201-190	- ي -
	اليوداش
	اليهود

مركز الدراسات التاريخية
للعلوم الإسلامية

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	1
<u>الفصل التمهيدي</u> : طبيعة الدراسات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر (1519-1830).....	17
<u>الفصل الأول</u> : دراسة وصفية لنماذج من الكتابات الجزائرية في مختلف القضايا الجزائرية العثمانية	
<u>أولا</u> : نماذج من الدراسات التاريخية المنشورة.....	34
<u>ثانيا</u> : نماذج من الدراسات التاريخية غير المنشورة	58
<u>الفصل الثاني</u> : قضايا الواقع السياسي والعسكري.....	
<u>أولا</u> : طبيعة الوجود العثماني بالجزائر.....	94
<u>ثانيا</u> : أنظمة الحكم والإدارة في الأراضي البايليكية.....	105
<u>ثالثا</u> : الصراع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية	133
<u>رابعا</u> : علاقات الجزائر الخارجية والصراع في البحر الأبيض المتوسط.....	144
<u>الفصل الثالث</u> : قضايا الواقع الاقتصادي	
<u>أولا</u> : نشاطات البحرية الجزائرية ومسألة (القرصنة).....	184
<u>ثانيا</u> : الملكية العقارية (ملكية الأرض نموذجاً).....	196
<u>ثالثا</u> : استرقاق الأسرى.....	213
<u>الفصل الرابع</u> : قضايا الواقع الاجتماعي والثقافي.....	
1. قضايا الواقع الاجتماعي.....	
<u>أولا</u> : الوضعية الديموغرافية للجزائر في العهد العثماني	223
<u>ثانيا</u> : طبيعة العلاقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الجزائري.....	226
2. قضايا الواقع الثقافي.....	
<u>أولا</u> : حركة التعليم والثقافة.....	238
<u>ثانيا</u> : المؤسسات الدينية ودورها في المجتمع الجزائري.....	251
<u>ثالثا</u> : الطريقة كسلطة دينية ومدنية في المجتمع الجزائري.....	262
خاتمة.....	277
ملاحق.....	281
مصادر و مراجع.....	291
الفهارس.....	301